جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية

2012-2023

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د

تخصص: دراسات إقليمية

إعداد الطالبة:

ترغيني أمال

إشراف الدكتورة:

زنودة منى

لجنة المناقشة:

اللقب والإسم:	الرتبة العلمية:	المؤسسة الجامعية:	الصفة:
أ/حروري سهام	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
د/ زنودة منى	أستاذة محاضرة أ	جامعة بسكرة	مشرفًا ومقررًا
د/بوبشيش رفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	مناقشا
د/البار أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	مناقشا
د/قريب بلال	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

قال الله تعالى:

(هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)

الآية: 04؛ من سورة الحديد

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى؛

الذي أعانني ووفقني في إنجاز هذه الأطروحة؛

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذتي الغالية زنودة منى على قبولها الإشراف والسهر على هذا العمل، وعلى توجيهها وإشرافها ونصحها لي كما أشكر كل أساتذتي كل بإسمه وبرتبته وعلى رأسهم رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ قريب بلال وكل من ساعدني وقدم لي كل الدعم خلال مساري الجامعي...شكرا لكم جميعا.

إهـــــــــداء

إلى الأرواح الغائبة والحاضرة معنا دائما.. سليم...جدي....فاروق...إلى الغالي أبي الثاني...وصاف الطاهر...ألف رحمة ونور عليكم يااارب

إلى أعز ما أملك والدي حفظهما الله ورعاهما

إلى أخي الوحيد.....صدام حفظه الله

إلى السند والأمان والحب.... زوجي

إلى ذلك الأمل الذي أراه كل يوم...

إلى إخوتي الأعزاء وكافة العائلة

إلى صديقاتي كل بإسمه

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى زملائي في العمل...

إلى كل من ساندني ودعمني

مـــــقـــــــدمـــــــــــة

مـــقـــدمـــة:

لعل ما يميز منطقة البحر الأبيض المتوسط هو ربطه بين ثلاث قارات: إفريقيا، أسيا وأوروبا، أو كما يعتبرها البعض **"مركز العالم"**، الأمر الذي جعل من هذه المنطقة منطقة جيو استراتيجية هامة في سياسات الخارجية للقوى الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي.

تعد الجزائر من أكثر الدول المتوسطية عامة والمغاربية خاصة حضورا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتعود هذه الأهمية ليس فقط إلى الموقع الجيو – سياسي أو الثروات التي تزخر بها وإنما أيضا الدور الريادي الذي تتميز به الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي خاصة في إطار مكافحة الإرهاب، لذلك كان لا بد من الإتحاد الأوروبي توطيد علاقاته بالجزائر وهذا نظرا لما يحققه هذا التقارب في تحقيق المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تكثيف مشاريعه ومبادراته مع الجزائر والتي كانت آخرها مراجعة سياسة الجوار الأوروبي.

شكلت سياسة الجوار الأوروبية منذ انطلاقها عام **2004** ركنا أساسيا هاما في السياسة الخارجية الأوروبية إذ تعتبر بمثابة سياسة خارجية إقليمية وأداة رئيسية يسعى من خلالها الاتحاد إلى ضمان بيئة آمنة ومستقرة مع حدوده (الجوار الشرقي والجوار الجنوبي) والقائمة على مجموعة من الآليات والمبادئ والهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الجوارية للاتحاد.

جاءت هذه السياسة في أعقاب عملية التوسع الكبير الذي شهده الاتحاد الأوروبي والذي سمح له بتعزيز علاقاته مع دول الجوار(الجيران)، من ناحية ومن ناحية أخرى التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية مع نهاية سنة **2010** وبداية سنة **2011** والتي أطلق عليها **بـ "الربيع العربي"** والتي سمحت في إسقاط مجموعة من الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية، تبعتها بعد ذلك تداعيات أمنية خطيرة على المستوى الإقليمي والدولي، بحيث شكلت هذه الاحتجاجات السياسية منعطفا خطيرا على العلاقات الأورو– مغاربية، كون هذه التغيرات طرحت تساؤلات عديدة بشأن مستقبل هذه المنطقة وهذا بفعل التقارب الجغرافي والتاريخي والاقتصادي والتي كانت تربط دول المنطقة مع الإتحاد الأوروبي، كما شكلت هذه الاضطرابات قلق أوروبي من تداعياتها الخطيرة على الأمن الأوروبي بالدرجة الأولى وكذا مصالحه الاقتصادية في المنطقة من ناحية أخرى.

وبما أن استقرار منطقة ما يرتبط بمدى تحديد التهديدات الأمنية المختلفة لسلامة أمنها واستقرارها، وهي كخطوة مرحلية أولى تليها فيما بعد مجموعة من التدابير والسياسات التي تهدف إلى معالجة هذه التهديدات أو حتى القضاء عليها والتخفيف من حدة وطأتها، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى ضرورة

التحرك واتخاذ كافة الاستراتيجيات من أجل المحافظة على أمن وسلامة هذه المنطقة، الأمر الذي أدى به إلى طرح مراجعة سياسة الجوار المتجددة كاستجابة لهذه التحولات.

وعند الحديث عن العلاقات الأوروبية –الجزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار لا بد لنا من الإشارة أن هذه العلاقات لم تكن وليدة النشأة إنما سبقتها عدة محاولات تجسدت في صيغ عديدة من صيغ التعاون و الشراكة، والتي كانت بداياتها مسار برشلونة **1995** وآخرها سياسة الجوار الأوروبية التي طرحها في سنة **2004**، إلا أن الجزائر لم تكن طرف شريك في السياسة إلا بعد عدة جولات لتعلن انضمامها الرسمي سنة **2012**.

عمل الإتحاد الأوروبي على توطيد علاقاته بالدول المتوسطية وخاصة الجزائر بحكم العلاقات التاريخية وانطلاقا من الظروف السياسية التي عرفتها المنطقة العربية خلال سنة **2011** ودخول الجزائر إلى سياسة الجوار الأوروبية بالرغم من التحفظ والتردد الكبيرين حيال هذه السياسة.

❑ **أسباب اختيار الدراسة:**

إن اختيار دراسة هذا الموضوع يرجع إلى العديد من الأسباب منها أسباب ذاتية متعلقة بالباحث وأخرى موضوعية.

- الأسباب الذاتية:

✓ رغبة الباحثة في التخصص في قضايا المنطقة المتوسطية وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن والتعاون في منطقة المتوسط.

✓ دراسة العلاقة بين الطرفين الأوروبي والجزائري في ظل مراجعة سياسة الجوار هو بالنسبة للباحثة محاولة لتفكيك هذه العلاقات والكشف عن المنطلقات والأبعاد التي انطلقت منها هذه السياسة.

✓ محاولة إلقاء نظرة تحليلية لهذه العلاقة ومحاولة التحرر من الأطر المفاهيمية الغربية لتصور العلاقات الأورو–جزائرية.

✓ الرغبة في تنمية المعارف في هذا المجال، إلى جانب ميل الباحثة بدراسة السياسات الأورو–مغاربية.

✓ محاولة تقديم إضافة جديدة فيما يخص العلاقات الأوروبية–الجزائرية وخاصة في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبي لأن معظم الدراسات في هذا المجال تقريبا لم تتناول العلاقات الأورو–جزائرية في إطار هذه السياسة.

- الأسباب الموضوعية:

✓ يعتبر موضوع العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبي من مستجدات الساحة الدولية، خاصة في ظل التحديات الراهنة والتي تحيط بهذه العلاقة.

✓ محاولة فهم وتصور واضح للعلاقات الأوروبية والجزائرية من نواحي عديدة خاصة الشق السياسي والاقتصادي والأمني.

✓ محاولة الوصول إلى إجابات علمية واضحة ودقيقة حول مدى فعالية سياسة الجوار الأوروبي مع الدول المتوسط وخاصة الجزائر، والبحث عن أهداف ونوايا الحقيقية لهذه المراجعة.

✓ إن التركيز حول أسباب مراجعة الإتحاد الأوروبي لهذه السياسة قد يبين لنا أسباب خفية أخرى يهدف من خلالها الاتحاد الأوروبي.

❑ **أهمية الدراسة:** ترجع أهمية الدراسة إلى مجموعة من الاعتبارات منها:

✓ تمثل أهمية هذا الموضوع من خلال ارتباطه بجيو- سياسية منطقة المتوسط والتي لطالما شكلت مجال حيوي للعديد من القوى الكبرى المنافسة خاصة بعد الحرب الباردة وما زادها من أهمية الأحداث التي عرفتها المنطقة الجنوبية للمتوسط مع نهاية **2010** وبداية **2011**، إذ أن هذه التحولات السياسية ساهمت في طرح مصادر تهديد أمنية جديدة، إذ أصبح من الضروري التعاون وتكاثف الجهود لتجاوز تداعيات هذه الظواهر.

✓ إن الوضع الذي فرضته أحداث الربيع العربي دعى الدول الأوروبية إلى توطيد علاقاتها بالدول المتوسطية وخاصة الجزائر من أجل الحفاظ على الوضع السياسي والأمني في المنطقة كإجراء وقائي لتفادي تداعيات هذه التحولات على الشريك الأوروبي.

✓ تكمن أيضا أهمية الموضوع في دراسة خصوصية العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر خاصة من الناحية الأمنية والطاقوية على اعتبار أن الجزائر تمثل بالنسبة للاتحاد الأوروبي الشريك الموثوق والضمني في مجال الطاقة، ناهيك عن الدور المحوري والريادي للجزائر في مجال الأمن (مكافحة الإرهاب) على المستويين الإقليمي والدولي خاصة في ظل التحديات الراهنة.

✓ يكتسي أيضا هذا الموضوع من الناحية الجوار الإقليمي إذ أن التعاون في إطار هذه السياسة يمكن أن يساهم في تعزيز العلاقات الأورو-جزائرية خاصة في المجال الاقتصادي خاصة بعد التوترات التي عرفتها الجزائر مع دول الجوار.

❑ **أهداف الدراسة:**

جاء البحث في هذا الموضوع كمحاولة منا لتحقيق أهداف عدة أبرزها:

✓ رسم صورة شاملة لطبيعة الدراسة سواء من الناحية المفاهيمية المتعلقة بمتغيرات للدراسة أو من ناحية الإطار النظري المفسر للعلاقات الأوروبية –الجزائرية وهذا لتبيان طبيعة الموضوع.

✓ تبيان رؤية واضحة وشاملة لسياسة الجوار الأوروبية من خلال دراسة مفهومها ونشأتها ومضامينها سواء المالية أو السياسية أو الأمنية وكذا الاقتصادية.

✓ التعرف على العلاقات الجزائرية – الأوروبية قبل وبعد دخول الجزائر إلى سياسة الجوار من خلال التطرق إلى مسار العلاقات التاريخية لهذه العلاقة، بهدف توضيح مدى استفادة الجزائر من عدمها في ظل هذه المبادرات الأوروبية.

✓ التعرف على الأسباب والظروف التي جعلت الجزائر تتردد بشأن هذه السياسية.

✓ تقييم العلاقات الأورو–جزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار مع تحديد أهم العقبات التي تعترض هذه السياسة مع محاولة رسم مسارات مستقبلية لهذه العلاقة بناءا على التحديات المطروحة.

❑ **الدراسات السابقة للموضوع:**

يعتبر موضوع العلاقات الأورو–متوسطية عامة والعلاقات الأورو–جزائرية خاصة، من أهم المواضيع التي استلهمت العديد من الباحثين الأكاديميين والمتخصصين في هذا المجال خاصة السياسات الأوروبية و التي من بينها سياسة الجوار الأوروبية، أين شكلت هذه الدراسات مخزونا فكريا وعلميا لموضوع دراستنا هاته، وفي سياق مراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع دراستنا، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات الأكاديمية المتوفرة حول موضوع العلاقات الأورو–جزائرية، و التي كانت بمثابة منطلقا للبحث وإطارا مرجعيا للدراسة، وعليه سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض هاته الدراسات:

▪ **كتاب لـ بشارة خضر والذي صدر عام(2010) ترجمة : سليمان الرياشي، تحت عنوان:" أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)**، وقد نشر هذا الكتاب من طرف مركز دراسات الوحدة العربية بلبنان، تناول فيها المؤلف مسار السياسات المتوسطية و أهم صيغ التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، كما كانت له رؤية نقدية لسياسة الجوار الأوروبية، وبالتالي وفرت لنا هذه المساهمة إطار مفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبية من زاوية ومن زاوية أخرى تحليل نقدي عربي لهذه السياسة، انطلاقا من رؤية المؤلف لهذه السياسة، حيث ساهمت هذه النظرة في إثراء مجموعة من النقاط التي تستهدف موضوع دراستنا لذلك تعتبر هذه الدراسة مكسب علمي لنا من خلال الرؤية العربية لهذه السياسة والتي تتوافق مع موضوع دراستنا كون العلاقات الأورو–جزائرية هي علاقات أوروبية–

عربية وعليه ستضيف دراستنا استعراض وتحليل العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار من منطلق العلاقات الأورو–مغاربية.

▪ **كتاب آخر لـ بشارة خضر والذي صدر عام(2016) تحت عنوان: " أوروبا والعالم العربي رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014"، ترجمة: أكرم علي حمدان،** الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، قطر، تناول الكاتب في البداية إلى العلاقات الأورو–عربية من **1957** إلى **2014** حيث خصص في دراسته هاته سياسات الإتحاد الأوروبي الرئيسية حيث إنطلق من الشراكة الأورو–متوسطية(مسار برشلونة) إلى دراسة سياسة الجوار الأوروبية من **2004** إلى **2014**، ثم تناول بعدها الإتحاد من أجل المتوسط من **2007** إلى **2014** حيث كانت له رؤية نقدية حول سياسة الجوار الأوروبية ، تليها فيما بعد قسم آخر تحدث فيه حول أوروبا والمغرب العربي من **1957** إلى **2014** أين تناول في هذا الجانب الجزائر و الدول المغرب العربي في سياسات الجوار والاتحاد من أجل المتوسط.

ساهمت هذه الدراسة كثيرا في موضوع دراستنا خاصة من ناحية الرؤية النقدية لمختلف هذه السياسات الأوروبية والتي تتوافق وموضوع دراستنا حيث عالج طبيعة هذه السياسيات، وعليه ستضيف دراستنا مسار العلاقات و التعاون بين الدول الاوروبية و العربية و خاصة الجزائر خاصة وأن الكاتب وقف عند سنة **2014** ولذلك دراستنا ستحاول تكملة باقي مسار السياسات التي انطلق منها الكاتب إلى غاية سنة **2023**.

▪ **كتاب لـ عياد محمد سمير والذي صدر عام(2017) تحت عنوان: " العلاقات الأوروبية المغاربية"،** الصادر عن دار النشر الجامعي الجديد الجزائر، تناول الباحث في هذا الكتاب المسار التاريخي للعلاقات الأوروبية المغاربية بدءا من الحوار العربي الأوروبي إلى السياسات المتوسطية/الشاملة/المتجددة)، حيث أعطى حيز لظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية المغاربية، كما عرض أهم المقاربات الأوروبية للأمن والتصور الأوروبي للتهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية وكذا أهم الآليات التعامل الأوروبي مع هذه التحديات إنطلاقا من آلية الشراكة، كما تناول أيضا السياسة الأوروبية للجوار وكذا الإتحاد من أجل المتوسط كآليات لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

ساهمت هذه الدراسة في تغطية جوانب مهمة لموضوع دراستنا خاصة موضوع الهجرة غير الشرعية والتي ستضيف لدراستنا معالجة هذه الظاهرة من خلال مراجعة سياسة الجوار الأوروبية خاصة بعد الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية مع نهاية سنة **2010** و بداية سنة **2011**.

- **كتاب لــ هايدي عصمت كارس والذي صدر سنة(2017) تحت عنوان:" السياسة الدولية والاستراتيجية المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية"**، الصادر عن المكتب العربي للمعارف **بالقاهرة**، أين تناولت فيه الباحثة محددات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، في أعقاب الثورات العربية أين كانت سياسة الجوار الأوروبية إحدى أهم هذه السياسات.

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط، أين تناولت فيها الباحثة مراجعة سياسة الجوار في ضوء التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية والتي تتوافق ومحتوى موضوعنا، إلا أن دراستنا ستضيف مسار العلاقات الأوروبية مع دول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر بشكل تفصيلي حول طبيعة هذه العلاقة خاصة في ظل مراجعة سياسة الجوار الاوروبية.

- **مؤلف جماعي الصادر سنة (2022)، بجزئيين: تحت عنوان: " الأمن في المتوسط الإشكاليات النظرية والقضايا الاستراتيجية"**، تحت إشراف **الدكتور عصام عبد الشافي**، الصادر عن الأكاديمية للنشر والتوزيع اسطنبول. وعن محتوى الكتاب فقد تم تقسيم أجزائه إلى **05** أبواب، أين كانت لنا وقفة عند الباب الرابع من خلال دراسة للدكتورة أمينة حلال تحت عنوان: "تطور السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: السياسية الأوروبية للجوار نموذجا"، حيث تناولت فيها الباحثة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وتطرقت إلى مراجعة سياسة الجوار **2015**، كما اهتمت هذه الدراسة بنقد المقاربة المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي للضفة الجنوبية للمتوسط، باعتبار أن سياسة الجوار الأوروبية ستظل أداة رئيسية في العلاقات التي يقيمها الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في المتوسط، وبالتالي فهي تنظر إلى سياسة الجوار من زاوية أنها استراتيجية محكمة للجيران وباتجاه الجيران.

ساهم هذا الكتاب في إثراء موضوع دراستنا من خلال ما تم تقديمه لنا لرؤية مفاهيمية حول الأمن في المنطقة المتوسطية، حيث ركز على مجموعة من التهديدات الأمنية خاصة بعد أحداث الربيع العربي، وعليه أضافت لنا هذه الدراسة مجموعة من النقاط حول الآليات الأوروبية المتبعة لمكافحة هذه التهديدات، وعليه ستحاول دراستنا التعرض أكثر للآليات الأوروبية قبل وبعد مراجعة سياسة الجوار.

▪ **مذكرة للباحثة بن حســين سليمة(2019-2020)، تحت عنوان:" العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار(2004-2017)" وهي أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر3**، حيث تناولت الباحثة مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تتعلق بموضوع العلاقات الأورو-جزائرية، كما ساهمت هذه الدراسة في تزويدنا بمسار العلاقات الأورو-مغاربية خاصة الجزائرية، من خلال تركيزها على الجانب الاقتصادي خاصة، وعليه ستضيف دراستنا الالمام بالجوانب السياسية و الأمنية والثقافية للعلاقات الأورو-جزائرية في اطار مراجعة سياسة الجوار من خلال دراسة أبعاد هذه المراجعة.

▪ **مذكرة للباحث بلجيلالي أيمن(2020-2021)، تحت عنوان: " السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار"، وهي أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر3**، تناول الباحث في دراسته هذه إلى العلاقات الأوروبية مع دول شرق أوروبا حيث قدم لنا إطار مفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبي وأهم أبعادها وهذا ما تحتاج إليه دراستنا، كما كانت له رؤية تقييمية لسياسة الجوار الأوروبية واستشرافها في ضوء التطورات المتسارعة حيث ركز الباحث على مراجعة سياسة الجوار لسنة **2011** وكذا دراسة أهم العوامل المؤثرة في فعالية سياسة الجوار.

تعتبر هذه الدراسة مكسب علمي هام نظرا لأهمية موضوعها من جهة ومن جهة أخرى ما تناولته من جانب تقييمي لسياسة الجوار الأوروبية، وهذا ما تبحث عنه دراستنا، وعليه ستضيف دراستنا رؤية أخرى للعلاقات الأوروبية مع دول جنوب المتوسط خاصة الجزائر في اطار هذه السياسة.

▪ **مقال للباحثين قادة بن عبد الله عائشة وعياد محمد سمير(2021) تحت عنوان: "المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار الجديدة" الصادرة عن مجلة الدراسات القانونية المقارنة، في عددها الثاني(02)**، بحثت هذه الورقة حول السياسة الأوروبية للجوار الجديدة أين تم ربطها بالجانب الأمني خاصة بعد فترة **2011** وظهور التهديدات الأمنية الجديدة، كما تطرقت هذه الورقة إلى مضمون سياسة الجوار الأوروبية وكذا مراجعاتها المختلفة، كما قدمت لنا رؤية نقدية لهذه السياسة، إضافة إلى تقديمها لمجموعة من التوصيات حيال هذه السياسة.

ولقد ساهمت هذه الورقة في إثراء موضوعنا وتزويدنا بمعلومات قيمة حول مضمون سياسة الجوار الجديدة في شقها الأمني خاصة بعد سنة **2011** وهي الفترة التي نحاول الانطلاق منها واستكمال باقي أبعاد هذه المراجعة.

وعموما يمكن القول أن مجمل هذه عن الدراسات لم تتعرض للعلاقات الأورو–جزائرية خلال فترة المراجعة ، وهذا ما يجعلنا نمضي قدما نحو تطوير دراستنا ومحاولة إبراز العلاقات الأورو–جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

❑ **إشكالية الدراســـة:**

بناءا على ما سبق، تتمثل إشكالية البحث الرئيسية فيما يلي: **كيف انعكست مراجعة سياسة الجوار على العلاقات الأورو–جزائرية في ظل التحديات المطروحة؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1.ما هو مفهوم سياسة الجوار الأوروبية؟

2.ماهي دوافع مراجعة سياسة الجوار الأوروبية؟

3.ماهي أهم التحديات التي واجهت العلاقات الأورو–جزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية؟

وكإجابة مؤقتة على الإشكال المطروح تقترح الدراسة الفرضيات التالية:

1. يمكن اعتبار أن سعي الاتحاد الأوروبي إلى تحسين علاقته بالجزائر أملته التحولات السياسية في المنطقة العربية خاصة مع نهاية سنة **2010** وبداية سنة **2011.**

2. كلما أخذت مراجعة سياسة الجوار الأوروبي بالأهداف والمصالح المشتركة للطرفين كلما مكنها من تعزيز العلاقات الأورو–جزائرية

3. في ظل التحديات التي تشهدها الساحة الدولية فإن فعالية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية مرهونة بمدى تجاوز العقبات التي تشهدها العلاقات الأورو–جزائرية.

❑ **الحدود الزمانية و المكانية لموضوع الدراسة:**

يتعلق موضوع الدراسة من الناحية المكانية بالمنطقة المتوسطية وتحديدا العلاقات التي تربط بين الجزائر كدولة إفريقية عربية تقع في **(شمال إفريقيا)** والاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية يقع في أوروبا **(شمال المتوسط)**، أما عن المجال الزماني للموضوع فقد انحصر من سنة **2012** أين شهدت المنطقة العربية تحولات سياسية تمثلت في ما يسمى بأحداث الربيع العربي والتي أدت إلى سقوط العديد من الأنظمة العربية والتي أنتجت مصادر تهديدات أمنية جديدة في المنطقة إلى جوان **2023** أين شهدت أيضا هذه الفترة الحرب الروسية–الأوكرانية والتي أثبتت أن الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى دول نفطية تحقق له الأمن الطاقوي كالجزائر مثلا.

❑ **أدوات المنهجية للموضوع:**

قصد الدراسة العلمية الممنهجة للموضوع ومن أجل معالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة ومحاولة إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة تم الاستعانة بمجموعة من المناهج التحليلية ومن بينها:

1- منهج دراسة حالة:

وهو من المناهج الضرورية لدراسة موضوعنا ولقد اعتمدنا على هذا المنهج وهذا نظرا لمجموعة من الاعتبارات:

- يساهم منج دراسة حالة إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطرق تفصيلية من خلال التركيز على حالة واحدة بمفردها من خلال جمع البيانات والمعلومات حولها والتعرف على جوهرها من أجل الوصول إلى نتائج واضحة بشأنها.

- يمكن لنا منهج دراسة حالة من فهم الحالة موضوع الدراسة ومدى تأثير العوامل المتأثرة بها من خلال الكشف عن أسبابها وعلاقتها مع بعض. وبالتالي فهذا المنهج يفيد موضوعنا من خلال دراسة الجزائر كحالة منفردة باعتبارها واحدة من بين الدول المنتمية إلى سياسة الجوار الأوروبية يسمح لنا هذا المنهج بجمع البيانات والمعلومات حول ارتباط الجزائر بهذه السياسة ومدى فعالية ونجاح العلاقة الأورو-جزائرية ضمن إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبي.

2-المنهج الوصفي:

يساهم المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة عن طريق جمع البيانات والمعلومات بهدف الوصول إلى نتائج علمية أو للإجابة على الإشكاليات المطروحة لموضوع الدراسة، ولقد تم اعتماد هذا المنهج لعدة اعتبارات منها:

- محاولة وصف الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها، بحيث تم وصف سياسة الجوار الأوروبية ومراجعاتها وتحديد أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية ومدى ارتباط الجزائر بهذه المراجعة، وهذا ما يوفر لنا توضيح أكثر لمدى علاقة الجزائر بمراجعة الإتحاد الأوروبي سياسته.

- يساهم هذا المنهج في إثراء ووصف العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار وما بعد المراجعة خاصة في ظل التحديات الراهنة.

❑ **المقاربات النظرية المفسرة للدراسة:**

- الاتجاه الليبيرالي:

يحاول هذا الاتجاه تفسير الواقع الدولي تفسيرا أقل حروبا وأكثر سلما من خلال تقديمه لمفهوم التعاون عن طريق النظرية الليبرالية المؤسساتية والتي كان لظهورها كاستجابة طارئة على الوضع الدولي خاصة بعد تأثير عامل العولمة فكانت هذه النظرية من أقوى النسخ التي قدمها الاتجاه الليبيرالي، وعليه تم الاعتماد على هذا الاتجاه في دراستنا هذه انطلاقا من مفهومه للتعاون الدولي والذي بإمكانه أن يحقق مكاسب وفق أطر ومؤسسات تضمن لدول الجنوب المتوسط تحقيق مصالح معينة.

- مقاربة التبعية:

تم الاستعانة بهذه المقاربة كمحاولة لإخضاع العلاقات الأورو-جزائرية للاختبار النظري ومعرفة المدى الذي يمكن من خلال هذا المقاربة تزويدنا بالإطار التحليلي لمدرسة التبعية من أجل فهم حقيقة وواقع السياسة الأوروبية للجوار وهذا من خلال اسقاط تيارات المدرسة كتيار (المركز والمحيط) للمفكرين العربيين سعد زهران وسمير أمين على العلاقات الأورو-جزائرية.

- نظرية مركب الأمن الإقليمي:

تعتبر مدرسة كوبنهاجن لأبحاث الأمن والسلام من أبرز المدارس التي قدمت اسهامات نظرية في توسيع مفهوم الأمن، وفي هذا الاطار كان **"لباري بوزان" "وأول ويفر"** دور مهما في التأسيس لبناء تصور أمني جديد، وعليه تركز نظرية مركب الأمن الإقليمي على محاولة شرح كيفية تقديم المستوى الإقليمي كأفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولية وهذا انطلاقا من أن مفهوم المركب الأمني والذي يشير بدوره إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض، وفي اطار دراستنا لسياسة الجوار الأوروبي اعتمدنا على هذه النظرية كون أن جوهر سياسة الجوار الأوروبية يكمن في ضبط التهديدات الأمنية والمشاكل السلبية للجوار على الأمن الأوروبي على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي ودول الجيران**(الأصدقاء)** مجتمعا أمنيا متشابكا أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية لدرجة أنه لا يمكن تصور الامن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى.

❑ **تقسيم خطة الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية.

خصصنا **الفصل الأول** منها لدراسة الحدود المفاهيمية والنظرية والمرتبطة أساسا بمتغيرات الدراسة: سياسة الجوار ومراجعتها حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الأوروبية الجزائرية (كالتعاون والتنسيق والشراكة والاعتماد المتبادل. إلخ) وبعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة الأوروبية للجوار، لننتقل في المبحث الثاني إلى الإطار النظري المفسر للعلاقات الأورو–جزائرية من منظور العلاقات الدولية، أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة المقاربة الأوروبية تجاه دول الجوار من خلال التعرف على المصالح والأهداف وكذا الآليات المقاربة الأوروبية اتجاه دول الجوار لننتقل في الأخير إلى المبحث الرابع والذي خصصناه لدراسة سياسة الجوار الأوروبية وهذا انطلاقا من تعريفها وكذا التعرف على أهدافها وكذا أبعادها.

أما **الفصل الثاني** فقد تطرقنا فيه إلى الجانب العملي للدراسة من خلال التركيز على مراجعة سياسة الجوار الأوروبية خاصة بعد أحداث التي عرفتها المنطقة العربية، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى مجموعة من الصيغ المبادرات الأوروبية وأوجه التعاون بين الدول الأوروبية والعربية انطلاقا من الحوار الأوروبي–العربي إلى الشراكة الأورو–متوسطية لننتقل في الأخير إلى مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، أما المبحث الثاني فكان مخصص للدوافع مراجعة سياسة الجوار الأوروبية وهذا انطلاقا من الدوافع السياسية والأمنية والاقتصادية، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة الشق العملي وهو مضمون سياسة الجوار المتجددة من خلال تناول ملفاتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، أما المبحث الرابع فقد خصص لدراسة آليات تجسيد هذه السياسة وكذا محاولة التعرف على أهم التحديات التي عرفها تجسيد هذه المراجعة.

أما **الفصل الثالث** فخصصناه لدراسة العلاقات الأورو–جزائرية في اطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية والذي بدأناه بالمبحث الأول والذي تناول مكانة الجزائر من الناحية الجيوسياسية ضمن التصور الأوروبي مرورا إلى تطور العلاقات الجزائرية من **1976–1992** كما كانت لنا وقفة للحديث عن العلاقات الأورو–جزائرية في اطار الشراكة الأورو–متوسطية، لننتقل إلى المبحث الثاني بحيث تناولنا فيه مسار انضمام الجزائر إلى هذه السياسة قبل وبعد دخولها، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة تطور العلاقات الأورو–جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار من سنة **2018** إلى سنة **2023**، أما المبحث الرابع والأخير فقد خصص كدراسة تقييمية للعلاقات الأوروبية الجزائرية في اطار هذه السياسية أين كانت لنا رؤية تقييمية من خلال دراسة سلبيات وايجابيات هذه العلاقة في اطار هذه السياسة كما تناولنا أيضا إلى دراسة أهم التحديات التي تعترض هذه العلاقة خاصة في ظل الظروف والتحولات السياسية الراهنة لنشير في

الأخير إلى أفاق هذه العلاقة من خلال دراسة مسارات مستقبلية للعلاقات الأورو-جزائرية في ظل هذه السياسة.

❑ **صعوبات الدراسة:**

كأي بحث من البحوث العلمية خصوصا في العلوم الاجتماعية والإنسانية اعترضتنا خلال إعداد هذه الدراسة مجموعة من العراقيل نذكر منها:

- فيما يتعلق بالموارد الببلوغرافية للموضوع فقد واجهتنا مشكلة قلة المراجع خصوصا الكتب الحديثة التي تعالج هذا الموضوع خاصة من ناحية دراستنا لحالة الجزائر، حتى وإن وجدت فهي غير حديثة.

- غياب المعلومات حول الجزائر من مصادر رسمية جزائرية عكس حالة الاتحاد الاوربي الذي يضع تقارير سنوية ومنشورات دورية تشرح فيها العلاقات الجزائرية- الأوروبية خاصة من الناحية الاقتصادية.

الــفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراســة

الــفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراســة

يعتبر الإطار النظري بمثابة الركيزة الأساسية التي تحدد موضوع الدراسة، لأنه يسمح بإمكانية ربط النظرية بالواقع ومحاولة إخضاعها إلى مجالها وحيزها الفكري والذي من شأنه أن يعطي للبحث دلالة علمية، إلا أنه في الوقت نفسه يعتبر من أصعب ما يواجه الباحث في العلاقات الدولية عامة و الدراسات الإقليمية خاصة، وهذا نظرا لتعدد التوجهات التحليلية و المدارس الفكرية، إضافة إلى ذلك صعوبة ضبط المفاهيم نظرا لتوسعها وتنوعها وتشابكها أحيانا وتعقيدها من جانب آخر، لذا فالهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع، وهذا من أجل إزالة الغموض الدائر حولها، وكذا تحديد المرجعيات الفكرية والنظرية المفسرة لموضوع الدراسة قصد وضوحها بشكل أكثر.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل "**المفاهيمي والنظري**" إلى أربعة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول تحليلا أبستمولوجيا لمفاهيم ومصطلحات تصب كلها في مفهوم العلاقات المتبادلة القائمة على أساس التعاون والشراكة والتنسيق بين الدول كالتعاون والاعتماد المتبادل والتبعية....إلخ من المفاهيم بينما خصص المبحث الثاني لدراسة أهم النظريات التي يمكن من خلالها تحليل وتفسير العلاقة القائمة بين الجانبين (الاتحاد الأوروبي والجزائر)، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة المقاربة الأوروبية تجاه دول الجوار من خلال تحديد الأهداف الجيو-إستراتيجية للمصالح الأوروبية وكذا التعرف على أهم الأهداف والآليات والمبادئ الأوروبية تجاه الجيران الجدد، أما المبحث الرابع فقد تضمن إطار مفاهيمي تحليلي لسياسة الجوار الأوروبية باعتبارها إطار جديد للعلاقات الأوروبية مع الشركاء المتوسطيين.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للدراسة

إن أي محاولة لفهم وتفسير أي ظاهرة في العلاقات الدولية يتطلب الأمر الوقوف عند أهم الكلمات المفتاحية والتي لها علاقة بالدراسة، قصد الشرح والتوضيح وبغية الوصول إلى الهدف المرجو من الموضوع. ودراستنا هذه تندرج حولها مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والتي تصب في مجملها حول مفهوم التعاون والتنسيق والشراكة، بغض النظر عن مجالات التعاون سواء الإقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية، خاصة وأن هذه المفاهيم تنوعت وتعددت بفعل التحولات التي طرأت عليها منذ نهاية الحرب الباردة، والتي أفرزت إعادة لتحديث وصياغة هذه المفاهيم.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث لأهم المفاهيم والمقاربات النظرية التي تفسر موضوع التعاون بين الطرفين الجانب الأوروبي والجانب الجزائري بشكل واضح في سياقاته العلمية الموضوعية، مما يسهل إسقاط هذه التصورات النظرية على واقع العلاقات بين الطرفين في إطار سياسة الجوار الأوروبي ومراجعاتها.

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الأورو-جزائرية.

سنحاول في هذا المطلب تحديد مفهوم التعاون وكذا المفاهيم المرتبطة به مثل التنسيق، والتبعية، الإعتماد المتبادل وغيرها من المصطلحات المتشابهة والمتعلقة بموضوع العلاقات الأورو-جزائرية، ومن أهم هذه المصطلحات نجد:

1- مفهوم التعاون:

كغيره من المفاهيم السياسية نجد أن مفهوم التعاون قد تعدد وتنوع بإختلاف مجالاته منها (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الأمنية...) وغيرها من المجالات.

فالتعاون قديم قدم التاريخ الإنساني وقد مر بعدة مراحل من مجرد التفاهم والتوافق والمشاورة إلى توثيق التعاون بمعاهدات وإتفاقيات، فلا يمكن أن تعيش الدول وتستمر، وهي في عزلة عن بعضها البعض لأن المصالح الإنسانية وبناء الحضارات يتطلب إقامة علاقات متنوعة وتوثيق روابط التعاون الإنساني.[1]

- المدلول اللغوي لمفهوم التعاون:

التعاون **لغة** يعني: العون: الظَّهير على الأمر، وأعانه على الشَّيء بمعنى ساعده، وإستعان فلانٌ فلانًا وبه: طلب منه العون. وتعاون القوم: أعان بعضهم بعضًا والمعْوانُ: الحَسَن المعُونة للنَّاس، قليلها أو كثيرها.[2]

---

[1]- حروش لمياء، "**الشراكة الأورو-متوسطية السياقات والمسارات**"، إسطنبول: المعهد_المصري للدراسات، 2019، ص05.

[2]- علوي عبد القادر السقاف، **موسوعة الأخلاق، التعاون**، متحصل عليه من موقع الدرر السنية، ص41، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/mKPNV تم الإطلاع عليه بتاريخ:12-04-2023.

وهو إسم من فعل التعاون "**action de coopéré**"، فهو طريقة عمل إقتصادية بمقتضاه يقوم أشخاص ذوي أهداف مشتركة بإنشاء شركة يكون فيها حق كل منهم متساوي وأن يتم إقتسام الفوائد المنجزة بين الشركاء كل حسب عمله.[1]

- المدلول الإصطلاحي لمفهوم التعاون:

أما من الناحية الإصطلاحية فمن الصعوبة وضع تعريف جامع للتعاون وذلك بسبب إتساع دائرة الصور والأشكال المختلفة التي يتخذها التعاون، إذ أن هناك من يعرف التعاون على أنه: **"مشاركة العمل بين طرفين من أشخاص أو مؤسسات أو بلدان بهدف إنجاز مهمة أو هدف ما".**[2] أي بمعنى أن التعاون يسعى لتحقيق سياسات التبادل والمشاركة في العديد من المجالات قد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو حتى أمنية، كما أنه لا يهدف لخلق مؤسسات دائمة وإنما يهدف لتحقيق أغراض مشتركة.

كما يمكن إعتبار التعاون الدولي شكل من أشكال المساعدة بين الدول، فالتعاون الدولي جزء رئيسي وأساسي في حقل العلاقات الدولية، وأصبحت أهميته تزداد يوما بعد يوم، في الجوانب النظرية والتطبيقية.[3] كما أنه يتميز بطبيعة مؤقتة وبوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، وعليه فالتعاون يتميز بفترة زمنية محدودة المدة.

ويعبر مفهوم التعاون الدولي في المجالات الأمنية عن قيام دولتين أو منظمتين أو أكثر بتقديم المساعدة لبعضهما البعض فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وهذا يعني أن هذه الإجراءات قد تكون نتيجة اتفاقيات مكتوبة أو نتيجة اتفاقيات شفهية، أو حتى نتيجة علاقات مباشرة بين المسؤولين عن الجهات الأمنية نتيجة مصالح مشتركة لبلديهما، فالغاية من ذلك كله هو تحقيق أهداف مشتركة لكل منهما، تسهم في تحقيق الأمن والسلام والإستقرار لكل الدول والمجتمعات، وبالتالي فالتعاون الدولي يمثل حاليا ضرورة ملحة أمنية تتطلب التعاون بين كافة الدول.[4] وهذا ما نلاحظه من خلال التعاون الأورو-متوسطي والمتمثل في إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية خاصة في شقها الأمني، أين تهدف هذه الإتفاقيات إلى محاولة التخفيف من حدة وخطورة التهديدات الأمنية اللاتماثلية الجديدة.

---

[1]- عميروش فتحي، " إتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية"، **أطروحة دكتوراه،** (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، 2014-2015)، ص08.

[2]- رتيبة برد، "الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد06، العدد01، 2022، ص 723.

[3]-راضي سمير جسام، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية" ص02، نقلا عن الموقع: **https://cutt.us/68TMI** تم الإطلاع عليه بتاريخ، 12-03-2021.

[4]- محمد بن حميد الثقفي، "التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب"، **مجلة كلية التدريب**، الرياض ،2013، ص04.

2-الشراكـــــــة:

- تعريف الشراكة:

يعد مفهوم الشراكة من بين المفاهيم القديمة الجديدة، فقد تمت الإشارة إليه في المادة **238** من المعاهدة المنشئة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية" **تتميز الشراكة بوجود حقوق وواجبات متبادلة، والقيام بأعمال مشتركة وإتخاذ الإجراءات التي تبدو مناسبة للأطراف"**، إلا أن مفهوم الشراكة لم يدخل في القواميس إلا في سنة **1987** بالصيغة التالية:" **نظام يجمع بين المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين**، وقد طرح الرئيس الفرنسي **François M'étirant** مفهوم الشراكة **Partenariat** في طابعه الإقتصادي في فترة الثمانينات.[1]

- المدلول اللغوي لمفهوم الشراكة:

مفهوم الشراكة في اللغة مأخوذ من الفعل شرك: يقال: شاركت فلانا أي صرت شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا: أي شارك كل واحد منهما الآخر، وأشركه في أمره: أي أدخله فيه.[2]

- المدلول الإصطلاحي للشراكة:

لقد تم إستعمال كلمة "**شراكة**" كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما واضحا ودقيقا، ومن بين أهم هذه التعاريف: عرفها **فتح الله ولعلوا** أنها: "**العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة**"، كما عرفها الدكتور **محمد قويدري** بأنها: " **إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الإقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي**".[3] فمن خلال هذين التعريفين نجد أن الشراكة تعني إتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال من مجالات المتعددة، الغرض منها الوصول إلى تحقيق أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة وهذا من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

---

[1]- نموشي نسرين، "عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والاندماج: التكامل المغاربي أنموذجا"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد10، العدد14، 2017، ص135.

[2]- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة جامعة الأزهر**، الجزء 04، العدد 31، 2017، ص1802.

[3]- ولد بومعزة صونيا، "دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري(2005-2014)"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد15، فيفري 2018، ص34.

وهناك من عرف الشراكة بأنها: "**إتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك، بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف إقتسام الربح الذي ينتج عنها، أو بلوغ هدف إقتصادي ذو منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستويات المبيعات.**"[1] أي بمعنى أن الشراكة هي عبارة عن تنظيم بين طرفين أو أكثر، الهدف منها تقاسم الأرباح والوصول إلى تحقيق مصالح مشتركة.

وهناك من اعتبر أن الشراكة شكل من أشكال التعاون، التحالف الإستراتيجي...فهي من بين المفاهيم التي إستخدمت بشكل متزايد في السنوات الأخيرة.[2]

إذا فمن خلال هذه المفاهيم يمكن القول أن الشراكة هي تنظيم رسمي يعمل على تشكيل السياسات وتنفيذها عبر إتحاد والتزام والتقاء عدة أطراف حول أجندة مشتركة.[3]

3-التبعـــية:

تم تطوير مفهوم التبعية في الستينات والسبعينات لتحديد عدم المساواة البنيوية في الثروة والسلطة العالمية، وهذه النظرية مبنية على عمل المدرسة البنيوية للإقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصادي الأمريكي **راول بريبيش** الذي برز في الثلاثينيات.[4]

ويقصد بالتبعية الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للإستثمار الأجنبي المباشر، والإتفاقيات التجارية غير متساوية، وتسديد فوائد على الديون بالإضافة إلى تبادل الموارد الأولية بسلع مصنعة غالية الثمن، هو ما يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف، بحيث تتحول من الأطراف إلى المركز ويأتي التخلف المزمن كنتيجة لذلك.[5]

فالتبعية إذا هي خضوع وتأثر إقتصاد بلد ما بالتأثيرات أو التغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع بشكل يتيح للإقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الإقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقات التبعية في

---

[1]- صحبي محمد أمين، "مستقبل إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية بين العوائق القانونية والأفق الاقتصادية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد11، مارس 2020، ص321.

[2] -Mohamed Saidani, Abdenacer bouteldja,"Le Partenariat interentreprises en Algérie réalités et perspectives", **Revue Economie, Management**, N°:06,2007,p147.

[3]- باري عبد اللطيف، عكنوش نور الصباح، "أمننة الشراكة الجزائرية-الأوروبية"، **مجلة المفكر**، العدد15، جوان 2017، ص113.

[4]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص118.

[5]- حروش لمياء، مرجع سابق، ص06.

النهاية لصالح الإقتصاد المسيطر، وقد يشار إليها بأنها التجزئة والربط إقتصاديات الدول كلا على حدى بالسوق الرأسمالي العالمي.[1]

فهي عبارة عن علاقة يطبعها القوة بين الأطراف، حيث أن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له بإستغلال الضعيف بمختلف الطرق بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني، وعليه فالتبعية تقوم على فكرة التلازم بين التقدم والتخلف، كما تفرق التبعية بهذا الشكل على أنها إعتماد متبادل غير منسق أو غير متكافئ كما توجد مصالح مشتركة.[2]

4-التنسيق:

- **تعريف التنسيق لغة:** يعرف قاموس المعاني التنسيق بأنه: "**تنسيق**": **(**إسم**)** نسيق: مصدر نَسَّقَ، تنسيق متبادل: ترتيب من طرفين إثنين.[3]

- **تعريف التنسيق إصطلاحا:** وهو عبارة عن محاولة تضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول في مجالات معينة وذلك عن طريق الإتصالات والمشاورات والمفاوضات والإتفاقيات بين الدول داخل جهاز دولي أو جهوي لتحقيق أهداف هذه لدول. والتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز سابق على عملية التنسيق على عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كذلك قد يكون في غالب الأحيان ذو طابع مؤقت وليس مستمر عكس التكامل.[4]

بصفة عامة يقصد بالتنسيق هو قيام إثنين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات أو الدول بتوحيد جهودهم بشكل رسمي وتوجيها نحو تحقيق هدف واحد ومشترك.

5-الإعتماد المتبادل:

نشير في البداية إلى أن ظاهرة الإعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ذاته حيث ينبئنا التاريخ أن المجتمعات والشعوب لم تكن أبدا معزولة عن بعضها البعض، بل كانت تعرف حالة من

---

[1]- عمر بن الفيحان المرزوقي، **التبعية الإقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الإقتصاد الإسلامي**، الرياض: مكتبة الرشد-ناشرون، الرياض، 2006، ص11.

[2]- غنام فايزة، "التعاون الأمني الأورو-المغاربي: دراسة حالة حوار 5+5(2011-2011)"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة مولود معمري تيزي ويزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية والأمن والتعاون، 2011-2012)، ص106.

[3]- قاموس المعاني، نقلا عنن الموقع: **https://cutt.us/R2Mid** تاريخ الإطلاع: 2022/07/25، الساعة : 18:15.

[4]- طويل نسيمة، "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد3، 2018، ص100.

التعامل والإتصال بين بعضها البعض، وأنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية ومنكفئة بنفسها عن الآخرين، إذ هناك قدر من الإعتماد المتبادل بينها.[1]

ومفهوم الإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية ظهر مع بداية السبعينات على يد كل من **"جوزيف ناي"(NYE–J)** و**"روبرت كيوهان"(R.KEOHANE)**، بحيث عرفاه على أنه:" **حالة من التأثيرات المتبادلة أو التبعية المتبادلة**"،[2] ولا يلقي الإعتماد المتبادل إعتبارا للمساواة بين الأطراف، لأن علاقات الإعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية، وإتجاهات مصالح النخب، وعلى المستويات الكلية لقوة الدول. ولذلك يستخدم مصطلح "**الإعتماد المتبادل**" لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل.[3]

وبناءً على ما ذكر فالإعتماد المتبادل يشير إلى الظاهرة التي تعبر عن أن الدول تلجأ إلى التعاون مع بعضها بعضا في المسائل التي تواجه نقصا أو ضعفا فيها، ويتم سدّ هذا النقص من قبل الطرف الآخر، أي العلاقة تكون قائمة على المصالح المتبادلة[4]، وهذا المفهوم يقودنا إلى حالة الشراكة المتوسطية الأوروبية–العربية، ففي هذه الحالة، يقع الإعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية المتقدمة والمتطورة في العديد من المجالات(الإقتصادية–العسكرية–الأمنية..)، والدول العربية النامية بحيث يأخذ شكل طابع مؤسساتي، الهدف منه هو تمكين هذه الدول المتوسطية من التكيف مع القضايا التي تؤثر فيها على نحو مشترك.

ويمكن من خلال هذا الجدول توضيح أهم الفروقات الجوهرية بين المفاهيم المتشابهة لموضوع الدراسة:

الجـــدول رقم (01): يمثل أهم الفروقات الجوهرية بين المفاهيـــم (التعاون–الشراكة–التبعية–الاعتماد المتبادل).

التعاون:	الشراكة:	التبعية:	الاعتماد المتبادل:
- لا يهدف التعاون إلى إنشاء مؤسسات دائمة. -يتميز بطبيعة مؤقتة. (غير دائم) - يسعى لتحقيق أهداف مجردة.	- تهدف لتحقيق المصلحة المشتركة. - تتميز بأجهزة دائمة. - التكافؤ والتوازن	- لا توجد مصلحة ولا أهداف مشتركة. - لا تؤدي إلى خلق شخصية قانونية ولا مؤسسات.	- أهداف ومصالح مشتركة.

المصدر: عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية–المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة، ص97.(بتصرف الباحثة)

[1]– عديلة محمد الطاهر، "الجدل الليبيرالي الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد15، 2016، ص247.

[2]– بوسكين سليم،" تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2014–2015)، ص83.

[3]– بن حسين سليمة، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار(2004–2017)، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2019–2020)، ص ص59–60.

[4]– عواد لما صبحي،" العلاقات العربية الأوروبية في سياق المتوسطية–دراسة حالة الأردن"، **رسالة ماجستير**، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، (د.س.ن)، ص 11.

6- التعاون الإقليمي:

- **تعريف التعاون الإقليمي:** يعتبر التعاون الإقليمي أحد المفاهيم الرئيسية ضمن أدبيات العلوم السياسية وتحديدا علم العلاقات الدولية، كما أنه أحد المجالات الرئيسية في الدراسات الإقتصادية، وعلى ذلك تعدد صور وجوانب التعاون الممكنة بين الكيانات السياسية الدولية، وفي مقدمتها الدول، كما يبدو مفهوم التعاون الإقليمي مفهوما مركبا يتكون من كلمتين أساسيتين:

- تشير الأولى إلى مجموعة من المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف (أشخاص، دول، أجهزة، مؤسسات....) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضليات مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى عدة أطراف، لا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافيا.

- أما الكلمة الثانية فإنها تقوم بتخصيص النطاق المكاني للتعاون بين أطرافه حيث يتعلق الأمر في هذه الحالة بتعاون إقليمي يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد، ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات مصطلح: **الإقليمية Regionalism** .[1]

ومن منظور السياسات الأوروبية والمبادرات التي يسعى إليه دول الإتحاد الأوروبي قصد توطيد العلاقات مع دول المتوسط بصفة عامة ودول جنوب المتوسط بصفة خاصة، فإن التعاون الإقليمي من هذه الزاوية يعرف على أنه:" **الوسيلة الأساسية لتقوية العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول الأعضاء وجميع بلدان منطقة البحر المتوسط**"[2]. وفي هذا التعريف نجد إشارة إلى أن مفهوم التعاون الأورو-متوسطي يهدف إلى تعزيز الروابط بين دول الإتحاد الأوروبي وشركائه من دول المتوسط **(سواء كان جنوب المتوسط أو شرقه).**

7- الإقليمية الجديدة:

- **تعريف الإقليمية الجديدة:** إنطبع النظام الدولي بشبكة من المنظمات والأنساق التي أخذت شكل المنظمات الإقليمية، وأصبحت واحدة من أهم سمات المجتمع الدولي المعاصر، وذلك نتيجة الترابط و الإعتماد المتبادل بين الدول، وقد شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، أو إقليمي[3]، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده

---

[1]- رتيبة برد، مرجع سابق، ص733.

[2]- البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط-عشر سنوات من التعاون1995-2005، مكتب المنشورات الرسمية للجماعة الأوروبية، 2005، نقلا عن الموقع:**https://ec.europa.eu/environment/archives/enlarg/med/pdf/report_ar.pdf**

[3]- مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة أوروبية متميزة:** الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 14-15.

المحيطات، ومع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (وهي التي تضم دول متقدمة وأخرى نامية، وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي، ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية**NCMSA** عام **1991**، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**NAFT** عام **1994**[1]...إلى غير ذلك من التكتلات.

أما بخصوص مفهوم الإقليمية الجديدة فقد تعددت التعاريف بشأنها نظرا لحداثة المفهوم واختلاف مستويات التحليل فيما يتعلق بمحددات التعاون الإقليمي، حيث عرفها "**Bjorn Hettne**" بأنها:" **عملية متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لتحقيق التكامل الإقليمي الذي يكون من خلال سياسات وقرارات تشمل كافة الجوانب**"[2]، وقد ساهمت مجموعة من العوامل بظهور هذا النوع من الإقليمية:

– إنهيار الإتحاد السوفياتي وما عرف وقتئذ بإنتصار الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة، فلقد أدت تداعيات نهاية الحرب الباردة إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية وحدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول في مختلف المناطق، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأيضا في شرق ووسط أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات الإقتصاد الحر.[3]

– التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة للتكتلات الإقليمية وذلك عقب شعورها بالإحباط من تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة، لذلك تم الإعلان عن منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا ثم تحولت إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا بانضمام المكسيك إليها عام **1994**.

– تفكك الإتحاد السوفياتي وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط إلى اقتصاديات تعتمد على عمل قوى السوق وعقدها لاتفاقيات انتساب(**مشاركة**) مع الإتحاد الأوروبي.

---

[1]– علاوي محمد محسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**، العدد 7، 2009–2010، ص01.

[2]– سليماني سهام، "دور الجوار الإقليمي في تفعيل التكامل الجهوي لدول المغرب العربي على ضوء تجربتي الإتحاد الأوروبي والآسيان"، **مجلة المنهل**، جامعة لونيسي علي، البليدة02، 2016، ص04.

[3]– بلقاسمي رقية، " التكامل الإقليمي المغاربي التحديات والآفاق المستقبلية"، **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، 2010–2011)، ص29.

– تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات وإتباعها لسياسات أكثر توجها من الخارج.[1]

– **سمات الإقليمية الجديدة:** على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية قديمة، إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات الكلاسيكية بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات إتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يؤتى منها ثمارا ملموسة فيما عدا الإتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد إتسمت بالسمات التالية:

☒ أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.

☒ تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الإعتماد المتبادل الإقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للإنتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول، فقد قام عديد من الدول النامية منفردة، بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الإقتصاد الكلي.

☒ أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإقتصادية وسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط.

☒ تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.

☒ تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب إقتصادية تتعلق بتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.[2]

المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالسياسة الأوروبية للجوار.

1- مفهوم الجوار الأوروبي:

يكتسب مفهوم الجوار عند الحديث عن العلاقات الدولية، أبعاداً أكثر تعقيداً، خاصة أن أول ما يتبادر إلى الذهن فيما يرتبط بعلاقات الدول المتجاورة مع بعضها البعض، أنه يسودها جو من الإنسجام و الإعتماد المتبادل، إلا أن هذا الأمر لا يعكس الواقع دائماً في ضوء المشكلات التي تقع بين الخصوم في إقليم معين،

[1]– شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو–متوسطية–حالة دول المغرب العربي"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، 2003–2004)، ص ص 80–81.

[2]– علاوي محمد محسن، مرجع سابق، ص110.

والتي ينتج عنها العديد من الصراعات، وقد تأسس الإتحاد الأوروبي ذاته كنتاج الحروب والصراعات الكارثية بين دوله؛ ومن ثم برزت الحاجة إلى ضرورة بناء نوع من التعاون بين دول أوروبا لتجاوز تلك الأزمات، وبمرور الوقت تطورت العلاقات بين هذه الدول، وأصبح الإتحاد الأوروبي نموذجاً يُحتذى به فيما يتعلق بسياسة الجوار التي يتبعها.[1]

تم تقديم مفهوم "**جيران الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي**" للمرة الأولى في عام **2006** عن طريق المفوضية الأوروبية في إطار الحديث عن تقوية سياسة الجوار الأوروبية، والتي أكدت على ضرورة العمل مع جيران دول الجوار الأوروبي[2]، حيث ينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم الحدود التي يدخل " **الجيران"** في حيزها، وعلى بناء علاقات بين الأطراف المختلفة وهنا نكون أمام وظيفة مضاعفة: فصل الحدود **(ترسيم الحدود)** والتعاون.[3]

ولهذا جاء مفهوم الجوار وفقا للتصورات الأمنية الأوروبية[4]، التي تطالب في الجوار المباشر للإتحاد الأوروبي، بإطلاق **(تجمع بلدان الحكم الرشيد)** لأن إنخراط الجيران في النزاعات الضعيفة والنمو الديمغرافي الإنفجاري على حدود أوروبا يخلق لها الكثير من المشكلات[5]، لذا " **بناء الأمن"** في منطقة جوارنا**(جوار الإتحاد الأوروبي)** من أهداف السياسة الخارجية للإتحاد[6]، خاصة إذا ما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية ومع بلدان الجوار، وهكذا وجد مفهوم **"الجوار"** طريقه إلى القاموس القانوني للإتحاد الأوروبي، الذي يجد في المعاهدة الدستورية له، المرجع القانوني المحدد لهذه العلاقات المميزة مع البلدان المجاورة بـ: إقامة فضاء مزدهر مؤسس على قيم الإتحاد الرامية إلى إقامة علاقات متينة وسليمة مبنية على التعاون[7]، حيث نصت المادة **8 (1)** من معاهدة الإتحاد الأوروبي على أنه "**ينبغي على الإتحاد تطوير علاقة خاصة مع دول**

---

[1]– باسم راشد، جوار الجوار: "الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة سبتمبر 2017، إطلع عليه بتاريخ: 2022/07/20، الساعة: 09:23 نقلا عن الموقع: **https://cutt.us/MsTHA https://**

[2]– بن حسين سليمة، العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار(2004–2017)، مرجع سابق، ص71.

[3]– حروري سهام، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، **مجلة المفكر**، العدد 5، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص346.

[4]– حطاب عبد المالك، تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر، **مجلة السياسة العالمية**، العدد01، 2022، ص452.

[5]– السبعاوي يوسف خليل إبراهيم، **الصعوبات التي تواجه إتفاقية المشاركة العربية–الأوروبية حالة مصر والمغرب**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص34.

[6]– كارس عصمت هايدي، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص ص 113–114.

[7]– كامش طيب،" الأطر القانونية المؤسسة للشراكة الأورو–متوسطية–الشراكة الأورو–جزائرية نموذجا"، مرجع سابق، ص67.

الجوار بهدف إقامة منطقة إزدهار وحسن جوار تعتمد على قيم الإتحاد وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية السلمية على أساس التعاون".[1]

والحديث عن الجوار الأوروبي يمكن تصنيف دول الجوار الأوروبي إلى فئتين:

1.الفئة الأولى:

تضم الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي، والتي تدخل ضمن سياسة الجوار الأوروبية، والتي تعد شركاء للإتحاد الأوروبي، بحيث تستفيد من إتفاقيات الشراكة والتعاون المشترك مع الإتحاد، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

أ–دول جنوب وشرق المتوسط: تضم المغرب وتونس ومصر وفلسطين وإسرائيل والأردن.

ب–دول جنوب القوقاز: تشمل أرمينيا وجورجيا وأذربيجان.

ج–دول شرق أوروبا: وتضم مولدوفا وأوكرانيا.

وعلى الرغم من أن بعض تلك الدول (وهي **أرمينيا وأذربيجان والأردن)** ليست دول جوار مباشر من الناحية الجغرافية للإتحاد الأوروبي، فإنها تدخل ضمن سياسة الجوار، وهو ما يعني أن الإتحاد إعتمد على إقتراب جيو–سياسي أكثر منه جغرافي في تصميم تلك الإستراتيجية. غير أن ثمة بعض الدول كان يجب أن يتم تضمينها داخل سياسة الجوار لكنها لم تدخل حتى الآن؛ **(وبيلاروسيا، وليبيا، وسوريا)**، أما الجزائر فدخلت فيها متأخرة سنة **2012**.

2.الفئة الثانية:

تضم جيران الإتحاد الأوروبي غير المتضمَنين داخل سياسة الجوار الأوروبي؛ وهما روسيا وتركيا، ولهما أهمية الجيوسياسية بالنسبة للإتحاد. وقد رفضت روسيا أن يتم تضمينها بشكل كامل في سياسة الجوار الأوروبية، لكنهما ضُمَّنت في قائمة الدول المستفيدة من علاقات الشراكة والتعاون مع الإتحاد. أما تركيا فتعد قوة إقليمية ذات ثقل، لكنها لم تدخل حتى الآن ضمن سياسة الجوار الأوروبية. ومن ثم يبدو واضحاً أن الإعتبارات السياسية والجيو– سياسية كانت هي الحاسمة في سياسة الجوار الأوروبية، وفي طبيعة تحديد ماهية دول الجوار.

كما أن مفهوم جيران الإتحاد الأوروبي يمكن أن يتسع ويمتد ليشمل دولاً لا تشترك بالضرورة مع أي دولة من دول الإتحاد الأوروبي في حدود برية أو بحرية، لكنها تنتمي أيضا للإطار الجيو–سياسي لسياسة

[1]– معاهدة الإتحاد الأوروبي، ترجمة إلى اللغة العربية، مركز البحوث والدراسات متعدد الإختصاصات، نقلا عن الموقع: **https://www.mdrscenter.com/** تاريخ الإطلاع: 2022/09/05، الساعة: 10:54.

الجوار الأوروبية. وهنا يمكن الأخذ في الاعتبار ثلاثة أقاليم أساسية، وهي أفريقيا والخليج العربي وآسيا الوسطى[1].

2- مفهوم سياسة الجوار الأوروبية:

تعد سياسة الجوار الأوروبية جزءًا من أحدث جهود السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى تعزيز أمنه فيما يتعلق بالدول المجاورة الجديدة[2]، فهي تعتبر ركن مهما من أركان السياسة الخارجية الجماعية للإتحاد الأوروبي، حيث سعى من خلالها إلى تعزيز الشراكة وتطوير العلاقات التعاون مع الدول المجاورة له، بغية تكريس مصالحه الإقتصادية والأمنية والسياسية ووجوده في المنطقة كفاعل إقليمي[3]، لأنه أدرك حالة عدم الإستقرار التي تميز عالم ما بعد الحرب الباردة، هذا ما جعل دول الإتحاد الأوروبي تعيد التفكير في إعادة رسم سياسة خارجية موحدة لمواجهة مختلف مصادر التوتر التي تحاصر كتلة الإتحاد الأوروبي، على جبهتيه الشرقية المتمثلة في دول شرق أوروبا المنشقة بعد إنهيار المعسكر الشيوعي، والجنوبية الشرقية والمتمثلة في دول جنوب القوقاز والجنوبية المتمثلة أساسا في دول جنوب المتوسط والذي كان ولا يزال هدفا إستراتيجيا من الدرجة الأولى بالنسبة لدول الإتحاد، أي بصفة أخرى إعادة ضبط علاقاتها مع الدول المحيطة به وهو ما عرف بعد ذلك بـ:" **أوروبا الموسعة و سياسة الجوار**".[4]

حاول الإتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة توظيف مجموعة من القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.... وغيرها في علاقات الشراكة التي جمعتها والدول المجاورة لها، حيث عرفت هذه العلاقات بمسمى:" **سياسة الجوار الأوروبي**"[5]، والتي تعبر عن حاجة الإتحاد الأوروبي إلى تطوير فضاء الإستقرار على طول الحدود الأوروبية الموسعة كنتيجة للتطورات الجيو إستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة[6]، وهذا من خلال أن:

---

[1]- باسم راشد، جوار الجوار: "**الأبعاد الجيو سياسية لسياسة الجوار الأوروبية**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة سبتمبر 2007.

2-Roberto Aliboni ,The Geopolitical Implications of the Européen Neighbourhood Policy,2005.p1. **https://cutt.us/bzzZw**

[3]- بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات سياسية ومتوسطية، 2020-2021)، ص243.

[4]- بن زعتات محمد الصديق، أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، **رسالة ماجستير**، (جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، 2012-2013)، ص03.

[5]- بن عمر عواج، "الإلتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد06، العدد02، 2021، ص593.

[6]- محمد الصديق بن زعتات، "سياسة الجوار الأوروبية: مقاربة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي: دراسة جيوبوليتيكية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد22، العدد01، 2021، ص431.

"**بناء الأمن في جوارنا**" وهو المبدأ الأساسي لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية، وهو الهدف الذي إرتبط بمعادلة بناء الأمن في الجوار الأوروبي مقابل الإستقرار الداخلي، معادلة حاول من خلالها الإتحاد بناء مشروع للسلام في الجوار وجوار الجوار كمشروع طموح نتج عنه نشر المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية في مارس **2003** بعنوان:" **أوروبا الموسعة والجوار**" في إطار جديد للعلاقات[1]، حيث أعلن الإتحاد الأوروبي في مارس **2003** سياسة الجوار لأوروبا الكبرى التي تقدم إطارا جديدا للعلاقات مع الجيران الجدد إلى الشرق والجنوب[2]، والتي إقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية **(خافيير سولانا)** سنة **2003** لدخول هذه السياسة الجديدة حيز التطبيق من طرف عمل الإتحاد الأوروبي منذ سنة **2004**.[3]

لذلك فإن سياسة الجوار الأوروبي التي تنبثق عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة تهدف أساسا إلى إقامة منطقة إستقرار؛ منطقة أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عال من التعاون الإقتصادي والسياسي[4]، حيث يقوم الإتحاد الأوروبي بالتفاوض مع البلدان المشمولة في سياسة الجوار الأوروبي على وضع خطة عمل محددة مع كل بلد، هذه الخطة هي وثيقة سياسية تحدد الأهداف السياسية الإستراتيجية العامة ونقاط مرجعية محددة يقاس بها التقدم الذي يتحقق.[5]

ولأن"" **الإتحاد لا يمكن أن يتوسع إلى ما لا نهاية**"، ترى هذه الوثيقة أن سياسة الجوار هي الفضاء المفضل حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة وأكثر مرونة في الآن ذاته لإدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي.[6]

وبناءا على هذه التعاريف يتضح لنا أن سياسة الجوار هي بمثابة إتفاق إستقرار من خلال توثيق العلاقات وفقا للأهداف التي سطرها دول الإتحاد الأوروبي قصد منح وإعطاء الدول المجاورة (الشرقية منها والجنوبية للمتوسط) فرصة عمل مع الشريك الأوروبي في مجالات متعددة ومتنوعة قد تكون (أمنية، ثقافية، إقتصادية، إجتماعية، سياسية....).

---

[1]– كبابي صليحة، زهرة جريدي، "مقاربة الإتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الإفريقي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد32، العدد01، 2021، ص158.

[2]– يعقوبيان منى، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية: **معهد السلام الأمريكي**، 2004، ص08.

[3]– صاغور هشام، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص183.

[4]– بن حداد هشام، "السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة محمد بن أحمد وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018–2019)، ص112.

[5]– سهام حرفوش، "آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد01، ديسمبر 2019، ص251.

[6]– زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد05، 2010، ص242.

المبحث الثانـــي: التفسير النظري للعلاقات الأورو-جزائرية.

يهدف الإطار النظري للدراسة إلى إختبار القدرة التفسيرية لبعض نظريات العلاقات الدولية و التي لها علاقة بموضوع الدراسة في تفسير العلاقات الأوروبية و العربية عموما و الجزائرية خصوصا، و قد تناولنا هنا كل من النظرية الليبيرالية وكذا النظرية التبعية وكذا إسهامات نظرية مركب الأمني الإقليمي لعلاقاتها المباشرة مع موضوع الدراسة، حيث يمكن تحليل العلاقات الأورو-جزائرية من منظور ليبرالي وفقا لمفاهيم التعاون والمنفعة والإعتماد المتبادل، كما قد ينظر إليها وفقا لمفهوم التبعية أو قد ينظر إليها على أنها ترتيبات أمنية إقليمية وفقا لمقاربة مركب الأمن الإقليمي

إن الإهتمام الأوروبي بإقامة علاقات مع دول المتوسط جاء ليعكس الأهمية الإستراتيجية لهذه المناطق في تحقيق مصالح أوروبا وحماية أمنها بالدرجة الأولى، لهذا سعى الإتحاد الأوروبي على مدار عقود كثيرة إلى محاولة تطوير علاقاته مع جيرانه في إطار العديد من المبادرات خاصة سياسة الجوار الأوروبية في ظل تزايد هاجس التهديدات الأمنية الجديدة والتي باتت تهدد أمن المتوسط ككل، لذلك أدرك الجانب الأوروبي الحاجة الماسة إلى إعادة بناء سياسته المتوسطية مع الطرف الجنوبي من المتوسط.

ولعل أهم هذه العلاقات المتوسطية هي العلاقات الأورو-جزائرية والتي حملت الكثير من الأهداف والمصالح، القائمة على مجموعة من المفاهيم كالتعاون والشراكة والإعتماد المتبادل وغيرها من المفاهيم المشابهة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الأوروبية الجزائرية من منظور مفهوم التعاون الدولي أو على مستوى النظريات المتعلقة بتفسير مركب الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: العلاقات الأورو-جزائرية وفق تفسيرات الإتجاه الليبيرالي.

تحتل النظريات الوضعية مكانة متميزة في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، لاسيما النظرية الليبيرالية التي تعددت روافدها وتشبعت أفرعها وأثرت التحليل السياسي، بل وتعتبر إحدى أهم النظريات وأوسعها إنتشارا[1]، لأنها لا تكتفي بتفسير والعمل على فهم واقع العلاقات الدولية فحسب ولكنها تعمل أيضا على تشكيل واقع دولي جديد أكثر سلما وأقل حروبا.[2]

---

[1]- مروة خليل محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبيرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، الإسكندرية، 2021، ص160.

[2]- عبد الجليل علي عباس،" دور الشراكة الأورو-متوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر-، **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر باتنة01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص حوكمة وتنمية، 2016-2017)، ص54.

وتعد المدرسة الليبيرالية أكثر المدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء. و على الرغم من غياب بناء نظري موحد و متماسك للنظرية الليبرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه **"ستيفن والت"** بعائلة الليبيراليات[1]، فهي نظرية تدافع عن العقلانية العلمية وحتمية التقدم الإنساني[2]، وتؤمن بالسلام بإعتباره حالة أصلية ومفترضة لهذا العالم وترفض حل المنازعات من خلال الحروب و العنف، فالعلاقات الدولية من وجهة نظر المدرسة الليبيرالية يمكن أن تبنى على أسس الإحترام المتبادل الناشئ عن إحترام القانون الدولي، وعلى التجارة الدولية والإعتماد المتبادل وغيرها من القضايا التي من شأنها أن تجعل الدول تعرض عن إستعمال آليات القوة والعنف لتحقيق مصالحها.[3]

فالرؤية الليبيرالية الجديدة تجاوزت مفهوم الدولة إلى مفهوم عبر وطني يهدف لتحقيق التعاون والإعتماد المتبادل مع تراجع في إستقلالية الدولة، وهي بذلك تدعم العولمة بل وتكون إنعكاسا لها ونتيجة طبيعية وتطورية لأفكارها[4]، لذا يعتقد أنصار الليبيرالية بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السابق، وبالرغم من ماضي الدول الذي سادته حروب ونزاعات مستمرة، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات مهمة في نهاية القرن العشرين.[5]

1-الليبيرالية المؤسساتية:

ظهرت النظرية الليبيرالية المؤسساتية كإستجابة للتغيرات الطارئة على واقع العلاقات الدولية، فتأثير العولمة وتراجع فعالية الدول كوحدات أساسية في العلاقات الدولية، والأدوار التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والثورة التكنولوجية القائمة على المعلومات والإتصال وتكثيف الإعتماد المتبادل، أصبحت تتطلب أنساق فكرية ومفاهيمية جديدة غير التقليدية التي أمست عاجزة عن تحليل وتفسير التغيرات والأحداث الجديدة الشاخصة في الواقع الدولي تتماشى مع طبيعة التحولات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[6]

---

[1]- بوستي توفيق، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، دراسات إستراتيجية،" الإسكندرية: **المعهد المصري للدراسات**، 2019، ص12.

[2]- سكوت بوتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص93.

[3]- نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، قطر، الدوحة: دار عقل للنشر والترجمة، 2012، ص48.

[4]- بن حسين سليمة، العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار(2004-2017)، مرجع سابق، ص 76.

[5]- قط سمير، "البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2016-2017)، ص21.

[6]- بلخثير نجية، "البعد الأمني لسياسة الجوار الأوروبية تجاه المغرب العربي"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017-2018)، ص38.

كما تعتبر **(الليبيرالية المؤسساتية الجديدة)** أقوى النسخ النظرية التي قدمها الليبيراليون في ثمانينات القرن العشرين لمجابهة الهيمنة النظرية التي مارسها الواقعيون على الحقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1]. فهي عكس الواقعية ترى أن هناك إمكانية لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي، فيظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول إعتمادا على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية.[2]

فالهدف الرئيسي لليبيرالية الجديدة يتمثل في تحقيق" **التعاون** " بين الدول والفاعلين من غير الدول، وبالتالي فهي ترى[3]، أن المنظمات والمؤسسات الدولية تؤدي دورا مهما في العلاقات الدولية، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث إزداد دور هذه المنظمات نتيجة التغير البنيوي **(تغيير في بنية النظام الدولي)** الذي ترافق مع التغير في أولوية القضايا الأساسي للدول، فالقضايا التي كانت دوما تحتل مراكز ثانوية بإهتمام الدول كالبيئة، والتنمية المستدامة، والإحتباس الحراري، ومسألة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والهجرة والفقر، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والإيدز والإتجار بالأعضاء البشرية أصبحت تحتل مكانة متقدمة في مسائل الأمن القومي للدول، هذا التغير في نظرة الدول لمسائل الأمن القومي جعل التعاون الدولي أولوية لدى الدول لمواجهة هذه القضايا العالمية.[4]

إذا فهي تعترف بأن تحقيق التعاون قد يكون صعبا في ظروف الفوضى، لكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من العراقيل العمل الجماعي[5]، فالمؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية في النظام الدولي من خلال تشجيع التعاون والإعتماد المتبادل بين دول هذا النظام، كما يضيف الليبيراليون أن الإعتماد المتبادل يرفع من تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي.[6]

هذا ما أكد عليه أيضا كل من **كيوهن ومارت:" أن بوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات، وجعل الإلتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة**

---

[1]– عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2014–2015)، ص191.

[2]– راضي جسام سمير، مرجع سابق.

[3]– مروة خليل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص172.

[4]– خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد30، العدد01، 2014، ص334.

[5]– تيم دان وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص293.

[6]– عواد لما صبحي، مرجع سابق، ص 03.

على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"، ويستشهد مؤيدو هذه النظرية بالمؤسسات الأوروبية التي إستطاعت بفضلها دول أوروبا تجاوز ماضيها الأليم من النزاعات[1]. أي بمعنى أكثر أن المؤسسات تستطيع فرض سياسة التعاون بين الدول وبالتالي تجنب حدة التوتر والنزاعات حتى في ظل فوضوية النظام الدولي.

وعموما أهم ما طورته المقاربة الليبرالية الجديدة هو مفهوم **"الإعتماد المتبادل"**، حيث يشير الإعتماد المتبادل في السياسة العالمية إلى المواقف التي تتميز بآثار متبادلة بين البلدان أو الجهات الفاعلة في مختلف البلدان[2]، فالإعتماد الدولي المتبادل عند الليبيراليين هو الشكل الأمثل للعلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين في ظل فوضوية النظام الدولي لأنه يساعد على التخفيف من حدة الصراعات والنزاعات في ظل تزايد القضايا الإقتصادية، لذلك يعتقد الليبيراليون الجدد أن الإعتمادية المتبادلة سواء كانت متوازنة أم غير متوازنة كما يراها الواقعيون الجدد، ستساهم في تخفيف حالات التوتر بين الدول وتجعل العلاقات بينها أكثر سلمية، حيث ستتجه الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية ولن يكون لديها توجه لتدمير ما حققته من مكاسب[3]، وبالتالي فالإعتماد المتبادل يخلق مصالح متبادلة لدرجة أن التراجع عنها يصبح مكلفا في حالة تبني إستراتيجيات نزاعية.[4]

- إفتراضات الليبيرالية المؤسساتية:

لكل نظرية إفتراضات معينة والليبيرالية المؤسساتية هي أيضا قائمة على مجموعة من الإفتراضات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

✓ التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وإنعدام القانون، أي أنه من شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعات هذه الفوضى.

✓ أن الدولة هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، وأن المبرر الأساس لوجود المنظمات الدولية هو تسهيل التعاون بين الدول لتحقيق مصالحها الذاتية فالدول تنشئ هذه المؤسسات وتستخدمها، مادامت المؤسسات تمكن الدول من تحقيق أهدافها المرجوة التي لا تستطيع تحقيقها بعمل منفرد أو بتعاون ثنائي.[5]

---

[1]- قط سمير، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات** الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016، ص39.

[2]-Waheeda Rana,Théorie of Complexe Interdépendance: A Comparative Analysis of Réaliste and Néolibéral Thoughts ,**International Journal of Business and Social Science**, N02, 2015, p291.

[3]- وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد42، العدد01، 2015، ص110.

[4]- السعيد ملاح، "التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد01، 2017، ص20.

[5]- أحمد علي سالم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 48-49.

✓ إن إنتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.[1]

✓ أن المؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص، ولذلك سوف تكتسب قدرا من الإستمرار.[2]

- مبادئ الليبيرالية المؤسساتية:

من أهم السمات المميزة للمذهب المؤسسي الليبيرالي الجديد هو تركيزه على المبادئ الجوهرية التالية:

1-الطرف الفاعل:

يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع، ومع أن روبرت كيوهان أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدولة في عمله السابق عن التعددية القديم، فإن فهمه للمذهب المؤسسي الليبرالي-الجديد يقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

2-البنية: يسلم الليبيراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر، كما يبين وجود وإنتشار الأنظمة الإقليمية الدولية والخلاصة أنه يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطيف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل الإبتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.

3-العملية: إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي، في إزدياد وهذا يعتبر الإتجاه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة إختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبيرالي-الجديد.

4-الحافز: تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى ولو أن دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل بعبارة أخرى، فإن " **المكاسب المطلقة"** أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي من " **المكاسب النسبية".**[3]

ووفقا للتحليل الليبيرالي فإن الشراكة الأورو-متوسطية تعتبر كمحاولة جدية سعى من خلالها الإتحاد الأوروبي لتحقيق مكاسب عن طريق التعاون مع دول جنوب المتوسط خاصة مع الجزائر وفق شراكة تحفظ مصالح الطرفين.

فالاتحاد الأوروبي أدرك منذ سنة **1993** م أنه حان الوقت لتبني علاقات تعاونية أكثر واقعية وجرأة مع الدول المتوسطية أو كما يسميها دول الجوار، لتحقيق أهداف تتداخل فيها المرامي مباشرة (بناء فضاء

---

[1]- بوستي توفيق، مرجع سابق، ص13.

[2] -Anwar Mohammad Faraj Mahmoud and Jalil Omar ali. Constructivism theory and its explanation of the interactions and. Issues of the Middle East. **Tikrit Journal for political Sciences** N19.2020.p413.

[3]- تيموثي دن، الليبيرالية في: بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص338.

أورو–متوسطي للرخاء الاقتصادي والاجتماعي)، فقام بتبني مبادرة تعاونية مع الدول العربية الواقعة جنوب المتوسط من خلال مشروع الشراكة الأوروبية– المتوسطية(مسار برشلونة سنة **1995**)، ثم مبادرة الحوار الأوروبي ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، وكان الهدف من ذلك إدخال تعاون شامل قائم على ثلاثة رزم هي: الرزمة السياسية والأمنية، والرزمة الاقتصادية والمالية، والرزمة الثقافية والاجتماعية.

بحيث أن المشروع الأوروبي المتوسطي كان ينادي بالتعددية الحزبية والديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتأكيد ضرورة إلتزام الدول المتوسطية بمبادئ وقواعد القانون الدولي، وعدم إستخدام القوة في العلاقات الدولية في تعزيز الإستقرار الإقليمي في الدول المغاربية، وبناء مؤسسات إقليمية وفرعية مشتركة مع شركائه المتوسطيين، بغية دعم نموهم الإقتصادي والتنموي بهدف تشجيع التبادل الثقافي والإجتماعي بين المجتمعات العربية والأوروبية، وكذا تعزيز التقارب بين الدول العربية والأوروبية كون أن تجزئة المنطقة العربية سيؤدي إل عرقلة التعاون الأورو–عربي وسيشكل عائقا للإستثمارات الأوروبية فيها.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الأورو–جزائرية وفق مقاربة التبعية.

كان ميدان التنظير في العلاقات الدولية حتى الستينات من القرن العشرين حكرا على منظري الغرب من دول الشمال المتقدم، لكن إبتداءا من هذا التاريخ أي من الستينات بدأت تظهر محاولات للتنظير على يد منظرين من دول الجنوب خاصة من أمريكا اللاتينية والعالم العربي، وقد جاءت هذه المحاولات التنظيرية في إطار ما يسمى **" نظرية التبعية".**[2]

– مدرسة التبعية: التعريف والنشأة.

تعرف الموسوعة السياسية التبعية على أنها "**نظام سياسي إقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي**"[3]. أي بمعنى أن التبعية هي خضوع وتأثر إقتصاد دولة ما بالتأثيرات القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات للسيطرة على الإقتصاد. كما عرفت موسوعة علم الإجتماع التبعية بأنها:

"**مجموعة من النظريات التي ترى أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة**"، أما **دو سانتوسDOSSANTOS** فيعرفها

---

[1]– عبد الجليل علي عباس، مرجع سابق، ص 55–56.

[2]- يموتن فايزة، "نظرية التبعية dépendance théorie"، نقلا عن الموقع: **https://2u.pw/ptPGD8z**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/12/05، على الساعة: 10:00.

[3]– نموشي نسرين، "تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العرب يمن وجهة نظر مدرسة التبعية"، **مجلة الواحات والدراسات**، المجلد10، العدد1، 2017، ص540.

على أنها:" **حالة يتحدد فيها مسار إقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسع في إقتصاد آخر تتبع له اقتصاديات الأولى**".[1]

ويطلق البعض على نظرية التبعية اسم" **الماركسية الجديدة**" باعتبار أن المدرسة التبعية لا تخرج في مقولاتها عن أفكار ومقولات لينين، في حين يؤكد آخرون أنها مستقلة عن النظرية الماركسية بل تتناقض مع بعض افتراضاتها الأساسية.[2]

ظهرت نظرية التبعية في أواخر الخمسينات بتوجيه من مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية **ECLA**، **راؤول بريبش**[3]، الذي سعى بأفكاره ضمن "**نظرية التبعية**" إلى تفسير الوضع الإستغلالي الذي تعيشه دول العالم الثالث من قبل الدول الرأسمالية[4]، وهناك من يرى أن البدايات الأولى لظهور مدرسة التبعية يرجع إلى نهاية الستينات، وقد ظهرت كرد فعل لفشل وقصور النظريات الاجتماعية والإقتصادية العديدة التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث في ضوء بناءاتها القديمة[5]، ومنذ أواسط ستينات القرن العشرين بدأ مفهوم التبعية بالتبلور لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية، من أمثال **فرانك(وهو ألماني المولد والجنسية) أنزو فاليتو** من التشيلي، **ودو سانتوس، وسيلوز و فورتادو وهينريك كاردوزو** من البرازيل و غيرهم، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت إسم مدرسة التبعية.**Dependency school**[6].

فنظرية التبعية جزء من الإتجاه الشمولي للعلاقات الدولية **Globalism** الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من الإتجاه الماركسي للعلاقات الدولية، وفي هذا الصدد يقول "**فيليب برابر**" في كتابه "**الإمبريالية**":"**...فلقد نما في الحقيقة في أعوام الخمسينات تيار من الفكر الماركسي الجديد ينكر حقيقة زوال الإستعمار،**

---

[1]– حمزاوي سهى، "نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بين حتمية التبعية ومنطق الخصوصية التاريخية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد21، خنشلة، 2016، ص65.

[2]– أحمد تهامي عبد الحي، "ظاهرة التبعية: أصولها–أبعادها–مآلاتها"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد55، العدد02، 2018، ص06.

[3]– المرجع نفسه، ص05.

[4]– قشيدة سارة، "تقييم البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد12، ص106.

[5]– عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية**، الكويت: عالم المعرفة، 1990، ص 27.

[6]– نموشي نسرين، مرجع سابق، ص540–541.

ويسعى إلى تأكيد وإستمرار بقاء الإمبريالية في العلاقات الدولية المعاصرة، وهذه للمقاربة تشدد بوجه خاص على علاقة تبعية العالم الثالث لبلدان الرأسمالية الصناعية.".[1]

كما ظهرت مدرسة التبعية في خضم تطورات ومستجدات وحقائق عديدة نذكر أهمها ما يلي:

✓ تراجع أطروحات مدرسة التحديث**Modernism** حيث جاءت أطروحات نظرية التبعية كرد فعل عنيف على أفكار هذه المدرسة فيما يخص طبيعة كل من المجتمع والطبقة الحاكمة والتنمية وخطورة سياساتها التنموية.

✓ جاءت نظرية التبعية لتجسيد وحدة العلوم الإجتماعية من حيث دراستها للتنمية والتخلف دراسة سياسية وإقتصادية في نفس الوقت، وبالتالي تشجيعها وتدعيمها لتعاون الحقول المعرفية وتكاملها.

✓ تراجع المد الإستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الإستعماري الجديد وهو الإنتقال الذي ينجم عنه لجوء النظام الرأسمالي العالمي إلى إستعمال أساليب وآليات جديدة تتماشى وطبيعة الإستعمار الجديد لتحول دون خروج الدول التابعة له من تخلفها، وبالتالي القضاء أو التخفيف من تبعيتها من بين هذه الأساليب والآليات: التبادل اللامتكافئ، المؤسسات النقدية العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات وتصدير رؤوس الأموال...إلخ. وهو الوضع الذي دفع مفكري ومنظري العالم الثالث إلى التنظير له في قالب نظري ممنهج يسمى نظرية التبعية.[2]

فمدرسة التبعية لم توجه فقط سهام النقد لمسلمات نظريات ونماذج التنمية الغربية الحديثة وإنما سعت لأن تكون بديلا لها، فقد جاءت النظرية على طرف النقيض لأطروحات نظرية التحديث السائدة في ذلك الوقت، فحالة التخلف الاقتصادي والسياسي، وما نتج عنها من مشاكل وأزمات متعددة هي من نواتج الحقبة الإستعمارية، وهي ناتجة عن الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الإستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي.[3]

كما إهتم كتاب مدرسة التبعية بتقديم تفسير بديل لظاهرة التخلف على ضوء التغييرات التاريخية التي مرت بها دول العالم الثالث في ظل السيطرة الاستعمارية خلال خمسة قرون متتالية مارست أثنائها مختلف أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية شعوب العالم.

---

[1]– جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية،2007، ص ص 212-213.

[2]– المرجع السابق، ص214.

[3]– أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص08.

ورغم أن هؤلاء الكتاب قد ركزوا على العوامل الإقتصادية إلا أنهم لم ينظروا إليها بشكل تجريدي، كما لم يعزلوها عن سياقها الاجتماعي والحضاري. فلم تقتصر تحليلاتهم على تناول الأبعاد الإقتصادية فحسب وإنما شملت الأبعاد الإجتماعية والسياسية والثقافية، ورغم إجماع تيارات مدرسة التبعية على افتراض وجود علاقة وثيقة بين التطور الداخلي لشعوب القارات الثلاث وأشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية، إلا أن بعض هذه التيارات يعتبر هذا التطور مجرد استجابة سلبية للمؤثرات الخارجية. بينما يرى البعض الأخر أن هذه العلاقة هي نتاج تفاعل مستمر ودائم التغيير بصورة تجعل التنبؤ بجميع نتائجه أمرا غير ميسور.

وقد شملت الإسهامات المتنوعة التي قدمتها مدرسة التبعية مجموعة من القضايا الأساسية سنكتفي بالإشارة إليها في إيجاز وتتضمن هذه القضايا ما يلي:

1. **التبعية وعلاقتها بكل من التخلف والتنمية.**
2. **التبعية وعلاقتها بالاستعمار ككل والاستعمار الجديد على وجه التحديد.**
3. **التبعية والتبادل اللامتكافىء.**

وقد ساهمت نظرية التبادل اللامتكافىء كما قدمها المفكر الفرنسي **أ–د مانويل** في إتساع نطاق استخدام التحليلات الخاصة بمدرسة التبعية كي تشمل باقي مجتمعات العالم الثالث وخصوصا في قارتي آسيا وأفريقيا.[1]

وتكمن مهمة نظرية التبعية في دراسة طبيعة العلاقة بين دول الشمال**(المركز)** ودول الجنوب**(المحيط)**، من خلال تطرقها للأسباب المباشرة والغير مباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب، وبالتالي تبعيتها لدول الشمال، وكذلك تصنيفها لطبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن إندماج إقتصاديات الدول المتخلفة في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وكانت لأفكار هؤلاء المفكرين تأثير كبير على مفكرين العالم العربي وعلى رأسهم: **سمير أمين و سعد زهران**[2]، إذ تعد كتابات **سمير أمين** إسهاما عربيا مرموقا في هذه المدرسة خصوصا أنه أسهم بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال إفريقيا، ويؤسس **سمير أمين** تحليله للتبعية على الإضافات التفصيلية التي قدمها عن علاقة التبعية بالتبادل اللامتكافئ بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة و بين دول العالم الثالث، وذلك لتفسير أنماط معينة من التبادل الإقتصادي الدولي.[3]

---

[1] – فلاح خلف الربيعي، مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث، مجلة الحوار المتمدن، العدد2561، نقلا عن الموقع:**https://cutt.us/9vxll** ، تاريخ الإطلاع: 10–03–2023.

[2]– جندلي عبد الناصر، الإتجاهات التفسيرية للتنظير في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 213–214.

[3]– حمزاوي سهى، مرجع سابق، ،ص68.

- المقولات والإفتراضات التي تؤكد عليها مدرسة التبعية:

تنطلق مدرسة التبعية من خلال مجموعة من الإفتراضات منها:

- كلما إزدادت قوة الدول الرأسمالية وتوسعت خارجيا في دول العالم المختلفة كلما زاد ثراؤها الإقتصادي.
- التخلف في دول العالم الثالث يرجع إلى العلاقات الاقتصادية غير العادلة بين الدول الرأسمالية الغربية (الدول الإستعمارية) والدول المتخلفة **(الدول المستعمرة)**.
- على الرغم من إنتهاء الإستعمار التقليدي إلا أن الدول الرأسمالية خلقت ورائها في دول العالم الثالث بنية إقتصادية تابعة للدول الرأسمالية ونخب حكم موالية وتابعة للدول الغربية.
- إن التخلف في دول العالم الثالث ليس تخلفا طبيعيا وإنما جاء نتاج لعلاقات الإقتصادية غير العادلة بين الدول الإستعمارية والدول المستعمرة.
- التنمية لا تتحقق إلا بالقضاء على ذلك الإستغلال الذي هو سبب التخلف.[1]

- آليات تكريس التبعية:

لتكريس تبعية دول المحيط لدور المركز والمحافظة على الوضع القائم، أي تخلف المحيط وتطور المركز، يلجأ هذا الأخير إلى إنتهاج وإستعمال وسائل عديدة ومتنوعة منها:

أ-التبادل اللامتكافئ:Inequal Exchange

حسب العديد من المفكرين أن التبادل اللامتكافئ هو الأداة المفضلة لسياسة إستغلال المحيط من قبل المركز لأنه يساعد على زيادة إتساع الهوة بين طرفي هذه العلاقة، كما يترتب عن إنتهاج وسيلة التبادل اللامتكافئ من قبل دول المركز إفتقار دول المحيط لرؤوس الأموال، مما يجعلها بحاجة ماسة إليها وهو الأمر الذي يؤدي بدول المركز إلى لجوئها لإستعمال وسيلة أخرى،[2]والمتتبع لمحور الشراكة الأورو-متوسطية يرى مدى حجم التفاوت، حيث يلعب الإتحاد الأوروبي الدور المركزي في صياغة النصوص التشريعية لمؤتمر برشلونة، في حين يقتصر دور دول جنوب المتوسط والدول المغاربية التصديق عليها فقط، فبصفة عامة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية غير متوازنة،[3]فأوروبا تتطلع إلى صيغة تعاون عربي-أوروبي بهدف التقريب بين المنطقتين وهو تعاون تمليه روابط الجوار والتراث الحضاري المشترك، ويفرضه تكامل المصالح وترابطها.[4]

---

[1]- أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 08-09.

[2]- جندلي عبد الناصر، الإتجاهات التفسيرية للتنظير في العلاقات الدولية، ص ص 227-228.

[3]- عبد الجليل علي عباس، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[4]- نموشي نسرين، تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية، مرجع سابق، ص551-552.

- المعـونـــة:

هي وسيلة يلجأ إليها النظام الرأسمالي العالمي لإخفاء إستغلاله لدول المحيط، فهي وسيلة حسب المنظور النيو ماركسي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها ما يلي:

- ✓ حماية دول العالم الثالث من الإفلاس التام للحيلولة دون إستغلالها من طرف الدول الرأسمالية المتطورة.
- ✓ دعم وتنمية تصدير البضائع إلى المحيط يكون – في معظم الأحيان–في شكل قروش مشروطة، فلا توجد هناك مساعدات بدون روابط.
- ✓ تكييف دول المحيط مع طرق المجتمعات الصناعية الرأسمالية في الإنتاج والإستهلاك، مما يزيد في تبعية المحيط البنيوية.[1]

- المساعدات المالية المقرونة بالمشروطية:

تستخدم الدول الغنية المساعدات المالية للدول الفقيرة في الأطراف لتعزيز التبعية ومصادرة قراراتها الوطنية، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات وأموالا للعديد من الدول مثل: مصر ولكنها تتحكم بالسياسات الخارجية لمصر وتجعلها تابعة في قراراتها وتوجهاتها لها، لذلك يتوجب على الباحث السياسي وفقا لهذه النظرية أن ينطلق في تحليله لسلوك دول الجنوب من الأوضاع الخارجية التي تسود النظام العالمي، أي لا بد من دراسة الاقتصاد السياسي العالمي وأساليب السيطرة(الشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمؤسسات المالية الخاصة، وتعمل دول المركز ما في وسعها لعرقلة أي مشروع تنموي في الأطراف بل وتديم سيطرتها من خلال أجهزة الدولة التابعة من أجل إستمرار التبعية.[2]

وإنطلاقا من تحليل آليات تكريس التبعية نجد أن أوروبا تسعى من خلال الشراكة و التعاون الأوروبي مع الجزائر إلى إستغلال المنطقة وتكريس التبعية الإستعمارية بطريقة غير مباشرة، ففي الشراكة الأوروبية مع الجزائر تتخذ العلاقة شكل المركز والأطراف تتم فيها إستغلال الإرث التاريخي وبسط النفوذ عبر عدة مخططات وفق غطاء التعاون، ليتم إستغلال موارد النفط والغاز، كما تسعى أوروبا من خلال هذه الشراكة إلى مواجهة المخاطر المحتملة من إرهاب وهجرة غير شرعية وذلك ما يتم بمساعدة دول جنوب المتوسط بشكل عام، كما تستمر هذه الشراكة على حساب إقتصاديات لا تكافئ الدول الأوروبية، فالجزائر لا تمتلك إقتصادا قويا قادرا على المنافسة بالإضافة إلى دخولها كدولة واحدة مقابل الإتحاد الأوروبي كتكتل.[3]

---

[1]– جندلي عبد الناصر، المرجع نفسه، ص ص 232–233.

[2]– بن حسين سليمة، العلاقات الجزائرية الأوروبي في إطار سياسة الجوار (2004–2017)، مرجع سابق، ص103.

[3]– قشيدة سارة، مرجع سابق، ص 107.

حاول الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة كخطوة أولية إلى التعاون مع دول المتوسط وخاصة الشريك الجزائري، إلى بسط نفوذه في المنطقة ومنافسة الخصم الأكبر، والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بدوره يحاول طرح العديد من الإستراتيجيات والسياسات خاصة الاقتصادية منها كبرامج المعونة الخارجية الأمريكية والذي يعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا من أجل أخذ مكانة مهمة في منطقة حوض المتوسط ككل.

لذا كانت جل الإتفاقيات التعاون ما بين الإتحاد الأوروبي كقوة عظمى ودول جنوب المتوسط بما فيها دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر تصب في قالب واحد هو الحفاظ على العلاقات الوطيدة مع دول المتوسط بهدف تأمين الموارد الطاقوية خاصة، ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من جنوب المتوسط، ولعل ما يبرر هذه النوايا هو مراجعته لسياسة الجوار الأوروبي خاصة بعد أحداث الربيع العربي **2011.**

المطلب الثالث: العلاقات الأورو-جزائرية وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي.

مرت الدراسات الأمنية بتحليلات كبيرة وواسعة، عقب تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحولها من تناول القضايا ذات الإهتمامات التقليدية، مثل الصراع العسكري وسباق التسلح إلى دراسة طبيعة الأمن، ومكوناته، وعناصره، وأطره، والسبب يعود إلى[1]، إخفاق المنظور التقليدي في تفسير التحديات التي فرضها النظام الدولي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة[2]، فنهاية الحرب الباردة أزالت غطاء الأمن العالمي الذي كان إما مسيطرا، وإما على الأقل، مؤثرا بقوة على أنماط و ديناميات الأمن الإقليمي في العديد من أجزاء العالم، ليأتي المنطق الإقليمي للسيطرة على إنتاج اللاأمن الذي غلب عليه زيادة مستويات التبادل والإعتماد المتبادل الإقليميين، فالسياق الأمني المتغير كان له عميق الأثر في بروز " **نظرية مركب الأمن الإقليمي Régional Security Complexe Theory"** الموجهة نحو المسائل والقضايا الأمنية.[3]

- ظهور مفهوم مركب الأمن:

---

[1]- ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص14.

[2]- فوزية قاسي، "أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 09/11: إسهامات مدرسة كوبنهاجن"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد10، العدد01، 2019، ص1499.

[3]- قشي عشور، مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات إقليمية، 2015-2016)، ص65.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فإن مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبا غير قابلة للتصنيف، "**فماكسويني**" يعتبر أن أغلبية أعمالها موضوعية وواقعية، في حين أن **هويز مانز ووليامز** يعتبرانها خليطا من الواقعية والبنائية[1]، فهي تمثل إحدى الصياغات الأكثر حداثة في تحليل وتفسير قضايا الأمن و التي صاغها وطور وحدات تحليلها كل من **باري بوزان Barry Buzan و أوول ويفر Ole Waever** في عملهما المشهور الذي يحمل عنوان " **المناطق والقوة: بنية الأمن الدولي**".[2]

لذلك يعتبر **باري بوزان** المنظر الأول الذي طرح مصطلح " **مركب الأمن**" في كتابه:" **الشعب، الدول، الخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية، (People، The: Fear and, States National Security Problème in international Relations)**، وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.[3]

- تعريف مركب الأمن الإقليمي:

أولى التعاريف المقدمة لـــ "**مركبات الأمن**" كانت من قبل "**باري بوزان**" **عام 1983**، حين عرفها على أنها: "**مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض**"، وهو ذات التعريف الذي أعاد طرحه في **النسخة الثانية** من نفس المؤلف، حيث قدم "**باري بوزان**" و "**وايفر**" تعريفا **لمركبات الأمن الإقليمي** " في حلته الجديدة، فعرفاه بأنه:[4]" **مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء/أو نوع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جد مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض**".[5]يشير هذا المفهوم إلى أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية

---

[1]- توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاجن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد13، 2018، ص180.

[2]- عامر مصباح، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 137.

[3]- عامر مصباح، المنظورات **الإستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص ص 293-294.

[4]- قشي عاشور، المرجع نفسه، ص ص 66-67.

[5]- محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد06، 2018، ص352.

من منطلقات إقليمية على إعتبار أن المستوى الإقليمي للتحليل أصبح في غاية الأهمية خاصة في ظل بروز ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة.

- مرتكزات ومبادئ نظرية مركب الأمن الإقليمي:

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على جملة من المرتكزات والمبادئ النظرية تتمثل فيما يلي:

- تعتبر مركبات الأمن الإقليمية المكون الرئيسي للأمن الدولي.
- يعد العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المشكلة للمركب الأمني.
- تنتقل التهديدات بصورة أسهل وأسرع على المستوى الإقليمي، ويعتبر **وولتWalt** أن العامل الجغرافي عامل فعال في الأمن.
- ترتفع درجات الإعتماد الأمني المتبادل بين أطراف المنطقة الإقليمية، وهذا بحكم العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية.
- لا يمكن جعل فكرة مركب الأمن عالمية بين وهذا بسبب أن المركبات تكون أكثر عرضة للإختراق.

لذا تكمن أهمية نظرية المركب الأمني في أنها تتعامل مع التهديدات الأمنية بشكل دقيق في منطقة محددة التي تسهل الإحاطة بجميع متغيرات الظاهرة الأمنية في محيطها الإقليمي وهو ما يجعل التحليل الإقليمي يأخذ في الإعتبار الإختلافات المنطقية.[1]

- البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي:

ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات هي:

1-الحدود**Boundaries** التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.

2-البنية الفوضوية Anarchy Structureالتي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن تكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3-الإستقطاب **Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4-البناء الاجتماعيSocial Construction الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.[2]

[1]- بومليك نوال وتيغزه زهرة،"الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد02، 2021، ص470.

[2]- زاوي رابح، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد05، العدد01، 2018، ص19.

- متغيرات نظرية مركب الأمن الإقليمي:

تتضمن هذه النظرية مجموعة من وحدات التحليل لفهم وتفسير خاصيات الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية المعاصرة وهي:

1-العداوة /الصداقة: Enemity/Amity

عادة تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية محددة في علاقات العداوة/الصداقة التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي يحلف حالة الإعتماد المتبادل الأمني فالعلاقات الأمنية الإقليمية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذا المنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف الإقليمية.[1]

2-التخومية:Adjacency

يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، على إفتراض أن التقارب الجغرافي يعنى في جوهره الإستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة. فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي من جهة أن هذا الأخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن، المنافسة الأمنية، سباق التسلح).[2]

3-الإعتماد المتبادل الأمني:

الإعتماد المتبادل الأمني هو الآخر متأثر بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافي من جهة، وبوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمي من جهة ثانية، على إفتراض أن هذه الوحدات تملك قدرات كبيرة يمكن أن توجهها نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية، فالإعتماد المتبادل الأمني كمتغير مستقل ، يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الإتجاه السلبي أو الإتجاه الإيجابي، فالسمة المميزة لمركبات الأمن الإقليمية هي الترابط الأمني الشديد والتأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية.[3]

4-الإختراق:Penetration

من المتغيرات المستقلة الأخرى في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي للعلاقات الأمنية، يحتوي هذا المفهوم مضامين نظرية في إتجاهات مختلفة، إذ يتضمن معنى الإختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي، لكن عملية الإختراق لا تحدث إلا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا

[1]- زواشي صورية، **التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط**، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012، ص22.

[2]- عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، مرجع سابق، ص299.

[3]- عامر مصباح، المرجع نفسه، ص300.

من خارجها عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية المتمثلة في تحديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل أو محاولة السيطرة على المواقع الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي. كل هذه التفاعلات بمثابة محفزات حيوية لسلوك القوى العظمى الخارجية للتدخل في مركبات الأمن الإقليمية.[1]

4- مبدأ القوة:Force Principale

يعرف "**شوارز نبرج**" **Schwarz Nberjer** القوة فيقول : **"إن القوة هي بلا منازع محور الإرتكاز في حركة العلاقات الدولي كلها"**[2]، ومن هذا المنطلق يعتبر مبدأ القوة أكثر المتغيرات تأثيرا في الديناميكيات الإقليمية، لأنه يؤثر بشكل فوري في البيئة الإقليمية للدول، فإن تمكن الأطراف المشكلة لمركب الأمن الإقليمي من تحقيق تقارب في القوة لدى الأطراف ينتج ما يعرف بخاصية توازن القوى التي تساهم وبشكل كبير في تحقيق الاستقرار في منطقة الإقليم، فجوهر الاستقرار داخل مركب الأمن الإقليمي يكون من خلال تحقيق التوازن ليس في المصالح فحسب وإنما في القوة أيضا.[3]

- نماذج مركب الأمن الإقليمي:

يحدد بوزان وويفر ثلاثة أشكال لمركب الأمن الإقليمي تتمثل في:

أ-المركب الأمني الإقليمي المعياري:

الذي تقارب بنيته البنية الوستفالية القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى الأهمية الأجندة الأمنية والسياسية، ويتحدد هذا النظام بوجود قطبين أو أكثر، ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله على أن المميزات الأساسية لهذا المركب تتحدد داخليا وفق التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العظمى العالمية.

ب-المركب الأمني الإقليمي المركزي:

سمي بهذا الإسم لوجود القوى العالمية داخله مشكلة لبنيته وفقا لعامل الجوار الجغرافي كما هو الحال بالنسبة لمركب أمريكا الشمالية ومركب أوروبا الشرقية[4]. أي أن هذا النوع يتميز بقطبية أحادية سواء أكانت قوة كبرى أو قوة عظمى أو على الأقل قوة إقليمية بحيث تهيمن هذه القوة على الإقليم بشكل لا تستطيع أي

---

[1]- زواشي صورية، مرجع سابق، ص26.

[2]- علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ و النظريات**، بغداد، دار الكتب العلمية، 2000، ص145.

[3]- بومليك نوال وتيغزة زهرة، مرجع سابق، ص ص 471-472.

[4]- بوستي توفيق، مدرسة كوبنهاجن-نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مرجع سابق، ص ص 12-13.

قوة أخرى منافستها، مثال على هذا النوع من المركبات" **المركب الإتحاد الأوروبي**"، الذي من خلال مبادراته وسياساته المختلفة والتي يقدمها للطرف الجنوبي من المتوسط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى إقامة علاقات شراكة في إطار ما سماها بالشراكة (الأورو-متوسطية) في مختلف المجالات الاجتماعية والإقتصادية و حتى الأمنية منها محاولة منه لإمتصاص حدة التهديدات الأمنية الجديدة ودفعها نحو الخارج في إطار إقامة نظام أمني إقليمي يحفظ له مصالحه الإستراتيجية والطاقوية بصفة خاصة[1].

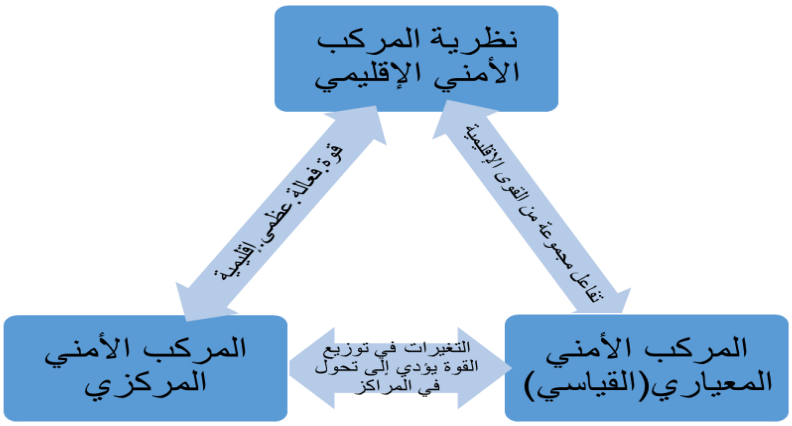
ت-مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى:

يتضمن هذا النوع من مركبات الأمن أكثر من قوة عظمى تمثل التفاعل لمركب الأمن الإقليمي، يتم تحليل مركبات الأمن الإقليمية للقوة العظمى بطريقة مختلفة من حيث الإنخراط المتعدد لهذه القوى على المستوى الإقليمي والعالمي وبالتالي يؤثر توازن القوى الإقليمي في المستوى العالمي.[2]

ث-المركب الأعلى:

يتميز بوجود تفاعلات أمنية ما بين إقليمية كثيفة وقوية، ومن ثم هناك تلازم بين مركب الأمن الإقليمي ونظيره العالمي مشكلا علاقة تفاعلية عليا تجسد هذا النوع من مركبات الأمن[3].

الشكل رقم (01): مخطط يوضح شكل نظرية المركب الأمني الإقليمي.



المصدر: قريب بلال، "أثر السياسة الأمنية الإيرانية على الشرق الأوسط: دراسة حالة لبنان2000-2017، ص38.

- المركبات الأمنية كآلية لهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط:

أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي، مما أدى لإعادة النظر في الإفتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية والتي تعرف بالتهديدات

[1]- عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، مرجع سابق، ص310.

[2]- المرجع السابق، ص ص310-313.

[3]- عامر مصباح، المرجع نفسه، ص311.

الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة عبر الدول... إلخ وغيرها من المشاكل التي أصبحت لا حدود لها و لا يمكن التحكم فيها، والتي أثرت سلبا على بعض مناطق عبر العالم كحوض البحر الأبيض المتوسط.[1]

فالتهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تشكل هاجسا بالنسبة للدول، فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها صيانة وتكريس أمنها بمفردها، ولم تعد بمقدورها أيضا حماية كامل حدودها الجغرافية وهو ما يجبرها على إعادة النظر في تصورها الأمني والدخول في تعاونيات أمنية إقليمية **(المركب الأمني)**.[2]

وبالتالي أصبحت الدول مجبرة على تبني نوع من التعاون الأمني الإقليمي بما يحفظ لها حدودها وجغرافيتها من التهديد الأمني الجديد وهذا إنطلاقا من وجود مستوى عالي من **التهديد/الخوف** الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أساسيتين أو أكثر، وهذا ما ينطبق على دول الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث سعت دول الإتحاد الأوروبي عبر مختلف السياسات إلى محاولة توظيف مجموعة من القضايا ذات طابع سياسي وأمني وغيرها من القضايا في علاقات شراكة جمعتها مع دول جنوب المتوسط محاولة منها للتخفيف من آثار هذه التهديدات.

وإنطلاقا من شعور دول الإتحاد الأوروبي من هذه التهديدات التي تعتبرها هاجسا أمنيا يؤثر بشكل كبير ومباشر على مصالحها الحيوية في المنطقة المتوسطية شرعت إلى تبني سياسات مختلفة إنطلاقا من الشراكة لتنتهي إلى مراجعتها لسياسة الجوار الأوروبية خاصة عقب ظهور موجة الحراك السياسي في المنطقة الجنوبية للمتوسط.

يكمن جوهر السياسة الأوروبية للجوار في ضبط التهديدات والمشاكل السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، وهذا مؤشر على أن الإدراك الأوروبي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضائه بمنظار الأمن الجوهري بل بمنظار "**فكرة الأمن متعدد المقاسات**"، ومن هذا المنطلق تعتبر سياسة الجوار الأوروبية تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي، حيث يمكن إعتبار الإتحاد الأوروبي وجيرانه مجتمعا أمنيا متشابكا أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية لدرجة أنه لا يمكن إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى.[3]

---

[1]– إيمان مختاري، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد03، العدد02، 2016 ص271.

[2]– بومليك نوال وتيغزه زهرة، مرجع سابق، ص475.

[3]– يحياوي سهام، أمننة الهجرة في العلاقات الأورو–متوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورو–مغاربي)، **رسالة ماجستير**، (جامعة معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، 2014–2015)، ص110–111.

المبحث الثالث: المقاربة الأوروبية تجاه دول الجوار.

يهدف هذا المبحث إلى توصيف وجهة النظر الأوربية للجوار المتوسطي من حيث محددات الدور الأوربي في إطار العلاقات الأورو-متوسطية والعربية على وجه التحديد. وعليه سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى توصيف وكذا تحليل جيو-إستراتيجية المصالح الأوروبية في دول الجوار، خصوصا في ظل المنافسة الدولية على المنطقة، إلى جانب ذلك سنتطرق أيضا إلى أهداف ومبادئ الدول الأوروبية في تعاملها مع دول الجوار.

المطلب الأول: جيو-إستراتيجية المصالح الأوروبية في دول الجوار.

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات أمنية وسياسية وثقافية عميقة، أثرت على ميزان القوة إقليميا ودوليا، وأدت إلى إعادة تشكيل التفاعلات الدولية وفق أنماط جديدة، وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية من أكثر المناطق التي تأثرت بهذه التحولات بالنظر إلى الأهمية الجيو سياسية للمنطقة ومكانتها في السياسة الدولية وموقعها من إستراتيجيات القوى الكبرى، وهذا ما أضاف من حجم التحديات التي واجهت الدول الأورو- متوسطية في ظل النظام الدولي الجديد وما أفرزته متغيراته من فرص ومخاطر جعلت من تعاون الضفتين حتمية أكيدة للتكيف مع الوضع الدولي في المتوسط.[1]

كما تأثرت منطقة المتوسط بظهور فاعلين جدد في المنطقة المتوسطية والذي كان سببا في قيام صراعات جديدة مبنية أساسا على النفوذ الاقتصادي والعسكري والإيديولوجي، الأمر الذي أدى بالإتحاد الأوروبي إلى تحديد إتجاهاته من الناحية الإستراتيجية[2] نحو حماية مصالحه في المنطقة خاصة بعد أحداث الحراك السياسي سنة **2011**، وعليه سنتناول في هذا المطلب ثلاثة نقاط أساسية وهي: جيو سياسة المصالح الأوروبية في دول الجوار، وكذا البعد الإقتصادي للمصالح الأوروبية من خلال ضمانة أمنها الطاقوي في المنطقة و الإدارك أو التصور الأوروبي للتهديدات الأمنية في دول الجوار.

1-جيو سياسية المصالح الأوروبية في دول الجوار:

مثلت الثورات منعطفا مهما لأوروبا في علاقاتها المتعددة مع دول المنطقة ما رآها الإتحاد الأوروبي جوهرية لاستقرار أمنه، فيتجه للمصالح الاقتصادية والسياسية العديدة التي تشاركها الدول الأوروبية مع دول المتوسطية ولاعتبارات الجوار الجغرافي وبسبب الإدراك الأوروبي المتزايد للكثير من الاعتبارات الأمنية

---

[1]- قلواز إبراهيم ومحمد غربي، "مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد10، العدد19، 2018، ص163.

[2]- مارك بييريني، **صراعات القوى الجديدة في البحر الأبيض المتوسط**: تر: أحمد يوسف كيطان، العراق: مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، 2020، ص 01.

المتعلقة أساسا باحتياجات أوروبا من الطاقة، وشيخوختها الديموغرافية وكذا تقاطع عوامل عدم الاستقرار مع عدة زوايا مع الأمن الأوروبي، فالإتحاد الأوروبي يقوم في علاقاته الدولية على مفهوم المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات بين الدول، فليست الأخلاق والعواطف ما يحكم العلاقات، فمصالح الإتحاد الأوروبي ترتكز على علاقات الشراكة الأورو–متوسطية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي وقضايا حقوق الإنسان، حيث تؤمن أوروبا بأن دعم قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان سيوفر الدعم والحماية الكاملة لدول أوروبا من قيام أنظمة راديكالية دينية قد تهدد مصالح أوروبا والغرب، لهذا قام الإتحاد الأوروبي بإعادة النظر في سياسته الخارجية مع التطورات التي أفرزتها **"ثورة الربيع العربي**" وهذا من أجل ضمان مصالحه الجيو إستراتيجية في الجوار[1]، وتشمل هذه المصالح التدفق المستمر للطاقة بأسعار معتدلة وتوسيع الأسواق للبضائع الأوروبية، والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومنع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا أو على الأقل إلى بعض البلدان مثل ألمانيا، وضمان أمن إسرائيل.[2]

وقد أدركت أوروبا مدى إختلاف تجربة دول شرق ووسط أوروبا نحو التحول الديمقراطي عن تجربة دول الربيع العربي، فدول وسط أوروبا وشرقها هدفت من عملية التحول السياسي والإجتماعي والإقتصادي فيها إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أما دول الثورات فلم تهتم بعملية الإندماج الإقتصادي مع أوروبا، وهو الهدف الذي تسعى له برامج المشاركة في إطار سياسة الجوار الجغرافي، فالفارق الوحيد بين تعامل أوروبا مع بلدان الربيع العربي بعد ثوراتها مقارنة بتعامل الولايات المتحدة، هو أن أوروبا بدأت بأفق عريضة للتعاون مع هذه البلدان من خلال وثائق سياسة الجوار الجغرافي التي إستهدفت حق بلدان الربيع العربي على إجراء تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية على غرار نموذج دول وسط أوروبا وشرقها[3].

– التنافس الدولي في الجوار وتأثيره على مصالح الدول الأوروبية.

غيرت الصراعات الخرائط السياسية والإقتصادية للشعوب، لاسيما المناطق الإستراتيجية التي تتركز عليها هذه الصراعات ومنها منطقة البحر المتوسط، إذ مثل المتوسط جزءا مهما من أقصر الطرق البحرية بين الشرق والغرب قديما وحديثا، وقد توافرت له المزايا والخصائص الجغرافية التي جعلته محورا رئيسيا

[1]– محمود عبد الكريم أبو عويضة، **موقف الإتحاد الأوروبي من الإحتجاجات الشعبية في العالم العربي(2010–2014)**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2012، ص ص 106–157–150.

[2]– موريـــال أسبرغ، "الإتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة"، **مجلة سياسات عربية**، العدد26، 2017، ص 48.

[3]– محمود عبد الكريم أبو عويضة، المرجع نفسه، ص ص 112–113.

تتحرك عليه صراعات القوى الكبرى وجعلت منه مسرحا للتنافس فيما بينها تحقيقا لمصالحها الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.[1]

وعلى غرار الصراعات في المنطقة المتوسطية **(جنوب وشرق)** شكلت التحولات السياسية لسنة **2011** والاضطرابات في المتوسط ظهور فاعلين جدد في المنطقة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وكذا روسيا والصين إلى جانب تصاعد الدور الإقليمي لتركيا، فلم يعد الإتحاد الأوروبي الفاعل الرئيسي في المنطقة، حيث شكل هذا التنافس الدولي عرقلة المشاريع الأوروبية مع دول الجوار، الأمر الذي أدى بالإتحاد الأوروبي إلى تغيير سياسته لجيرانه في الجوار من خلال مراجعة سياسة الجوار لسنة **2011**.

- الدور الروسي في (شرق وجنوب البحر المتوسط) وتداعياته على المصالح الأوروبية.

لقد أحدث إنهيار الإتحاد السوفياتي تحولات جد عميقة على الخريطة الجيوسياسية لأوروبا خاصة على مستوى شرقها، أين ظهرت روسيا كوريث للإتحاد المنهار في العديد من المجالات الجيو إستراتيجية والسياسية والعسكرية خاصة منها السلاح النووي، ولقد ألقت هذه التحولات بتأثيراتها على الساحة الأوروبية خاصة في تغيير المدركات الأمنية في العلاقات الجوارية مع روسيا خصوصا، فعملية التوسع التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي ساهمت في خلق نوع من اللاتوازن بين الأطراف وهو الأمر الذي جعل روسيا في موقف المتحفظ على كل سياسات الإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة التي تعتبرها روسيا منطقة نفوذ تقليدية.[2]وبالتالي فإن روسيا حساسة بشكل خاص تجاه علاقات الإتحاد الأوروبي مع (**بيلاروسيا/مولدوفا/ أوكرانيا**).[3]

كما تعتبر روسيا منطقة البحر الأبيض المتوسط البوابة الوحيدة من أجل تحقيق سلسلة من المصالح الحيوية منها:

- **إستعادة المكانة:** وهذا بعد عزلة دولية عاشتها موسكو عقب إنهيار المعسكر الإشتراك وكذا الحصار المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، بحيث لم تجد روسيا لكسر هذا الطوق سوى الولوج إلى المتوسط فهو مجال إستراتيجي يعطيها حيزا من المناورة خارج حدودها.

- **المصالح الأمنية الحيوية:** عملت روسيا إلى تعديل خارطة التأثير في موازين القوى خاصة في فترة الربيع العربي.

---

[1]- كريم مطر حمزة الزبيدي ونعمة إسماعيل مخلف الدليمي، **البحر المتوسط والصراعات الدولية**، بغداد: مؤسسة ثائر العصامي للنشر والتوزيع، 2018، ص09.

[2]- عبد الرفيق كشوط، "فلسفة الأمن والدفاع في سياسة الجوار"، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، المجلد07، العدد02، 2016، ص ص 188-194.

[3]- بلجيلالي أيمن، مرجع سابق، ص179.

- البعد الاقتصادي:

وجد الاقتصاد الروسي متنفسا في المجال المتوسطي بعد أن تطورت صادراته إلى الشرق الأوسط من **3.9%** عام **1995** إلى **6.6%** عام **2004**.[1]

ساعدت هذه العوامل الرئيس " **بوتين** " في إستعادة روسيا لمكانتها الدولية المفقودة، وهذا من خلال إعتماد روسيا على بناء قوتها الإقتصادية بتثمين ثرواتها الطبيعية خاصة مواردها الطاقوية، والتي جعلت منها أداة رئيسية في السياسة الخارجية، لاسيما في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، إلى درجة أن هناك العديد من الباحثين من ذهب إلى وصف هذه السياسة بـــ: "**دبلوماسية الأنابيب**" والتي لجأت إليها روسيا كبديل عن القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالحها، علما أن دول الإتحاد الأوروبي في وضعية تبعية كبيرة لروسيا فيما يخص تأمين حاجياتها من الموارد الطاقوية، وهو ما إستغلته روسيا لفرض رؤيتها على زبائنها الأوروبيين.[2]

ولعل ما يبرر قدرة روسيا للعودة إلى النظام الدولي كقوة كبرى هو تدخلها عسكريا في جورجيا **2008** متحدية كل الدول الأوروبية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان التدخل العسكري في أكرانيا وضم شبه جزيرة القرم سنة **2014** إعلانا صريحا بأنها لم تعد تعترف بإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، كما أن لروسيا مصالح ستحميها في كل مكان، وهذا ما يبرر أيضا دخولها في سوريا، على إعتبار أن نظام بشار الأسد نظاما حليفا، كما أن لها مصالح إستراتيجية في المنطقة، فروسيا ترى أن سوريا هي مفتاح منطقة الشرق الأوسط وليس العراق، كما يسمح هذا التدخل بعودة روسيا في الساحة الدولية وتعزيز دورها الدولي والإقليمي، وبالتالي فالإستراتيجية الروسية في سوريا تقوم على ضمان المصالح والمتمثلة في ضمان التواجد في البحر الأبيض المتوسط والولوج إلى المياه الدافئة، كما أن التخلي عن سوريا قد يعصف بإمكانية التواجد المباشر في المنطقة.[3]

وعلى غرار سوريا تعد الأزمة الأوكرانية من أبرز الأزمات الجيو–سياسية المعقدة التي تواجه أوروبا بعد فترة الحرب الباردة في ظل سعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافيا عن طريق جمهوريتها ومن جهة أخرى رغبة "**بوتين**" في إستعادة الأمجاد السوفياتية، حيث يسعى هذا

---

[1]– أنيس العرقوبي، روسيا والبحر الأبيض المتوسط. فك العزلة وإستعادة المجد، نشر بتاريخ:2021/12/23، نقلا عن الموقع: **https://cutt.us/2O1eR** ،تم الإطلاع عليه يوم: 2022/08/17، الساعة: 11:36.

[2]– سليم بركاني، الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي منذ عام 2000م(الواقع والآفاق)، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد 03، العدد02، 2016، ص215.

[3]– محمد بهلول وحكيم غريب، إستراتيجية روسيا الإتحادية تجاه الحرب في سوريا(2011–2018)، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**،المجلد16، العدد02، 2019، ص ص ص 173–178–181.

الأخير إلى السيطرة على أوكرانيا قصد حماية المصالح الحيوية، وهذا نظرا لما تشكله أوكرانيا من أهمية، إذ تعد محورا إستراتيجيا وجيوبوليتيكيا في تصور المنظرين الإستراتيجيين كفاعل أساسي يسمى برقعة "**الشطرنج الكبرى**"، فهي ذات أهمية حيوية وجيو–سياسية وجيو–إستراتيجية لروسيا، فهناك من يعتبرها أيضا جسر ومنطقة عازلة بين الإتحاد الأوروبي و بين روسيا، كونه يمثل الجدار الفاصل بين روسيا وأوروبا الشرقية.

كما تمثل أوكرانيا حجر الزاوية للدفاعات الروسية، فهي تأوي أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا، وتعد إمتدادا طبيعيا للصناعة والزراعة الروسية، وكذلك فإن أهميتها تنبع من كونها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي، والعسكري والإقتصادي إلى دول شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود، كما تمثل أوكرانيا نقطة عبور الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، وهمزة وصل لمعظم البنى التحتية للصناعات الروسية، سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق، والسكك الحديدية، فروسيا تسعى من خلال أوكرانيا إبراز مكانتها الدولية والإقليمية من خلال الحرص على تحقيق مصالحها الجيوبوليتيكية، عن طريق السعي لإبقاء نفوذها الجيو سياسي خاصة على دول الخارج[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى أثرت الأزمة الأكرانية على المصالح الأوروبية من خلال: **تداعيات سلبية على التجارة:** يعد الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، حيث مثل نحو **37.3%** من تجارة روسيا خلال عام **2020**، كما تعد روسيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، فالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا ستؤثر بشدة على العلاقات التجارية بين روسيا والإتحاد الأوروبي، وبالتالي يؤثر هذا على الإستثمارات الأوروبية.

- **تهديد أمن الطاقة:** تعد روسيا أكبر مورد للطاقة في الإتحاد الأوروبي، إذ تستحوذ على **حوالي40%** من واردات من الغاز الطبيعي، ومع بداية الحرب الأوكرانية تصاعدت المخاوف الأوروبية بشأن إحتمالية قيام روسيا بوقف الإمدادات بسبب العقوبات المفروضة على موسكو.[2]

[1]– أسماء حداد، الحروب الهجينة: الأزمة الأكرانية نموذجا، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد01، العدد03، 2017، ص ص 121–122.

[2]– شادي عبد الوهاب منصور، إرتداد العقوبات: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الإقتصاديات الأوروبية في الأمد القصير، **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد1494، 2022، ص ص 2–3.

جدول رقم(02) يوضح أهم الثروات التي تتمتع بها روسيا:

نوع الطاقة:	المجال:	رتبة روسيا:	نسبة الإنتاج: روسيا/العالم:
الغاز	الإنتاج:2012	2	19.1%
	التصدير:2012	1	%22.3
البترول	الإنتاج:2012	2	%12.6
	التصدير:2011	2	%12.5
الفحم	الإنتاج:2012	6	%04.5
	التصدير:2012	4	%08.8
الكهرباء	الإنتاج:2011	3	%04.8
	التصدير:2011	4	%08

المصدر: سليم بركاني الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي منذ عام 2000م (الواقع والآفاق)، ص207.

- **تأثير محدود على الأمن الغذائي:**

تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، وفي المجمل توفر كل من روسيا وأوكرانيا معا أكثر من ثلث صادرات الحبوب العامية، وفي ضوء تطورات الأزمة إرتفعت أسعار المواد الأساسية، بما في ذلك السلع الزراعية خاصة القمح والذرة.[1]

- الحضور الصيني في حوض المتوسط وتداعياته على المصالح الأوروبية:

تفتخر الصين بكونها موطن أقدم حضارة مستمرة في العالم لحد الآن، كانت في أغلب مراحلها التاريخية قوة عظمى، وعلى الرغم من أن الصين عانت فترة من الإنحطاط في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت إنبعاثا جديدا لعناصر القوة والنجاح الصيني، فالصين اليوم تعتبر أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة[2] ولعل ما يبرر ذلك هو مقولة القائد الفرنسي **نابليون بونابرت** "**دعوا التنين نائما لأنه حين يستيقظ سيرج العالم**"، والتي تؤكد مدى قوة الصين الكامنة، الممتلكة لكل العناصر الطبيعية والبشرية التي قد تؤهلها للعب دور كبير ومؤثر في

[1]- شادي عبد الوهاب منصور، المرجع نفسه، ص 02.

[2]- حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، **رسالة ماجستير**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، 2007-2008)، ص ص 3-47.

السياسة الدولية[1]، فالصين تعتبر ثاني أكبر مصدر للإنفاق العسكري على مستوى العالم، حيث بلغ إنفاقها العسكري في العام **2017** نحو **228** مليار دولار، وهو ما يمثل **13%** من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، كما تشكل الصين خامس أكبر مصدر للأسلحة في الفترة **2013-2017**، حيث قدمت أسلحة رئيسية إلى **48** دولة في الفترة(**2013-2017**)، وإستحوذت على **5.7%** من صادرات الأسلحة العالمية، وتعتبر أيضا في الوقت نفسه خامس أكبر دولة مستوردة للأسلحة على مستوى العالم، وتعد روسيا **65%** وفرنسا **14%** وأوكرانيا **8.4%** أكبر ثلاثة موردين للأسلحة إلى الصين.[2]

ويعد إقتصاد الصين ثاني أكبر إقتصاد عالمي بعد إقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي **4.91** تريليون دولار أمريكي فقد أخذ نفوذها يتسع في جميع مناطق العالم[3]، خاصة دول أوروبا الشرقية، حيث وقعت العديد من الإتفاقيات الثنائية الخاصة بالإستثمار والتجارة، وفي إطار العلاقات أيضا ربطت الصين علاقاتها مع أوكرانيا وطورت معها علاقات إقتصادية وتجارية، وتم التوقيع معها على مشاريع بمليارات الدولارات بين البلدين بين عامي **2012-2013**، في قطاعات عديدة مثل التعاون الطبي، وإستخراج الغاز من شاطئ البحر الأسود، والبنية التحتية وصناعة الفحم والطاقة.

كما عززت الصين علاقاتها وتواجدها في بيلاروسيا، في إطار الدعم المتبادل، ولا تزال الصين من أكبر الدائنين لبيلاروسيا، كما قامت الصين بتعزيز علاقاتها مع دول القوقاز على غرار أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، بسبب إهتمام الصين بتلبية الطلب المحلي على الطاقة، كما إستثمرت الصين بالفعل موارد كبيرة في تمويل مشاريع البنية التحتية لإنشاء خطوط الإمداد والطاقة مع القوقاز، وإحياء "**طريق الحرير**"[4]، وإنطلاقا من أن أمن الطاقة أصبح يشكل جزءا أساسيا في السياسات الخارجية للدول وخاصة الدول الكبرى حيث أصبحت تستخدمه لإجبار الخصوم وإخضاعهم مثل روسيا مع أوكرانيا والإتحاد الأوروبي[5]، سعت الصين هي أيضا إلى ضمان إمدادات النفط سارعت الشركات النفطية إلى تكثيف نشاطاتها الإستثمارية في القطاع

---

[1]- صفاء خليفة محمدين، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين مبادرة الحزام والطريق أنموذجا(2013-2021)"، **مجلة كلية السياسة والإقتصاد**، العدد03، 2022، ص159.

[2]- فادي عبد الغني الأحمر، "المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني-الهندي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد04، العدد01، 2020، ص 136.

[3]- ماهر إسماعيل إبراهيم وعبد الله سعد عبد الله، "دوافع التوجه النفطي الصيني نحو القارة الإفريقية"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد22، العدد93، 2017، ص545.

[4]- بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص 184.

[5]- حسان صادق حاجم، **التنافس الأمريكي -الصيني على الطاقة في إفريقيا**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص50.

الأساسي للطاقة كالإستكشاف والتنقيب في خارج الحدود الصينية[1]، وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط نجد أن السياسة الخارجية الصينية منذ نهاية الباردة ظلت مدفوعة في المقام الأول بالبحث عن الأمن في مجال الطاقة والرغبة في زيادة أسواقها وفرص الإستثمار التي تلقاها في الخارج، فجوهر سياستها يكمن في الحفاظ على بيئة مستقرة لتسهيل إستمرار الإصلاح والتنمية في الوطن، لذلك تقلق الصين إزاء الفوضى في المنطق وهذا لأن عدم إستقرار المنطقة من شأنه أن يؤثر سلبا عليها في مجال تأمين الطاقة والمصالح الاقتصادية، وتجاراها الخارجية.[2]

وتعد إستراتيجية التعاون والتنمية الشاملة التي تعلن الصين في كل مناسبة حرصها الشديد عليها أحد أهم جوانب قوة الصين الناعمة إذ تعد الصين المانح الثالث للمساعدات الغذائية لدول العالم الثالث (بعد الولايات المتحدة وكندا) على الرغم من عدم وجود معطيات وأرقام رسمية تعكس حجم المساعدات المخصصة للتنمية في الدول المتوسطية، حيث أعلت سنة **2004** عن حزمة من مشروعات التعاون الاقتصادي قدرت قيمتها بـ**21** مليار دولار.[3]

وعلاوة على ذلك؛ حرصت الصين على ربط علاقات إقتصادية وتجارية متنوعة مع الدول المطلة على البحر المتوسط، وهذا نظرا إلى الأهمية الجيو إستراتيجية، كما تستثمر بشكل واسع في بناء المرافئ والمحطات البحرية في مجموعة من الدول،[4]بما فيها الجزائر وهذا نظرا لأن الجزائر كانت من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا ومصر واليمن، فالجزائر بسبب(**البترول والغاز**) تعتبر من بين أكبر عشر مصدرين أفارقة رئيسين إلى الصين(المرتبة **10**)، كما تعتبر أيضا سوقا هامة للصادرات الصينية خاصة منذ إعلان عن برنامج الإستثمار في الجزائر سنة **2009** والممتد إلى غاية **2014** والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ **287** مليار دولار.[5]

---

[1]– بشير هادي عبد الرزاق، "سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع وآفاق المستقبل"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد12، العدد 52، 2015، ص 272.

[2]– إسلام عيادي، "الموقف الصيني من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد03، 2017، ص ص 41–42.

[3]– حكمات عبد الرحمن، "إستراتيجية الصين الشرق الأوسطية من سور الصين العظيم إلى الإنفتاح الاقتصادي"، **مجلة سياسات عربية**،العدد34، 2018، ص90.

[4]– أحمد المرابطي، **هل تمتلك الصين إستراتيجية للتوسع العسكري في البحر المتوسط؟**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص05.

[5]– محمد حمشي وسامية ربيعي، "ستون سنة من العلاقات الصينية–الجزائرية". **المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية**، المجلد02، العدد 01، 2013، ص ص ص87–88.

وبشكل عام يشير البعض إلى أنه إذا ما واصلت الصين إنطلاقاتها فإنها بحلول سنة **2041** ستتمكن من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وتصبح أول قوة في العالم وسيكون لهذا التوجه نتائج جيوبولتيكية كبرى[1]، سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي، ولعل هذا ما تخشاه وتتخوف منه الدول الأوروبية خاصة وأن الصين حاضرة بقوة في منطقة شمال إفريقيا من خلال عدد إستثماراتها في المنطقة المغاربية بالتحديد.

- الحضور الأمريكي في منطقة المتوسط وتداعياته على المصالح الأوروبية:

إتسم العالم بنهاية الحرب الباردة بالأحادية القطبية تحت زعامة "**الولايات المتحدة الأمريكية**" حيث خرجت هذه الأخيرة منتصرة من الصراع الإيديولوجي حائزة على مختلف أبعاد القوة، العسكرية، الاقتصادية، الثقافية، التي تمكنها من فرض هيمنتها على المستوى العالمي.[2]

وقد إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها الإستراتيجي لتتحرر من قيد توازن القوى الذي فرضته الثنائية القطبية، ونصبت لنفسها راعية لشؤون العالم على الوجه الذي يخدم مصلحتها، ويكرس تفوقها، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تلتفت لمعايير القانون الدولي وترتيبات الشرعية الدولية، وراحت تحتكم لقانون القوة وشرعية الهيمنة[3]. وخلال سنوات الهيمنة كانت هناك دول أخرى تبحث عن تحصيل المزيد من القوة ساعية بذلك إلى تغيير الوضع من حالة الأمركة إلى حالة أكثر توازن على الساحة الدولية.

ولعل أهم هذه الدول نجد دول الإتحاد الأوروبي، فلدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية مصالح مشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أين تشترك هذه المصالح بشكل أساسي على الأمن(**مكافحة الإرهاب وأمن الطاقة)** والإستقرار والتعاون الاقتصادي، في حين يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق مصالح إضافية في مجال إدارة الهجرة، الحكم الرشيد، والإصلاحات السياسية أو التوسيع المستقبلي، وعلاوة على ذلك تعتبر أوروبا الشرقية منطقة رئيسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يجعل الموقع الجيو إستراتيجي بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الروسي هذه البلدان ذات أهمية إستراتيجية لصناع القرار الأمريكيين، وفي هذا الصدد تعتبر أوكرانيا لاعبا إقليميا مهما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت الولايات المتحدة دعمها لأوكرانيا في عام **2014** عقب الأزمة بين أوكرانيا وروسيا، وعلى غرار أوكرانيا تعتبر مولدوفا في نظر الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا للجريمة المنظمة والإتجار بالبشر

[1]- ماهر إسماعيل إبراهيم وعبد الله سعد عبد الله، مرجع سابق، ص 548.

[2]- إبتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، "التنافس الإستراتيجي الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد13، 2018، ص99.

[3]- عميري عبد الوهاب، "التنافس الأمريكي-الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد05، العدد02، 2022، ص 773.

والمخذرات والهجرة غير الشرعية التي تهدد الأمن والإستقرار بالنسبة للأوروبيين بشكل عام و مصدر قلق للحكومة الأمريكية في المنطقة، وبالتالي فمنذ حصول مولدوفا على الإستقلال دعمت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة الديمقراطية وإصلاحات السوق الحرة.[1]

إضافة إلى ذلك تعد منطقة شرق البحر المتوسط مثلثا جيوبوليتيكيا تتداخل نقاطه الثلاث في مفترقات الطرق الإستراتيجية الحيوية لقارات العالم القديم، لذلك تعتبر حلقة الوصل بين أوروبا وأسيا وإفريقيا، كما يتبوأ شرق البحر الأبيض المتوسط في الوقت الراهن موقع مها في نقل البترول والغاز الطبيعي إلى أسواق الإتحاد الأوروبي عبر الممرات الإستراتيجية، لذلك فهو يمثل مصدرا مهما للطاقة، وهو ما يشكل تهديدا لطموحات الدول الإقليمية المحورية أيضا، فضلا عن تهديد أمنها الطاقوي، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تكون موجودة في التفاعلات الدولية في منطقة الشرق المتوسط وهذا للحد من نفوذ روسيا والصين ومحاولة إقصاء دورهما السياسي الدولي، في حين تسعى الدول الأوروبية في هذه المنطقة إلى التخلص من تبعيتها لروسيا لكونها تستورد **40%** من الغاز الروسي.

كما تهدف أيضا إلى محاولة تنويع مصادرها الغازية، ولعل ما يبرر إهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة هو محاولتها السيطرة على سوريا، وهذا من أجل مد خطوط الطاقة من الخليج العربي إلى أوروبا، وكسر حاجة أوروبا للغاز السوري، وكذا جعل الأراضي والمرافئ السورية ممرا لإستيراد وتصدير البضائع إلى دول الخليج العربي والتموضع في المتوسط الغني بالموارد الطبيعية.[2]كما تحاول السياسة الأمريكية الإستفادة من الصراعات الإقليمية في المنطقة من خلال زيادة مبيعاتها للسلاح الأمريكي إلى تلك الدول، فضلا عن إعتبار تلك الصراعات بمثابة حقل تجارب لقياس كفاءة الأنواع الجديدة من الأسلحة ومدى فاعليتها.[3]

كما تعد منطقة بحر القزوين من أهم المناطق الجيوبوليتيكية الهامة في السياسة الأمريكية، حيث وصفها مستشارا لشركة **هاليبرتون** بقوله: "**لا أستطيع أن أذكر وقتا ظهرت فيه منطقة فجأة وأصبحت ذات أهمية إستراتيجية كبيرة مثل بحر القزوين**"، وتأتي ثلاثة دول في منطقة بحر القزوين وهي: كازاخستان، وأذربيجان وتركمانستان من حيث الأهمية في مجال الطاقة النفطية، ويوضح الجدول الآتي الثروات النفطية في منطقة بحر القزوين[4]:

---

[1]– بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص ص 186-187.

[2]– سمية حذفاني، "تأثير جيو سياسية النزاع على الغاز في معدلات التوازنات الإستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد06، العدد01، 2021، ص ص 650-658-655.

[3]– ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي-السوفياتي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مؤسسة مدبولي للنشر والتوزيع، 1995، ص87.

[4]– حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره على العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد01، العدد01، 2014، ص ص 124-125.

جدول رقم (03) يوضح الثروات النفطية في منطقة بحر القزوين.

الدولة:	الإحتياطات المؤكدة:	الإحتياطات المحتملة:
أذربيجان	1.2 مليار برميل	32 مليار برميل
كازاخستان	5.4 مليار برميل	92 مليار برميل
تركمانستان	0.6 مليار برميل	80 مليار برميل

المصدر: حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره على العلاقات الدولية ص125.

- **دور الفواعل الإقليمية الجديدة في المتوسط وتأثيراتها على المصالح الأوروبية:**

تزداد أهمية منطقة المتوسط و خاصة الشرق منها أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا وهذا لعدة أسباب منها أمنية، وهذا نظرا لأن الصراعات المستمرة في المنطقة وخاصة سوريا وليبيا وفلسطين تؤثر مباشرة في أمن تركيا، كما يتأثر أمن تركيا بالسياسات التي تتبعها الجهات الفاعلة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والإتحاد الأوروبي، كما يشكل الإقتصاد عاملا مهما يحدد سياسات تركيا إتجاه شرق البحر المتوسط، فهذه المنطقة غنية جدا بالبترول و الغاز الطبيعي مما يساعد في توفير إحتياجات تركيا من الطاقة،[1]لأن تركيا تعتبر دولة فقيرة من الطاقة بحيث تعتمد أساسا على الصادرات الخارجية من دول كأذربيجان والجزائر وإيران وروسيا[2]، ولهذا فإن معظم السياسات الأمريكية أو الأوروبية تؤثر على تركيا خاصة من جانب تأمين الطاقة.

2-البعد الإقتصادي للمصالح الأوروبية في دول الجوار (مكانة تأمين الطاقة).

يبرهن صراع الموارد المستقبلي لضمان تأمين المورد الإستراتيجي الحيوي الناضب واقع الوجود الإستراتيجي للقوى الدولية في إقليم حوض المتوسط كأحد أهم الأقاليم الطاقوية في الجغرافيا العالمية، لذلك تعتبر منطقة المتوسط بدولها الغنية طاقويا أحد أهم المزودين للطاقة إلى الأسواق المتوسطية الأوروبية، الأمر الذي يضع منطقة المتوسط موضع رهانات إقليمية أوروبية(**فرنسا-إسبانيا- إيطاليا)** بالدرجة الأولى التي تعاني من التبعية الطاقوية لروسيا ومن المنافسة الأمريكية الشديدة على أسواق المتوسط، ورهانات النزاعات المتوسط(**الصراع العربي-الإسرائيلي، الأزمة السورية، الفوضى الليبية..)**، لذلك ترتبط ديناميكيات

[1]- برهان الدين دوران ومحمود الرنتيسي، **تركيا والطاقة في شرق المتوسط**، تركيا: مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، 2022، ص ص 17-18.

[2]- سحنون نور الإيمان، "أثر الإكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 06، العدد 02، 2018، ص 121.

مشهد التفاعلات في حوض المتوسط بالتطورات الحاصلة في المورد الحيوي وأبرزها الغاز الطبيعي[1]، حيث يحظى هذا المورد بأهمية خاصة في المنظور الأوروبي وهذا نظرا لعدة عوامل أهما :

- الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي **47%** من إحتياطي النفط، و**41%** من إحتياطي الغاز في العالم، وزاد من أهميتها إنفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، وإتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.
- الآمال الجيو–سياسية والجيو–إقتصادية والجيو –أمنية التي يحملها الغاز في المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والإقتصادية لدول المنطقة.
- الصراع على إستغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.
- المنافع السياسية والإقتصادية والأمنية التي إفترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة، والتي زادت من شهية الشركات النفطية وألهب التنافس الإقليمي على هذه الموارد، وبالتالي وإنطلاقا من هذه العوامل يسعى الإتحاد الأوروبي في أولوياته إلى تعزيز أمن الطاقة وضرورة تنويع مصادره لاسيما مع تدهور العلاقات الروسية–الأوروبية، فالغاز في شرق المتوسط سيساهم في تحقيق هذه المعادلة ويخفف من الإعتماد شبه الكلي على الغاز الروسي.[2]

وبشكل عام يشكل الإعتماد الأوروبي على الغاز الروسي مخاطر جيو–سياسية غير مقبولة فيما يتعلق بالأمن الأوروبي، والواقع يثبت أن روسيا إستخدمت الغاز كأداة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، وعلى هذا الأساس يتطلب من الدول الأوروبية تنويع مصادر جديدة لإمدادات الغاز مما يوفر لها تقليص حجم الإعتماد الروسي.[3]

لذلك فالإتحاد الأوروبي يواجه العديد من التحديات الأمنية والتي تتطلب منه إستراتيجية طاقة تجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية (هذا حسب تقرير المشترك للمثل الأعلى واللجنة في جوان **2006**)، فالإتحاد الأوروبي بحاجة لسوق طاقة، تشمل المرور عبر تركيا وأوكرانيا، لأن المخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة زادت خلال الخمس السنوات، فبحلول **2030** يتوجب إستيراد ما يقارب من **75%** من الغاز

---

[1]– إيمان بلقرشي، "المقاربات الجيو سياسية في منطقة المتوسط: المجال الحيوي والموارد"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد08، العدد01، 2021، ص ص 397–398.

[2]– علي حسين باكير، **النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الإشتباك**، (د.ب.ن)، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص ص 03–07.

[3]– بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص ص 204–205.

والبترول.[1] وعلى هذا الأساس تسعى الدول الأوروبية جاهدة إلى إقامة مشاريع ومبادرات مع الدول المتوسطية (خاصة منها الجنوبية) ذات الأهمية من الناحية الطاقوية قصد تأمين مصالحها (التجارية، الإستثمارية، والنفطية) والحد من تبعيتها لموسكو، في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تحديات والمتمثلة أساسا في الصراع الروسي–الأوكراني.

3–الإدراك الأوروبي للتهديدات الأمنية في دول الجوار:

يرتبط إستقرار منطقة ما وإستتباب الأمن فيها بمدى تحديد المدخلات الإرباكية والتهديدات المختلفة لأمنها، وهذا كخطوة أولى تليها مجموعة من الإستراتيجيات التي تهدف إلى معالجة ومحاربة هذه التهديدات، بهدف القضاء عليها أو التخفيف من حدتها وتأثيراتها، وهذا ما ينطبق على منطقة المتوسط التي تدور في مجالها الكثير من الظواهر المربكة،[2] كالهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي وجرائم الإتجار بالبشر وتهريب الأسلحة...إلخ من الظواهر الأمنية.

ويعتبر فضاء الإتحاد الأوروبي من أكثر الأقاليم جاذبية وإستقطابا للمهاجرين وبشكل خاص السريين منهم، فهو برأي المتتبعين يحتل المرتبة الثانية من حيث أعداد الوافدين إليه سنويا بعد أمريكيا الشمالية[3]، وقد شكلت التداعيات الخطيرة لملف الهجرة غير الشرعية هاجسا حقيقيا على أمن الدول الأوروبية خاصة بعد أحداث سبتمبر **2001**، إضافة إلى التفجيرات الإرهابية التي أعقبت هذه الأحداث في عدة دول أوروبية.

فبالنسبة للإتحاد الأوروبي وبعد الحرب الباردة أخذ الإدراك الأمني منحى خاص، حيث إختلفت التهديدات الأساسية والتحديات التي تواجه الأمن القومي للإتحاد الأوروبي ككل، أين أصبح الأوروبيون يعتبرون الأزمات الإقتصادية والمالية أكبر تحدي لأمنهم إضافة إلى ظاهرة الإرهاب، الفقر، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، هذه الأخيرة أضحت من أكثر التهديدات تأثيرا على الأمن الأوروبي خاصة بالنسبة للدول المطلة على البحر المتوسط وتحديدا عند تحالفها مع الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

كما ساهمت الأحداث الأمنية (**الإنتفاضات الشعبية**) بالدول العربية منذ **2011** في زيادة التخوف الأوروبي من إنتقال مظاهر العنف إلى أراضيها، وبالتالي فالهجرة غير الشرعية في نظر صانعي القرار الأوروبي هي شكل من أشكال الجريمة المنظمة، كما يكمن التخوف الأوروبي من تسلل عناصر إرهابية من

---

[1]– أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، لوكسمبورغ: **مكتب الدراسات الإتحاد الأوروبي**، 2010، ص 14.نقلا عن الموقع:https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf

[2]– مسعود بن يونس وين تومي رضوان، "الإستراتيجية اللادولاتية وقضايا الأمن في المتوسط"، **مجلة أكاديميا**، العدد 03، 2015، ص312.

[3]– مقدم عبد الرحيم، "السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة البحث القانوني والسياسي**، المجلد03، العدد02، 2018، ص70.

"**تنظيم داعش**" أو " **القاعدة في بلاد المغرب العربي**" ضمن أفواج المهاجرين على إعتبار أن التنظيمات الإرهابية يتم تمويلها عبر شبكات الجريمة المنظمة(تجارة المخذرات، الإتجار بالبشر، تبييض الأموال...إلخ)، فهذه التهديدات في النهاية سوف ترتبط وتتفاعل لتشكل نسيجا من التهديدات التي يصعب مكافحتها من طرف الحكومات الأوروبية.[1]

كما شكلت تفجيرات لندن **2006** وتفجيرات باريس **2015** وألمانيا **2016** إزدياد الهاجس الأمني المرتبط بالمهاجرين، حيث دفعت هذه الأحداث بدول الإتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.[2]

الشكل رقم(02) يبين أهم الهجمات الإرهابية على دول الإتحاد الأوروبي لسنة 2019.



المصدر: الوطن: المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والإستخباراتECCI

وإدراكا منها لحجم وخطورة هذه التهديدات حاولت الدول الأوروبية مكافحة هذه التحديات والتي من شأنها أن تؤدي إلى الإخلال بالأمن الأوروبي لذلك عملت على إنشاء آليات أمنية منها وكالة فرونتكس(**FRONTEX**)، والتي أنشأت عام **2004**، محاولة منها للحد من هذه الظاهرة.

وعلى غرار الإرهاب والجريمة يعتبر الفضاء الإلكتروني هو المجال الذي تشعر فيه دول الإتحاد الأوروبي بتهديدات كبيرة، إذ تعد الهجمات السيبرانية من أخطر التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي في الوقت الراهن[3]، وهذا نظرا لما يخلفه هذا التهديد من مخاطر على الأمن الوطني، فالمفهوم الحديث للأمن لا

---

[1]– ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، **مجلة دراسات حقوقية**، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص ص 53-54.

[2]– عبد الحاكم عطوات،"السياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية**، العدد 03، 2019، ص ص 113-114.

[3]– بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص 224.

يقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل يواكب كل التهديدات والتحديات التي يمكن أن تشكل حجر عثرة أمام الإقتصاد الرقمي وتدفق المعرفة، فالحروب السبريانية أصبحت صراع يستخدم فيه الكثير من الهجمات المعادية الغير قانونية على الحواسيب والشبكات قصد تعطيلها أو الإلحاق الضرر الإقتصادي والسياسي وكذا العسكري، حيث شملت الأسلحة السبريانية المستخدمة من أجل تحقيق الأهداف الجيوسياسية مجموعة كبيرة من الأدوات، مثل المراقبة، التجسس، الهجمات المدمرة..إلخ ، الأمر الذي جعل من الأمن السبرياني يشكل جزء أساسي من السياسة الأمنية الوطنية، وأصبح من المعلوم أن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الإتحاد الأوروبي، روسيا والصين وغيرها من الدول يصنفون مسائل الأمن السبرياني كأولوية في سياساتهم الدفاعية الوطنية.[1]

فالفضاء السبرياني يعتبر اليوم أحد أهم مجالات التنافس والصراع بين القوى الكبرى، كونها تنفذ بأساليب يصعب تتبعها في كثير من الأحيان، ومن أمثلة هذه الحروب نجد التجسس على حزب الإتحاد الديمقراطي الألماني في عام **2015**، حيث إكتشف محققون ألمان تعرض شبكة الكومبيوتر الخاصة بالبرلمان الألماني**(البوند ستاغ)** للإختراق من جانب مجموعة من الهاكرز، في هجوم سبرياني يعد الأبرز في تاريخ ألمانيا[2]، كما تعرضت إستونيا في **200** وعلى مدار ثلاثة أسابيع من الهجمات السيبريانية التي طالت العديد من المواقع الحكومية والعسكرية، بما في ذلك مواقع الإعلام والبنوك ومشغلي الهاتف المحمول وخدمات الطوارئ، مما أدى إلى حرمان العديد من السكان من الوصول إلى الخدمات الأساسية عبر الإنترنت، حيث وجهت إستونيا إتهامات رسمية لروسيا في إرتكابها لهذه الهجمات والتي تعد أول حرب سيبريانية تم إستخدام الفضاء السبرياني فيها لتدمير أهداف حيوية للعدو.[3]

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الأوروبية.

شهدت الساحة الدولية خلال الآونة الأخيرة العديد من التغيرات على مستوى العلاقات الدولية، فبإتساع دائرة التعاون الدولي تنامت فكرة التكتلات الاقتصادية في ظل تسارع خطى العولمة، وما أنجر عنها من تغير واضح على مستوى موازين القوى الاقتصادية، ولقد إعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم التكتلات وأنجحها على

[1]– شريفة كلاع، "الأمن السبرياني وتحديات الجوسسة والإختراقات للدول عبر الفضاء السبرياني"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد15، العدد01، 2022، ص ص 298–304.

[2]– أماني عصام محمد، "إستخدام روسيا للقوة السبريانية في إدارة تفاعلاتها الدولية"، **مجلة دراسات**، المجلد22، العدد04، 2021، ص ص 178–183.

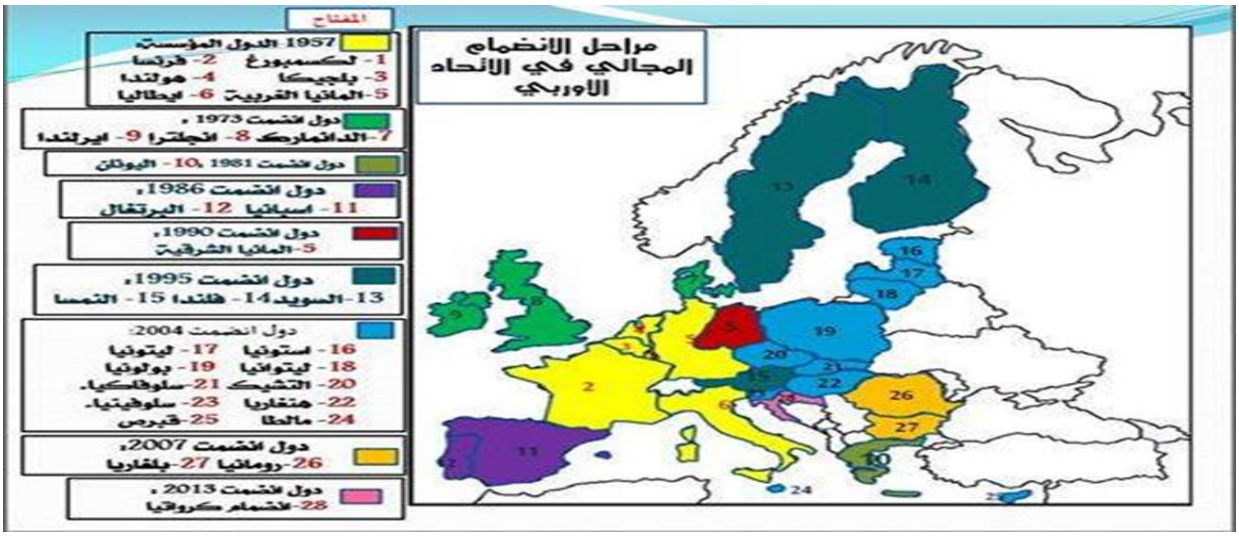
[3]– نسيب نجيب، "الحرب السيبريانية من منظور القانون الدولي الإنساني"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد16، العدد04، 2021، ص 224.

المستوى العالمي، ذلك لما استطاع تحقيقه من جهة، وتجسيده للهوية الأوروبية من جهة أخرى، معتمدا في ذلك على سياسة التوسع.[1]

إضافة إلى ذلك يمتلك الإتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي خاصة، مع العلم أن معظم دول الإتحاد الأوروبي لها تاريخ حافل بالتأثير على الدول خارج القارة الأوروبية، وإنعكس هذا التأثير على الصعيد الدولي منذ القرون الوسطى حتى وقتنا الحالي، حيث يعترف صاحب نظرية صدام الحضارات **صمويل هنتجتون(Samual Huntington)** بأنه إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة، فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الإقتصادية وتكنولوجيتها وقدراتها العسكرية الفعلية الكاملة ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين.[2]

فالإتحاد الأوروبي الذي نراه اليوم هو ثمرة انطلقت أكثر من نصف قرن من الزمن، كانت بدايته "**جماعة الفحم والصلب**" في **1951**، حيث كانت هاتان الصناعتان شريان الحياة الاقتصادية في ذلك الوقت[3]، وتطورت حتى وصلت إلى غاية السعي الحثيث لتجسيد وحدة سياسية وإلى حد كبير وحدة أمنية مشتركة تواجه تحديات البيئة الدولية ككيان فدرالي موحد.[4]

خريطة رقم(01) تبين المحطات الرئيسية والتاريخية لتأسيس الإتحاد الأوروبي.



المصدر: فضاء الإجتماعيات، خريطة المحطات التاريخية لتأسيس الإتحاد الأوروبي،https://cutt.us/jNMIy

---

[1]– ياسمينة مرابطي ود وعبد الأمير السعد، "إشكالية إنظمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق"، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد48، 2016، ص292.

[2]– العالية منصوري ولعجال محمد لمين أعجال، "التنافس الأمريكي–الأوروبي (الواقع والآفاق)"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد01، العدد10، 2018، ص107.

[3]– جون بيندر، سايمون أشروود، **الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، تر: خالد غريب علي، مصر، دار هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص12.

[4]– فهيم رملي وخولة بوناب، الإتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي، مرجع سابق، ص173.

1-أهداف السياسة الخارجية الأوروبية إتجاه دول الجوار:

تمثل عملية التكامل الأوروبي المستمرة منذ خمسين سنة إلى الآن، إنجازا جيو-سياسيا مهما، فالتوسع الجغرافي للاتحاد الأوروبي أعاد تشكيل الهيكل السياسي للقارة الأوروبية.[1] وسمحت هذه الخطوة بتحقيق الإتحاد الأوروبي مجموعة من الأهداف وإستطاع من خلالها إحتلال مكانة مهمة وصوت مسموع في الساحة الدولية.

ففكرة أن يتحدث الإتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، لكن الجهود التي بذلها الإتحاد في مجال السياسة الخارجية لم تكن إلا مع التغيرات الجيوبوليتيكية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وماترتب عنه من تداعيات مختلفة والتي على إثرها أقر الأوروبيون بضرورة التحدث وبشكل موحد وهو ما تم تجسيده في إطار إتفاقية **ماستريخت** التي دخلت حيز التنفيذ في **1993** كما حددت هذه الإتفاقية أهداف السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في مجموعة من النقاط التالية:

- العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.
- دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة إحترام حقوق الإنسان.
- الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين.[2]
- تعزيز التعاون الدولي خاصة مع دول الجوار **(أفضلية الجوار الأوروبي):** أي بمعنى أن الإتحاد الأوروبي يوجه سياسته الخارجية أكثر شيء لفرض نموذج وتصور قائم على الإعتماد المتبادل بين الدول وهذا عن طريق مؤسسات ومنظمات إقتصادية وإجتماعية وثقافية، وأيضا عن طريق الدخول في شراكات مع الدول المجاورة له كالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بما يعرف بالشراكة الأور-ومتوسطية، أو مع دول شرق أوروبا التي لم تنظم بعد إلى الإتحاد أو حتى مع بقية المناطق في العالم، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكات إلى تعزيز التعاون الدولي في كل المجالات.[3]
- **الدفاع عن أمن الإتحاد والدول الأعضاء وصيانة إستقلال الإتحاد والدفاع عن حدوده الخارجية أمام أي إعتداء قد يتعرض له.**[4] **(**أي مواجهة أخطار البيئة الأمنية الخاصة كالتهديدات الأمنية الجديدة والمتمثلة في

---

[1]- رونالد تيرسكي وجون قان أودينارن، **السياسة الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة؟** تر: طلعت الشايب، مصر: المركز القومي للترجمة، 2016، ص14.

[2]- خديجة بتقة، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد12، العدد02، 2021، ص ص 154-155.

[3]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص143.

[4]- أحمد سعيد نوفل، **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك، (د.س.ن)، ص05.

الإرهاب العابر للقارات/تجارة المخذرات/الهجرة غير الشرعية/التهديدات العسكرية وتجارة الأسلحة و تجارة البشر.....إلخ).[1]

وما يلاحظ من خلال تتبعنا إلى هذه الأهداف أن الإتحاد الأوروبي يسعى دائما نحو تحقيق مصالحه والمتمثلة حماية أمنه وإستقراره كجزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للإتحاد خاصة في ظل التحولات السياسية والإضطرابات التي تعيشها دول الجوار، والتي تهدد أيضا أمنه الطاقوي ولذلك نجد الإتحاد الأوروبي يحاول ربط دول الجوار بالعديد من المشاريع خاصة مع الدول النفطية.

2- مبادئ السياسة الخارجية الأوروبية للتعامل مع دول الجوار (في إطار سياسة الجوار الأوروبية).

وظف الإتحاد الأوروبي في إطار علاقاته الخارجية مع الدول المتوسطية الشريكة العديد من الآليات الهادفة إلى توجيه هذه العلاقات والتحكم في حيثياتها ومخرجاتها، لذلك قام بتطوير مبدأ المشروطية في معظم سياساته ضمن إتفاقيات التعاون مع الدول الجنوبية خاصة للمتوسط، أو كما يسميها الإتحاد الأوروبي **(بحلقة الأصدقاء) أو الجيران.**

أ- مفهوم المشروطية:

يمكن تعريف المشروطية السياسية بأنها:" إستخدام الضغط من قبل المانح من حيث عدم العطاء، أو التهديد بإنهاء المساعدة أو تقليصها فعليا أو إنهائها، إذا لم يستوف المتلقي الشروط".[2]

كما تم تعريفها من طرف إليزابيث سميت **Elisabeth Smith** على أنها:" ....**تلك السياسة التي تنتهجها دولة أو منظمة دولية والتي تجعل بموجبها منح أية إمتيازات أو معونات لدولة أخرى مرهون بمدى إستعداد الكامل لهذه الأخيرة في ضمان إحترام مسائل حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية"**، وبالتالي فالمشروطية بهذا المفهوم لا تشكل إلتزام في حد ذاته وإنما قبولها من جانب الدولة المستقبلة للمعونات يعد مصدر للإلتزام الدولي.[3]

المشروطية أو الإشتراطية **conditionality** والمشروطية السياسية **Political conditionality** وأحيانا مشروطية حقوق الإنسان **human rights conditionality** هي كلها تعابير تستعمل على نحو

---

[1]- مراد مسعودي، "السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات"، **مجلة صوت القانون**، المجلد08، عدد خاص، 2022، ص632.

[2]- Niccolo Donati. Cohesion policy: the political conditionality saga. Eu Visions Centro di Ricercae Documentazione Luigi Einaudi Via Michele Ponza. Torino – Italy; Disponible sur le lien :**http://www.euvisions.eu/206** .

[3]- فؤاد حطاب،" أبعاد المشروطية القانونية في إطار سياسة الأوروبية للجوار "، **مجلة دفاتر البحوث العلمية**، المجلد04، العدد09، 2016، ص ص 115-116.

مترادف، وتعني المشروطية: **" فكرة إخضاع حق أو إمتياز ما لضرورة إحترام مجموعة معايير وحقوق وسلوكات معينة".** [1].

كما وإرتبطت سياسات **"المشروطية السياسية"** في الجانب الأكبر منها بتقديم المساعدات الرسمية من جانب الدول الغنية لمجموعة الدول الأقل تقدما والفقيرة بعد حصول أغلبها على إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية".[2]

أ-تعريف مبدأ المشروطية الأوروبية:

أما عن مفهوم مبدأ المشروطية الأوروبية فيقصد بها: "**هي نتاج تحول** داخلي الذي طرأ على البنية التنظيمية والمؤسساتية للإتحاد تزامن مع عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا المطلة على المتوسط، فبلورة المشروطية الأوروبية كمنهجا ومفهوما تم بالأساس من خلال الآلية الإتفاقية للإتحاد الأوروبي، ونورد في هذا السياق المحطات الأربعة التي أنتجت المشروطية الأوروبية وفق شكلها الحالي:

- **إتفاقية ماستريخت:**

تسمى كذلك معاهدة الإتحاد الأوروبي لسنة **1992** وقد أنشأت الأسس القانونية اللازمة لتطوير المشروطية في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث نصت في البند 177 فقرة 2 على أن السياسة الأوروبية للشراكة والتنمية تهدف إلى دعم الديمقراطية ودولة القانون وكذا إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- **إتفاقية لومي لسنة 1985:**

مع بداية الثمانينات حاول الإتحاد الأوروبي إدماج شرط الديمقراطية في إتفاقية لومي لسنة **1980**، إلا أنها لم تنجح في ذلك بسبب معارضة دول إفريقيا والكاريبي و الباسيفيك، ومع منتصف الثمانينات غيرت المعطيات الجيو سياسية التي أذنت بقرب نهاية الحرب الباردة الوضع السياسي والإقتصادي لدول شرق أوروبا التي باتت أكثر إستعدادا للقبول بالمشروطية الأوروبية وهو ما تحقق من خلال إتفاقية لومي من خلال المادة **5** التي نصت على أن إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أساس روابط التعاون والإتفاق بين أوروبا وشركائها وبموجب ذلك فقد أسست هذه الإتفاقية لما يسمى بـ' **"الشرط الأساس" la clause fondement** ، إلا أن تطبيق هذا الشرط من الناحية العملية ظل غير دقيق لأنه لم يحدد ميكانزمات

[1]- محمد سعدي،" الإتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: إختبار ما بعد الربيع العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد36، 2019، ص77.

[2]- عصام عبد الشافي،" المشروطية السياسية والحكم الرشيد "، **مجلة المعهد المصري**، المجلد2، العدد5، 2017، ص10.

تفعيله خاصة فيما يتعلق بالإجراءالت المتخذة في حالة حدوث خروقات لحقوق الإنسان أو عدم إحترام مبادئ الديمقراطية.

قرار المجلس الأوروبي حول حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية:

تم تبنيه في نوفمبر **1991** وإعتبر مرجعا أساسيا وموجها لمبادئ المشروطية السياسية الأوروبية السائرة في طريق النمو لصالح تكريس الديمقراطية والتقليص من النفقات العسكرية، وهذا الربط يسمح بظهور مشروطية من نوع آخر تتمثل فيما سمي بشرط العنصر الأساسي **la clause élément essentiel**.

إتفاقية كوتونو2000:

هي إتفاقية عوضت سلسلة إتفاقيات لومي، وهي الخطوة الأكثر تأثيرا على مستوى تثبيت المشروطية في تنظيم علاقات الإتحاد الخارجية، عبر إدراج شرط العنصر الأساسي خلال المادة **09** التي نصت على أن جميع الأطراف تستند إلى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون، وعلى كل الدول مسؤولة ومعينة بأي خرق أو تجاوز لحقوق الإنسان، والمادة **96** التي أنشأت صيغة جديدة للمشروطية وهي شرط عدم التنفيذ **la clause de non-éxécution**.

أما على المستوى الإجرائي، يرتبط الإتحاد الأوروبي بعلاقات أو إتفاقيات شراكة وتعاون مع أزيد من **150** دولة أو تجمع إقليمي، تستند كلها على قاعدة المشروطية، كما أن حالات اللجوء إلى تفعيلها لا تتعدى **14** مرة، أما على المستوى العملي فقد شكل برنامج ميدا **Meda** (الشق المالي) وسياسة الجوار الأوروبية(الشق السياسي) المرتكزين الأساسيين لتفعيل المشروطية، وجعلها أداة التدخل الرئيسية في مجالات الفعل السياسي والإقتصادي لدول جنوب المتوسط، فهو برنامج مكثف غطى الفترة الزمنية الممتدة من **1995** إلى **2006**(**ميدا1** من **1992** إلى **1999**) و(**ميدا2** من **2000** إلى **2006**) ويمثل الركن الأساسي في منظومة تفعيل المشروطية السياسية والمشروطية المرتبطة بالإصلاح الإقتصادي.[1]

ب- عوامل فاعلية مبدأ المشروطية:

- وضوح المعايير والمؤشرات التي على أساسها يقيم الإصلاح السياسي.
- حجم الحوافز وسرعة تقديمها.
- مصداقية التهديد والوعد.[2]

ت- تفعيل مبدأ المشروطية في سياسة الجوار الأوروبية:

[1]- إدريس قسيم، "الإنتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي "، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد22، 2019، ص ص 103-106.

[2]- بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014، مرجع سابق، ص56.

إن سياسة الجوار الأوروبي، كالشراكة الأورو–متوسطية يحركها العرض فهي رد الفعل الإستراتيجي على ما طرأ من تغيرات على المشهد الجيو سياسي في أوروبا، أي أنها ليست سياسة مع الجيران بقدر كونها سياسة أوروبية من أجل الجيران[1] وبالتالي فهي سياسة حكومية دولية تستند إلى علاقة المركز بالأطراف ونمط المحور والفروع في العلاقات الثنائية وعمادها الأساسي **"خطة عمل"** التي تبرزها كل دولة مجاورة وتناقشها مع المسؤولين الأوروبيين.

وتنطوي خطة العمل على الملكية المشتركة التي تقوم على فكرة أن كل دولة شريكة(**الجار**) تسهم مع الإتحاد الأوروبي في وضع سياسة الإصلاح وتنفيذها، غير أن مفهوم الملكية المشتركة ما هو إلا محض حبر على ورق، إذ أن الإتحاد الأوروبي نفسه في التحليل النهائي هو الذي يضع المؤشرات التي يتحدد بمقتضاها ما سينفذ من أعمال، فمبادئ التمييز والمشروطية الإيجابية جزء لا يتجزأ من خطة العمل، أما المشروطية الإيجابية فهي مكافأة الجار إذا كان أداؤه جيدا وحقق تقدما في التوصل إلى معايير الإصلاح[2]، فبالنسبة للجزائر كل الإتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الأوروبي(إتفاقيات التعاون المتعددة أو الثنائية تقريبا) لم تخلو من موضوع المشروطية السياسية وخصوصا موضوعي حقوق الإنسان والحكم الراشد وهذا حسب ما وجد في محتوى إتفاقية الشروط السياسية للإتحاد الأوروبي المفروضة على الجزائر لإبرام الشراكة بينهما(**شروط المساعدة**) والمتعلقة بدعم حقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة التهميش والسماح بالإندماج في ميكانزمات أهداف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية، وطرح مشكل المفقودين في الجزائر، إضافة إلى مكافحة الإرهاب في إطار إحترام حقوق الإنسان .[3]

وعموما يمكن القول بأن المشروطية تعتبر إحدى أهم الوسائل والأدوات والميكانزمات الرئيسية التي يوظفها الإتحاد الأوروبي في مختلف سياساته ومبادراته والتي تعزز في نظره مشروع الديمقراطية والفلسفة الرامية إلى الدفع بعجلة الإصلاح السياسي والديمقراطي لدى جيرانه من جنوب المتوسط، حيث تميزت المشروطية من خلال مبادراته ما بين المشروطية السلبية والمشروطية الإيجابية أو كما يسميها الإتحاد الأوروبي " **بالحوافز**" خاصة لو نظرنا إلى مشاريع الشراكة الأورو–متوسطية أين تميزت مبدأ المشروطية بنوع من السلبية أو تعليق المساعدات على عكس المشروطية في سياسة الجوار الأوروبية، بحيث عرفت نوع

[1]– المرجع نفسه، ص56.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 57–61.

[3]– نذير بطاطاش، "التعاون الأوروبي–الإفريقي بين الشراكة والتبعية"، **رسالة ماجستير**، (جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، معهد الحقوق، تخصص قانون التعاون الدولي، 2010–2011)، ص 77.

من المرونة إن صح التعبير فيما يخص بنظام الحوافز المالية المقدمة وخاصة بعد حدوث ما يسمى بإنتفاضة الربيع العربي لسنة **2011**.[1]

المطلب الثالث: آليات المقاربة الأوروبية تجاه دول الجوار.

تعتمد المقاربة الأوربية تجاه دول الجوار في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية الأوربية المشتركة؛ على مجموعة من الوسائل والآليات التي تمكن الاتحاد من تحقيق الأهداف المسطرة تنقسم وتختلف حسب سياسات الاتحاد المختلفة نذكرها وفقا لما يلي:

1-آليات المقاربة الأوروبية في إطار الشراكة:

أ-الدعم المالي:

يعتبر الجانب المالي جوهر التعاون بين الإتحاد الأوروبي وشركائه في حوض المتوسط، فالجانب المالي للشراكة يتجسد في شكل تعهدات قامت بها أوروبا تجاه شركائها لتدعيم نموها الاقتصادي سواء في شكل قروض يقدمها البنك الإستثمار الأوروبي أو في شكل مساعدات يطلق عليها إسم برنامج **ميدا Meda**.[2]

1- التعريف ببرنامج ميدا:

يعد برنامج "**ميدا**" الذي بدأ عام **1995** الأداة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوروبا، ويتمثل الأساس القانوني لبرنامج "**ميدا**" في لائحة **ميدا** الصادرة في عام **1996**(لائحة المجلس الأوروبي رقم **96/1488**)، والتي تم تعديلها سنة **2000** وأصبحت تحمل إسم" **ميدا2**"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكونة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج"**ميدا1**" و" **ميدا2**".

وفي إطار برنامج "**ميدا**" يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، بحيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الإسترتيجية المراد تنفيذها، وإستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الإتحاد الأوروبي والجهات المانحة وعلى أساس هذه

---

[1]- ترغيني أمال وزنودة منى، "مبدأ المشروطية في سياسة الجوار الأوروبي تجاه جنوب المتوسط"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد10، العدد02، 2022، ص ص 89-90.

[2]- لبيبة ديب وعماد الدين داودي، "الشراكة الأورو-مغاربية كوسيلة لمحاربة الهجرة غير الشرعية"، **المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي**، المجلد01، العدد01، 2019، ص 26.

البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى " **يورميد**" بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.[1]

وواقعيا مر هذا المشروع بمرحلتين أساسيتين:

1. **المرحلة الأولى(1995-1999)**: حيث رصد مبلغ **3435** مليون أورو، لم يصرف منها سوى **26%**.
2. **المرحلة الثانية(2000-2006)**: وقد رصد لها **5350** مليون أورو.

ويركز هذا البرنامج على مجموعة من الأولويات التي ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي وهي:

- **دعم التحول الإقتصادي**: الهدف منه هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة.
- **تعزيز ودعم الميزان الإجتماعي الإقتصادي**: الهدف منه هو تحقيق الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراء مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.
- **تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود**: الهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيارة التبادل على المستوى الإقليمي.[2]

جدول رقم(04) يوضح نصيب الجزائر من المساعدات المالية في إطار برنامج الشراكة(ميدا)

نوع البرنامج:	ميدا 1:	ميدا 2:
السنة	1998-1995	2001-1999
المبلغ مليون أورو	30.2	16.8

المصدر: شهرزاد زغيب، الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها وواقع الإقتصاد الجزائري، ص344. (بتصرف الباحثة).

ما يلاحظ في الجدول هو أن المساعدات المقدمة من قبل الإتحاد الأوروبي والمخصصة للجزائر ضمن برامج ميدا2 تبقى دون المستوى مقارنة بالحصص المقدمة في برنامج **ميدا 1**.

- **أهداف برنامج ميدا**: يهدف برنامج ميدا إلى تقديم المساندة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاجتماعية والإقتصادية للدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية، والمساعدة على إيجاد فرص عمل، وتحسين الخدمات الاجتماعية وتقليص الفوارق بين سكان المدن والمناطق الريفية، وحماية البيئة في البلدان المتوسطية.[3]

[1]- بلحسن سارة نبيلة، "العلاقات الأورو-متوسطية من التعاون إلى الشراكة"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء**، العدد21، 2014، ص166.

[2]- كتاب زهية،" الشراكة الأورو-مغاربية-أبعادها-رهاناتها، مرجع سابق، ص ص 200-201.

[3]- علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 222.

2-تمويلات البنك الأوروبي للإستثمار(BEI):

- تعريف البنك الأوروبي للإستثمار(BEI):

البنك الأوروبي للإستثمار **(BEI)** هو مصرف مالي **(مؤسسة مالية)** للاتحاد الأوروبي، أحدثته معاهدة روما، يتمتع هذا البنك بشخصية قانونية، وإستقلال مالي، وهيكلة نوعية، ويتخذ القرارات داخل النظام المؤسساتي للاتحاد الأوروبي بإستقلالية، فالمهمة الأساسية له تكمن في تحقيق التنمية المتوازنة للاتحاد الأوروبي، وتتركز أغلب تمويلاته على دول الإتحاد الأوروبي من دون إغفال وتهميش المناطق التي يعتبرها الإتحاد الأوروبي حيوية لتحقيق مصالح الحيوية، كحوض البحر الأبيض المتوسط.[1]

-آليات تمويل البنك الأوروبي للإستثمار(BEI):

من أهم الطرق المستخدمة من طرف بنك الإستثمار لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة المتوسطية ما يلي:

- قروض يوجهها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وذلك للمشاريع التي لا تفوق قيمتها **مبلغ25** مليون أورو.
- تدعيم رأس المال المخاطر(**capitalàrisque**) حيث يعتبر رأس المال المخاطر تقنية مالية طويلة الأجل موجهة للدعم الجزئي للأموال الخاصة وأشباه الأموال الخاصة وذلك في إطار رأس المال التساهمي المباشر وغير المباشر كما تسمح بمكافأة رأس المال المخاطر وإسترجاع نتائج المشروع الممول.
- قروض ميسرة وقروض مباشرة لتمويل المشاريع الخاصة والتي لا تتعدى مبلغ **25** مليون أورو.[2]

قدرت حجم القروض المقدمة من البنك الأوروبي للإستثمار(**BEI**) الفترة الأولى **بـ .4672** مليون أورو، والفترة الثانية بـ **6400** مليون أورو.[3]

- مجالات بنك الإستثمار الأوروبي(BEI):

يعمل بنك الإستثمار الأوروبي على تعميق عمله في المجالات التالية:

- دعم عمل الإتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تسيير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب-جنوب" أو مع "**الإتحاد** جنوب-شمال".

---

[1]- شكراني الحسين، "البنك الأوروبي للإستثمار وبرنامج التسهيلات الأورو-متوسطية " فميب"، **مجلة بحوث إقتصادية وعربية**، العدد22، 2014، ص 184.

[2]- شهرة عديسة، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية-الجزائرية، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية**، العدد09، 2016، ص 29.

[3]- ناجي محمد الهتاش، الشراكة الأورو-جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الإستمرار ونجاح التغيير، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 02، العدد06، 2018، ص 49.

- تعزيز الإستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع إجتماعي.[1]

3-التعاون في إطار الهيئة الأوروبية للإستثمار والشراكة FEMIP:

تم إقرار برنامج "**فيميب**" في المجلس الأوروبي لبرشلونة خلال **15**و **16** مارس/**2002**، لكن الإعلان الرسمي عن البرنامج تم بمناسبة إنعقاد المؤتمر الأورو-متوسطي في فالنسيا الذي جمع وزراء خارجية الدول الأوروبية والدول المتوسطية الشريكة يومي **22**و**23** أفريل **2002**، يضم برنامج " **فيميب**" برنامج تسهيلات المشاركة والإستثمار الأورو-متوسطية، مجموعة من الخدمات التي يقدمها بنك الإستثمار الأوروبي لمنطقة المتوسط والتي وضعت خصيصا لتتلاءم وبيئة الإستثمار في المتوسط.[2]

- تعريف برنامجFEMIP :

يعرف هذا البرنامج على أنه عبارة عن غلاف مالي إضافي مخصص لدول المتوسط من قبل البنك الأوروبي للإستثمار لغرض دعم النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي والإجتماعي في هذه الدول.

- أهمية برنامج FEMIP:

برنامج " **فيميب**" هو نتيجة الإرادة السياسية في حوض المتوسط عبر عنها قادة الدول الأوروبية **والشريكة** أثناء **مارس/2002 وديسمبر/2003** من خلال مبادرة " **خارطة الطريق**" ويكون من بين أهدافها الرئيسية تطوير التنمية الاقتصادية وضمان الاستقرار في حوض المتوسط تمهيدا لإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية عام **2010**، كما يعتبر هذا البرنامج مدخلا أساسيا لمعرفة مدى جدية دول الإتحاد الأوروبي في إنجاح الجانب المالي لمسار برشلونة الذي وعد بالرفاهية والإستقرار والأمن في الدول المتوسطية. [3]

- الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للإستثمار والشراكة:

تتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للإستثمار والشراكة فيما يلي:

- إعطاء أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص والمشاريع التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للإستثمار الخاص.

[1]- بلحسن سارة نبيلة، مرجع سابق، ص167.

[2]- كتاب زهية،" الشراكة الأورو-مغاربية-أبعادها-رهاناتها، مرجع سابق، ص 204.

[3]- شكراني الحسين، مرجع سابق، ص 151.

- مساعدة البلدان المتوسطية في مواجهة تحديات العصرنة الاقتصادية والإجتماعية وتعزيز إندماجها الجهوي في أفق إحداث منطقة تبادل الحر الأورو–متوسطية بحلول عام **2010**.
- دعم متزايد لمشاريع التنمية الإقليمية والإستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والإجتماعية (قطاعات الصحة والتعليم وحماية البيئة).
- عمليات مساعدة لدعم سلسة الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية المشاركة في إعلان برشلونة.
- تقديم منتجات مالية مبتكرة ومساعدات تقنية ورؤوس أموال.[1]

– أشكال تمويل برنامج الهيئة الأوروبية للإستثمار والشراكة:

تتضمن أشكال التمويل المختلفة المقترحة من قبل برنامج(**FEMIP**) ما يلي:

- قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البنى التحتية).
- فتح إعتمادات (**قروض شاملة**) للقطاع المالي والمصرفي المحليين من أجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة.
- رهانات عن مجازفة رأس المال وتمثل موارد من ميزانية الإتحاد الأوروبي توضع تحت إرادة البنك الإستثمار الأوروبي تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بموارده.
- أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة، قروض الإيجار، على أساس الضمانات...إلخ.
- صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع ومحتوياتها وعملية إدارتها.

قدر حجم القروض التي قدمت في إطار هذا البرنامج لسنة **2003** بـ: **02** مليار أورو، كما أولى البنك الأوروبي للإستثمار قطاعي الطاقة والإتصالات في منطقة المتوسط إهتماما كبيرا حيث كانت حصتهما على التوالي: **32%**و **36.4%** من مجموع التمويلات.[2]

وكان للجزائر نصيب في إطار هذا البرنامج بحيث حصلت على مبلغ **350.808** مليون أورو من إجمالي **746.4** مليون أورو خلال الفترة(**1996–2002**)[3].

---

[1]– شهرة عديسة، مرجع سابق، ص30.

[2]– خليفي عبد النور، الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية: المنجزات والعوائق1995–2008، **مجلة دراسات**، المجلد10، العدد02، 2010، ص 122.

[3]– شهرة عديسة، المرجع نفسه، ص35.

4-الآلية الأوروبية للجوار والشراكة(ENPI):

الآلية الأوروبية للجوار والشراكة هي الآلية التمويلية الأساسية التي يتم من خلالها تقديم المساعدة لبلدان سياسة الجوار الأوروبية **(ENP)**، أفتتحت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة **(ENPI)** نشاطها في **1 يناير 2007** وهي المصدر الرئيسي لتمويل ومساندة الدول السبعة عشر الشريكة **(عشرة دول متوسطية وستة من دول شرق أوروبا بالإضافة إلى روسيا)**. تحل الآلية محل أدوات التمويل السابقة مثل" **تأسيس** **TACIS** **(آلية المساعدات الفنية لفائدة رابطة الدول المستقلة) للشرق وميدا** **MEDA** بالنسبة لدول الجنوب **(الآلية المالية التي قدم من خلالها الإتحاد الأوروبي المساعدات لدول المتوسط)** وتساعد بشكل أساسي في برنامج **مدي-باكت** **MED-PACT** **(برنامج شراكة السلطات المحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط)**.[1]

- **أهداف الآلية الأوروبية للجوار والشراكة(ENPI):** تسعى الآلية الأوروبية للجوار والشراكة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- ❖ خلق مجال من القيم المشتركة والاستقرار والازدهار.
- ❖ دعم التحول الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان.
- ❖ تشجيع الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- ❖ تشجيع الجهود التي تبذلها البلدان الشريكة من أجل تعزيز الحكم الرشيد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.
- ❖ تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي التدريجي بين الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة بوجه خاص.
- ❖ تنفيذ إتفاقيات الشراكة والتعاون وغيرها من الاتفاقيات الحالية والمستقبلية.
- ❖ تعزيز التنمية المستدامة والسياسات ذات الاهتمام المشترك.[2]

وتتضمن آلية الجوار والشراكة الأوروبية مكونا يستهدف التعاون عبر الحدود مع الأقاليم المتاخمة لحدود الإتحاد الأوروبي، وستتولى هذه الآلية تمويل برامج مشتركة تضم مناطق في الدول الأعضاء والدول المشاركة لها حدود مشتركة مع الإتحاد، وسوف يشارك الصندوق الأوروبي للتنمية في تمويل التعاون عبر الحدود وسيتم إعداد نوعين من البرامج: البرامج الثنائية والتي تغطي منطقة حدود برية مشتركة(معبر بحري

[1]- الرسالة الإخبارية لبرنامج ميداباست 3، الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، تحرير: فلوريان لويوردي، 2011، ص02، نقلا عن الموقع: **https://www.ons.dz/IMG/pdf/03_Newsletter_MIII-Ar.pdf**

[2]-Samer Haydar." Le Partenariat Euromed Contribution à l'étude du soft power de l'Union européenne", **Thèse Docteur de L'université** " de Bordeaux .école doctorale de droit, Droit public, 2016;p p 231-332.

قصير)، والبرامج متعددة الأطراف التي تغطي حوضا بحريا[1]، والهدف من هذه البرامج هو مساعدة الإدارات المحلية في المناطق الحدودية على تطوير المهارات والقدرات اللازمة.[2]

- المبالغ المالية المخصصة في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:

المبالغ التي رصدت لفائدة المنطقتين في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وفقا للبرامج الإرشادية الاقليمية للفترة **2011 – 2013**، فيما يلي:

- **الآلية الأوروبية للجوار والشراكة . جنوب: تم تخصيص حوالي 288 مليون يورو للفترة 2011-2013.**
- **الآلية الأوروبية للجوار والشراكة شرق: تم تخصيص حوالي348.57مليون يورو للفترة2011-2013.**

وكان نصيب الجزائر من هذه المساعدات المالية في إطار هذه الآلية:

جدول رقم (05) يوضح نصيب الجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:

البرنامج:	الالتزامات (مليون أورو):	المدفوعات(مليون أورو):	نسبة الالتزام:
الآلية الأوروبية للجوار والشراكة	392	366.1	%93.39

المصدر: هشام داود الغنجة، تقييم الآثار الإستاتيكية والديناميكية لإتفاق الشراكة الأورو-جزائري، ص192.

(بتصرف الباحثة).

وتعتبر آلية الجوار والشراكة أداة مالية جديدة لسياسة الجوار الأوروبية حلت محل برنامج **ميدا** في الشراكة الأورو-متوسطية، وقد تم العمل بها في سنة **2008**، وتم وضع الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة للفترة **2007-2013**، وذلك من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية[3]، كما خصص مبلغ **12** مليار أورو لهذه الفترة وهذا من أجل:

- توثيق الارتباطات السياسية مع الدول الشريكة.
- تمهيد اندماج الدول الشريكة في السوق الأوروبية.
- المساعدة على إجراء الإصلاحات نحو الديمقراطية وإحترام أكبر لحقوق الإنسان.[4]

---

[1]- الإتحاد من أجل المتوسط، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/JTIOS ، تاريخ الإطلاع:14-02-2022.

[2]- قلواز إبراهيم ومحمد غربي، السياسات والآليات الأورو-متوسطية لبناء الإقليم المتوسطي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد17، 2018، ص337.

[3]- بن حسين سليمة،" العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار(2004-2017)، مرجع سابق، ص224.

[4]- لرقط فريدة، تنافسية الاقتصاد الجزائري في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا، مرجع سابق، ص77.

وتجدر الإشارة إلى أن "**الآلية الأوروبية للجوار والشراكة**" إستبدلت بـ " **الآلية الأوروبية للجوار**" في عام **2011**، وتم تغيرها بسبب زيادة إجمالية للميزانية في تمويل الشركاء في الجوار والتي تقدر لفترة **2014-2020** بـ **18.2** مليار أورو.[1]

- مشاريع التعاون الإقليمي في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية:

يمثل التعاون الإقليمي في الضفة الجنوبية في سياسة الجوار الأوروبية مكانة هامة في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين ويمثل ركيزة وأرضية مشتركة في التعاون الثنائي المشترك.

أ- الحوار السياسي والأمني:

يسهل البرنامج الإقليمي، عبر المشروعات التي يمولها الحوار بين الدول الأعضاء في الشراكة الأوروبية المتوسطية حول القضايا السياسية والأمنية الحساسة، ويهدف هذا الحوار إلى بناء تفهم متبادل وخلق حيز مشترك للتعاون، وتنقسم هذه المشروعات إلى مجموعات تحت سياسة "**العدل والحرية والأمن والهجرة** و"**تدريب الدبلوماسيين**"، والمشروعات التي يجري تمويلها هي:

- **يورميد للعدل 1 و2:** يدعم المشروع إقامة نظام قضائي منفتح وحديث عن طريق تقوية قدرة المؤسسات والإدارة في دول الشراكة وإقامة رابطة مشتركة بين العاملين في هذا المجال.
- **يورميد للشرطة 2:** يعزز هذا المشروع التعاون بين أجهزة شرطة الإتحاد والبلدان المتوسطية الشريكة، في مكافحة الجريمة المنظمة.
- **شبكة" يورميسكو":** تجمع الشبكة معاهد السياسة الخارجية التي تقوم بإعداد دراسات وتسعى إلى إنشاء العلاقات وتوسيع المناقشات، لا سيما حول قضايا الشراكة الأوروبية وسياسة الجوار الأوروبية.
- **عملية السلام في الشرق الأوسط:** يدعم المشروع الجهود الرامية إلى تشجيع السلام والتعاون بين الإسرائيليين والعرب.
- **رورومید للهجرة 1 و 2:** يعني المشروع بتحليل القضايا المتعلقة بالهجرة و التعاون بشأنها.
- **ندوات مالطا:** مشروع لتدريب الدبلوماسيين من الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة حول الجوانب الأساسية للشراكة الأوروبية والمتوسطية والمؤسسات الأوروبية.[2]

ب- الشراكة الاقتصادية والمالية:

يعد قيام منطقة التبادل التجاري الحر في**2010** واحدة من الأهداف الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث يقوم البرنامج الإقليمي بتمويل**25** مشروعا في مختلف المجالات، أهم هذه المشروعات:

---

[1]- كتاب زهية، الشراكة الأورو-مغاربية-أبعادها-رهاناتها، مرجع سابق، ص 207.

[2]- الإتحاد من أجل المتوسط، مرجع سابق.

- **إتفاقية أغادير**: يدعم الإتحاد الأوروبي جهود البلدان المشاركة في الإتفاقية وهي: مصر، الأردن، والمغرب وتونس.
- **الإقليمي جنوب-جنوب**: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر.
- **الشبكة الأورو-متوسطية لوكالات تشجيع الإستثمار(أنيما)**: تهدف تعزيز التعاون والإستثمار في المتوسط.
- **الإستثمار في المتوسط**: شبكة أوروبية متوسطية تجمع المنظمات التي تعمل من أجل تشجيع الإستثمار وتسهيل التجارة وتعزيز التعاون بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- **يورميد للجودة**: يدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطية والشريكة من أجل تطوير المنتجات.
- **يورميد للأسواق**: يشجع التفاهم حول الأطر القانونية لتنفيذ الشراكة وتعميق التعاون الاقتصادي.
- **شبكة معاهد الأبحاث الاقتصادية والإجتماعية"فيميز"**: يشجع الحوار والأبحاث في المسائل الاقتصادية والإجتماعية من خلال تمويل شبكة معاهد الأبحاث في الدول الشريكة المتوسطية.
- **التسهيلات الأوروبية المتوسطية للإستثمار والشراكة"فيميب"**: تدعم الجهود من أجل التنمية المستدامة في البلدان الشريكة من خلال الإستثمار في البنى التحتية وتطوير القطاع الخاص.
- **آلية "يورميد" البديلة لحل النزاعات ميد-ادر**: تشجيع مناهج حل المنازعات في المجال التجاري.
- **ميدابتكار**: يزود البلدان المتوسطية الشريكة بأدوات جديدة من أجل تشجيع الإبتكار في المؤسسات العامة والخاصة وتشجيع قيام الشبكات.
- **ميدستات2**: يدعم قدرات السلطات المعنية في البلدان المتوسطية الشريكة من أجل جمع وتحديث المعطيات الإحصائية وتوفرها في الوقت المناسب وضمان صدقيتها وإنسجامها.
- **السوق الأوروبية العربية المشرقية للغاز "يامغم"**: يدعم تطوير أسواق مندمجة في مجال الغاز بين مصر والأردن ولبنان وسوريا من أجل إقامة سوق إقليمية للغاز ومحاولة إدماجها في سوق الغاز الإتحاد الأوروبي.
- **تطوير سوق مندمجة للكهرباء**: يدعم تطوير مندمجة للكهرباء بين الجزائر والمغرب وتونس والإتحاد الأوروبي.
- **ميد"ينيك"**: يشجع فعالية إستخدام الطاقة الشمسية في قطاع البناء في البلدان الشريكة.
- **ميد"يميب"**: إندماج أسواق الطاقة وتحسين أمن التزود والطاقة المستدامة.
- **ميد"ريغ"**: يدعم تطوير هيكل قانوني وفعال في البلدان الشريكة مع الإتحاد الأوروبي.
- **إفلونزا الطيور والإستعداد على الصعيد العالمي لمكافحتها**: تقييد الآثار الناجمة عن إنفلونزا الطيور.

- **ميدا"للمياه"**: يعزز التعاون الإقليمي ويشجع تقديم إقتراحات حول إدارة المياه.
- **الحماية المدنية/إدارة الكوارث:** يدعم تطوير نظام أور-متوسطي لمنع الكوارث الطبيعية والوقاية منها.
- **النظام الأورو-متوسطي للإعلام في مجال المياه:** يمثل أداة لتبادل المعلومات في مجال المياه.
- **البرنامج الإقليمي الأورو-متوسطي (سماب)3:** يشجع التنمية المستدامة[1].
- **المبادرة الأورو-متوسطية لمجتمع المعلومات:** تشجيع تكنولوجيا الإعلام والإتصال.
- **برنامج يورميد"للنقل"**: يهدف إلى تحسين وصلات النقل الأورو-متوسطي وضمان أنظمة أمن النقل.
- **مشروع يورميد" للملاحة الجوية"**: يشجع قيام حيز أورو-متوسطي مشترك للطيران في البلدان المتوسطية.
- **سلامة الملاحة البحرية"سفيميد"**: يشجع تطوير التعاون في مجال سلامة الملاحة والأمن وقضايا البيئة البحرية بين البلدان المتوسطية الشريكة.
- **الملاحة الأورو-متوسطية عن طريق الأقمار الإصطناعية:** يحدد سياسة مشتركة في إتجاه تنفيذ خدمات النظام الشامل للملاحة عبر الأقمار الإصطناعية في البلدان المتوسطية الشريكة.

ت- الشراكة الثقافية والإجتماعية:

يعمل البرنامج الإقليمي مع السكان في البلدان المتوسطية الشريكة من أجل بناء قدراتهم وتعزيز مبادئ مثل: المساواة، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد والديمقراطية، والمشروعات الممولة هي:

- **مشروع الإعلام الإقليمي والتواصل:** يهدف إلى زيادة المعرفة والوعي بالشراكة الأوروبية-المتوسطية، وذلك من خلال التعاون مع وسائل الإعلام والتركيز على المجتمع المدني والشباب.
- **مشروع " ميدا-يتيMEDA-ETE:** يدعم البلدان المتوسطية والشريكة في تطبيق التعليم المهني والتقني.
- **المنتدى الأورو-المتوسطي المدني:** هو منتدى لمنظمات المجتمع المدني لتشبيك العمل المشترك.
- **مشروع دور النساء في الحياة الاقتصادية:** يدعم إنخراط المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية في جهود توسيع الفرص الاقتصادية أمام النساء.
- **مشروع تريس ميدMED-PACT:** يدعم الدور الإستثماري للشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين.
- **مشروع ميد-باكتMEDA-PACT:** يشجع الحوار والتعاون بين المدن والجمعيات المدنية.[2]
- **برنامج التعاون السمعي البصري الأورو-متوسطي:** يهتم بقطاع السينما ويهدف لتقوية التعاون والتفاهم المتبادل بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين.

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

برنامج الإرث المتوسطي: يهدف إلى تعزيز الحوار الثقافي عبر الحفاظ على الإرث الثقافي المتوسطي المشترك.

برنامج ميدا للتعليم والتكوين من أجل التشغيل: يهتم بإعداد وتفعيل سياسات للتعليم والتكوين في المجال التقني بهدف تحسين التشغيل.

برنامج أورميد للشباب: هدفه تعزيز الحوار بين الثقافات والتفاهم المتبادل بين الفئات الشبابية في المنطقة الأورو–متوسطية.

مؤسسة آنا ليند للحوار بين الثقافات: تسعى إلى إحداث التقارب بين الأشخاص والتنظيمات بين ضفتي المتوسط عبر إنشاء مشاريع.

برنامج ثومبوس3(TEMPUS): يمنح الفرصة للتعاون مع جامعات الإتحاد الأوروبي للهيئات التدريسية والمستخدمين الإداريين في الدول المتوسطية المعنية بالشراكة الأورو–متوسطية.

برنامج إراسموس ماندوس(ERASMUS MUNDUS): يشجع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي للإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين في مجال تبادل الطلبة والباحثين والمدرسين[1].

5–الآليـــة الأوروبية للجـــوار(ENI):

بدءاً من عام **2014**، حلّت آلية الجوار الأوروبية **(ENI)** محل الأداة الأوروبية للجوار **(ENPI)**، وهي واحدة من الآليات الرئيسية المستخدمة من قبل الإتحاد الأوروبي لتطوير العلاقات، وتبلغ موازنتها أكثر من **15** مليار يورو، والتي من شأنها أن توفر الجزء الأكبر من التمويل لبلدان سياسة الجوار الأوروبية من خلال برامج هادفة، تشمل فترة تشغيل البرنامج اينى حتى عام**2020**ويسعى إلى توفير الإطار والحصول على الجزء الأكبر من التمويل للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة في إطار تجدد سياسة الجوار الأوروبية **(ENP)**. إلى جانب البرامج الثنائية والمتعددة الأقطار، وسيتم من خلال دعم التعاون عبر الحدود والتي يعتبر برنامج اينى لحوض البحر المتوسط جزءا منها. كما ستحقق هذه الآلية مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف بحيث تعكس الاحتياجات والاعتبارات الحقيقية التي ظهرت على مر السنين. وتؤكد اللائحة التنظيمية المتعلقة بإنشاء الآلية الأوروبية للجوار على أنه ينبغي تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات السياسية التي تصوغ سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك الشراكة الشرقية.[2]

[1]– أنيس طاية، "التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأورو–متوسطية"، **مجلة الفكر المتوسطي**، المجلد11، العدد01، 2022، ص ص 263–264.

[2] -The European Neighbourhood Instrument,: http://www.enpicbcmed.eu/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument

أي أن الهدف الرئيسي لهذه الآلية هو تعزيز العلاقات الثنائية معا لدول الشريكة مع تحقيق فوائد ملموسة لكل من الإتحاد الأوروبي وشركائه لاسيما في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة.[1]

بالإضافة إلى هذه البرامج يسعى الإتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى دول الجوار عن طريق مجموعة من الآليات منها:

- **أداة المساعدة لمرحلة ما قبل الإنضمام: 11،699**مليون يورو
- **الآلية الأوروبية للجوار: 15،433**مليون يورو.
- **آلية التعاون الإنمائي: 19،662**مليون يورو.
- **آليةالشراكة:955**مليون يورو.
- **آلية المساهمة في الاستقرار والسلام: 2339**مليون يورو.
- **الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان: 1333**مليون يورو.[2]

[1] -Instrument européen de voisinage – IEV, https://www.touteleurope.eu/l-europe-et-moi/instrument-europeen-de-voisinage-iev/ ,10:20 إطلع عليه يوم: 14-08-2022، الساعة

[2]-الآلية الأوروبية للجوار، نقلا عن الموقع: https://www.euneighbours.eu/ar/policy/alalyt-alawrwbyt-lljwar-eni#objectives

المبحث الرابع: سياسة الجوار الأوروبية؛ كإطار جديد في علاقات الإتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين.

نتيجة لعدم قيام مسار برشلونة **1995** بتحقيق الأبعاد المرجوة منه على مستوى الشراكة، فقد بدأ الإتحاد الأوروبي في انتهاج سياسات متوسطية جديدة في منطقة المتوسط، سعيا منه إلى تجديد وتعزيز العلاقات مع دول الجوار خاصة بعد عملية التوسع التي عرفها.

حيث أفرز مسار توسيع الإتحاد الأوروبي وخاصة التوسع الكبير الذي شهده هذا التكتل سنتي: **2004 و2007** مع إنضمام **12** دولة جديدة، **10** شرقا و**02** جنوبا الأثر البالغ في ضرورة البحث عن آليات جديدة لمواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن هذا التوسع.

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية إحدى أهم الآليات والصيغ الأوروبية المقدمة لمجموعة من الدول المحيطة بها **(الدول المجاورة لبلدان الإتحاد الأوروبي)**، فهي بمثابة إطار جديد للعلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب، سعى من خلالها الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز قيم التعاون وتحقيق الأمن والإستقرار في البلدان المحيطة به.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى السياق التأسيس لسياسة الجوار الأوروبية من خلال نشأة هذه السياسة وكذا أهم الأهداف التي سطرت من أجلها، وما موقع هذه السياسة في سياسات الخارجية للإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية:

حاول الإتحاد الأوروبي إنتهاج مشاريع وسياسات متوسطية بنمط جديد مع دول المتوسط، سعيا منه إلى تجديد العلاقات مع دول الجوار خاصة بعد عملية التوسع الكبيرة التي عرفها، ولعل أهم هذه السياسات: سياسة الجوار الأوروبية.

1- تعريف سياسة الجوار الأوروبية:

إن سقوط جدار برلين عام **1989**، وتفكيك الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، وضع بلدان الإتحاد الأوروبي في مواجهة تحديات غير مسبوقة، فالستار الحديدي الذي كان يسد أفق الإتحاد الأوروبي ويرسم حده الشرقي قد زال من الوجود، ولقد أذهل التطور السريع للأحداث الإتحاد الأوروبي الذي بات بالبداهة في حال من الرضا من جراء إنتهاء إنقسام القارة الأوروبية، وكان ملزما بالتصرف وهذا من خلال طريقتين:

عرضه إمكانية الإنضمام إلى جيرانه الجدد في الشرق، وعرضه عهدا للإستقرار على جيرانه في البلقان وشراكة على جيرانه المتوسطيين.[1]

ولقد حاول الأوروبيون مجارات المتغيرات الكبرى التي شهدتها منطقة المتوسط، فأقروا في عام **2000** ما يسمى بـ " **الإستراتيجية المشتركة للمتوسط**" ثم قرروا إطلاق " **سياسة الجوار الأوروبية** في مارس **2003** وتم إعتمادها في عام **2004** لتحل محل الشراكة الأوروبية –المتوسطية إعتبارا من **2007**، حيث تم وضع "**سياسة الجوار**" قصد تفعيل علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه في الجنوب والشرق[2]، فهي تمثل إعادة لتعريف علاقات الإتحاد الأوروبي الموسع مع جيرانه الجدد في الشرق والجنوب.[3]

وبالتالي فهي تعتبر أحد أهم سياسات الإتحاد الأوروبي المشتركة. تهدف إلى تغطية جيرانها في الشرق والجنوب كما تهدف إلى إنشاء "**حلقة الأصدقاء**"، تتكون من جيران مستقرون ومزدهرون وديمقراطيون، لأن الجيران هم بمثابة ضمانة للتنمية والإزدهار على المدى الطويل.[4]بحيث يلتزم الإتحاد الأوروبي وجيرانه بالعمل معًا في المجالات ذات الأولوية الرئيسية ويوفر في المقابل الإتحاد الأوروبي من جهته العون المالي، والخبرة التقنية، والدعم السياسي على أن تكافأ البلدان ذات الأداء الجيد بدخول السوق الواحدة دخولا ميسرا، أي أنها ستحصل على كل ما تريد ولكنها لن تشارك في " **عملية إتخاذ القرار المؤسسي**".[5]

ويمكن إعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة برنامج مشترك يرمي إلى ترقية الحكامة من أجل تسيير أفضل للجوار المشترك، يرتكز على مبادئ ومصالح مشتركة، من بينها الرغبة في إيجاد موقف جماعي للتحديات المشتركة مثل الفوارق في مجال الرفاهية، الهجرة، الجريمة المنظمة، القضايا البيئية، الصحة العمومية، التطرف والإرهاب، وإرساء الاستقرار والأمن الدولي والإقليمي.[6]

---

[1]– بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)**،تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص181.

[2]– هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، ص152.

[3]- Elsa TULMETS, LES « NOUVEAUX » ETATS MEMBRES ET LA POLITIQUE EUROPEENNE DE VOISINAGE, Centre Thucydide – Analyse et recherche en relations internationales**, Annuaire Français de Relations Internationales**, 2009, p01.

[4] - Joanna Cieślińska , the Eastern Dimension of European Neighborhood Policy— the Role of German, Czech and Polish Présidences**, Contemporary European Studiep**, European Union Panel, 2009, p03..

[5]– بشارة خضر، **أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014**، تر: أكرم علي حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2016، ص55.

[6]– حرفوش سهام، آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي، مرجع سابق، ص251.

وقد حاول " **رومانو برودي**"، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية في ديسمبر **2002**، إعطاء تعريف لسياسة الجوار في بداية ظهورها من خلال هدفها بأنها:" **إيجاد حلقة أصدقاء ترسي فضاء إزدهار واستقرار وأمن، وفيما يتعلق بمنطقة الجنوب المتوسطي، فإن الجيران المتوسطين يخشون أن يؤثر توسع الإتحاد الأوروبي على جهود تدعيم سياسة التعاون الأورو-متوسطية، لذلك فإن الإتحاد الأوروبي يحرص على تهدئة هذه المخاوف بتقديم سياسته الجديدة على أنها دفع نحو تعاون أشمل مع شركائه في الجنوب**"[1].

كما عبر "**رومانو برودي**" في خطاب آخر ألقاه نهاية عام **2002** " أن سياسة الجوار الأوروبية كفكرة تقوم على إنشاء "**دائرة الدول الصديقة التي تهدف إلى**" **مشاركة كل شيء ما عدا المؤسسات**".[2] فالملاحظ أن هذا الخطاب يقدم وبكل صراحة عدم قدرة أو قابلية دول الجوار للانضمام أو لاكتساب العضوية داخل الإتحاد الأوروبي، أي أن الشركاء الجدد أو **(حلقة الأصدقاء)** كما يسميها " **رومانو برودي** " سيتقاسمون فيما بينهم كل الجوانب: الأمنية منها والإقتصادية والإجتماعية (أي تنمية المبادلات) فقط مع غلق المجال للإنضمام لمؤسسات الإتحاد الأوروبي.

2-نشأة سياسة الجوار الأوروبية:

لقد كان **"بناء الأمن في جوارنا "** في الواقع هدفًا يسعى إليه الإتحاد الأوروبي بنشاط، منذ سقوط جدار برلين ومنذ إنشاء الشراكة الأوروبية المتوسطية وهو يعد أيضا أحد المشاريع الجديدة الرئيسية للإتحاد الأوروبي الذي يروج لنفسه دورًا رائدًا من خلال "**إقامة حلقة من البلدان ذات الحكم الجيد في شرق الإتحاد الأوروبي وعلى حدود البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن أن يتمتع معها الإتحاد بعلاقات وطيدة وتعاونية**"[3]،تشترك معها في القيم والأهداف الأساسية ويتم جذبها إلى علاقة وثيقة بشكل متزايد، وتتجاوز التعاون لتشمل مقياسًا مهمًا للتكامل الاقتصادي والسياسي. لأن هذ سيحقق مكاسب هائلة لجميع المعنيين من حيث زيادة الاستقرار والأمن والرفاهية.[4]

---

[1]- عمر بن سريدي وطلال لموشي، حقوق الإنسان في العلاقات الأور-ومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد09، العدد02، 2020، ص292.

[2] - Philippe Perchoc, **La politique européenne de voisinage,**Service de recherche pour les députés.2015, p 07.

[3] -Sven Biscop, The European Security Strategy and the Neighbourhood Policy: A New Starting Point for a Euro-Mediterranean Security Partnership?, Paper presented at EUSA Ninth Biennial International Conference, Austin, Texas, **oyal Institute for International Relations**, Brussels , 31 March – 2 April 2005.
https://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2014/01/EUSA_ESS_EMP_Biscop.htm.

[4]- Communication from the Commission - Européen Neighbourhood Policy - Strategy paper {SEC(2004) 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570} /* COM/2004/0373 final */
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A52004DC0373

ومع التوسع التاريخي الذي حدث في سنة **2004**، أصبح للإتحاد الأوروبي "**جيران جدد**" على حدوده الشرقية، إلا أن فكرة إنشاء سياسة الجوار الأوروبي طرحت قبل هذه الفترة، حيث يمكن إرجاع الخطوات الملموسة الأولى لسياسة الجوار إلى الخطاب الذي أرسله وزير الخارجية " **جاك سترو**" إلى الرئاسة الإسبانية للإتحاد الأوروبي في أوائل **2002**، حيث أعرب فيه "**جاك سترو**" عن قلقه بشأن الوضع في بيلاروسيا وأكرانيا و مولودوفا، حيث تم الحديث في هذا الخطاب عن تقديم حوافز واضحة وعملية لكل من روسيا البيضاء ومولودوفا و المضي قدما في سياسة الإصلاح الاقتصادي، كما تضمن إقتراحه منح هذه الدول **(الجار الخاص)** وضعا خاصا على أساس الإلتزام بمبادئ السوق الحرة والقيم الديمقراطية، وفيما بعد إقترحت وزيرة الخارجية السويدية " **آنا ليند** " ووزير التجارة " **ليفباغروتسكي**" أن اللجنة قررت توسيع النطاق الجغرافي للسياسة الجديدة لتشمل روسيا ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.[1]

وفي أوت **2002**، وجه كل من الممثل السامي " **خافيير سولانا**" ومفوضية الإتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية " **كريسباتن**"، رسالة مشتركة إلى الرئاسة الدانماركية للاتحاد الأوروبي، حيث إقترح على المجلس الأوروبي في كوبنهاجن، التفكير في " **التحدي المزدوج**" لتجنب خطوط التقسيم الجديدة في أوروبا والتي تفرض الإستجابة لإحتياجات تمخضت عن الحدود الجديدة للاتحاد، حيث حاول " **خافيير سولانا**" تعزيز منظور السياسة الخارجية بالتناظر مع سياسة الجوار بإعتبارها إستراتيجية الأمن الأوروبي،[2]حيث أعلن في أوت **2002** عن مبادرة " **أوروبا أوسع**" ، وفيما بعد تم تطوير هذه المبادرة لتصبح بذلك سياسة تعرف بآلية الجوار ثم سياسة الجوار الأوروبي**(ENP)**، وكان المجلس الأوروبي قبل ذلك في جوان **2003** قد رحب بهذه الرسالة كأساس جديد لتطوير السياسة الأوروبية تجاه دول المنطقة، وحدد من خلالها الإتحاد الأوروبي الأهداف والمبادئ التوجيهية لهذه السياسة وتم تأييدها من قبل المجلس الأوروبي " **بسالونيك**" في جوان **2003**.[3]

وأصدرت المفوضية الأوروبية في **2003** وثيقة **بعنوان:** " **أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيرانها في الشرق والغرب**"،[4] والذي كان بمثابة المرحلة الأولى للإطلاق الرسمي سياسة الجوار الأوروبية.

---

[1]- بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص ص 245-246.

[2]- بلخثير نجية، البعد الأمني لسياسة الجوار الأوروبية تجاه المغرب العربي، مرجع سابق، ص 217.

[3]- بلجيلالي أيمن، المرجع نفسه، ص 246.

[4]- بن عمر عواج وصوار مختاري، دور سياسة الجوار الأوروبي في تفعيل الحوار الأورو-متوسطي، **مجلة المفكر المتوسطي**، المجلد10، العدد01، 2021، ص75.

ويمكن إعتبار هذه الوثيقة أول وأهم وثيقة في مسار السياسة، ذلك لأنها قدمت مفهوم السياسة الأوروبية للجوار لأول مرة باعتبارها أداة أو مبادرة أولية لبناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة إتجاه جوارها.[1]

الشكل رقم (03) يمثل المراحل التأسيسية لسياسة الجوار الأوروبية.



من إعداد الباحث، إستنادا على:

Philippe Perchoc, La politique européenne de voisinage, Service de recherche pour les députés. p03.

[1]– بن زعتات محمد الصديق، أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص25.

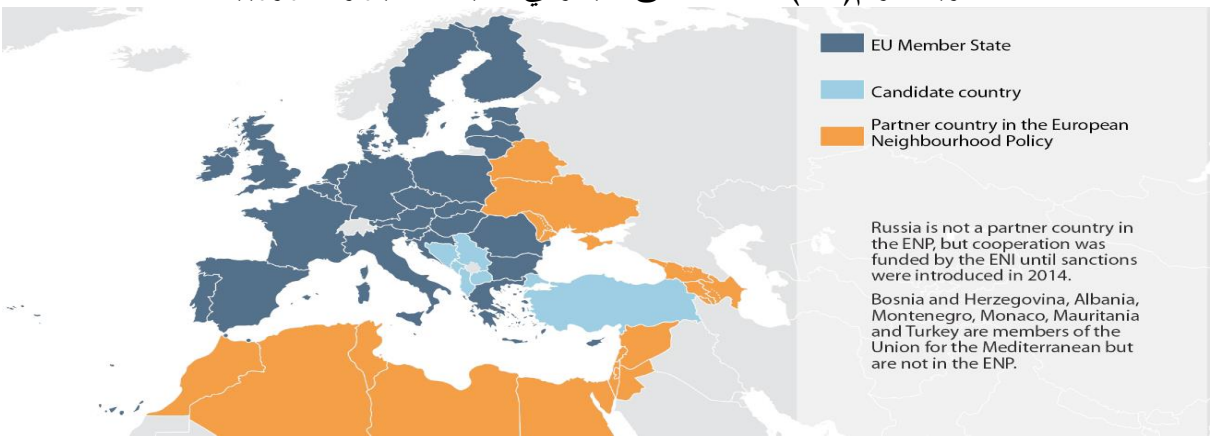
3- النطاق الجغرافي للسياسة الأوروبية للجوار.

كان تدوير الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي **(EU)** أحد الأولويات الرئيسية لصانعي السياسة الأوروبية في العقد الماضي حيث كان توسيع نطاق الرقابة على الحدود خارج أراضي الإتحاد الأوروبي أولوية من أولويات السياسة الخارجية الأوروبية وهذا من أجل مكافحة القضايا الأمنية خاصة، مثل الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة وغيرها، فهي تعتبر إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي اتبعها الإتحاد الأوروبي لضمان أمن حدود أوروبا.[1]

تعد سياسة الجوار الأوروبية بمثابة سياسة خارجية إقليمية تهدف إلى تطوير علاقات مميزة مع الجيران الجدد للاتحاد الموسع، حيث نصت المادة **08** من معاهدة الإتحاد الأوروبي على ضرورة تطوير علاقات خاصة مع دول الجوار، بهدف إنشاء منطقة الرخاء الاقتصادي وحسن الجوار على حدود الإتحاد الأوروبي، فهناك ستة عشرة **(16)** دولة تستهدفها سياسة الجوار الأوروبية، يمكن تقسيمها إلى أربع مناطق جغرافية كالتالي:

- **دول جنوب البحر المتوسط**: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر.
- **شرق البحر المتوسط**: الأردن، إسرائيل، لبنان، الأراضي الفلسطينية، سوريا.
- **شرق أوروبا**: مولودوفا وأكرانيا وروسيا البيضاء.
- **جنوب القوقاز**: أرمينيا، جورجيا، أذربيجان[2].

خريطة رقم(02) تمثل النطاق الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية



المصدر: Philippe Perchoc, The Européen Neighbourhood Policy :11

[1]- The Conflicting Amis of the European Neighborhood Policy and its Secondary Effects Jaume Castan Pinos, **https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/08865655.2014.915703**

[2]- بلجيلالي أيمن وغازلي عبد الحليم، سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد08، العدد01، 2020، ص312.

تمثل الخريطة أهم الدول المنتمية لسياسة الجوار الأوروبي ومن بينها الجزائر، فهي تحظى بمكانة إستراتيجية في هذه السياسة على غرار دول المغرب العربي، فالجزائر من الدول المتوسطية الجد الهامة في هذه السياسة ويرجع السبب في ذلك هو احتلالها لموقع جغرافي جد هام في المنطقة ناهيك عن الثروات الطاقوية الموجودة بها.

4- خلفيات سياسة الجوار الأوروبية:

أدرك الإتحاد الأوروبي أن إمكانية مواجهة مختلف التهديدات ترتبط بضرورة صياغة سياسة خارجية جديدة نحو الجوار، ولذلك فإن معضلة الإتحاد الأوروبي تتمثل في عدم قدرته على تعزيز حدوده الجديدة وغلقها أمام الجيران الجدد، فالإستمرار في التوسع جنوب المتوسط وشرق أوروبا من شأنه أن يهدد تماسك الإتحاد الأوروبي، هذا ما حتم على الإتحاد الأوروبي القيام بتصدير الأمن والإستقرار لدول الجوار عوض المخاطرة باستيراد اللاإستقرار من هناك[1]، وعليه أطلق الإتحاد الأوروبي سياسته للجوار في أكتوبر **2004**.

حيث جاء في الوثيقة المنشأة لهذه السياسة الجديدة أن الإتحاد الأوروبي طور رفقة الدول المجاورة له علاقات تفضيلية، تهدف إلى خلق فضاء للطمأنينة وحسن الجوار، قائمة على قيم الإتحاد وتتميز بعلاقات قوية وسليمة يسودها التعاون[2]، وتنفرد بخاصية تكامل الخطاب حول التهديدات الأخطار التي تؤثر على طريقة التعامل مع العلاقات مع الجيران، وتضع إدارة حالات إنعدام الأمن في صميم أولوياتها.[3]

إن الهدف المركزي للإتحاد الأوروبي هو تأمين السلام والإستقرار والإزدهار على حدوده البرية والشرقية الممتدة على مسافة **5000كلم** من بحر" **بارنتس**" في الشمال إلى البحر الأسود في الجنوب، ويتعلق الأمر بكل من (**روسيا، أوكرانيا، مولدافيا وبيلاروسيا)** وعلى حدوده البحرية في بلدان الجنوب وشرق المتوسط ومنها(**مالطا ، قبرص)** و **10** بلدان متوسطية(**المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، الأراضي الفلسطينية ، لبنان، سوريا، إسرائيل).**

وبهذا وجد الإتحاد الأوروبي نفسه ملزما بتحديد سياسة متماسكة تجاه الجيران ترمي إلى تجنب قيام حدود فصل جديدة في أوروبا، فبالنسبة للإتحاد الأوروبي أن هؤلاء الجيران سوف يواجهون تحديات سياسية واجتماعية يمكن أن تشكل مصدر عدم استقرار أمام باب الإتحاد الأوروبي[4]، خاصة بعد أحداث **11** سبتمبر

---

[1]- بن زعتات محمد الصديق، أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص23.

[2]- توفيق بوستي، الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد06، العدد01، 2021، ص28.

[3] -Julien Jeandesboz, La genèse de la Politique européenne de voisinage, 2007, https://www.researchgate.net/publication/30439856 Definir le voisin La genese de la Politique europeenne de voisinage

[4]- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط (من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس-19985-2008)، مرجع سابق، ص 184.

2001 و التي تميزت بظهور تهديد الإسلام القادم من بلدان جنوب المتوسط و التي يتم ربطها عادة بالمهاجرين عامة و غير الشرعيين منهم بالأخص،[1] وبالتالي بناء(**الأمن في الجوار**) يعتبر أحد أهم الخلفيات التي بنيت عليها هذه السياسة.

5- مبادئ سياسة الجوار الأوروبية:

إعتمد الأوروبيون في "**سياسة الجوار الأوروبي**" على مجموعة من المفاتيح التي تساعد في التقريب بينه و بين البلدان الشريكة، فالحوار السياسي والتنمية الاجتماعية وكذلك الإصلاح المؤسساتي هي مفاتيح بناء شراكة تجلب المصلحة لكل الأطراف، فالتحدي الرئيسي الذي يراه الإتحاد بطرحه سياسة الجوار الأوروبي هو "**أمن القارة الأوروبية**"، فهو يسعى بذلك للمزاوجة بين سلة أمنية تحقق له الأمن من جهة وسلة تشاركية تحقق للأطراف الأخرى، وهذا لن يتم إلا بتعاون جيران الإتحاد الأوروبي، لهذا أعتبر الإتحاد الأوروبي سياسة الجوار بمثابة فرصة تستفيد من خلالها كل الدول المتوسطية(**شرق وجنوب المتوسط**) من تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السياسي معا[2]، هذا الإستقرار الذي تسعى إليه سياسة الجوار يقوده 3 مبادئ:

1.الملائمة: إذ أن الإتحاد الأوروبي لا يفرض شيئا لأنه يناقش مع كل دولة الأولويات وخطط العمل.

2.التمايز: يأخذ الإتحاد الأوروبي بعين الإعتبار خصائص كل طرف ذلك لأن سياسة الجوار غير موحدة.

3.ربط: المساعدة بالتقدم المنجز في الإصلاحات.

4.التدرج: كل دولة تتقدم بوتيرتها ووفق عملية ديناميكية.[3]

ويقيم الإتحاد الأوروبي التقدم المنجز من قبل الجيران من خلال مدى تبنيهم للمعايير الأوروبية واحترام القيم المشتركة ويقرر أوجه التكيف المطلوبة:

أ- **تكيف سلبي:** عقوبة، تعليق مساعدة، أو فصل الجار من صيغة الجوار.

ب- **تكيف إيجابي:** تحسين التعاون، زيادة الحافز المالي ..إلخ.(أي ربط المساعدة بالتقدم المنجز).[4]

---

[1]- بلخثير نجية، البعد الأمني لسياسة الجوار الأوروبية تجاه المغرب العربي، مرجع سابق، ص229.

[2]- مولاي عبد الناصر، الأبعاد السياسية للشراكة الأور-ومغاربية، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد03، العدد 01، 2017، ص505.

[3]- أحمد كاتب، "الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وإنعكاساتها على الدول المغاربية: دراسة في سياسة الجوار الأوروبي، مؤلف في كتاب: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجيات المواجهة**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص 467.

[4]- بشارة خضر، مرجع سابق، ص200.

المطلب الثاني: أهداف سياسة الجوار الأوروبية.

أدى قرب أوروبا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووجود عدد كبير من السكان المسلمين المهاجرين بأوروبا إلى قيام الأوروبيين بوضع دول هذه المناطق ضمن الصدارة في جدول أعمال سياستهم الخارجية،[1] بما فيها سياسة الجوار الأوروبية والتي أصبحت تمثل رؤية جريئة وجديدة شملت فضاء جيو سياسيا أوسع لا يقتصر على الدول المشاطئة للمتوسط بما فيها الدول الشرق أوسطية المتوسطية فقط، بل شملت أيضا الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي وهذا من أجل البحث عن دور إقليمي فاعل سواء في الفضاء الحيوي المتوسطي أو فضاء شرق أوروبا[2]،خاصة لما تحتويه هذه المناطق من أهمية والمتمثلة في أربعة عوامل رئيسية هي:

1.تبعية الطاقة: يعتمد الإتحاد الأوروبي على الطاقة المستوردة لتلبية إحتياجاته من منطقة شمال إفريقيا.

2.التجارة والإقتصاد: أكبر شركاء أوروبا التجاريون يقعون في دول المناطق الجنوبية من المتوسط.

3.الأمن ومكافحة الإرهاب: تشير وثيقة صادرة عن الإتحاد الأوروبي بعنوان:" **إستراتيجية الأمن الأوروبي**"، إلى خمسة تهديدات أمنية وهي: الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الصراع الإقليمي، ولعل الأحداث الإرهابية التي وقت في **11** مارس **2004** في " **مدريد**" زادت من الهاجس الأمني لدى الأوروبيين.[3]

4.الهجرة: مع بداية التسعينات من القرن العشرين أخذت قضية الهجرة غير الشرعية تحتل قمة أولويات العمل السياسي في دول الإتحاد الأوروبي في إطار تعاونها مع بلدان جنوب وشرق المتوسط نظرا لما تمثله الهجرة من صراعات مستقبلية قد تثير نزاعات عسكرية[4]، حيث نجد في الوثيقة التوجيهية للمفوضية الأوروبية لسياسة الجوار الصادرة في **12** ماي **2004** وفي محور" **العدالة والسياسة**" نجدها تنص على ما يلي: "**من المحتمل جدا أن تكون إدارة الحدود ضمن أولويات معظم برامج العمل، ذلك أنه بفضل توحيد جهودهم يستطيع الإتحاد الأوروبي وجيرانه إدارة أفضل للحدود المشتركة وتسهيل الإنتقال المشروع للأشخاص**"، فمكافحة الهجرة غير الشرعية من أولويات السياسة الخارجية الأوروبية ففي عام **2005** بلغ عدد المهاجرين

---

[1]– طويل نسيمة، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، **مجلة المفكر**، العدد 08، 2012، ص218.

[2]– سالم حمزة، العلاقات الأوروبية الأمريكية بين المتوسطية والشرق–أوسطية: تبادل أدوار وتقاسم المصالح، **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في الأمن والتعاون، 2012–2013)، ص 139.

[3]– طويل نسيمة، المرجع نفسه، ص218.

[4]– محمد غربي وسفيان فوكة ومشري مرسي، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014، ص318.

في العالم **191** مليون مهاجر، حيث **21%** ما يقدر حوالي **41** مليون مهاجرين موجودون في الإتحاد الأوروبي، وتقدر نسبة المهاجرين بـ **8.6%** من إجمالي عدد سكان الإتحاد.[1]

ولهذا حاولت دول الإتحاد الأوروبي الدخول في علاقات تعاون مع الدول المتوسطية لكن هذه المرة في إطار أوسع وأشمل وهي" **سياسة الجوار**"، وهذا محاولة منها تجنب ظهور خطوط فاصلة جديدة بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، وبدلاً من ذلك تعزيز الإزدهار والاستقرار والأمن للجميع. يقوم على قيم الديمقراطية وسيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان.[2]

فسياسة الجوار الأوروبية هي إذا مبادرة من الإتحاد الأوروبي تستجيب لكل من الطلب الخارجي والقلق الداخلي. الهدف منها هو إحلال السلام والإستقرار حول دول الإتحاد الأوروبي لضمان إزدهارها. ففي الواقع فإن أي نزاع ينشأ على حدود الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير مباشر على دوله الأعضاء، إذ يعتبر عامل القرب أكثر أهمية حيث تظل هذه الحدود:

– مصدر محتمل للصراع من جهة.

– مصدر محتمل للتعاون من ناحية أخرى. وبالتالي فإن تهميش أوروبا لحدودها يعني مزيدا من تدفق التحديات الأمنية بأشكالها المتنوعة، ومنها طبعا مشكلات الهجرة و الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى الإرهاب الدولي وهي من المجالات الأمنية الأكثر إثارة للإهتمام في العلاقات الإقليمية المتوسطية، ومن هنا تتضح القيمة الأمنية الكبيرة لهذه السياسة من كونها تستند إلى وثيقة أمنية من جهة، ومن جهة ثانية تستند إلى مفهوم أمني دينامي ومدني، يرتكز بالخصوص إلى التهديدات غير العسكرية، وأن هذه التهديدات مركبة مع الأمن الأوروبي، فالقرب الجغرافي هو الذي يدفع بالأوروبيين للإلتزام إزاء جيرانهم[3]، ولذلك يسعى دول الإتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة إلى إقامة روابط أوثق مع الجيران من خلال الحوار المستمر بين الشركاء الجدد أو كما يسميها " **بروندي** " **(حلقة الأصدقاء)**.

ولتقوية العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والجيران الجدد إقترح الإتحاد الأوروبي هذه السياسة كخيار إستراتيجي جديد يهدف من خلالها:

- تقوية علاقات الجيرة الحسنة، ومبادئ إقتصاد السوق والتنمية المستدامة وخاصة حرية إنتقال السلع ورؤوس الأموال والخدمات والقوة البشرية.

---

[1]– مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو–متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد05، العدد01، 2018، ص08.

[2]-commission Européen, European Neighbourhood Policy (ENP) https://cutt.us/o54dy .

[3]– كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 57–58.

- إقامة منطقة من الرخاء المشترك والقيم المشتركة عبر إيجاد شراكات أعمق مع جيران الإتحاد الأوروبي **(الجيران الجدد)**.
- بناء الأمن مع دول جوار الأوروبي، ومنع الصراعات في الجوار الإتحاد الأوروبي وأعمال الإعتداء على دول الإتحاد الأوروبي.
- التحكم في الهجرة وكل أشكال التهريب إلى داخل دول الإتحاد الأوروبي، حيث عبر نائب رئيس المفوضية الأوروبية والمسؤول عن شؤون الحرية والعدالة والأمن بقوله أن القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي من القضايا التي يجب أن يترسخ فيها التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي.[1]
- إقامة منطقة سلام وإستقرار وذلك إستجابة لأحد أهداف " **الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**" والتي تنص على ضرورة تدعيم أمن أوروبا ضمن محيطها المباشر، إذ يعتبر هؤلاء الجيران شركاء أساسيون يواجهون مجموعة من التحديات التي يمكن أن تشكل مصدرا لعدم إستقرار في أوروبا.
- منح الدول المجاورة علاقات متميزة تقوم على الإلتزام المتبادل للقيم المشتركة بما فيها (الديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة القانون ..).
- التنسيق السياسي وتعميق التعاون الاقتصادي.[2]
- بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوروبي بينه وبين دول الجوار، إذ يحدد الإتحاد والبلد الشريك جدول الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والأولويات في الأجل القصير والمتوسط من ثلاثة إلى خمسة أعوام، ويقابل التقدم في الإصلاحات الاندماج الأكثر من البرامج والشبكات الأوروبية مع زيادة في المساعدة وتعزيز فرصة الدخول إلى السوق.
- تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل والمساهمة في تطوير مجتمع مدني مزدهر.
- إشراك الجيران في البرامج الأوروبية الخاصة بالبحث والتربية والثقافة.[3]
- إمداد البلدان المجاورة لأوروبا بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي والإقتصادي والتقليل من حدة الفوارق في مجال قطاع التنمية[4].

---

[1]– زمن ماجد عودة، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي وآفاقها المستقبلية**، العراق: دار التعليم الجامعي، 2018، ص ص 109-110.

[2]– لرقط فريدة، تنافسية الاقتصاد الجزائري في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد16، 2016، ص73.

[3]– كتاب زهية، مرجع سابق،، ص ص 94-95.

[4]– قادة بن عبد الله عائشة ومسعودي أمينة، الأبعاد الاقتصادية في الإتفاقيات الأورو-مغاربية، **مجلة دفاتر المتوسط**، (د.س.ن)، ص ص 91-92.

- ترسيخ التعاون في مجالات الشؤون الداخلية والقضاء وتطبيق الوسائل المالية الجديدة قصد ربط تعزيز روابط الشراكة مرورا من علاقات المشاركة إلى علاقات الجوار[1].

وفي ظل سياسة الجوار الأوروبية إتخذ الإتحاد الأوروبي مجموعة من المهام تعهد بإنجازها وهي:

- المشاركة في البحث عن حل للخلافات المتعلقة بفلسطين وقضية الصراع العربي الفلسطيني الذي يعتبر كمدخل لحل الأزمات التي تمر بها دول المنطقة والنزاع في الصحراء الغربية.
- تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم مع المساهمة في تطوير مجتمع مدني متطور.
- المساعدة على إدماج الجيران في النظام التجاري الدولي[2].
- تشجيع الربط المتبادل للبنى التحتية، وموائمة التشريعات في مجال النقل والطاقة والإتصالات.
- تسهيل إدارة موجات الهجرة.
- تعزيز الحوار والتعاون.
- التفكير في خلق آلية جديدة للجوار ترتكز على الخبرات الإيجابية للبرامج السابقة.[3]

ويتبين من هذه الأهداف أن الإتحاد الأوروبي من خلال سياسة الأوروبية للجوار جاء بقيمة مضافة تحسب عن السياسات التقليدية للإتحاد الأوروبي وخاصة تلك الموجهة أيضا لدول جنوب المتوسط وتتمثل هذه القيمة المضافة من خلال عناصر مقدمة في إطار سياسة الجوار والتي تتمثل في:

- إتاحة الإستفادة من السوق الداخلية الأوروبية.
- إتاحة الحريات الأربعة (حرية إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وحتى الأفراد) مع الإشارة إلى أن حرية إنتقال الأفراد تعد من الحوافز التي يتم منحها في الأجل الطويل.
- تحقيق مزيد من الإندماج في شبكات المواصلات والطاقة والإتصالات ومجالات البحوث الأوروبية.
- تعزيز الإستثمار وحمايته.

فالهدف من هذه السياسة هو تحقيق أعلى مستويات الحكامة، وهذا من أجل خلق شركاء أكثر إستقرار وفعالية بين أوروبا وجيرانها وصولا إلى فضاء متوسط أكثر أمنا ورفاهية[4]، وهذا من خلال تقديم دول الاتحاد الأوروبي لمجموعة من الإصلاحات قد تكون اقتصادية و اجتماعية..إلخ.

---

[1]– شكراني الحسين، البنك الأوروبي للإستثمار وبرنامج التسهيلات الأورو–متوسطية " فميب"، **مجلة بحوث إقتصادية وعربية**، العدد22، 2014، ص151.

[2]– قادة بن عبد الله عائشة ومسعودي أمينة، مرجع سابق، ص ص 91–92.

[3]– صور لطفي،" التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة بحر المتوسط"، **رسالة ماجستير**، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،2011–2012)، ص143.

[4]– مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو–متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق، ص07.

وما يلاحظ أيضا من خلال هذه الأهداف أن هذه السياسة؛ إهتمت بتحسين وضع الدول المتوسطية **(الشرق أو الجنوب المتوسط)**، والتي تعاني من ضعف جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك ركود الصادرات خارج المحروقات ومعدلات البطالة المرتفعة، حيث تمنح لهم فرصة الإندماج في أسواقها الداخلية وبالتالي إعطاء الدفع لصادراتها ومعدلات نموها، وكذلك يجد المستثمرون مناخ إستثمار جيد وقريب من التواجد الأوروبي، وكذا قوانين تسمح لهم بترويج منتوجاتهم داخل أسواق الإتحاد، وفي نفس الوقت تسمح هذه السياسة للمؤسسات الأوروبية بإيجاد أسواق قريبة لترويج منتجاتها وخدماتها وفي النهاية يتحقق نمو النشاط التجاري في حوض المتوسط.[1]

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد سياسة الجوار الأوروبية وفق مجموعة من البرامج وهي:

- **برامج إقليمية أو شمولية إقليمية الجوار والمتمثلة** في: منطقة شرق أوروبا والضفة الجنوبية للمتوسط.
- **برامج ومواضيع متخصصة:** من أهمها حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة، اللجوء ومكافحة الفقر.
- **برامج عابرة للحدود:** تعاون عبر الحدود من خلال محاولة التحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين.[2]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

إن تزايد أخطار عدم الإستقرار الإقليمي ساهم بشكل واسع في الدفع بأوروبا إلى التفكير في إعادة تجديد شامل لمقاربتها في حوض المتوسط، إذ تضع هذا التحدي الكبير في المقدمة في الجانب السياسي والأمني في تقرير الشراكات التي تقترحها على دول شرق وجنوب المتوسط، إذ ترى أن تزايد الأخطار واللاإستقرار الإقليمي يدعو إلى عمل تشاوري لكل دول المنطقة بهدف إيقاف التطرف الأصولي وإنهاء التوترات والجريمة والمخذرات، فكل هذه الهواجس والمشكلات أرغمت دول الإتحاد الأوروبي على ضرورة دعوة الشركاء إلى إحترام حقوق الإنسان و ترسيخ الديمقراطية ، وذلك رغبة في جعل المتوسط بحيرة أمن وسلام حفاظا على أمن أوروبا وتقدمها[3].

ولكي يتحقق هذا الإستقرار دعا الإتحاد الأوروبي إلى إقرار سياسة الجوار الأوروبية التي تهدف إلى خلق "**حلف**" من الأصدقاء الهدف منها هو تعميق التعاون السياسي والأمني والإقتصادي مع دول الجيران الجدد والقدماء.

---

[1]– ليليا بن منصور، "الشراكة الأورو–متوسطية ودورها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب (الجزائر، تونس، المغرب)"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم إقتصادية، 2011––2012)، ص87.

[2]– بتقة خديجة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعية"، **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2013–2014)، ص 104.

[3]– عبد العالي حور، **حقوق الإنسان في الشـــراكة الأور ومتوسطية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص ص 20–21.

1-البعد الأمني في سياسة الجوار الأوروبية.

تقوم السياسة الأوروبية للجوار على "**مبدأ برودي**"، أي فكرة "**رومانو برودي**" "**Romano Prodi**" بإحاطة الإتحاد الأوروبي بمجموعة من **الأصدقاءUn cercle d'amis**، فعمليات التوسيع المستمر للإتحاد بضم أعضاء جدد، ومع وجود ترشيحات ومفاوضات لدول أخرى للحصول على العضوية يجعل الإتحاد الأوروبي يصل إلى نقاط إلتماس مع عدد أكبر من النزاعات، ومصادر جديدة للتهديد[1]، لهذا فلقد كان الهاجس الأمني هو المحرك والدافع للإتحاد الأوروبي لتبني سياسات ووضع إستراتيجيات والدخول في شراكة مع الدول المجاورة وخاصة دول جنوب وشرق المتوسط[2]، فالبعد الأمني لعب دورا كبيرا وواضحا في تركيز مصالح الإتحاد الأوروبي والتي تمحورت أساسا حول مصلحة الإتحاد الأوروبي في ضمان الحدود الخارجية بطريقة قوية وفعالة تضمن له ترحيب الدول المجاورة وتدفعها للتعاون مع الإتحاد من أجل القضاء على التهديدات المشتركة.[3]

وعليه فقد تم تطوير سياسة الجوار على ضوء التحديات الجيوسياسية والمتمثلة في دعم استقرار الحدود الخارجية التي قد تطرحها دول الجوار (سواء في **الشرق** أو **الجنوب**):

ففي الجوار الشرقي: كان الإتحاد الأوروبي يواجه خطر الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول ما بعد الإتحاد السوفياتي التي تنتقل عبر الحدود المشتركة، في مقدمتها قلقه بشأن الإختراق المحتمل للشبكات الإجرامية والفساد والتهريب والاتجار بالبشر، إضافة إلى قلقه المتزايد بهشاشة هذه الدول وخضوعها للنفوذ الروسي.

ولقد أدى توسع الإتحاد الأوروبي بين الفترة الممتدة من **2004-2013** إلى تقريب دول الإتحاد الأوروبي جغرافيا وسياسيا وأمنيا إلى عدد من الصراعات العرقية المجمدة، تشمل هذه النزاعات الجارية: إسرائيل/فلسطين، لبنان، مولدوفا(**ترانسين يستريا**)، أرمينيا/أذربيجان (**ناغورنو كارباخ**)، وجورجيا (**أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية**)، أكرانيا وسوريا، ومع إطلاق الإتحاد الأوروبي سياسة الجوار في سنة **2004** أعلن الإتحاد صراحة عن نيته إتخاذ مواقف أكثر نشاطا لتعزيز الأمن والإستقرار في دول سياسة الجوار.[1]

---

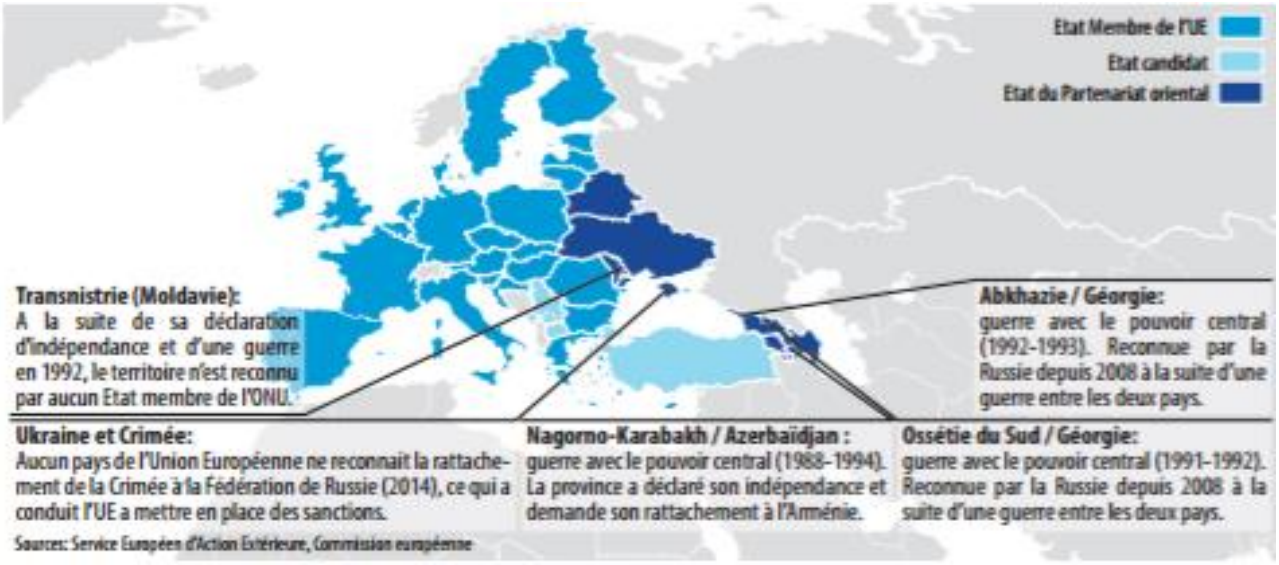
[1]- طارق ردّاف، المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجزة، **مجلة شؤون عربية**، العدد163، 2015، ص194.

[2]- المرجع نفسه، ص44.

[3]- سليمة بن حسين، العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية(2004-2017)، مرجع سابق، ص214.

[1]- بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص 277.

خريطة رقم(03) تبين الصراعات في الجوار الشرقي للإتحاد الأوروبي.



المصدر:.

Philippe Perchoc, La politique européenne de voisinage, Service de recherche pour les députés. p21

أما الجوار الجنوبي: عامل الجوار كان له تأثير كبير في مدى إرتباط أمن الدول الأوروبية بأمن دول جنوب المتوسط، حيث حاولت الدول الأوروبية لسنوات ماضية تطوير العلاقات في عدد من القطاعات مع دول جنوب المتوسط يتم بموجبها خلق منطقة سلام وإستقرار،[1] خاصة وأن هذه المنطقة تعتبر منطقة غير مستقرة وهذا راجع لسوء الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية، وهذا ما يترجم خوف دول الإتحاد الأوروبي من إمكانية حدوث وقيام تهديدات أخرى مثل:

أ- الهجرة غير الشرعية:

تحتل الهجرة غير الشرعية مكانة مركزية داخل الإتحاد الأوروبي، إذ يلاحظ ومنذ التسعينات القرن الماضي اهتماما متزايدا للأوروبيين بهذه الظاهرة، حيث أصبحت من أكبر الهواجس الأمنية التي تهدد أمن واستقرار دول ومجتمعات القارة العجوز وهذا نظرا لما تفرزه من مشكلات ومخاطر[1]، فالمنظور الأوروبي ينطلق من فكرة مفادها أن الوجود غير الشرعي والغير متحكم فيه للأجانب في أوروبا من دول حوض

[1]- آسيا لعمراني، جنوب المتوسط في مدركات الأمن الأوروبي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد12، العدد02، 2021، ص134.

[1]- سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة، **مجلة العلوم السياسية**، العدد55، 2018، ص 205.

جنوب المتوسط أصبح يشكل مصدرا للتهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا، وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقات وطيدة بشبكات التزوير والمتاجرة بالمخذرات وإمتهان الدعارة.[1]

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** إتجهت معظم الدول الأوروبية نحو التشدد تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية والمهاجرين، و بدأت الهجرة في هذه الفترة ترمز إلى كل المخاطر التي قد تواجهها أي دولة على الإطلاق، وأضحت سببا لكل عوامل اللاإستقرار، كتآكل الهوية الوطنية، والتهديدات الإرهابية والجريمة بكل أنواعها، كما تحولت الهجرة أيضا إلى تحدي يهدد الأمن الوظيفي للأوروبيين، كما أعطت هذه الأحداث الفرصة لأصحاب الإتجاه الداعي إلى" **أمننة الهجرة** " لتعزيز هذه العلاقة بين الهجرة والأمن من خلال ربط بين المهاجرين وبين الإرهاب كتهديد عابر للحدود، خاصة وأن معظم العمليات الإرهابية نفذها مهاجرون سواءا أولائك الذين يقيمون بطريقة شرعية وفي بعض الأحيان يحملون جنسية تلك الدولة، أو أولائك الذين يقيمون بطريقة غير شرعية[2]. كما تشكلت رؤية لدى الأوروبيين بأن المهاجرين أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا من خلال تهديدهم للهوية الأوروبية أو فيما يخص الشغل والخدمات التي يحصلون عليها من قبل الدول الأوروبية.[3]

خريطة رقم(04) تبين أعداد الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية(2015-2016)



المصدر: https://cutt.us/Oz1D7

[1]– محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجا، **مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية**، المجلد01، العدد03، 2021، ص22.

[2]– علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد10، العدد02، 2019، ص877.

[3]–محمد الصافي، مرجع سابق، ص23.

نلاحظ من خلال هذه الخريطة تزايد كبير لعمليات الهجرة الغير الشرعية، خاصة في الفترة الممتدة من **(2015-2016)**، وأن أكثر المهاجرين قادمين من دول البحر الأبيض المتوسط، وما يبرر هذا النزوح الكبير هو الظروف الإجتماعية والسياسية (الإضطرابات السياسية)، في تلك الفترة خاصة مع أحداث الحراك السياسي التي وقت في العديد من المناطق (كجنوب المتوسط مثل ليبيا وتونس...)، هذا ما زاد من نسبة الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية.

وما يزيد من قلق الإتحاد الأوروبي هو ما قد تؤدي إليه هذه الظاهرة من عدم الإستقرار السياسي والأمني، خاصة وأن نسبة كبيرة من المهاجرين هم مسلمون، الأمر الذي يثير تساؤلات حول وجود مد إسلامي بأوروبا، وإمكانية تأثير هذه الأقلية داخل المجتمعات الأوروبية المسيحية، الأمر الذي قد يساهم في تغذية الخوف من إنتشار الإسلام أو ما يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا.[1]

جدول رقم(06) يبين التدفقات الهجرية من الدول العربية في إتجاه دول الإتحاد الأوروبي(2004-2014) بالآلاف.

2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
192.8	180.5	184.5	187.5	191.7	164.4	149.5	137.3	141.2	167.2	238.5

المصدر: محمد الخشاني هجرة الشباب العرب إلى دول الإتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في سياسة الأوروبية للهجرة، ص37.

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول هو إرتفاع نسبة المهاجرين العرب إلى الدول الأوروبية خاصة في سنة **2014**، وهذا راجع إلى الإضطرابات السياسية وعدم الإستقرار التي شهدتها الدول العربية وخاصة جنوب المتوسط فيما يسمى: **(أحداث الربيع العربي)**، إضافة إلى الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي سادت المنطقة في تلك الفترة.

إضافة إلى ذلك فالإتحاد الأوروبي متخوف بشكل مفرط من الإنفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة إقتصادية في مجتمعات دول جنوب المتوسط، فخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيها المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك وإندماج المجتمعات الغربية، وهو ما يعني أن تزايد الإختلالات الاقتصادية والإجتماعية فيما بين أوروبا وهذه البلدان سوف يكون أمرا يصعب تحمل نتائجه، فهذه الإختلالات تشكل تهديدا لأمن أوروبا[1]. لذلك إرتكز المحور الأمني في

[1]- بن عربية رياض، أمننة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية وأبعادها المختلفة، **مجلة الدراسات القانونية**، المجلد02، العدد02، 2016، ص07.

[1]- سفيان طبوش، "الهجرة كمحدد لأمن منطقة المتوسط: التحدي والإستجابة في ظل تعقد الظاهرة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد10، العدد02، 2019، ص ص 385-386.

سياسة الجوار الأوروبية على معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية ومحاولة التخفيف من وطأتها على مواطني هذه البلدان ومن يمر عبرها، وهذا من خلال وضع إدارة مشتركة للحدود والتي ترتكز في عملها على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين غير الشرعيين للإتحاد الأوروبي وضبط ومكافحة الاتجار بالبشر والمخذرات والسلاح.[1]

كما تقوم هذه السياسة على إعادة من ليس له، أو من لم يعد لديه الحق في الإقامة في الإتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة ومستدامة، وهذا من خلال عقد وإبرام إتفاقيات إعادة القبول ووضع مخططات العودة الطوعية الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية، فبهذه السياسة يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تعميق العلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية ومساعدة البلدان إلى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاجتماعية والإقتصادية والأمنية،[2]ومحاولة خلق ما يسمى بـــ "**مجتمع الأمن**" حيث يستفيد من خلاله الإتحاد الأوروبي وجيرانه من جنوب المتوسط من علاقات وثيقة وسلمية وتعاونية وكذا الترويج للإستقرار نحو الجيران من خلال ما يعرف بنقل قضايا " نقل العدالة والشؤون الداخلية إلى البلدان الأخرى بعيدا عن حدوده الإقليمية".[3]

وهذا من خلال إقامة حزام واقي(**sanitaire cordok**) على أراضي الدول المجاورة، فسياسة الجوار الأوروبي في بعدها الأمني تسعى إلى ضبط الآثار السلبية للجوار هذا ما أكدته الوثيقة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي لعام **2003**:" إن تجاورا مشتركا يقتضي بطبيعة الحال تقاسم العبء ومسؤولية مشتركة للرد على التحديات التي تهدد الأمن والإستقرار."[4]

ب- الإرهاب والجريمة المنظمة:

يعد البحر الأبيض المتوسط مجالا حيويا بالنسبة لأوروبا، وأن إنعدام الإستقرار السياسي على الشواطئ الشرقية والجنوبية لهذا البحر تؤثر تأثيرا مباشرا على الإستقرار السياسي لدول أوروبا، لذا فإن من إهتمامات دول أوروبا إحتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية[1]، فلا يمكن أن تكون أوروبا آمنة في

---

[1]- دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات وآليات مكافحتها"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،العدد05، 2014، ص151.

[2]- سليم بلحماش، "الجهود الأورو-متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد04، العدد03، 2019، ص 147.

[3]- نجية بلخثير، مرجع سابق، ص 233-236.

[4]- بتقة خديجة، مرجع سابق، ص106.

[1]- وراء زكي الطويل، **الأمن الدولي وإستراتيجيات التغيير والإصلاح**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص184.

علاقات شراكة مع دول جنوب المتوسط هو الحد أو على الأقل التقليل من العوامل المساعدة أو المؤثرة على حالة اللاإستقرار والتوتر في المنطقة المتوسطية مثل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.[1]

ويعتبر الإرهاب من أهم المشاكل المهددة للأمن الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة وهذا من خلال تنامي الكبير والمتزايد لنشاط الظاهرة الإرهابية وقوة الحركات الإسلامية المسلحة، التي تعتبرها الدول الأوروبية العدو الأول والهاجس الأمني المقلق[2]، ولقد تجسد هذا الخوف في وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي نصت على :" **إن إنتشار أسلحة الدمار الشامل من المحتمل أن يكون أكبر تهديد لأمتنا....إن السيناريو الأكثر رعبا هو أن تكتسب هذه الجماعات الإرهابية هذه الأسلحة، فإذا ما تم ذلك فإنه سيكون بإمكان مجموعة صغيرة أن تلحق الأضرار بمستوى الضرر الذي تلحقه الدول والجيوش..**".[3]

الشكل رقم(04) يمثل أعنف الهجمات الإرهابية ضد دول الإتحاد الأوروبي في الخمس سنوات.

(من 2011-2015)



المصدر: إنفوجرافيك: أشرس الهجمات الإرهابية ضد دول الاتحاد الأوروبي في 5 سنوات:https://cutt.us/yx0Xd

---

[1]- بن خليف عبد الوهاب، تجاذبات المصالح الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي، **مجلة المفكر**، المجلد09، العدد02، 2014، ص95.

[2]- رحموني فاتح النور، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة باتنة 1، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2015-2016)، ص143.

[3]- فوزية قاسي، الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة: قراءة في السياسة العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاجن، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد03، 2011، ص 82.

وقد صنفت الدول الأوروبية ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى، عقب أحداث **11** سبتمبر **2001**، وما تلاها من أحداث في أوروبا كتفجيرات مدريد **11** مارس **2004**، وتفجيرات لندن **07** جويلية **2005** و باريس **12**جانفي**2015**[1]، فهذه الأحداث شكلت دافعا لتغيير العقيدة الأمنية الأوروبية تجاه الإرهاب وسياساته ومحاربته، وهذا ما إنعكس على مضمون الحوارات الأمنية مع الشركاء الجنوبيين للمتوسط، وهذا من خلال إدراك الدول الأوروبية من عدم جدوى مواجهة الإرهاب بالوسائل العسكرية لذلك قام الإتحاد الأوروبي، باعتماد سياسات جديدة مع الشركاء في الضفة الجنوبية للمتوسط[2]، والتي تهدف جلها على "**الوقاية**" من خلال محاربة كل أشكال التطرف والتجنيد ومحاربة الإيديولوجيات المتطرفة[3]، وهذا إدراكا من التصور الأوروبي بأن أسباب الإرهاب مرتبطة أساسا بالظروف الاجتماعية المعقدة مثل:**(التهميش-الفقر-البطالة..)** والأوضاع الإقتصادية المتردية وعدم الانفتاح السياسي.

وفي إطار تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب انتهجت الدول الأوروبية مع الدول الجيران سياسة الجوار الأوروبي التي تهدف في بعده الأمني محاولة تعزيز العلاقات الإيجابية من منطلق سياسة موسعة تجاه المحيط الإقليمي الإستراتيجي وهذا من أجل تشكيل إطار جيبوليتيكي أوروبي لما بعد التوسع، بحيث تهدف هذه السياسة في النهاية إلى إرساء السلام والاستقرار في الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي وخلق سبل جديدة للتعاون الأمني خاصة في مجال مكافحة الإرهاب[4].

وقد اعتمدت هذه السياسة على تدابير جزائية ضد الأعمال الإرهابية وهذا من خلال إشراك المجتمع المدني، وتفكيك الجريمة المنظمة العابرة للحدود ومحاربة الفساد ومواجهة كل أعمال التطرف وهذا من خلال دعم البلدان الشريكة لإصلاح قطاع الأمن المدني والعسكري وهذا ما يؤدي في النهاية إلى إقامة منطقة رخاء وحسن جوار تقوم على أساسها قيم الإتحاد الأوروبي وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية تقوم على أساسها تعاون.[5]

2-البعد السياسي في سياسة الجوار (تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون):

---

[1]- محمد الصغير بوسبتة، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، المجلد02، العدد01، 2017، ص230.

[2]- رحموني فاتح النور، مرجع سابق، ص258.

[3] -, **STRATÉGIE EUROPÉENNE DE SÉCURITÉ UNE EUROPE SÛRE DANS UN MONDE MEILLEUR,** Communautés européennes, 2009, Belgium, p 12-13https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d0928657-af99-4552-ae84-1cbaaa864f96/language-ar

[4]- رحموني فاتح النور، مرجع سابق، ص234.

[5]- d'Euro Med Droits sur la Politique européenne de voisinage (PEV), Bruxelles, 22 avril 2016 Quel espace pour la société civile dans la mise en œuvre de la PEV-Sud ? Compte-rendu du séminaire. https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2016/06/Rapport-S%C3%A9minaire-PEV_online_FR.pdf

تستند السياسة الخارجية الأوروبية على الإقتناع بأن الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتعددية هي من بين ثلاثة شروط أساسية للإستقرار والتنمية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية للدول الأوروبية مع الجيران المتوسطيين، وهذا لأن إستقرار وإزدهار دول الجوار(شرق المتوسط و جنوب المتوسط) مرتبط بأمن وإستقرار وإزدهار دول الإتحاد الأوروبي، لذلك ترى الدول الأوروبية أن أفضل حل لحماية نفسها من الأخطار الناشئة من قبل دول الجوار خاصة (الإرهاب و الهجرة الغير شرعية) هو خلق منطقة إزدهار تقوم على "**الأمن الديمقراطي**" بما في ذلك دعم منظمات المجتمع المدني من خلال برامج تتعلق في الأساس بتعزيز الحوكمة الداخلية وتعزيز الحوار والمشاركة في السياسة العامة،[1] ولتحقيق هذا الأمن والإستقرار عرض الإتحاد الأوروبي مبادرته لدول الجوار في إطار مقاربة "**سياسة الجوار الأوروبية**".

وعلى الرغم من أن سياسة الجوار تهتم بشكل أكبر بالمسائل الأمنية والإقتصادية، إلا أن القضايا السياسية لم تكن غائبة عن التعاون المتعدد بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه في مختلف المجالات، إذ يعتبر الحوار السياسي أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وعلى وجه الخصوص تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان كجزء من التعاون في سياق هذه السياسة، فلقد حددت سياسة الجوار أهدافا طموحة تجاه الجوار الشرقي و الجوار الجنوبي تستند إلى قبول الطرفين للقيم المشتركة مثل الديمقراطية ، وسيادة القانون و الحوكمة، وإقتصاد السوق والتجارة الحرة و كذا التنمية المستدامة إضافة إلى تعزيز الإصلاحات السياسية والإقتصادية والمؤسسية.

لكن بروز الإضطرابات السياسية في الجوار الجنوبي للمتوسط أعطى الإتحاد الأوروبي الأولوية للأمن والإستقرار والهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب بدلا من تحويل إهتماماته إلى دعم التحول الديمقراطي، لذلك يمكن القول أن سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الجوار تتميز عادة بالتضارب الدائم بين القيم والمصالح، فالإتحاد الأوروبي ليس على إستعداد للمخاطرة بفقدان الإستقرار حتى على المدى القصير فهو يحرص دائما على التركيز نحو الإستقرار على حساب الديمقراطية.[2]

فسياسة الجوار الأوروبي في هذه الحالة بدلا من أن تكون سياسة تمارس مع الجيران فإنها سياسة تمارس نحو الجيران، أي أنها سياسة من "**الداخل**" من أجل " **الخارج**" ومن أجل تجنب مخاطر "**الخارج**" على "**الداخل**"، فسياسة الجوار إذن مرتبطة بمصلحة الإتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم إزدهاره وأمنه من خلال تحويل الجيران حلفاء، وهذا عبر البرهنة لهم أن مصالح الإتحاد الأوروبي هي مصالحهم ذاتها.[1]

---

[1]- Samer Haydar. Le Partenariat Euromed Contribution à l'étude du soft power de l'Union européenne, **Thèse de Docteure**, (l'Université de bordeaux, 2016, p 223.

[2]– بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص ص 286–298.

[1]– بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)، مرجع سابق، ص ص 207–210.

3/البعد الإقتصادي للأمن الأوروبي:

إن الإتحاد الأوروبي هو مشروع تاريخي ذو أبعاد كبيرة، حيث تتمثل أهدافه الأصلية في إنشاء منطقة سلام إلى جانب تعزيز النمو الاقتصادي في قارة مزقتها الحروب في السابق، وهذا حسب ما ورد في الإستراتيجية العالمية للإتحاد الأوروبي:" **مصالحنا وقيمنا تسير جنبا إلى جنب، لدينا مصلحة في تعزيز قيمنا في العالم، وفي الوقت نفسه، فإن قيمنا الأساسية جزء لا يتجزأ من مصالحنا، إن السلام والأمن والازدهار والديمقراطية والنظام العالمي القائم على القواعد هي المصالح الحيوية التي يقوم عليها عملنا الخارجي**".[1]

ومن منطلق تحقيق المصالح الأوروبية برزت سياسة الجوار الأوروبية والتي تمثل على حسب تعبير الإتحاد الأوروبي إستراتيجية سياسية عامة، تهدف إلى تعزيز إلى تحقيق والاستقرار والأمن في دول الجوار الأوروبية، لتحاشي نشوء خطوط تقسيم بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه المباشرين، حيث يقدم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية بغرض إيجاد مساحة للقيم المشتركة والاستقرار والتعاون المعزز ودرجة أعمق من التكامل الاقتصادي، أي بمعنى تعميق الاندماجي الاقتصادي للدول المجاورة(**الجيران الجدد**).

أ- الأمن الإقتصادي في سياسة الجوار الأوروبي:

إن الأمن الإقتصادي في مفهومه العام يعتبر جزء من منظومة أمنية متكاملة يشملها الأمن البشري الذي يقصد به التحرر من الخوف والحاجة، أو بمعنى آخر تأمين حياة المجتمع من الفقر والجوع والمرض وتوفير حاجات الناس ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأخطار التي قد تواجههم[2].

أما عن مفهوم الأمن الإقتصادي داخل الإتحاد الأوروبي فنجده يحمل أكثر من معنى، حيث يرتبط المعنى الأول بمكانة الإتحاد الأوروبي في النظام الاقتصادي العالمي، والذي يؤكد على أهمية التكامل الأوروبي بغية تحقيق القدرة التنافسية في عالم يتجه أكثر فأكثر نحو العولمة القائمة على إدماج الأسواق واليد العاملة من الدول النامية ضمن حدود الأمن الاقتصادي الأوروبي.

أما المعنى الثاني فيدور حول مسألة المساواة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية الأوروبية وتجسيد التنمية الاقتصادية بشكل يضمن مستوى معيشي واحد لكل الشعوب الأوروبية، ومن هنا جاءت أهمية هذا البعد في تحقيق السياسة الخارجية أوروبية إدراكا من أن أمن أوروبا لم يعد يقتصر على البعد الداخلي وإنما

---

[1]- لعسل نور الدين، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بين مبدأ المشروطية ومنطق المصلحة القومية: دراسة حالة العلاقة مع الجزائر، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2019-2020)، ص ص 196-205.

[2]- بن لخضر محمد العربي ويعقوب أسماء، تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي-مع الإشارة لإتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد02، العدد04، 2016، ص128.

أصبح يشمل أغلب المحيط الجيبوليتيكي، في ظل تزايد حدة الهواجس الأمنية العسكرية، حيث زاد القلق على التحديات المتعلقة بالبعد الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بحماية البنى التحتية للطاقة الحيوية وتعزيز سلامة النقل.[1]

وفي إطار سياسة الجوار يسعى الإتحاد الأوروبي إلى خلق منطقة تجارة حرة الهدف منها إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مع العمل على تحرير تجارة المنتجات وفتح السوق الأوروبية أمام حركة إنتقال السلع والخدمات وهذا من أجل إتاحة الفرص للإستفادة من المشاريع الممولة من طرف الإتحاد الأوروبي والتي من شأنها تفادي أو التقليل من إندلاع الصراعات والنزاعات بين دول الإتحاد ودول الجوار، مما يعزز من تشجيع أدوات الإستثمار داخل دول الجنوب ويحقق بذلك الدمج الكامل لأسواق دول الجوار في أسواق الإتحاد الأوروبي[2].

ب- الأمن الطاقوي كأولوية في سياسة الجوار الأوروبية:

تشكل مسألة الأمن الطاقوي أحد أهم الإنشغالات في إدارة العلاقات الدولية، إذ يعد البترول فضلا عن أنه رهان أمني ومادة إستراتيجية أولية فهو في الحقيقة رابط تقني بين الاقتصاد الوطني لدولة ما وعدد الممونين الخارجين، كما أصبح في السنوات الأخيرة أحد أهم المواضيع الرئيسية في النقاش الأمني الدولي[3]، فهو يعتبر بمثابة المحرك الأساسي ومصدر للتوجهات الإستراتيجية ، وفي تحليل لدراسة قام بها مركز الباريسي أن المصدر الطاقوي كان سببا في العديد من الصراعات الدولية لذا يتبنى هذا المركز النظري الجيبوليتيكية التي تقول:" **أن من يسيطر عليه يتحكم في العالم**".[4]

أما عن المفوضية الأوروبية فقد عرفت الأمن الطاقوي بأنه:" **القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية عن طريق المصادر المحلية الكافية، والتي تعمل وفق الشروط المقبولة إقتصاديا أو إبقائها كإحتياطات إستراتيجية وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة وسهلة الوصول إليها وزيادة**

[1]- نجية بلخثير،،مرجع سابق، ص248.

[2]- بن حدادي هشام، مرجع سابق، ص113.

[3]- عمر سعداوي، البناءات الإبستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد2، 2015، ص 14.

[4]- براول الطيب، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي-الفرنسي للأمن والتنمية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد06، العدد01، 2019، ص693.

المخزونات الإستراتيجية"[1]. فالأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي إذا يقوم على أربع دعائم رئيسية على النحو التالي:

- **إدارة الطلب:** تقليل إستهلاك الطاقة قدر الإمكان.
- **التنويع في مصادر الطاقة:** الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي.
- **تجنب الأزمات في سوق الطاقة:** إنطلاقا من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق المنظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.
- **التحكم في العرض الخارجي:** من خلال الدخول في الشراكات مع الدول الرئيسية التي يعتمد عليها الإتحاد في تأمين وارداتها من النفط الطبيعي والغاز الطبيعي.

فالإتحاد الأوروبي يستهلك حوالي **20%** من الطاقة المنتجة في العالم، فهو يستورد أكثر من نصف إحتياجاته الطاقوية، كما يعد النفط أيضا عامل مهم وله مكانة خاصة في السوق الأوروبية وهذا نظرا لإستخداماته الواسعة، حيث يستعمل أكثرية في قطاع النقل الذي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة تقدر بحوالي **33%** ويليه قطاع السكن **27%** ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة **24%** ومن ثم تليها القطاعات الأخرى، أما الغاز الطبيعي فيعد ثاني مورد من حيث إنخفاض إحتياطاته في الإتحاد الأوروبي بحيث لا يتجاوز حجم إحتياطي دول الإتحاد مجتمعة بـ **3.5%** من الغاز الطبيعي، وعليه تسعى دول الإتحاد الأوروبي إلى تأمين إحتياجاتها الطاقوية من خلال تنويع صادراتها الخارجية حيث يتوقع الأوروبيين أن إستهلاكهم سيصل إلى **40%** من الفحم، و **60%** من الغاز الطبيعي و **80%** من النفط المستوردين في **2030**، فالتحدي الأكبر الذي تسعى إليه دول الإتحاد الأوروبي هو نقص الإنتاج المحلي والتبعية المتزايدة للأسواق الخارجية.[2]

لهذا سعت الدول الأوروبية إلى تعزيز التعاون بين الدول وخاصة الدول الجنوبية للمتوسط وهذا من خلال بناء آليات والتركيز على مجال الطاقة وخاصة الطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية(النفط والغاز)، وهذا من خلال ما جاءت به سياسة الجوار الأوروبية والتي تهدف في بعدها الإقتصادي **(البعد الطاقوي)**

---

[1]– عبد الحق بن جديد، إستراتيجية الجزائر لضمان أمنها الطاقوي في ظل التحديات الراهنة، الملتقى الدولي حول :**الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2016، ص 10.

[2]– فهيم رملي وخولة بوناب، الإتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد03، 2018، ص ص 175-182.

إلى تحقيق مجموعة من الإجراءات لتعزيز التعاون في مجال الطاقة من خلال تبني سياسات مشتركة في إطار تعاون الثنائي والمتعدد خاصة مع (ليبيا والجزائر) بحكم أنهما أكبر موردي الطاقة للمنطقة الأوروبية.[1]

فالإتحاد الأوروبي وفق هذه الإستراتيجية يسعى لتنمية مشاريع الإندماج والتعاون مع دول الضفة الجنوبية في مجال الطاقة خاصة وهذا من أجل إلغاء القواعد العسكرية التي تكلف الكثير من الأموال[2]، كما تقدم سياسة الجوار الأوروبية دعمًا قويًا للتعاون في مجال الطاقة، سواء كإجراء أمني **(سيادة الطاقة)** أو كوسيلة للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويشمل ذلك ما يلي:

- دعم المزيد من الإستقلال في مجال الطاقة من خلال دعم تنويع مصادر الطاقة، وتحسين التعاون بشأن كفاءة استخدام الطاقة، والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. (الحد من إنبعاثات الكربون).
- إطار التعاون مع الشركاء خارج الجوار بهدف بناء إتحاد للطاقة قادر على الصمود، مع سياسة مناخية طموحة في جوهرها.[3]
- التركيز على الطاقة المتجددة: المزارع الشمسية/طاقة الرياح.
- إعطاء الأولوية لدول الجوار الرئيسية كشركاء استراتيجيين للطاقة مع التركيز الشديد على تحرير هياكل السوق.[4]

4/البعد المجتمعي للأمن الأوروبي:

مما لا شك فيه أن مشكلة الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص أصبحت تزداد كل سنة فمثلا فئة **60** سنة أصبحت تزداد من **12** مليون شخص عام **2000** إلى **17** مليون شخص متوقعة لعام **2020** مقارنة بالديمغرافيا المتزايدة للضفة الجنوبية للمتوسط[5]، كما جاء في تقرير للأمم المتحدة عام **2017**، أن أوروبا بحاجة إلى قدوم **100** مليون مهاجر خلال الثلاثين سنة القادمة من القرن الواحد

[1]– فؤاد جدو، الأمن الطاقوي كمدخل لهندسة الصراع والتعاون في المتوسط، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،المجلد08، العدد01، 2021، ص182.

[2]– عبد الكريم شكاكطة، سياسات التعاون الأوروبي الجنوب المتوسطي في مجال الطاقة: واقع وإنعكاسات، **المحلة الجزائرية للسياسات العامة**،العدد06، 2015، ص 32.

[3]– سياسة الجوار الأوروبية، سياسة الجوار الأوروبية هيا إ طار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة. نقلا عن الموقع:-**https://www.cairn.info/revue-politique-europeenne-2007-2.htm**

[4]– نجية بلخثير، مرجع سابق، ص253.

[5]– سوزي محمد رشاد، الإنعكاسات السياسية والأمنية للهجرة والجهود الدولية لمواجهتها، **مجلة المنهل**،المجلد17، االعدد04، 2016، ص140.

والعشرين(أي بمعدل ثلاثة ملايين مهاجر سنويا) وهذا من أجل المحافظة على تقدمها وتوازن التركيب الديمغرافي لشعوبها فسكانها لا تتجاوز نسبتهم**9.8%** من مجموع سكان العالم لنفس السنة.

كما أن مجتمعاتها تسير نحو الشيخوخة[1]. لذلك أضحى اللجوء المتسارع لدول المتوسط(شرق أو جنوب المتوسط) صوب الدول الأوروبية من القضايا المستأثرة بإهتمام قوي وهذا نظرا لتداعياتها البالغة الأهمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، إذ يشهد الإتحاد الأوروبي نقاشا محتدما حول الإستحقاقات الأمنو-سياسية والاقتصادية و انعكاسات ذلك على البنية المجتمعية، فقد عبرت الأحزاب اليمينية المتطرفة عن عزمها العميق على محاربة كل أشكال التعدد الإثني التي ترى فيه خطرا قويا على المسيحية الأوروبية الألمانية.

كما إستندت مختلف الطروحات المتطرفة إلى تعميمات مطلقة تقوم على صهر المسلمين في بوتقة واحدة وتتعامل معهم كتهديد للأمن القومي[2].فالكثير من الأوروبيين يعتبرون المسلمين ليسو منهم وهو بالنسبة لهم تهديد " **للأمن المجتمعي الأوروبي**" كونهم لا يحملون نفس القيم الاجتماعية التي يحملها الغرب، فوصف الهجرة كتهديد لبقاء المجتمع القومي المتجانس هو قائم أساسا على أسطورة سياسية ترى بأن المجتمع القومي المتجانس أو الحضارة الغربية كان موجودا في الماضي ويمكن إعادة تأسيسه اليوم من خلال استبعاد أولئك المهاجرين الذين تم تحديدهم أجانب ثقافيين.[3]

لذلك تبنت الدول الأوروبية سياسة الجوار كخطاب أمني يهدف إلى إقامة " **حزام واقي**" (**cordon sanitaire**) على أراضي الدول المجاورة، فالتوجه نحو "**الأمننة**" في علاقة الإتحاد الأوروبي بجواره في المتوسط خاصة فيما يتعلق بقضية إدارة تدفقات الهجرة من شأنه أن يرفع الستار عن الحقيقة الكامنة وراء إطلاق مشروع السياسة الأوروبية للجوار كونها " **ليست سياسة مبنية مع الجيران إنما هي إستراتيجية محكمة للجيران وإتجاهاتهم**".[4]

5-البعد الثقافي للأمن الأوروبي:

[1]- دحة سليم، الهجرة والبعد الاقتصادي للأمن غرب أوروبا، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد06، العدد01، 2020، ص218.

[2]- هادية يحياوي، ألمانيا وأزمة اللجوء السوري-أمننة البعد الهوياتي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد09، العدد02، 2020، صص 316-322.

[3]- علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مرجع سابق، ص 882.

[4]- يحياوي سهام، مرجع سابق، ص ص 113-114.

بعد نهاية الحرب الباردة برزت قضايا جديدة على المستوى الدولي، خاصة فيما يتعلق بصعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وإحتدام النقاش حول موضوع الهوية وتنامي البعد القيمي الثقافي.[1]

وفي ظل الأهمية المتزايدة للبعد الثقافي في العلاقات الدولية والذي أصبح يحتل مكانة أساسية في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وجواره في المتوسط، حيث بلغ هذا الإهتمام المتزايد للثقافة ذروته في إعتماد إتفاقية اليونسكو" **الإجماع الأوروبي بشأن التنمية**" الذي إعتمد في **22** نوفمبر **2005** بشأن حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي[2]، كما ترجمت أهمية هذا البعد في السياسات الأوروبية من (الشراكة الأورو–متوسطية (مسار برشلونة **1995**) إلى سياسة الجوار الأوروبية، حيث كانت لهذه السياسات مضامين مختلفة، فهي سياسة متعددة الأوجه ولها عدة أبعاد، فالبعد الثقافي كان حاضرا في سياسة الجوار الأوروبية من خلال: **التمسك بالقيم المشتركة، حماية حقوق الإنسان، الديمقراطية و الحكم الرشيد)**[3].

حيث ركزت خطط العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية على ضرورة تعزيز الحوار بين الثقافات في مجال الثقافة، إدراكا منها على أن المكون الثقافي قادر على إحداث تغيير حقيقي في المجتمعات المدنية في منطقة الجوار الأوروبي، أي بصورة أعمق تحسين صورة الإتحاد في بلدان الجوار، فالإتحاد الأوروبي ينظر إليه على أنه مشروع إجتماعي، ثقافي يهدف إلى ترسيخ معايير وقيم الإتحاد الأوروبي في سياق علاقاته الخارجية مثل الإعتراف بالتنوع الثقافي وإحترام الثقافات الأخرى في جميع أنحاء العالم، وإحترام الأديان.

لكن ما تخفيه هذه السياسة من حقائق حول البعد الثقافي هو أنها سياسة إقتصادية وأمنية في المقام الأول وثقافية بدرجة أقل، يهدف من خلالها الإتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على هويته وثقافته، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة(**الهجرة**): الحماية الهوياتية إذ تخشى الدول الأوروبية تغيير تركيبتها الإجتماعية في حالة تزايد عدد المهاجرين[4] غير الأوروبيين والذين ينظر إليهم كتهديد ثقافي وإقتصادي، كما شكلت أحداث

---

[1]– دهقاني أيوب، البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية: دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد03، العدد06، 2018، ص191.

[2]– بلجيلالي أيمن، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار، مرجع سابق، ص ص 300–301.

[3]-J.L. FUGUET, B. GUILHON, N. ROUX, Les Pays Méditerranéens face à la politique européenne de voisinage (PEV)T. BALZACQ, **Culture& Conflits**, No 66, 2007.P 02.

[4]– طاهر أميرة وبونيف سامي محمد، ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورو–مغاربية، الحركيات والتداعيات–دراسة في تأثير التحولات السياسية ما بعد 2011م، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد07، العدد02، 2020، ص94.

11ديسمبر**2006**؛ الهاجس الأمني والذي روج له بـ" **صراع الحضارات**"، حيث زرعت هذه الأحداث في أوروبا التخوف من كل ما هو مسلم، فأنتشرت في تلك الفترة فكرة الإسلاموفوبيا بشكل كبير جدا.[1]

فالدافع الأوروبي من خلال هذه السياسة هو سعيه إلى تبني حل لمشاكل العالم الجديدة وإقحامها في مقولة" **الصدام الثقافي**" التي بلورها بالتفصيل " **هانتجتون** "، حيث ينطلق في نظريته من فرضية أساسية مفادها أن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم ستحدده المعايير الثقافية وأن الإنقسامات بين البشر ستكون ثقافية، ومصدر النزاع سيكون مصدرا ثقافيا[2].

أي بمعنى تزداد حدة التصادم بين الثقافات عندما يترسخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم وإزدراء ثقافة الآخرين، كما أن إلتقاء المتعصبين من مختلف الحضارات يكرس فكرة صدام الثقافات، فالمجتمعات الأوروبية تؤمن بفكرة أن الحضارات لا تتساوى، وأن لكل ثقافة قيمها ومعتقداتها التي لا يجب أن تقارن بأخرى، فتدفقات الهجرة في نظر المجتمعات الأوروبية قد تؤدي إلى تهميش و تذويب و تسريب القيم الثقافية والحضارية واللغوية لشعب آخر.[3]

وعموما يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية ركزت في بعدها الثقافي على مجموعة من العناصر أهمها:

- ✓ ضرورة تحقيق الأمن الثقافي والذي يساهم في بناء المواطن الصالح، ويحميه من كل التيارات الوافدة والأفكار الهدامة ومن التطرف والإرهاب والعنف السياسي.
- ✓ الحفاظ على الذاتية الثقافية من خلال ترسيخ القيم والمعايير التي تحيط بالمجتمع وتضمن إستقراره وتميزه عن باقي المجتمعات الأخرى.[4]
- ✓ إن الإهتمام بالأمن الثقافي يساعد في الحفاظ على الهوية الوطنية الأوروبية من إندماج الأفراد غير الأوروبيين في المجتمع.

---

[1]– تريمة صورية، التعاون الأورو–متوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد07، 2014، ص127.

[2]– صامويل هانتجتون، **صدام الحضارات: إعادة بناء النظام العالمي**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995، ص14.

[3]– مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات، **مجلة سياسات عربية**، العدد15، 2015، ص ص 73–78.

[4]– فتاح شباح وصليحة بوصوردي، المتغير الثقافي ودوره في المحافظة على الهوية الوطنية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد10، العدد02، 2021، ص 63.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول من دراستنا هذه توصلنا إلى أن هناك مجموعة من المفاهيم والمصطلحات لا يمكن إعطاء تعريف دقيق وواضح لها بإعتبارها مفاهيم واسعة ومتشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض، وهذا راجع إلى تطور هذه المصطلحات وخضوعها للتغيرات والتحولات في الساحة الدولية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية أثرت بشكل كبير على هذه المفاهيم خاصة مفهوم التعاون والشراكة والاعتماد المتبادل.

كما استعرضنا في هذا الجزء من الدراسة مجموعة من المقاربات والنظريات في العلاقات الدولية، مع محاولة إسقاط افتراضاتها على موضوع العلاقات الأورو–جزائرية، إذ تعد مقاربة مركب الأمن الإقليمي من أبرز الإسهامات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن، وتعد أيضا من أهم المقاربات التي حاولت تفسير سياسة الجوار الأوروبي، كما تعتبر مدخلا هاما في فهم بنية الأمن الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

ومن ناحية أخرى ارتأينا إعطاء صورة واضحة نوعا ما، عن أهم المقاربات والآليات التي سعى من خلالها الطرف الأوروبي، إلى محاولة إقامة علاقات تعاون وشراكة بين ضفتي المتوسط، بالرغم من التهديدات الكبيرة التي تعاني منها هذه المنطقة.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية سياسة الجوار وعن الأهداف الخفية لهذه السياسة، ومحاولة فهم أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية، حيث إتضح لنا من خلال هذا العنصر أن الطرف الأوروبي حاول عبر هذه السياسة، مواجهة كافة التهديدات الأمنية سواء على المستوى الأوروبي أو على المستوى الإقليمي المتوسطي، من خلال إقحام دول الجوار في شراكة أمنية تحقق الاستقرار والأمن لدوله، على إعتبار أن دول الجنوب المتوسط(حزام واقي).

الفصل الثاني:
سياسة الجوار المجددة؛
دوافع الظهور وعوائق التنفيذ

الفصل الثاني: سياسة الجوار المجددة: دوافع الظهور وعوائق التنفيذ.

لقد وضع الإتحاد الأوروبي وأجهزته المختلفة في معالجة قضايا التطرف والأمن والإستقرار في منطقة المتوسط في أعلى سلم إهتماماته وأولوياته، حيث تبنى مجموعة من المبادرات الأوروبية والتي كانت معظمها في إطار مقاربة شراكة أوروبية–متوسطية، إلا أن هذا التقارب الأوروبي لهذه المنطقة لم يكن حديثا إنما سبقته مجموعة من الحوارات والمبادرات، كالحوار الأوروبي العربي، والشراكة الأورو–متوسطية(مسار برشلونة **1995** و حوار **5+5**)، ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، وكذا سياسة الجوار الأوروبية، إلا أنه ومع نهاية سنة **2010** وبداية سنة **2011**؛ شهدت المنطقة المتوسطية تغيرات سياسية عرفت بـ **"بالربيع العربي"**، والتي نجحت في سقوط أربعة أنظمة إستبدادية عربية، شكلت هذه الأحداث منعطفا في العلاقات التقليدية بين الإتحاد الأوروبي و الدول العربية، كونها أفرزت مجموعة من التداعيات والتحديات الخطيرة لم تمس فقط الدول المعنية بالتحولات السياسية بل حتى الأمن الأوروبي، أين قرر الإتحاد الأوروبي مراجعة وصياغة جديدة لسياسة الجوار الأوروبية، أملا فيها بمحاولة إيجاد حلول لهذه التغيرات من جهة وكذا محاولة دعم وتعزيز التحول الديمقراطي من جهة أخرى.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول تحليلا معمقا لأهم المبادرات الشراكة والتعاون الأوروبي مع دول الجوار في المنطقة المتوسطية(بما فيها دول جنوب المتوسط)، وهذا إنطلاقا من الحوار العربي–الأوروبي مرورا إلى الشراكة الأورو–متوسطية وكذا المبادرة الساركوزية أو ما يطلق عليه بمشروع الإتحاد من أجل المتوسط، بينما خصص المبحث الثاني دراسة الدوافع الحقيقية وراء مراجعة سياسة الجوار الأوروبية بما فيها الدوافع السياسية والأمنية وحتى الإقتصادية، أما عن المبحث الثالث فقد تم فيه معالجة محتوى ومضمون مراجعة سياسة الجوار وهذا من خلال التطرق إلى ملفاتها السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، ليأتي بعد ذلك في الأخير المبحث الرابع والذي تضمن دراسة لأهم آليات تنفيذ وتجسيد سياسة الجوار المجددة مع الإشارة إلى أهم التحديات التي تعيق تنفيذ هذه المراجعة.

المبحث الأول: مبادرات الشراكة وأوجه التعاون الأوروبي مع دول الجوار.

يعتبر التعاون مع دول البحر الأبيض المتوسط **(شرق وجنوب)** أولوية وركيزة أساسية في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، يهدف من خلالها إلى دعم التحول الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتوسطية، إضافة إلى محاولة تعزيز أمنه الداخلي وحماية حدوده، وهذا عن طريق مجموعة من المشاريع كانت بدايتها سلسلة من المبادرات، والتي تطورت على مدى **40** عاما كانت بدايتها الحوار الأوروبي–العربي لسنة **1973**، تلاها مسار برشلونة أو الشراكة الأورو–متوسطية لسنة **1995**، وكذا الإتحاد من أجل المتوسط، ليستكمل الإتحاد الأوروبي مبادراته بسياسة الجوار الأوروبية، والتي كانت بداية إنطلاقها في سنة **2004**، حيث عرفت بعدها عدة مراجعات بحكم الوضع السياسي والأمني في المنطقة العربية.

المطلب الأول: الحوار الأوروبي–العربي.

مثل الحوار الأوروبي– العربي مظهرا من مظاهر العلاقات الدولية في منتصف السبعينات، وصورة من صور "**دبلوماسية المؤتمرات**"، التي صممت لإكتشاف وسائل وطرق التعاون الدولي الإقليمي بين الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية، كما يعد الحوار الأوروبي–العربي صورة من صور الإنفتاح على العالم الخارجي، ومبادرة دبلوماسية من أجل تخفيف القطبية الثنائية على العلاقات بين الشعوب والأمم، وفي هذا وذاك دافع للأمة العربية لأن تلعب دورا جديدا؛ على الصعيد الدولي يتماشى مع خلفيتها الحضارية، وقدراتها المالية، وتطلعاتها السياسية والدبلوماسية[1]، فهو بالتالي يمثل أهم مرحلة من مراحل تطور العلاقات العربية الأوروبية على مر التاريخ.

ويمكن إعتبار الحوار الأوروبي–العربي المبادرة الدبلوماسية الوحيدة التي جرت في إطار متعدد الأطراف، حيث جمعت بين دول الإتحاد الأوروبي من جهة والجامعة العربية من جهة أخرى، في شكل حوار إرتبط بحدثين بارزين هما حرب أكتوبر **1973** والصدمة البترولية الأولى**(1973)**، وظرف دولي خاص تميز بالبحث عن نظام دولي جديد نتيجة العملية التاريخية للقضاء على الاستعمار.[2]

---

[1]– كمال محمد عبد القادر عثمان، مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي من عام 1968–1987(دراسة تاريخية) ، **رسالة ماجستير**، (قسم التاريخ، كلية الآداب، غزة–فلسطين، 2005–2006) ، ص 92.

[2] – مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط–دراسة في الرهانات والأهداف**–، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص87.

يعتبر **ميشيل جوبير**، وزير خارجية فرنسا لعام **1973**، أول من إستعمل عبارة حوار أوروبي–عربي في حديث صحفي له بتاريخ **1973/12/10**، الأمر الذي يشير إلى رغبته في وضع اللقاءات بين الجانبين ضمن إطار الحوار الذي يعتبر أقوى وأكثر شمولا من إطار المفاوضات التقليدية.[1]

1– دوافع قيام الحوار الأوروبي–العربي:

تتبع إستراتيجية الحوار الأوروبي–العربي في الأصل من الإدراك المتبادل، والرؤية المشتركة لكل من البلدان العربية ودول الإتحاد الأوروبي، للعلاقات والمصالح التي تجمع بينها، وهي تقوم على وضع الخطط، وتنسيق السياسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الإستراتيجية والوصول بها إلى الوضع الأمثل للتعاون بين الأطراف، ويجب الإشارة إلى أن الحوار لا يدور في فراغ بمعزل عن المتغيرات؛ التي تقع في محيط البيئة الإقليمية أو الدولية، بل هو وليد هذه المتغيرات، ومما يؤكد على ذلك أن الدافع الأول والمباشر للحوار الأوروبي–العربي، هو حرب أكتوبر **1973** التي قام بها العرب لتحرير أراضيهم من الإحتلال الإسرائيلي وما تبع ذلك من فرض حظر على تصدير النفط العربي، إلى الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي آنذاك وبالتالي فظهور الحوار الأوروبي–العربي في ذلك العام، لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء نتيجة لتظافر جملة من العوامل أبرزها عاملان أساسيان:

- الصدمة النفطية الأولى لعام **1973** هي التي كشفت عوامل التكامل بين ضفتي المتوسط وأطلقت ما يسمى **"بالحوار الأوروبي العربي.**[2]
- شعور العرب بأهمية الموقف الأوروبي بالنسبة للقضايا العربية، لاسيما قضية الصراع في الشرق الأوسط، وإدراكهم أن دفع أوروبا لتلعب دورا مستقلا في ذلك الصراع من شأنه أن يعزز الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل لذلك الصراع.[3] أي بمعنى محاولة الدول العربية فض الصراع العربي–الإسرائيلي وإستغلال هذه الأزمة لمصلحتهم.
- إعادة هندسة العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية، ووضع أسس جديدة تعيد إليها التوازن والمساواة في تحقيق المصالح وتوزيع المنافع والأعباء.[4]

---

[1]– فيصل الحموي، **الحوار العربي–الأوروبي(1957–2010)**، بيروت: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2011، ص 31.

[2] – نور الدين هرمز وهيثم سطايحي، مشكلة الطاقة في الحوار العربي–الأوروبي1975–1995، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، المجلد25، العدد06، 2003، ص 03.

[3]– محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، مرجع سابق، ص ص 17–18.

[4] – المرجع نفسه، ص ص 13–16.

ولقد بدأ الحوار الأوروبي– العربي نتيجة لمبادرة فرنسية سنة **1973** في كوبنهاجن وذلك بعد الحضر البترولي وسياسة الربط التي مارسها العرب خلال حرب أكتوبر **1973**، حيث عرفت هذه الفترة ذروة الحوار الأوروبي–العربي حيث عقدت ثلاثة إجتماعات متتالية في القاهرة (جوان **1975**)، روما(جويلية **1975**)، أبو ظبي(نوفمبر **1975**)، ثم تلتها على مستوى اللجنة العامة، إنعقاد عدة إجتماعات في عدة عواصم، لكسمبورغ(ماي **1976**)، تونس(فيفري **1977**)، بروكسل(أكتوبر **1977**)، ثم دمشق (ديسمبر **1978**)، إلا أن الحوار الأوروبي– العربي تعثر في الفترة من **1981–1988** بسبب بعض المتغيرات الخارجية، حيث أدى وصول **فرانسوا ميتران** للحكم في فرنسا(**1981–1988**) **ومارغريت تاتشر** في بريطانيا(**1979–1990**)، إلى تعزيز علاقتهما بإسرائيل، أما الإتحاد الأوروبي فقد إنشغل بقضايا التوسع الثالث(إسبانيا والبرتغال **1986**)، مما أدى إلى كبح الحوار الأوروبي–العربي، ليستمر الحوار مع البيان الصادر في **15** ديسمبر **1983** عن القمة الأوروبية التي إنعقدت في كوبنهاجن، حيث فتح باب التفاوض مع الدول البترولية للتوقيع على إتفاقيات تعاون واسعة تضمن للدول الأوروبية الحصول على الإمدادات البترولية بأسعار معقولة، صدر هذا البيان في أعقاب الإعلان المشترك الصادر في **06** ديسمبر **1983**، والذي أكدت فيه الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية على الأخذ في الإعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عند تسوية الصراع في الشرق الأوسط.[1]

2–التصور الأوروبي والعربي للحوار: إنطلاقا من الظروف التي نشأ من خلالها الحوار العربي–الأوروبي يمكن تحديد أهم التصورات الأوروبية والعربية لهذا الحوار.

❑ **التصور الأوروبي للحوار:**

يرى الجانب الأوروبي أن التعاون الفعلي بين الطرفين ينبغي أن يمس المجالات الاقتصادية، المالية، الثقافية، العلمية والفنية، وأن يقوم هذا التعاون على المساواة بين الطرفين وأن يكون مكملا لصلات التعاون القائمة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء في الجامعة العربية وينبغي مراعاة ما يلي:

- مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في الإجراءات والمشاريع.
- أن يكون حجم المشاريع ضخم يتجاوز قدرات وطاقات دولة واحدة.
- أن تربط هذه المشاريع بين العلم والتكنولوجيا والمعدات الأوروبية وبين رؤوس الأموال العربية.
- أن يؤمن الحوار الأهداف القصيرة الأجل (مساعدة الدول للنهوض بإقتصادياتها) دون إستبعاد التعاون على المدى الطويل (تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية).

[1]– بن عزوز محمد، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، **رسالة ماجستير**، (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، 2014–2015)، ص ص 86–87.

- إمكانية دعم أي تعاون عن طريق إشراك رؤوس الأموال العربية والخبرة الأوروبية لتنمية أي بلد آخر.
- أما بخصوص التعاون المالي، فيرى الجانب الأوروبي ضرورة تطوير هذا التعاون والعمل على تبادل جميع المعلومات في المجال المالي وتطوير العلاقات المصرفية وتقديم العون الفني في المجال النقدي والمصرفي ودراسة الأساليب الملائمة لتشجيع الإستثمار.

وقد أعطى الجانب الأوروبي أسبقية الحوار للجانب الاقتصادي وذلك لاعتبارات عديدة نوجزها فيما يلي:

- رغبة أوروبا في إظهار إستقلالية قراراتها عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتعبير عن إرادتها السياسية والإقتصادية في التعامل مع العالم العربي.[1]
- ضمان الإستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في منطقة البحر المتوسط ولما كانت دول الإتحاد الأوروبي تدرك أن الصراع العربي الإسرائيلي هو السبب الرئيس لعدم الإستقرار في المنطقة فإنها تعمل على تحفيف إمكانية إنفجار الصراع.
- ضمان إمدادات النفط، فمنذ الأربعينات يمثل النفط، خاصة في منطقة الخليج العربي ركنا أساسيا في السياسة الغربية والأوروبية تجاه المنطقة، وطبقا لبعض التقديرات فإن أهمية النفط العربي لن تتناقص بل ستزداد في المستقبل خاصة مع وفرة الإحتياطات العربية والتراجع المحتمل في مصادر نفط بحر الشمال، ومن ثم فإن ضمان إمدادات مستقرة ومعتدلة السعر من النفط الذي يأتي من دول المنطقة هو مصلحة رئيسية من مصالح أوروبا في الحوار.
- الحفاظ على المصالح التجارية مع الوطن العربي، إذ يعد الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للوطن العربي.[2]

❑ التصور العربي للحوار:

الحوار بالنسبة للجانب العربي، كان بمثابة تصحيح لمسار العلاقات العربية–الأوروبية عبر التاريخ، وهو إنتقال للعلاقات يقوم على إرادة التعاون التي تنظر بإحترام متكافئ إلى المصالح المشتركة، والحوار بالنسبة للجانب العربي، يمثل أيضا، إعادة كتابة لمعادلة العلاقات الإقتصادية والثقافية لتقوم على توازن المصالح الإقتصادية والمالية، وتنمية الموارد الطبيعية[3]، إضافة إلى ذلك فقد حدد العرب مجموعة من الأهداف من وراء هذا الحوار أهمها:

[1] – محمد سمير عياد، الحوار الأوروبي العربي: المفهوم، المراحل والتقييم، **مجلة أكاديميا**، العدد03، 2015، ص ص 60–61.

[2] – سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، الأردن: دار وائل للنشر، 2002، ص181.

[3] – جمال الشلبي، **العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة**، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص 87.

- تحقيق السلم والإستقرار في المنطقة، من خلال قيام أوروبا بدور فاعل في دفع مسار التسوية السلمية.
- تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين، خاصة وأن أوروبا كانت ولا تزال تأتي في طليعة الدول الشريكة للعرب في المشرق والمغرب، ومن الطبيعي أن تزداد حاجة العرب إلى الأجهزة والمعدات والآلات الأجنبية، وذلك لتحقيق برامج التنمية والتطوير التي تم وضعها منذ الإستقلال، كما أن العرب وبسبب الزيادة الملحوظة في إنتاجهم من المواد الأولية، أصبحوا بحاجة إلى إيجاد أسواق جديدة ومضمونة لتصدير منتجاتهم.[1]
- نقل التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة إلى الدول العربية تمشيا مع حاجات التنمية والتطور، وجلب الإستثمارات الأوروبية للمنطقة العربية، أملا في الحصول على المساعدات الأوروبية.[2]

3/تقييم ضعف الحوار العربي –الأوروبي:

ساعد الحوار العربي–الأوروبي في فترة ما قبل إنتهاء الحرب الباردة على بناء الثقة بين البلدان العربية ودول الإتحاد، وجعلها تحظى بدعم عربي أدى إلى تحقيق إنجازات إقتصادية أوروبية هامة في المنطقة العربية، كما لعب الحوار الأوروبي–العربي دورا بالغ الأهمية في تفعيل سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة الغربية بعد إنتهاء الحرب الباردة، حيث مهد لإعادة دخول الدول الأوروبية إلى المنطقة وإلى تفعيل دورها[3]، إلا أن هذا الحوار وعلى الرغم من أهميته إلا أنه عان من بعض القصور يمكن الحديث عنها في شكل نقاط ضعف والتي من أهمها:

1.إن أوروبا مهتمة بالأمن النفطي وعلى أساس ذلك أقامت الحوار، بينما كان العرب مهتمين بأمنهم القومي، إذا في الوقت الذي أعطت فيه أوروبا الجانب الإقتصادي الإعتبار الأول في الحوار أعطى العرب الأولوية للجانب السياسي[4]، أي بمعنى وجود إختلاف في تحديد أولويات وأهداف أطراف الحوار.

2.عمل الطرف العربي من خلال جامعة الدول العربية الوصول إلى موقف موحد يمكنه من كسب الدعم الأوروبي لإسترجاع حقوقه المشروعة، وإيجاد حلول عادلة دائمة وشاملة لمسألة الصراع القائم في المنطقة.

3.عدم التكافؤ والتوازن بين طرفي الحوار، حيث أن الندية كانت مفقودة بين الجانبين الأوروبي والعربي، لأن الحوار يتطلب وجود أطراف متوازنة في الإمكانيات وفي الإرادة، وهذا لم يكن متوفرا في عملية الحوار الأوروبي–العربي، فإذا كانت أوروبا تملك التقنية والمال والتكنولوجيا والصناعة المتقدمة، فإن النفط العربي هو بمثابة السلاح الوحيد المتاح للطرف العربي، وهو بدوره يخضع لتقلبات أسعار السوق العالمي.

---

[1]– فيصل الحموي، مرجع سابق، ص 34.

[2] – جمال الشلبي، مرجع سابق، ص ص 86–87.

[3] – علي الحاج، مرجع سابق، ص 148.

[4] – سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 184.

4.لم يتعامل الأوروبيين مع الدول العربية في شكل مجموعة أو كتلة واحدة بل تعاملوا مع كل دولة على إنفراد، وإبرام إتفاقيات ثنائية مع كل قطر أو كل دولة على حدى، وذلك قصد الإستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور لهذه الدول والحصول على تنازلات، وهذا ما سبب إضعافا للموقف العربي.[1]

وعموما، فإنه وعلى الرغم مما قيل وكتب عن الحوار الأوروبي–العربي، بحيث رجحت الأغلبية أن يكون حوارا غير متكافئ، وكسيحا في ولادته، وبخاصة أنه عانى من بعض القصور في أدائه، ومسيرته، وحتى في نوايا أطرافه، إلا أنه في الحقيقة كان أول خطوة إيجابية في إرساء نوع من التفاوض بين العرب والأطراف الدولية الأخرى، وإسماع قضايا العرب المصيرية بشكل مباشر، وإشعار الطرف المقابل بأن هذه الأمة سوف يأتي اليوم الذي تتوحد فيه، ولابد من أخذ ذلك في الحسبان، والتعامل معه بواقعية، وبمنطق سياسي مدرك لما يؤول إليه المستقبل.[2]

المطلب الثاني: الشراكة الأورو–متوسطية (مسار برشلونة ومنتدى 5+5).

وبالرغم من الحروب والدمار التي شهدتها القارة الأوروبية، إلا أنها استطاعت أن تتناسى الماضي والعمل على بلورة مشروع وحدوي يقوم على أساس التعاون بين الدول، ومن هذا المنطق يحاول الاتحاد الأوروبي منذ بداية تأسيسه أن يكون له دورا فاعلا ومؤثرا في السياسة الدولية بما يتناسب مع مكانته الدولية وفقا لمستجدات المرحلة الراهنة.[3]

إن المستجدات المتسارعة والحركة النشيطة التي شهدها العالم، منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أفرزت مفهوما جديدا للقوى المعتمدة أساسا على القوة الاقتصادية التنافسية، في ظل الإنفتاح الاقتصادي العالمي الذي يتميز بتحرير التجارة الدولية، من خلال إزالة كل أشكال التمييز على حركة إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن سياسة الإندماج والتوجه لإقامة تكتلات إقتصادية من خلال إعتماد إستراتيجيات جديدة، لوضع إطار المبادئ والأسس التي يبنى عليها أي تعامل،[4] فالشراكة الأورو–متوسطية، والمعروفة بمسار برشلونة، تقع ضمن سياق الإنفتاح الاقتصادي والتجاري، والتي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

---

[1]– محمد سمير عياد، الحوار الأوروبي العربي : المفهوم، المراحل والتقييم، مرجع سابق، ص 75.

[2]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية–الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص428.

[3] – محمد دحام كردي، **مستقبل الإتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص11.

[4] – حمو محمد وسارة رباح، مستقبل الشراكة الأورو–متوسطية بعد فوضى دول جنوب المتوسط، **مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية**، المجلد05، العدد01، 2022، ص 156.

أ/الشراكة الأورو-متوسطية/مسار برشلونة 1995:

1-تعريف إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية:

إن كلمة إتفاق تعني أن العلاقات الدولية تفاهم أو تعاقد دولي، كتنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية في مسألة ما، أو مسائل محددة يترتب على تلك الأطراف إلتزامات وحقوق، في ميادين السياسة والإقتصاد والثقافة والشؤون الفكرية، وقد يتخذ الإتفاق طابعا سريا أو شفهيا أو صفة عابرة، فيكون إتفاقا مؤقتا أو طويل الأجل أو ثنائيا أو متعددا، أو يكون محددا، كأن يكون إتفاقا تجاريا أو بحريا أو ثقافيا وغيرها.[1]

أما عن تعريف إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية فهي عبارة عن " **إتفاقيات مكتوبة بين الإتحاد الأوروبي من ناحية والدول المتوسطية كل على حدة بقصد تحقيق أهداف الشراكة الإقتصادية المالية المنصوص عليها في إعلان برشلونة وبرنامج عمل برشلونة بشكل عام**"،[2] ويعكس هذا التعريف وجود مجموعة من العناصر التالية:

- إن إتفاقيات الشراكة هي إتفاقيات مكتوبة.
- إن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية والدول الأوروبية ممثلة في الإتحاد الأوروبي، الذي يعتبر أكبر تكتل إقتصادي إقليمي في المتوسط.
- إن موضوع اتفاقيات الشراكة يتماشى ومبادئ إعلان برشلونة، الذي يؤكد بدوره على الإلتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.[3]

وبإعتبار أن الشراكة الأورو-متوسطية تضم طرفين أوروبا من جهة و دول جنوب المتوسط من جهة أخرى، فإن لكل طرف مفهومه الخاص للشراكة، فبالنسبة لأوروبا: الشراكة تعني:" **مصالح مشتركة بين الطرفين وتوسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الإنضمام والإندماج في الاقتصاد العالمي**"، أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تلك "**الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية**

[1] – صبحي محمد أمين، مرجع سابق، ص320.

[2] – كامش طيب، "الأطر القانونية المؤسسة للشراكة الأورو-متوسطية-الشراكة الأورو-جزائرية نموذجا"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وسياسية، 2020-2021)، ص18.

[3] – عبد الجليل علي عباس،" دور الشراكة الأورو-متوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر-"، **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص حوكمة وتنمية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017)، ص40.

في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"،[1] وبالتالي فالدافع الأوروبي لطرح فكرة الشراكة هو ضمان أمن الدول الأوروبية من خلال تقاسم الإزدهار والإستقرار في دول البحر الأبيض المتوسط، من خلال دعم التنمية والديمقراطية والتشاركية وهذا من أجل تعزيز العلاقة بين شعوب وثقافات الدول المتوسطية.[2]

وتأسيسا لذلك تعتبر الشراكة الأورو–متوسطية هي إحدى المشاريع الخارجية المعروضة على الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، إذ يعد الإتحاد الأوروبي المهندس والمحرك الرئيسي لها بإيعاز من فرنسا التي لا تزال تعتبر هذه المنطقة بحكم الإرث والعلاقات التاريخية إمتدادا لها،[3] لذلك فلقد عملت الدول الأوروبية لمرامي بعيدة في تعاملها مع القارة الإفريقية على فصل الشمال الإفريقي عن الجنوب الإفريقي، فإذا كان إطار إتفاقيات لومي قد تعامل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطارا جديدا للتعامل مع دول الشمال الإفريقي، من خلال مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.[4]

2–جذور الشراكة الأورو– متوسطية:

إهتمت الجماعة الأوروبية، ومنذ فترة طويلة، بتطوير علاقاتها الثنائية والجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية وجيو–إستراتيجية، لكن لم يكن هناك إتفاق بين دول الجماعة، بما في ذلك الدول المتوسطية فيها، حول الصيغة أو الإطار المؤسسي الأنسب لهذه العلاقة، فبينما إقترحت بعض الدول، مثل فرنسا في مرحلة ما صيغة محدودة النطاق تقتصر على **"دول غربي المتوسط"**، إقترح بعضها الآخر، مثل إسبانيا، صيغة أشمل وتأسيس **"منتدى متوسطي"**، تشارك فيه كافة دول الإقليم، وكان لكل دوافعه وأسبابه، **فميتران**، والذي تقدم عام **1983** بمبادرة لإقامة "**منتدى دول غربي المتوسط**"، كان مدفوعا بمخاوف من تعقيدات الصراع العربي–الإسرائيلي وصعوبة تحقيق أي تعاون متوسطي شامل في ظل إستمراره.

وأسفرت مبادرته عن تأسيس ما يعرف باسم **"مجموعة 5+5"**، شارك فيها كل من :الجانب الأوروبي: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، وإنضمت مالطا في وقت لاحق، ومن الجانب المغرب العربي: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وعقدت هذه المجموعة أول لقاء لها عام **1990**، إلا أن نشوب أزمة لوكربي بين ليبيا وعدد من المجموعة، ومن بينها فرنسا، أدى إلى تعطيل الحوار، وحتى بداية التسعينات، بدت المحاولات الرامية إلى إقامة حوار جماعي على الصعيد المتوسطي مترددة وقاصرة في معظم الأحيان على

[1] – جعفر عدالة، تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد2، ديسمبر 2014. ص 05.

[2]- João Paulo Cerdeira Bento, Le partenariat euro-méditerranéen un projet a dimensions multiples : nota économico, **Faculdade de Economia da Universidade de Coimbra**, 2023. N°97, p04.

[3] – زكري لامية، الشراكة الأور ومتوسطية–جوانبها، أهدافها، وآلياتها، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**، الجزء04، العدد32، 2018، ص88.

[4] – عبد القادر رزيق المخادمي، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص261.

إصدار إعلانات مشتركة حول الأمن والتعاون في المنطقة. ثم جرت تحولات مهمة على أكثر من صعيد أدت إلى ظهور عوامل حسمت تردد الإتحاد الأوروبي وساعدته على بلورة سياسة متوسطية شاملة:

- أتاح سقوط وإنهيار الإتحاد السوفياتي فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية، بعد أن كان منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.
- أزال تعاظم الآمال في تسوية سلمية للصراع العربي–الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية عقبة كبيرة كانت تحول دائما دون تطوير التعاون المتوسطي.
- أدى تغير موازين القوى داخل أوروبا، بعد تحقق الوحدة الألمانية وحسم قضية توسع الإتحاد الأوروبي وإنفتاحه على دول وسط وشرق أوروبا، إلى زيادة إحساس البعض بالحاجة إلى سياسة أوروبية متوسطية لموازنة سياسة الإندفاع نحو الشرق والشمال وتعاظم النفوذ الألماني هناك، وفي سياق هذه التحولات، إنعقد في **مالاغا** عام **1992** المؤتمر البرلماني لدول المتوسط ممهدا الطريق أمام إنعقاد مؤتمر برشلونة لعام **1995**، وتعتبر الوثيقة التي صدرت عن هذا المؤتمر **(إعلان برشلونة)** هي الركيزة الأساسية للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي.[1]

3–دوافع الشراكة الأورو– متوسطية:

يعتبر مؤتمر برشلونة بداية إنطلاق السياسة المتوسطية الأوروبية الجديدة في جنوبي المتوسط، حيث حضره سبع وعشرون دولة، منها خمس عشرة من الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أنداك، واثنتا عشرة دولة من جنوب المتوسط، هي(**إسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا، مصر، الجزائر، تونس، المغرب، قبرص، مالطا، السلطة الفلسطينية)**، ولقد دعا إعلان برشلونة إلى قيام شراكة شمولية بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على أساس منتظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وإيلاء مزيد من التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية بصفتها الجوانب الثلاثة الأساسية للشراكة الأوروبية–المتوسطية،[2] إضافة إلى هذه الأبعاد فقد أشار بعض المحللين والخبراء إلى أهم العناصر التي وجهت أوروبا والعرب نحو الشراكة الأورو– متوسطية والتي يمكن الحديث عنها من خلال عنصرين:

أ/دوافع الدول الأوروبية للشراكة:

ترجم إعلان برشلونة في العام **1995** أطروحات الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الإتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع إقتصادي

[1] – حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 491–493.

[2] – محمد حمزة حسين الدليمي، **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014، ص218.

عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو، والإستفادة من نقل التكنولوجيا، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول الشريكة[1]، إضافة إلى ذلك كانت هناك أيضا مجموعة من الدوافع، ذات الأبعاد المختلفة للشراكة من منظور الجماعة الأوروبية منها:

- أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط مسرحا يعكس تعقيدات النظام العالمي الجديد ويستتبع سلسلة من العوامل الحاسمة لمستقبل أوروبا، وقد قام مشروع المشاركة بين أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، والذي بدأ في **19** أكتوبر **1994**، مستندا إلى مصالح أوروبا الأمنية، فأوروبا حريصة بالفعل على دعم النمو من أجل كبح البطالة وتخفيف ضغوط الهجرة[2]، وهذا إنطلاقا من وعي لدى أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية، كالهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية في بلدانهم مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية، والتطرف.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في دول جنوب المتوسط والذي سينعكس حتما على الأمن الأوروبي خاصة مع إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ظهور الحركات الإسلامية وتخوف الدول الأوروبية منها.
- أمن أوروبا هو أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم إستراتيجي ليس الأمن العسكري بل الأمن الاقتصادي والثقافي والإجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للمتوسط مضطربة.[3]
- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض المتوسط والشرق الأوسط.
- الوقوف أمام إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات الشرق الأوسط.
- تقوية إقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.[4]

---

[1] – ولد بومعزة صونيا، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية–الأوروبية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري(2005–2014)، مرجع سابق، ص36.

[2]- Bichara Khader .Le Partenariat Euro-Méditerranéen ; center d'études et de recherches sur le monde arabe contemporain .working paper 9523.1995. p 05.

[3] – بضياف صالح، إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005–2019م) بين الواقع والمأمول، **مجلة معهد العلوم الإقتصادية**، المجلد23، العدد02، 2020، ص 1115.

[4] – علاوي محمد لحسن، إتفاقيات الشراكة الأورو–عربية: شراكة إقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد16، 2012، ص 145.

- الرغبة في تقليص حجم خطورة الهجرة غير الشرعية وكذلك الجريمة المنظمة بكل أشكالها من خلال تقديم المساعدات المالية للدول المتوسطية خاصة منها الجنوبية على إعتبار أنها المسبب الرئيسي في إنتشار هذه الظواهر الأمنية في المتوسط.

ب/دوافع الدول المتوسطية للشراكة:

هناك عدة أهداف وإعتبارات تحفز الدول المتوسطية عامة والدول العربية خاصة على الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي وأبرزها:

- الحصول على المساعدات والقروض لتمويل المشروعات العربية وتشجيع الإستثمارات الأوربية في البلدان العربية المتوسطية.[1]
- الحاجة إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية وبالتحديد الأوروبية سواء بصورة مستقلة أو في صيغة مشروعات مشتركة وذلك للإستفادة من نقل التكنولوجيا في إنتعاش الإقتصاديات الوطنية، وتطوير الإستثمارات المحلية مما يتيح المزيد من فرص العمل والحد من مشكل البطالة.
- رغبة الدول المتوسطية في تسويق منتجاتها وكذا تحسين جودتها من خلال الحصول على الدعم المالي والفني من خلال برامج المساعدة الأوروبية التي تقدمه دول الإتحاد للدول الشريكة.

وعليه يمكن القول أن السبب الرئيسي لدخول الدول المتوسطية في مثل هذه المبادرة الأوروبية هو سعي الدول المتوسطية وخاصة دول جنوب المتوسط من الإستفادة من الإرتباط بواحد من أكبر وأهم التكتلات الإقتصادية و الأكثر القوى المحركة للإقتصاد العالمي.

4-الأهداف الرئيسية لإتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية:

إن تصريح برشلونة الذي إنبثق عن المؤتمر المنعقد من **27** إلى **28** نوفمبر **1995** كان بمثابة ميثاق حول السلم والإستقرار في المنطقة، وهذا الميثاق إعتبر كوسيلة لإضفاء الطابع المؤسساتي على آليات الحوار السياسي لترقيته والحفاظ على السلم في المنطقة[2]، كما يعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئي المتوسط، حيث حددت الشراكة الأورو-متوسطية لنفسها سياسة ذات أهداف طموحة وبعيدة المدى، ولعل من بين الأهداف الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية هي:

1.خلق منطقة يسودها السلام والإستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.

---

[1] – حمد كريم جبار، الشراكة الأوربية المتوسطية .... الدوافع والآثار، **مجلة المركز الديمقراطي العربي**، أكتوبر 2016، نقلا عن الموقع: https://democraticac.de/?p=38693 ، تاريخ الإطلاع: 2022/11/04، الساعة: 08:36.

[2] – محمد يوسفي، الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي، **مجلة إدارة**، المجلد10، العدد02، 2000، ص119.

2.بناء منطقة من الرخاء والإزدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، وفيما بين هؤلاء الشركاء مع توفير دعم مالي من الإتحاد لتسهيل عملية التحول الاقتصادي، ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاقتصادية والإجتماعية الناتجة عن هذا التحول.

3.رفع مستوى الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتعزيز قيام مجتمع مدني حر ومزدهر عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي، وتنمية الموارد البشرية، ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.[1]

5/محاور إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية:

شكل مؤتمر برشلونة عام **1995** نقطة تحول مهمة في سياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية، إذ يعتبر نقطة البداية للشراكة الأورو–متوسطية التي تهدف إلى توسيع إطار العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة[2]، وبالتالي فالشراكة الأوروبية المتوسطية تدور حول ثلاث مكونات: مكون سياسي وأمني، ومكون إقتصادي ومالي ومكون إجتماعي ثقافي وبشري.[3]

وفي هذا السياق، حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي:

أ- **على الصعيد السياسي والأمني:**

إعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الحوض، وجدد إلتزام الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأهمها: تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية، وعدم جواز الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وإحترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أعاد تأكيد التزام الدول على المستوى القطري، بترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون[4]، إضافة إلى:

- إحترام حقوق الإنسان (**Droit de l'homme**) والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس.

---

[1] –علي الكنز، **العلاقات الأوروبية العربية: قراءة عربية نقدية**، تر: سعد الطويل، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002، ص ص18–19.

[2] - Stéphanie Darbot-Trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite : The Euro-Méditerranéen Partnership: an Awkward Attempt of Integration, **Revue en ligne de géographie politique et de géopolitique**, N°02,2007.Disponible sur le lien: https://journals.openedition.org/espacepolitique/844

[3] - Abdelhamid Merad-Boudia,Le partenariat euro-méditerranéen un espace de demande effective a promouvoir,cairn.INFO.2001,N°03,p115.

[4] – حسن نافعة، مرجع سابق، ص 494.

- التخلي عن التهديد أو إستخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الإستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة (بما فيه كسب الأراضي بالقوة).
- العمل على عدم إنتشار الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية.
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار، ودعم العمليات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن والتعاون على المستوى الإقليمي(**territorial**) والتحت إقليمي.
- المكافحة ضد إنتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة آفة المخذرات بكل أشكالها.[1] حيث ذكر إعلان برشلونة **1995** دول الشراكة بمدى خطورة هذه الظاهرة على الأمن في المتوسط وقدم توصيات بضرورة مكافحة هذه الآفات بالآليات المناسبة وفي إطار إتفاقيات جماعية.[2]
- البحث في تدابير الثقة والأمن التي ينبغي إتخاذها في تجسيد" **منطقة السلام والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط"** بما في ذلك إمكانية تنفيذ الميثاق الأور–ومتوسطي.

وتأسيسا على ذلك تعتبر الرؤية الأمنية للإتحاد الأوروبي في المنطقة تركز على المقاربة التي يطرحها البنائيون في دراستهم حول الأمن حيث تعتبر الدول في حوض المتوسط كبنى إجتماعية تتكامل وفق مسارات تاريخية معقدة تأخذ أبعادا إجتماعية سياسية مادية وإيديولوجية، فهي تتقاسم فهما مشتركا ومجموعة من القيم والأهداف المشتركة في أي ترتيبات أمنية إقليمية للحفاظ على الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحيوية.[3]

ب–على الصعيد الاقتصادي والمالي:

حدد إعلان برشلونة عدة أهداف وآليات أهمها:

خلق وتوسيع الفرص الاقتصادية والوظائف خاصة في إطار منطقة التبادل الحر وتقديم قروض موجهة للإستثمار في دول الضفة الغربية عبر البنوك الأوروبية[4]، وهذا من أجل خلق منطقة إزدهار مشتركة، ترتكز دعائمها على النحو التالي:

- إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة إلى غاية عام **2010**.

---

[1] –عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق الأهداف والتداعيات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، والدار العربية للعلوم، 2005، ص ص 173––175.

[2] – كامش الطيب، الشراكة الأورو–متوسطية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد04، العدد01، 2018، ص131.

[3] – هشام عبد الكريم وخيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 07، 2014، ص ص150–155.

[4] – اليازيد علي وخنفري فدوى، الآلية الإتفاقية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الإطار الأورو–مغاربي، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد09، العدد01، 2022، ص 513.

- تشجيع تنمية إقتصادية متكاملة ونمو مستديم يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- إنشاء مناخ ملائم للإستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديث البنية الاقتصادية والإجتماعية لدول جنوب المتوسطي مع منح أولوية لتشجيع القطاع الخاص، ووضع أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة لسياسات الاقتصاد وضروريات التحول الاقتصادي عموما.
- تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني.[1]

جـ-على الصعيد الإجتماعي والثقافي والإنساني:

رفض الإعلان مقولة**" صراع الحضارات"**، ورحب بمبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كوسيلة للتفاهم بين الشعوب[2]، على إعتبار أن الأطراف المشاركة في إطار برشلونة يمثلون الديانات السماوية الثلاثة: الإسلام، والمسيحية واليهودية، حيث يعترف البرلمان الأوروبي أن منطقة البحر الأبيض المتوسط كانت على مر السنين ملتقى للحضارات، ويؤكد على كون ما يسمى بالحضارة المتوسطية هي نتاج الإمتزاج مما يجعل من الحوار بين الثقافات عامل قد يساهم في تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب الضفتين ويعمل على تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة المتوسطية[3]. كما إهتم مسار برشلونة في شقه الاجتماعي والثقافي والإنساني على: قضايا التبادل بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني وضرورة العمل على تنميتها وتطويرها، كما إهتم أيضا بقضية العلاقة بين الصحة والتنمية وشدد على ضرورة التعامل مع قضية التنمية بإعتبارها قضية متعددة الجوانب والأبعاد يلعب فيها الإنسان الفرد دورا رئيسيا، وهو ما يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها.[4]

ويتم تنفيذ محاور الشراكة الأورو-متوسطية المشار إليها سابقا على مستوى بعدين هما:

أ-البعد الثنائي:

يتحدد سيره عبر إتفاقيات الشراكة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا، والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأور-متوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن بعض الخصائص المتميزة فيها يخص العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة، مع

[1] – أمال يوسفي، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 51.

[2] – حسن نافعة، مرجع سابق، ص 496.

[3] – زهيرة مزارة، الحوار الثقافي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، **مجلة سرمرند**، المجلد11، العدد41، 2015، ص 38.

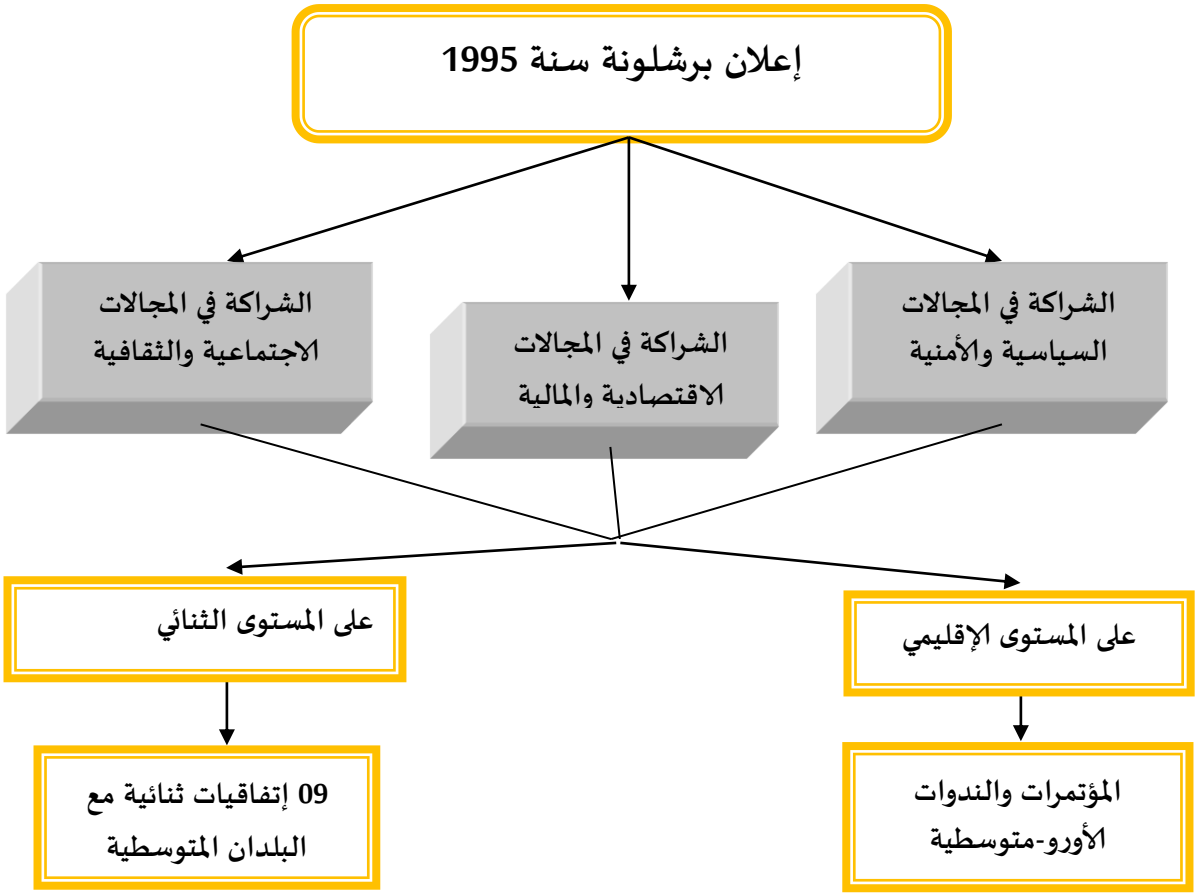
[4] – حسن نافعة، مرجع سابق، ص496.

التذكير أن الهدف الأكبر لهذا البعد يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر حدد فيما بعد لكل دولة على حدى.[1]

ب-البعد الإقليمي:

ويقوم بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات، بالإضافة إلى هذا فقد تم تأسيس عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات، وكذا هيئات المجتمع المدني وغيرها، مع العلم أن الغاية الرئيسية من هذا البعد هو بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة.[2]

شكل رقم(05) يوضح محاور الشراكة الأورو- متوسطية:



المصدر: إلياس غقال، تقييم **الدور التمويلي للشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: (2000-2014)**، ص13.

[1] - سفيان خلوفي وكمال شريط، الشراكة الأورو-متوسطية وإشكالية تفاوت النمو في المجال المتوسطي، **مجلة دراسات إقتصادية**، المجلد22، العدد02، 2020، ص ص 108-109.

[2] - إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2000-2014)، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017)، ص 12.

ب/مبادرة 5+5:

يعتبر المتوسط اليوم مع دوله المحيطة المتفاوتة الحجم مجموعة سياسية كبيرة، غير أنها مجموعة جيوسياسية خاصة جدا، ليس فقط بسبب المساحة البحرية الممتدة في وسطها، بل على الأخص، بسبب الفروقات الكبيرة بين ما يعرف بضفتيه الشمالية والجنوبية اللتين تختلفان بشدة لأن أوروبا التي تشكل اليوم الإتحاد الأوروبي تقع على الضفة الشمالية، بينما تقع إفريقيا ومعها العالم العربي والعالم الإسلامي الأوسع، على الضفة الجنوبية[1].

وبذلك يبقى المتوسط فضاء مجزءا ومختل الموازين، بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، فالإختلاف الشاسع في الإمكانيات وموازين القوى، وفي مدركات التهديد والشواغل الأمنية لضفتي المتوسط، أوجد هوة بين الضفتين، وأدى إلى إخفاق التكيف الأمني لدول الجنوب مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية المتوسطية، مما أفقدها قوة التأثير في إيجاد دور لها في صياغة المعادلة الأمنية في منطقة المتوسط، إلا أن بعد نهاية الحرب الباردة[2] عرفت منطقة البحر المتوسط محاولات لتحقيق شراكة إقتصادية بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط، منها ما تجسد في إطار مسار برشلونة التي كرست الشراكة الأورو–متوسطية، ومنها ما تم في إطار إتفاقيات ثنائية بين الإتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية من جهة أخرى[3]، ومن أجل تكثيف أكثر للعلاقات والحوار مع دول المتوسط طرحت فكرة إجتماع دول غرب المتوسط والتي تعرف بإختصار **5+5**، والتي تعتبر اليوم محطة هامة في مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية، وهذا نظرا للظروف الخاصة التي أوجدت هذه المبادرة.

1–التعريف بإتفاق خمسة+خمسة(5+5):

تعود فكرة طرحها إلى إقتراح الرئيس الفرنسي الأسبق **فرانسوا ميتران** خلال زيارته للرباط عام **1983**، مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا فرنسا وإسبانيا[4]، ليعود إليها فيما بعد في **1986** كل من رئيس الوزراء الإيطالي**Bettino Ceaxi**، ثم رئيس الحكومة **الإسباني F.Gonzales**، وقد عرفت هذه الفكرة تجسيدا في الإجتماع الذي تم عقده بمرسيليا في

[1]– إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، تر: زهيدة درويش جبور، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2010، ص38.

[2]– أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص122.

[3] – سامي بن حملة، دور إتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية في تحقيق الإندماج القانوني بين التشريعات الاقتصادية لدول المنطقة: تشريعات المنافسة أنموذجا، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**، المجلد27، العدد01، 2015.ص181.

[4] – قطوش عز الدين، **الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 166.

فيفري **1988**، والذي عرف بحوار**3+3**، لأنه ضم فقط الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، ليتطور تدريجيا إلى حوار**5+5** بضمه للدول المغاربية الخمسة، وإضافة كل من البرتغال ومالطا.[1]

يحتوي هذا الإتفاق أو هذا الإعلان على ثلاثة محاور: الأمن والإقتصاد والمسألة الثقافية والإجتماعية:

- على المستوى الأمني:

يهدف هذا المحور إلى رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول الذين يلتقون دوريا كل سنة لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك وذلك للمساهمة في إيجاد حلول للمسائل السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، كما يشير إلى تعلق الدول المشاركة بمبدأ شمولية مسألة الأمن وعدم تجزئتها في المتوسط.

- على المستوى الاجتماعي والثقافي:

أشار إعلان روما إلى البعد الشمولي لهذا المسار بإعتباره يشمل إلى جانب التعاون السياسي والإقتصادي التعاون الاجتماعي والثقافي، كمسائل الهجرة والتربية والتكوين والإتصال والمسائل الثقافية وحماية التراث.[2]

- على المستوى الإقتصادي:

تم التأكيد على ضرورة معالجة التوازن في مجال التنمية.[3]

2-نشأة مبادرة5+5:

مجموعة **5+5** هي أقدم إطار عمل للأمن الإقليمي بالمنطقة المتوسطية، كما أنها مستقلة عن المبادرات الأخرى التي تتميز عنها بتماسكها الجغرافي[4]. كما تشكل مبادرة **5+5** خطوة أولى من هذه الرغبة في تبني العلاقات في نمط شبه إقليمي مع دعوة تجاوز التبادلات الثنائية الصارمة مع آفاق طموحة تتمثل في تبني إستراتيجية إقليمية.[5]

---

[1] – العاقل رقية، المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد4، نوفمبر 2017، ص 82.

[2] – ماهر عبد الملا، التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، **مجلة العلوم القانونية**، العدد02، 2011، ص ص 59-60.

[3] – شوقي أسماء وبن عيسى صفاي، مواجهة الهجرة تهديد أمني مغربي-أوروبي: تعاون متعدد الأطراف متعدد المستويات، **مجلة الصدى للدراسات القانونية و السياسية**، العدد05، 2020، ص102.

[4] - Abdenour Benattar, Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration, L'Année du Maghreb, N°09. 2013, p60.

[5] - Jean-François Courtilière, pourquoi s'intéresser au 5+5?,**L'Harmattan**, paris, 2012,p05.

ولدت **5+5** في عام **1990** من حقيقة أن العلاقات في البحر الأبيض المتوسط معقدة ومرتبطة إرتبطا وثيقا بالتاريخ المشترك مما يؤدي إلى تفضيل العلاقات الثنائية الحساسة دون رؤية عالمية أو مشاورات إقليمية حقيقية، ومن جانب آخر فإن فشل الشراكة الأورو–متوسطية يشجع على إعادة إحياء مجموعة **5+5**، والتي تسعى من خلالها بلدان غرب المتوسط إلى تقوية علاقاتها الثنائية والتي تتجاوز الشؤون الوطنية الداخلية، والعمل على إقامة تعاون إقليمي مُصغَّر مديد الأمد لا تغيب عنه بكافة الأحوال الهواجس الأمنية المتعلقة بالمنطقة.[1]

أي بمعنى أن الدول الأوروبية في محاولتها لإحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي لم توفق الشراكة الأورو–متوسطية في الحد منها، قامت بعقد منتدى يشترك فيه الدول الأوروبية، وكذا دول من الضفة الجنوبية.[2]

جاءت مبادرة الحوار في إطار مجموعة **5+5** في ظروف جد إستثنائية ميزتها نهاية الحرب الباردة، وكذا ظهور جملة من التحديات والتهديدات الأمنية التي يصعب تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض، سواء من حيث طبيعة التهديدات الأمنية، أو من حيث بعدها الجيوبوليتيكي، كتصاعد الإرهاب العابر للحدود، وإنتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وبالخصوص فيما يتعلق بتجارة السلاح، والإتجار بالمخذرات، والإتجار بالبشر من خلال الهجرة غير الشرعية.[3] وبالتالي يمكن القول أن مجموعة **5+5** كانت وليدة مجموعة من التغيرات الدولية الكبيرة متمثلة في إنهيار جدار برلين والتوسع الأوروبي نحو الشرق والإهتمام الضعيف بالجنوب، وتدهور الوضع في الجزائر وغياب حل نهائي لقضية الصحراء الغربية والتوتر في ليبيا ثم الحصار الأممي عليها في أفريل **1992**، ثم حرب الخليج.[4]

إنطلق حوار **5+5** خلال الدورة الوزارية الأول التي إنعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة **1990** بعد أن مهد لذلك اجتماع إنعقد يوم **22** مارس من نفس السنة بروما وشاركت فيه كل من فرنسا، إيطاليا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية، وقد إنعقدت الدورة الوزارية الثانية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر سنة **1991** بالجزائر وتم إحداث ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمة خلال سنة

[1] - Jean-Robert Henry, Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine, **L'Année du Maghreb** , N°9,2013 , P16.

[2] – كتاب زهية، مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو–مغاربية، **مجلة صوت القانون**، المجلد05، العدد01، 2018، ص 56.

[3] – مصطفى صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد06، 2016، ص31.

[4] – بن صايم بونوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2015–2016)، ص217.

1992 إلا أن هذا الحوار قد تعطل بسبب العقوبات الأممية التي تم تسليطها على ليبيا في جانفي **1992** وتم تجميد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من **1994-2001** لينطلق من جديد خلال إجتماع وزارة الخارجية الدول العشرة يومي **25** و**26** جانفي **2001** بلشبونة مبادرة برتغالية.[1]

كما تم اجتماع الأطراف المعنية في عدة مناسبات(**كقمة تونس**) المنعقدة يومي **16** و**17** أكتوبر **2002** التي خصصت أشغالها لدراسة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، ثم تلاها (**اجتماع الرباط**) في الفترة الممتدة من **22** إلى **23** أكتوبر **2003**، وكذلك(**لقاء الجزائر**) في سبتمبر **2004** من أجل خلق فضاء للحوار والتعاون الفعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين دول الأطراف، والعمل على تحسين وضعيات العمال المهاجرين والسعي إلى إبرام إتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية، إلا أن هذه الإجتماعات كلها باءت بالفشل في الحد من الهجرة غير الشرعية، لأنها ركزت على الجانب الأمني دون معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة ولتدارك هذا الفشل تم مصادقة حوالي **58** من الدول الأوروبية و**28** من الدول الإفريقية في العاصمة المغربية الرباط سنة **2007** على بيان(الرباط)، وتهدف هذه الخطة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع إحترام حقوق المهاجرين[2].

ووفقا لما سبق يمكن تلخيص العناصر التي سرعت هذا التنشيط (إلى حد تبني دبلوماسية القمة-مع قمة تونس-وهي مبادرة الأولى من نوعها بين ضفتي المتوسط) في عدة عوامل: الخيبة حيال عملية برشلونة، الهجرة السرية، توقف عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، تداعيات تفجيرات الحادي عشر سبتمبر، خوف الدول المغاربية من أن يدير لها الإتحاد الأوروبي ظهره بعد توسيعه شرقا، التنافس الأوروبي-الأمريكي (إعادة تموضع الإتحاد في تخومه الجنوبي).[3]

3- مبادرة الدفاع5+5:

مبادرة **5 + 5 Défonce** تم إنشاؤها في عام **2004**، وقد كشفت عن نفسها كأداة فعالة للغاية في خدمة مصالح الأمن المشترك لغرب البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر التدريبات العسكرية المشتركة يتم إجراؤها سنويًا، وتحديد الفعالية التي تم تحقيقها في الأمن المشترك في المنطقة.[4] كما تعتبر أيضا أداة تهدف

---

[1]- أحمد فريجة وفريجة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، **مجلة المفكر**، المجلد10، العدد01، 2015، ص197.

[2] - منال بوكرو، مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد09، العدد03، 2018، ص ص 391-392.

[3] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص109.

[4] - Miguel Angel Romeo Nuñez, 5+5 INITIATIVE. MEDITERRANEAN SECURITY : SHARED SECURIT, Framework Document, 6 Jaune 2012, p01, disponible sur le lien suivant : https://www.ieee.es/en/Galerias/fichero/docs_marco/2012/DIEEEM07- 2012_5x5_SegMed_RomeoNunez_ENGL ISH.pdf .

إلى تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء من خلال تعزيز أنشطة التعاون العملي وتبادل الخبرات. يتم إستخدامه بشكل خاص لتسهيل المناقشات حول القضايا الاستراتيجية المشتركة يتم تنظيم الأنشطة في **04** مجالات:

- ✓ المراقبة البحرية؛
- ✓ أمن الطيران؛
- ✓ مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية؛
- ✓ التدريب؛
- ✓ البحث.[1]

وفي إجتماع عقد في مرسيليا، فرنسا، في **23-24** يونيو **2016**، اعتمد حوار **5 + 5** (الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس) + (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال) مشروع خطة العمل لتنفيذ "استراتيجية مياه غرب البحر الأبيض المتوسط" التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر وزاري عقد في الجزائر في مارس **2015**.

يتكون مشروع خطة العمل من **58** مشروعًا قدمتها الدول المشاركة والمنظمات الإقليمية. **48** مشروعا في فئة الأعمال الخدماتية، بقيمة إجمالية **132** مليون يورو، و**10** مشاريع في فئة أعمال البنية التحتية، بقيمة إجمالية **304** مليون يورو. بناءًا على طلب تونس، تتضمن مسودة خطة العمل قسماً إضافياً عن أعمال بناء القدرات.[2]

كما تم عقد إجتماع غرب البحر الأبيض المتوسط **5 + 5** في **22** أكتوبر **2020**، برئاسة مشتركة (تونسيون ومالطيون) حول موضوع "**معا من أجل الأمن الجماعي وشراكة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط"** تزامن عقد هذا المؤتمر مع الذكرى الثلاثين للحوار في غرب البحر الأبيض المتوسط "حوار **5 + 5**."

كما وقد جدد الوزراء إلتزامهم بقيم الديمقراطية والتعاون والتضامن، كما وأكدوا أن عملية الحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يساهم الغرب **5 + 5**، بطريقة مهمة للغاية، في التعزيز الثقة المتبادلة والتعاون بين بلديهما.

[1]- L'initiative 5+5: Date de consultation;11/11/2022, disponible sur le lien: https://www.defense.gouv.fr/dgris/enjeux-regionaux/linitiative-55

[2]- Le Dialogue 5 + 5 adopte le projet de plan d'action de la Stratégie sur l'eau en Méditerranée occidentale, sur le lien suivant: https://medwet.org/fr/2016/06/the-dialogue-5-5-adopts-its-draft-action-plan-of-the-water-strategy-in-the-western-mediterranean/

كما أكد الوزراء مجدداً أن حوار **5 + 5** يشكل نواة صلبة من التعاون الأورو–متوسطي في غرب البحر الأبيض المتوسط ونموذج شراكة بين الشمال والجنوب قادرة على تعزيز التكامل والتضامن بين ضفتي غرب البحر الأبيض المتوسط ، وإعادة التأكيد على الإرتباط الوثيق بين الأمن في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. وسلطوا الضوء على القرار **2532 (2020)** الذي بادرت به تونس وفرنسا، والذي إعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع في **1** يوليو / **تموز2020**، فيما يتعلق بالتهديد الذي يشكله جائحة **COVID-19**على السلام والأمن الدولي.

1/الحوار السياسي:

دعا الوزراء إلى تعزيز التشاور السياسي على المستوى حوار "**5+5**"، إطار عمل متميز يستمر في إثبات قيمته المضافة من أجل تعزيز روابط التعاون، وتوحيد نقاط وجهات نظر الدول الأعضاء حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك. فالحوار السياسي يشكل الوسيلة المثالية للبحث عن حلول مناسبة وفعالة للأزمات، وبؤر توتر أخرى تهز المنطقة ومن أجل التنمية، وتكثيف الشراكات القطاعية في غرب البحر الأبيض المتوسط، وكذا التشاور حول جميع القضايا ذات الإهتمام المشترك، بهدف تقارب المواقف وزيادة تماسك المواقف في المحافل الإقليمية والدولية.[1]

2/قضايا الأمن الإقليمي (محاربة الإرهاب والتطرف):

إتفق الوزراء على تعزيز نهج تعاوني وداعم من أجل مكافحة الإرهاب والدعوة إلى زيادة النظر في صلاته المحتملة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة بالاتجار بالجميع الأنواع، والتعامل مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية التي تحاول الإستفادة من طرق جديدة للنشاط غير المشروع خلال فترة الوباء. كما أكد الوزراء من جديد إدانتهم الشديدة لجميع أشكال الإتجار بالبشر وعزمهم على مكافحة هذه الظاهرة بقوة، ويرحبون في هذا السياق؛ بالمبادرات والجهود المبذولة في مجال النضال ضد الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب(**GCTF**).

3/ الشباب والتعليم والتنقل.

يلتزم الوزراء بالإستثمار في الشباب ويؤكدون على أهميته، كما وأشار الوزراء إلى أن الموضوعات المتعلقة بالشباب والتعليم والتنقل والتوظيف في المجتمع لهما أهمية كبرى، بما في ذلك الرعاية الكافية والشاملة سيكون لها تأثير إيجابي مباشر على مستقبل المنطقة، كما أعرب الوزراء عن دعمهم للترقية والمشاركة الفعالة في برنامج+ **Erasmus** ، وفيلق التضامن الأوروبي كأدوات للمساهمة في تطوير التعاون

[1]- Seizième réunion des Ministres des Affaires Etrangères du « Dialogue 5+5 » en Méditerranée occidentale, Tunis, 22 octobre 2020, p03. disponible sur le lien suivant: https://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2020/10/20201022_55-D%C3%A9claration-Tunis_MAEs.pdf

الجامعي والتبادل بين منظمات الشباب، والتنقل الدولي للشباب والطلاب والأشخاص العاملين في قطاعي التعليم والشباب، في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط. كما رحب الوزراء بالاجتماع الرابع الإجتماع الوزاري حول التعليم العالي والبحث والابتكار الذي عقد في روما في جوان **2019**. وأكد الوزراء بشكل خاص على أهمية التعاون بشأن قضايا الشباب ويؤيدون مشاركة أكثر فاعلية للمؤسسة آنا ليند بشأن متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة **تو شورز** ودعم المشاريع.

4/ التنمية المستدامة.

أكد الوزراء عزمهم على مواصلة جهودهم من أجل تنفيذ نموذج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية مع التركيز على الإنجازات الملموسة، في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يعرب الوزراء عن التزامهم بتحقيق أجندة **2030**، وضرورة حشد كافة الوسائل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعتقد الوزراء أن التنوع البيولوجي يجب أن يكون على جدول الأعمال متعدد الأطراف، كمسألة ذات أولوية للعمل الجماعي القادر على ضمان أسلوب حياة إنساني صحي ومستدام. ويعيد الوزراء تأكيد التزامهم بتعزيز الاقتصاد الأخضر والطاقات الدائرية والمتجددة ورغبتهم في تعزيز تعاونهم في هذه المجالات، بهدف تسريع انتقال الطاقة، والحفاظ على البيئة من خلال النمو الأخضر التي تعود بالفائدة على سكان منطقة.

وشدد الوزراء على أهمية تعزيز جهود التنسيق والتعاون في إطار الالتزامات الدولية، التي تم التأكيد عليها خلال **قمة باريس للمناخ، 12** ديسمبر **2015** و **COP 22** في مراكش، وفي نوفمبر **2016**. كما رحب الوزراء بالاجتماع الأول الاجتماع الوزاري حول التماسك الإقليمي المنعقد في **مونبلييه** في أبريل ومنتدى **Med Think** الرابع الذي عقد في مالطا في يوليو **2019**، وأحاط الوزراء علما باهتمام بمبادرة وضع خطة العمل من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط المثالية في عام **2030 وآفاق "واحد قمة الكوكب "**.[1]

5/ الهجرة والتنمية.

أكد الوزراء على تحديد سياسات وطنية حقيقية في هذا المجال، وتسهيل التنقل والهجرة النظامية، ومكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر واحترام حقوق المهاجرين. كما ناقش الوزراء مختلف التحديات التي تطرحها الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وأثرها على أسس الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة وفي العالم على وجه الخصوص.

[1]- Ibid, p : 12-13.

كما تم الإتفاق على مواصلة تعزيز مكافحة الهجرة وشبكات تهريب المهاجرين غير النظاميين والإجراميين بجميع أشكالها مع ضمان معاملة عادلة للمهاجرين والحفاظ على كرامتهم وضمان إحترام حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية وكره الأجانب، وكذلك المساواة من حيث الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والتدريب المهني وقانون العمل للمهاجرين النظاميين[1].

وعموما يمكن القول أن مبادرة **5+5**؛ تعتبر من أهم المبادرات الإقليمية في منطقة المتوسط كلها التي عرفت نوعا من الإستمرارية وعدم إنقطاع عملها، بالرغم من تعدد الأزمات التي عرفتها المنطقة بداية من الإنتفاضات الشعبية لسنة **2011**، وعليه تعتبر هذه المبادرة مميزة بالنظر للمشاريع الأخرى وهذا لإهتمامها بأهم قطاع ألا وهو القطاع العسكري.

المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط.

لم يكتفي الإتحاد الأوروبي بالسياسات السابقة، وخاصة بعد تقييمه وإدراكه لعدم وصول للأهداف المعلن عنها، نتيجة لعدة تحديات التي حالت دون ذلك، مما إستدعى بالإتحاد الأوروبي إلى الإستنجاد بسياسة جديدة لعلها تستكمل تجربة الشراكة ومحاولة منه لإحياء مسار برشلونة وهذا بتغيير التسميات من" **مسار برشلونة** " إلى **" الإتحاد من أجل المتوسط".**

1-التعريف بمشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

تم إعادة إنطلاق لإتفاقيات الشراكة بين الجانب الأوروبي والجانب المتوسطي في إطار هذا الإتحاد والذي يعتبر بمثابة فرصة لجعل العلاقات بين الجانب الأوروبي والدول المتوسطية أكثر واقعية ووضوح من ذي قبل، بحيث يستفيد كل من الجانبين من خلال هذا المشروع على دعم في مجالات عديدة كالصحة والبيئة(**المناخ**) والإقتصاد والهجرة والأمن وغير ذلك من القطاعات الهامة و التي لا يمكن الحديث عنها إلا من خلال الإتفاقيات.

هذا ما أعرب عليه **ساركوزي** في قوله:" **إذا أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن تكون لها حدود، وإذا أرادت أوروبا أن تكون لها القوة لا يجب عليها أن تتمدد بدون نهاية...وتركيا ليست لها مكانة في الإتحاد الأوروبي لأنها ليست بلدا أوروبيا لكنه بالمقابل هي بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الإنضمام للإتحاد المتوسطي...**"، حيث ركز في نداءه لبناء الإتحاد المتوسطي على الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط وسماها على التوالي: فرنسا، البرتغال، إسبانيا، إيطاليا ، اليونان، مصر، لبنان، تونس،

[1] - Ibid, p : 12.

الجزائر، المغرب، وفكرته في ذلك أن يعيد محاكاة تجربة الوحدة الأوروبية التي إنطلقت بعدد قليل من الدول وبمشاريع نفعية محددة.[1]

فمن خلال هذا التصريح يمكن القول أن الإتحاد من أجل المتوسط هو فكرة طرحها **نيكولا ساركوزي** خلال الحملة الإنتخابية الرئاسية الفرنسية في ربيع **2007**، حيث تنطوي هذه الفكرة على فتح مرحلة جديدة في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث تمت إعادة تسمية المشروع من **"عملية برشلونة"** إلى **" الإتحاد من أجل المتوسط".**[2] وبالتالي فهو عبارة عن شراكة متعددة الأطراف تهدف إلى خلق نوع من العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.[3] هدف من خلالها إلى إنقاض كل المبادرات الأوروبية وعلى مختلف أنواعها، وجعله إمتدادا لمسارات إعلان برشلونة.[4]

وعموما يمكن القول أن **نيكولا ساركوزي** أراد من خلال هذا المشروع؛ بناء مساحة جديدة سياسية على أنقاض هذا المشروع الذي أقيم في برشلونة. هذا المشروع الجديد، الذي كان أقرب إلى "**حلم حضارة** على حد تعبيره، فهو عبارة عن "**رابطًا بين أوروبا وإفريقيا** ".[5]

2-السياق التاريخي للإتحاد من أجل المتوسط:

عرف مؤتمر برشلونة منذ إنطلاقته الأولى عدة مبادرات جديدة تميزت بكونها رؤية أحادية الجانب(أي كان مصدرها أوروبي بحت)، الأمر الذي يدل على تشتت دول الجنوب المتوسط وجعلها دائما في موقع المتلقي و ليس المبادر، وقد كانت آخر مبادرة هي التي طرحها الرئيس الفرنسي **ساركوزي**، دعا إليه الرئيس الفرنسي في سنة **2008**.

حيث سعى من خلال إلى محاولة إستعادة مكانة فرنسا خاصة بعد الصعود الصيني ومحاولته لعب دور أساسي في المنطقة المتوسطية، وهو ما شكل لدى أوروبا تخوف من هذا الصعود، إذ أن أي صعود للقوى الإقليمية في المنطقة سيؤدي حتما إلى تهميش وتراجع دور أوروبا في المنطقة، لهذا سعت فرنسا

[1]- محمد سمير عياد، الاتحاد من أجل المتوسط، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد05، العدد01، 2014، ص ص 127-129.

[2]- Frédéric Allemand, L'union pour le méditerrané pourquoi ? Comment ? Fondation pour l'innovation politique, **Fondation pour L'innovation Politique**, juin 2008, p03.

[3] France. Mission de l'Union pour la (2007-2012), 1/01/2007-31/12/2012,: disponible sur le lien : https://francearchives.fr/fr/authorityrecord/FRAN_NP_051038

[4]- الحراثي ميلاد مفتاح، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط**: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 55.

[5] - Khadija Mohsen-Finan, L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud: disponible sur le lien https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/EuropeVisions_3_fr.pdf

جاهدة إلى إحتواء المنطقة لكن هذه المرة في صيغة تعاون جديدة تستعيد من خلالها دورها في المنطقة، لذلك يعتبر مشروع الإتحاد من أجل المتوسط آلية جديدة للنفوذ الفرنسي في المتوسط.

ولقد حسمت قمة **"الإتحاد الأوروبي"** ببروكسل في **(2008/03/14)** الإشكالية المطروحة بخصوص التداخل بين **"الإتحاد المتوسطي"** و**"مسار برشلونة"**، والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من "**الإتحاد المتوسطي**" إلى "**مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط**" وقد جاء هذا القرار إنعكاسا لما يأتي:

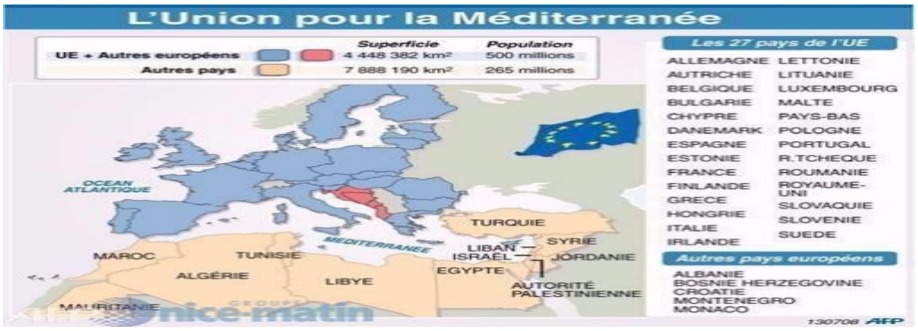
– إنتقال الوصاية على المبادرة– المشروع من فرنسا إلى الإتحاد الأوروبي.

– إعتبار الصيغة الثانية للمبادرة و حسب تصريح رئاسة الإتحاد– تحديثاً لمسار برشلونة –ودفعة جديدة له، وهو أمر يعكس الإدارة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينهما حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلاً عن مسار برشلونة.

– الإتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحاً في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معاً وليس دول أوروبا المتوسطية.[1]

إلا أنه وبعد المحادثات مع المستشارة الألمانية **"أنجيلا ميركل"** والتي رفضت أن تقصي باقي دول الإتحاد الأوروبي تم إدراج هذه الأخيرة وأصبح الإتحاد من أجل المتوسط يضم كل دول الإتحاد الأوروبي وكل بلدان الحوض المتوسط، وعلى هذا الأساس حضر قمة باريس المنعقدة في **13** جويلية **2008** ثلاثة وأربعون بلدا منها **27** دولة أوروبية وكل بلدان حوض المتوسط بإستثناء ليبيا التي رفضت المشاركة في اللقاء.[2]

خريطة رقم(07) توضح الدول المعنية بالإتحاد من أجل المتوسط.



EURO-M2DITERRANéE https://cutt.us/9VOri

[1]– جعفر عدالة، مرجع سابق، ص09.

[2]– مزاني راضية ياسمين، واقع وأبعاد العلاقات الأوروبية مع دول المغرب العربي، **مجلة الجوار المتوسطي**، العدد 01، مارس 2019، ص ص 314–315.

3-أهداف مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

أ-الأهداف المعلنة لمبادرة الإتحاد من أجل المتوسط:

تتمحور مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط حسب ما هو معلن حول العديد من المشاريع المتعلقة بمجال التلوث البيئي بالمتوسط أو ما يعرف بالمشاريع المتغيرة التي تهدف إلى حماية الشريط الساحلي[1]، أي تطوير شبكات الإستفادة من المياه الصالحة للشرب وتحسين وسائل السقي.

1.تحسين النقل بين الموانئ بإنشاء طرق سريعة بحرية، وإنجاز ما لم يتم إنجازه بعد من الطرق السريعة المغاربية.

2.الحماية المدنية ويقصد بها التعاون للوقاية من الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان.

3.إقامة جامعة أورو-متوسطية يكون مقرها في سلوفينيا من أجل تشجيع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات دول الأعضاء.

4.إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطية عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية بإستعمال الأسهامات الطوعية من الدول الأعضاء.[2]

5.محاولة إيجاد حل لأزمة المهاجرين الذين يركبون المتوسط وصولا إلى الشواطئ الأوروبية.

6.محاولة إيجاد حل لمسألة الإنضمام التركي للاتحاد الأوروبي.

7.تفعيل فكرة المتوسط كرابط أساسي في العلاقات شكال-جنوب.

8.إعادة إدراج فرنسا كلاعب دبلوماسي نشط له دور كبير في الساحة الدولية.

من خلال هذه النقاط المعلنة يتضح من أهداف المشروع هو تصحيح مسار برشلونة من خلال إدخال مفهوم الملكية المشتركة، وتحقيق أهداف أوروبية بالدرجة الأولى خاصة فيما يخص بالجانب الأمني، كما حاول الإتحاد من أجل المتوسط إدخال مفهوم التكافؤ والمساواة بين جميع الأطراف المشاركة فيه، من خلال العمل بمبدأ المساواة والإحترام المتبادل، فهو يحاول جمع الشركاء المتوسطي بما فيهم العرب وإسرائيل ضمن مؤسسات الإتحاد بهدف التطبيع ومحاولة حل هذه المعضلة بما يخدم الجانب الإسرائيلي طبعا.

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2009، ص38.

[2]- عودة زمن ماجد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي وآفاقها المستقبلية**، بغداد، دار التعليم الجامعي، 2017، ص110.

ب-الأهداف غير المعلنة:

يلاحظ بأن المشروع سعى إلى تحقيق العديد من الأهداف في مجال الطاقة والأمن، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية وتلوث مياه البحر وغيرها، إلا أنه تبرز بينها ثلاثة أهداف رئيسية ومخفية، وخصوصا وأنه أراد أن يرى مشروعه الكبير قد حول المتوسط إلى قطب القرن الحادي والعشرين وهي:

- وضع ترتيب لتركيا خاص في أوروبا بدون إنضمامها للاتحاد الأوروبي، حيث أن فكرة ضمها إلى هذا المشروع الهدف منه هو التقليل قدر الإمكان من الحضور الإسلامي في الكيان الأوروبي.
- ترتيب وضع خاص أيضا لدمج السوق المغاربية في السوق الأوروبية، وكذلك جزء من المشرق العربي، بعد أن تم طرح صيغة التعاون مع دول الخليج العربي من خلال الشراكة الخليجية-الأوروبية، حيث يتم من خلال ذلك تقويض أسس السوق العربية المشتركة قيد التكوين ووضع نهاية لأي مشروع عربي وحدوي في المستقبل، وعلى أمل تجفيف منابع الهجرة السرية لأوروبا وقطع الطريق على الإختراق الصيني للأسواق الإفريقية التي تعد المستثمر الثاني في إفريقيا أمام فرنسا.[1]

4-تحديات التي واجهت مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

يرى العديد من الباحثين أن التحديات التي تواجه الإتحاد من أجل المتوسط هي نفسها المشاكل التي واجهت مسار برشلونة، فمشروع الإتحاد من أجل المتوسط هو مشروع رائد وفعال بطموحاته وأهدافه إلا أن الأمل في تحقيق هذه الأهداف يبقى بعيدا عن الواقع، فرغم المشاكل التي واجهته منذ إنطلاقه وهذا ما أثار الشكوك في نجاح المشروع وتحقيق أغلب أهدافه التي رسمت له، وهذه التحديات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

❑ الصراع العربي-الإسرائيلي:

يعتبر مصدر القلق العربي هو مشاركة إسرائيل في الإتحاد الجديد وإيجاد تعاون إقتصادي بينها وبين الدول العربية المتوسطية دون أي محاولة جادة من جانبها لوقف أعمال العنف والإستيطان، ورفض أي تنازلات لتحقيق السلام العادل والشامل، كما أن عملية السلام بيم إسرائيل والدول العربية تواجه صعوبات تجعلها متعثرة في ظل الوضع السائد خاصة بعد هجوم إسرائيل على قطاع غزة بين ديسمبر **2008** وجانفي **2009.**

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، الإتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على الأمة العربية، المجلة السياسية والدولية، ص ص 08-09، نقلا عن الموقع : https://iasj.net/iasj/download/c011d7f304cd1d66

❑ **الدول التي تشكل هذا الإتحاد يمكن تصنيفها إلى صنفين متباينين هما:**

الصنف الأول يضم دول شمال الحوض وهي دول أوروبية منسجمة مع بعضها في إستراتيجياتها ومصالحها بشكل عام وتشكل المحور النشيط والقوي في هذا الإتحاد، أما **الصنف الثاني** تمثله دول جنوب الحوض وهي دول متنافرة، غير متحدة فيما يخص المصالح والأهداف، فلديها إستراتيجيات وطموحات وخصائص مختلفة وتشكل المحور الضعيف في الإتحاد، وبالتالي هناك نوع من التباين والتباعد بين أطراف الإتحاد في حوض المتوسط.

❑ **ما يدخل أيضا ضمن تحديات الإتحاد من أجل المتوسط هو أن دول جنوب المتوسط ترتبط بعضوية ومجالس أخرى كالإتحاد الإفريقي ومجلس الجامعة العربية:**

إن إنضمام هذه الدول إلى الإتحاد أدى إلى فشل عضويتها في هذه الإتحادات وقد يؤدي هذا إلى إقصاء وتهميش الدول الأخرى المنضمة لهذه الإتحادات والتي ليست مطلة على الحوض المتوسط وبالتالي لا يمكنها الإنضمام إلى الإتحاد من أجل المتوسط، وهذه المخاوف لا تشمل فقط دول جنوب المتوسط، وإنما تشمل أيضا دول شمال المتوسط وإندماجها إلى الإتحاد الجديد.

❑ رغم أن تركيا شاركت في عضوية هذا الإتحاد، إلا أن طموحاتها تتجاوز عضوية الإتحاد من أجل المتوسط، فهي تطمح في أن تكون عضوا فاعلا في الإتحاد الأوروبي.

❑ الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية والخلاف المغربي الإسباني حول مدينتي سبتة ومليلية وكذا التوتر السوري اللبناني: جراء الوضع السياسي الداخلي آنذاك قبل الحرب السورية وغيرها من النزاعات التي تشكل محور إنشقاق داخل هذا الإتحاد.

❑ قيادة فرنسا لمشروع كبير وبهذا الحجم يجمع بين دول شمال المتوسط وجنوبه ويعمق البعد الإستراتيجي لأوروبا في المنطقة، يعني إعلان المنافسة وبشكل واضح مع مصالح أمريكا في المنطقة التي تحاول التدخل في مشاريع وتفاصيل المشروع من أجل إيقافه[1]. لذلك يمكن القول أن التحدي الأكبر الذي واجه هذا المشروع هو التنافس الأمريكي–الأوروبي في المنطقة و الذي يعيق نجاح الإتحاد المتوسطي كمبادرة متوسطية حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منافسة دول الإتحاد الأوروبي وهذا بتقديم مشاريع ومبادرات أخرى تمثلت في مشروع **"الشرق الأوسط الكبير"**.

[1]– زكري مريم، الإتحاد من أجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية، **مجلة أكاديميا**، العدد06، 2017، ص ص 136-138.

وعموما يمكن القول أن تأسيس مشروع بحجم الإتحاد من أجل المتوسط يتطلب مجموعة كبيرة من المقومات والإمكانيات ولعل أبرزها يكمن في توفر عامل الأمن والإستقرار في المنطقة المتوسطية عامة والمنطقة الجنوبية خاصة، إلا أن ما يلاحظ أن هذا العامل غير موجود نتيجة لحجم الصراع العربي– الإسرائيلي، إضافة إلى الفوارق العظيمة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، هذا ما يجعل الإتحاد الجديد مختل التوازن وطبعا لصالح الدول الأوروبية على إعتبار أن الطرف الفرنسي هو المبادر لهذا المشروع، ولذلك ما يمكن قوله عن هذه المبادرة أنها تبقى مجرد درع لوقاية أوروبا من الهجرة الغير مرغوب فيه إلى الدول الأوروبية وخاصة فرنسا بحكم أن معظم المهاجرين يتواجدون بفرنسا ناهيك أيضا عن الخوف الأوروبي من التنظيمات الإرهابية(الشبكات الإجرامية المنظمة) كما ويمكن اعتبار هذه المشروع مجرد (سوق) لتصريف فائض الإنتاج ولا يخدم الدول المتوسطية، هذا ما أدى إلى معارضة أغلب الدول المتوسطية لهذا المشروع و فشله.

المبحث الثاني: دوافع مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

أسفرت التحولات السياسية لسنة **2011** عن مراجعات أوروبية للسياسات الخارجية تجاه المنطقة المتوسطية عامة والعربية خاصة، حيث قامت المفوضية الأوروبية بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية، وأصدرت نسخة معدَّلة وسَّعت فيها من برامج الشراكة، والمساعدة المقدَّمة إلى بعض الدول العربية، من أجل دعم عملية التحول الديمقراطي، ثم أسْفرت التفاعلات اللاحقة في المنطقة عن تداعيات أمنية خطيرة، تمثلت في (تدفق أعداد اللاجئين–التحالف الدولي الجديد ضد الإرهاب، الإنهيار الاقتصادي لبلدان الربيع العربي...)، كل هذه العوامل دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إجراء مراجعة ثانية لسياسة الجوار، أُصدرت صيغتها الجديدة في نوفمبر **2015**.

والواقع أن بداية مشاورات المراجعة الأولى لسياسة الجوار الأوروبية، وإن تزامنت مع انطلاق الثورات العربية في نهاية عام **2010**، فإنها لم تكن نتيجة لها. لكن الثورات كانت دافعًا لتلك المراجعة بهدف تشجيع التحول الديمقراطي في الجوار الجنوبي، والتأكيد على دور سياسة الجوار الأوروبية في تحفيز المجتمع الدولي على تشجيع التحول الديمقراطي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، حيث صرَّح " **شتيفان فول"** المفوض الأوروبي لشؤون التوسيع وسياسة الجوار الأوروبية، "**أن الاتحاد الأوروبي كثيرًا ما اختار الأمن والاستقرار في جنوب المتوسط على حساب قيمه الداعية إلى دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأن الأحداث التي تشهدها المنطقة منذ نهاية 2010، أكَّدت أن الاستقرار لن يتحقَّق إلا بوجود ديمقراطية حقيقية**".[1]

المطلب الأول: الدوافع السياسية.

لطالما كانت أهداف المجموعة الأوروبية هو بناء هوية أوروبية قائمة على نبذ الصراعات، حيث صار هذا الهدف بمثابة القوة الدافعة لمختلف السياسات الأوروبية الخارجية، كما بات دعم الإستقرار ونشر القيم العالمية وتحقيق الأمن في مختلف البرامج والمساعدات التي تقدمها دول الإتحاد الأوروبي إلى مناطق الجوار الأوروبي، وهذا من أجل حماية الأمن الأوروبي ومنع إنتقال النزاعات إلى داخل الحدود الأوروبية، ولقد ساهمت عدة عوامل سياسية في مراجعة الإتحاد الأوروبي لهذه السياسية نذكر منها:

أ/ عدم الإستقرار في منطقة جنوب المتوسط (أحداث الربيع العربي):

[1]– علياء وجدي، الإتحاد الأوروبي والديمقراطية في العالم العربي: معضلة القيم والأمن، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ27 أفريل 2022، نقلا عن الموقع https://cutt.us/NlMCt ، تاريخ الإطلاع:2022/12/27، الساعة:13:27.

إستعادت الشوارع العربية نشاطها بعد سنوات عديدة من حكم الأنظمة الدكتاتورية، فكان عام **2010** نقطة إنطلاق التغيير أشتركت فيه مختلف شرائح الشعوب العربية مطالبة بإعادة تغيير الأنظمة التسلطية[1]، والتي كان ينظر إليها دائما من زاوية الأنظمة البوليسية القوية. فهذه الثورات لم تكن تهدف بالأساس إلى القضاء على الحكام الداخليين بقدر ما كانت ثورات ضد أولائك الحكام بإعتبارهم ممثلين لنظام عالمي.[2]

إن بدايات إنطلاق هذه الثورات كانت في المنطقة المغاربية وبالتحديد في تونس، حيث قام شاب تونسي يدعى محمد البوعزيزي بإحراق نفسه ردا على المعاملة السيئة التي تلقاها من قبل أجهزة الأمن وأيضا ردا على الوضع الاقتصادي الهش وكذا تفشي ظاهرة البطالة[3]، ناهيك عن النظام السياسي الذي تميز بالوحشية والسخط.[4] لكن سرعان ما إنتشرت هذه الثورة إلى بلدان الأخرى بما فيها بلدان الشرق الأوسط، وإذا حاولنا ربط هذه الإنتشار السريع يمكن القول أن تداعيات هذا العمل في تونس يمكن تشبيهه بمبدأ تأثير الفراشة(**The Butterfly Effect**)، والذي يقوم على فرضية مفادها "أن أي فعل رغم ما يبدو بسيطا في الظاهر، فإن له تأثيرا معينا" وبالفعل كان التطبيق الفعلي لهذا المبدأ، من خلال حادثة بوعزيزي في تونس، حيث إمتد تأثير هذه الواقعة إلى مصر وليبيا وسوريا والبحرين واليمن[5]، حيث ساهم هذا الحدث في إسقاط حكم زين الدين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن.

لكن ما يلاحظ على هذه الثورات هو طبيعة التشابه الكبير في اندلاعها، لعدة أسباب يمكن ذكرها فيما يلي:

- إنها تعد وليدة نفس الظروف التي تشهدها المنطقة، وتمثل نتاجا طبيعيا لنفس ممارسات أنظمة الحكم فيها، كما أنها تتشارك في تحقيق نفس المطالب والأهداف.
- إنها تدور في أفق مشتركة، وتنطلق في تكاملها من الوحدة الجغرافية والتاريخية للمنطقة.

---

[1]– نبراس المعموري، **المرأة والربيع العربي(الحالة المصرية أنموذجا) دراسة مقارنة تحليلية لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013،ص 07.

[2]– نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والإستراتيجيات السياسية الراهنة**، تونس: دار نقوش عربية، 2013، ص23.

[3]– فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة: إجتماعية، إقتصادية، سياسية**، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص316.

[4] - Mansouria Mokhefi, Maghreb : révolutions inachevées ? **Politique étrangère**, Vol. Printemps, N°.1 .2012. .P71.

[5]– عادل عبد الحمزة ثجيل، **عشر سنوات بعد الربيع العربي: الإنعكاسات السياسية والأمنية في العراق**، عمان: مؤسسة فريد ريش ايربت، 2021، ص07.

- أن طبيعة هذه الثورات وحقيقة إنطلاقها في ظروف متشابهة وبأهداف مشتركة، يجعلها تتبادل خاصية التأثير والتأثر مع بعضها البعض، بحيث أن تعثر بعضها أو فشلها في إحدى الدول يكون له تداعيات مباشر على نجاح وإستمرارها في دولة عربية أخرى.[1]

ولعل الظروف المشابهة لقيام هذه الثورات تستدعي طرح مجموعة كبيرة من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى إنفجار الشارع العربي في ثورات أطاحت بأربعة نظم عربية وأدخلتها في مخاض عسير جدا كما تلتها تداعيات خطيرة على المنطقة المتوسطية ككل.

وإجمالا يرى بعض الباحثين أن هناك تشابه إلى حد كبير في الأسباب المؤدية لهذه الثورات والتي يمكن إبرازها من خلال:

- غياب أسس الحكم الرشيد في البلدان التي شهدت الثورات؛ وغياب تام للديمقراطية الحقيقية بالدول العربية.
- الفساد المالي والإداري والسياسي.
- إنحصار الثروات في يد فئة واحدة من الشعب.[2]
- الإستبداد السياسي حيث شكلت هذه الحالة مظهرا من مظاهر الأزمة الشاملة والمتمثلة في أزمة الشرعية، حيث تعاني الدول العربية بأنظمتها الملكية والجمهورية والتي إنعكست سلبا في علاقتها بالقوى الوطنية المحلية، والتي تعمل على تضييق دائرة المشاركة السياسية وتمنع أي محاولة للإنخراط في المعترك السياسي.[3]
- التضييق السياسي وكذا الأمني وعدم نزاهة الإنتخابات في معظم البلدان العربية.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي وضعف المدخول.

ولقد بات واضحا، بأن ظاهرة الثورات العربية كحدث سياسي وفعل إجتماعي أنتج مجموعة من الآثار الهائلة على الصعيد المحلي والإقليمي وحتى الدولي، وعلى أكثر من صعيد، ولقد شبه المراقبين هذه الثورات التي إندلعت بـــ الزلزال الذي هز العالم بأكمله وليس العالم العربي فحسب[4]. حيث إنتقل تأثير هذه الموجة

---

[1]– ثائر خليل محمد، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016، ص129.

[2]– إيمان بغدادي، الحركات الإحتجاجية في المنطقة العربية "الموجة الأولى للإنتفاضة السياسية": دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك وفق نموذجي تونس ومصر، الأسباب والنتائج ومآلات الحراك الثوري، **مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد03، العدد04، 2020، ص210.

[3]– سهام زروال، **الحراك العربي ومأزق الإصلاح السياسي**، الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة، 2022، ص187.

[4]– فيصل محمد عبد الغفار، **الربيع العربي**، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016، ص11.

من الإحتجاجات **(الربيع العربي)** من جناح الفراشة إلى تأثير الدومينو وهذا ما لاحظناه من خلال سقوط أربعة أنظمة سياسية عربية.

وفي عام **2015**، تأزمت الأوضاع أكثر في جنوب المتوسط وأصبحت دائرة الأصدقاء التي نادى بها الإتحاد الأوروبي تشبه" **حلقة من النار**"، بحيث دخلت الحرب السورية عامها الرابع من الحرب، وتحولت ليبيا لـ "**ثقب أسود**"، وعادت مصر إلى الديكتاتورية العسكرية، وظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني القديم دون حل.

وإذا كان لا بد لنا من التعرف على نقطة ذات صلة في سياسة الجوار الأوروبية، فهي أن نكون قد ربطنا بين أمن الاتحاد الأوروبي واستقرار دول الجوار، وكذلك بين الإستقرار والازدهار والديمقراطية. ففي ظل هذه الظروف، زعزعة الاستقرار، والإرهاب، والتراجع الديمقراطي (باستثناء تونس)، والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الجوار لا يمكن أن تخلو من عواقب وخيمة على الاتحاد الأوروبي ويمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

- أدت الحرب في سوريا، بدفع ملايين السوريين إلى المنفى في أوروبا، إلى تقويض التضامن الأوروبي وحرية التنقل، بينما أدت إلى صعود الشعبوية والمشاعر المعادية لأوروبا في بعض الدول الأعضاء. وبالمثل، من خلال السماح بظهور تنظيم **داعش**، فهو بشكل غير مباشر أصل أكثر الهجمات دموية التي ضربت أوروبا، وفرنسا على وجه الخصوص.[1]
- كشفت أحداث الربيع العربي عن توجهات صينية جديدة فيما يتعلق بأدوارها وسياستها الخارجية ، فهذه الأحداث قد شكلت ورقة رابحة للصين لإعادة هيكلة صعودها بشكل أكثر توازنا، كما أن الربيع العربي مثل أكبر تحول مجاور لأوروبا بعد سقوط جدار برلين، فالثورات العربية كانت كاشفة عن تأزم عناصر القوة الأوروبية وكذا تراجع قدرتها النسبية في التأثير مقابل قوى كبرى أخرى خصوصا وأن أوروبا القديمة أصبحت أكثر شيخوخة، أي بمعنى أن الربيع العربي أدخل الإتحاد الأوروبي في صراعات مع أعضائه[2]، وهذا ما لمسناه من خلال الخلاف الذي نشأ بين إيطاليا وفرنسا وبلدان أخرى من الإتحاد الأوروبي في أعقاب تدافع المهاجرين إلى إحدى الجزر الإيطالية.

---

[1] - Caroline Janvier et M. Joaquim Pueyo , RAPPORT D'INFORMATION, PAR LA COMMISSION DES AFFAIRES EUROPÉENNES, sur la politique européenne de voisinage : Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 22 juillet 2020. Sur : https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/rapports/due/l15b3237_rapport-information#_Toc256000007

[2] – حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2014–2015)، ص81.

▪ شكلت الإنتفاضات العربية والتي غيرت في كثير من معطيات مشهد السياسة والسلطة وتوازنات القوة في المجال العربي، حيث كان لسقوط الأنظمة وصعود نخب جديدة إلى السلطة[1]، تداعيات بظهور مفهوم الدولة الفاشلة خاصة في أواخر **2011**، أي أصبحت الدول تنهار واحدة تلو الأخرى بداية من تونس، مصر، سوريا واليمن لتقبع دول الحراك في خانة الفشل، كما أضحت ملاذ لمختلف التنظيمات الإرهابية كتنظيم الدول الإسلامية وسوق لإنتشار الأسلحة ومقر للعنف على المستوى الداخلي، وبؤرة لتصدير مختلف التهديدات اللاتماثلية، ولقد أدى سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا إلى دخول الدولة في دائرة الفشل، وهو ما ترجمته مختلف مظاهر الحياة في ليبيا، حيث أصبحت ليبيا ملاذا آمنا للجماعات المسلحة نتيجة لغياب السلطة والرقابة على الحدود، وقد خلف هذا السقوط تداعيات خطيرة على المنطقة المتوسطية لاسيما في المجالات الأمنية والإقتصادية، كما عبر عنها **خافيير سولانا** بقوله: **" ...إذ أصبحت ليبيا أحد التحديات الصعبة التي تواجه الإتحاد الأوروبي "**.[2]

▪ إضافة إلى ليبيا، تعتبر سوريا من أكثر الدول العربية نموذجا للدولة الفاشلة، وهذا نظرا لما تتعرض له منذ أكثر من خمس سنوات من دمار لمؤسسات الدولة والبنية التحتية، والمجتمع السوري وكذا الإنقسام الطائفي والعرقي والديني والمذهبي وكذلك حجم الخسائر البشرية والإقتصادية، وقضية اللجوء للخارج والنازحين في الداخل[3]، وهذا ما سيأثر على المصالح الأوروبية في المنطقة خاصة منطقة الشرق الأوسط.

▪ كما شكلت الثورات العربية خاصة الإحتجاجات في تونس والمغرب تغيرات كبيرة في الأنظمة السياسية، حيث أدى إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية والذي مثل أكبر خطر على المصالح الأوروبية خصوصا عند تطور الوضع في ليبيا والذي بات يمثل تهديدا للأوروبيين بسبب وجود تنظيمات سلفية جهادية، فضلا عن إحتمال وجود نقص حاد في إمدادات الغاز والبترول لبعض دول الإتحاد أبرزها إيطاليا بسبب سيطرة ميليشيات مسلحة على حقول تصدير البترول والغاز.[4]

▪ إن عدم الإستقرار في اليمن يعتبر بالنسبة للإتحاد الأوروبي بمثابة تهديد لمصالح دول الإتحاد خاصة في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر.[5]

---

[1]– عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص19.

[2]– عائشة بوكليخة، الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجا، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد02، 2017، ص ص 180–181.

[3]–عارف احميدي حسين بني حمد وأمين عواد مهنا المشاقبة، الدولة الفاشلة (سوريا نموذجا)، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد45، العدد01، 2018، ص171.

[4]– حنان لبدي، مرجع سابق، ص82.

[5]– خليل سامي أيوب، موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، العدد3564، 2011، نقلا عن الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

ب/عدم الاستقرار في الجوار الشرقي:

في الشرق، كانت الأزمات غير المحلولة في عام **2011** لا تزال كذلك في عام **2015**: فمثلا الانفصال في ترانسنيستريا **(مولدوفا)** وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا **(جورجيا)**، والصراع في ناغورنو كاراباخ **(أذربيجان)**، وكذا الأزمة الأوكرانية التي تعتبر من أهم وأبرز الأحداث التي جرت في الجوار الشرقي.

❑ **الأزمة الأوكرانية لسنة 2014:**

تعد الأزمة الأوكرانية من أبرز وأهم الأزمات الجيوسياسية المعقدة والتي واجهت دول الإتحاد الأوروبي بعد فترة الحرب الباردة، في ظل سعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافيا.

فالإتحاد الأوروبي يعتبر أوكرانيا بمثابة جسر ومنطقة عازلة بينه وبين روسيا، كونه يمثل ذلك الجدار الفاصل بين روسيا وأوروبا الشرقية، ونظرا لأن أوكرانيا تعتبر جارة لدول الإتحاد الأوروبي خاصة بعد إنضمام كل من بولندا عام **2004** ورومانيا وبلغاريا سنة**2007**،[1] فهي بالتالي تعتبر دولة محورية جيوبوليتيكية في تصور العديد من المنظرين الإستراتيجيين، خاصة وأنها تمثل خط دفاع أول عن أوروبا الغربية وحوض الأطلسي هذا ما جعلها محط أطماع للأهداف التوسعية للعديد من القوى خاصة روسيا.

وعلى غرار أسباب نشوب الأزمة المتعددة، يعد أبرزها تعليق أوكرانيا لإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام **2013**، الأمر الذي أدى بمؤيدي الإنضمام للإتحاد الأوروبي للتظاهر وحدوث إحتجاجات شعبية عارمة، وقد تسارعت الأحداث إلى غاية الوصول لحدوث الإنقلاب والإطاحة بالرئيس **"يانكوفيتش"** الموالي لروسيا عام **2014**، لتتبدد آمال الرئيس الروسي "**بوتين**" بانضمام أوكرانيا للإتحاد الجمركي والإقتصادي، ما إستدعاها لإستعمال السلاح، وقامت بضم شبه جزيرة القرم إليها.[2]

إن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وإحتلالها في مارس **2014** بصورة غير قانونية والدعم اللاحق لحركات التمرد في أوكرانيا الشرقية يمثل في حد ذاته تحديا لسلامة الحدود الإقليمية لأوروبا، وقد تأكد بعد حرب جورجيا في عام **2008** أنه يمكن أن تتصرف روسيا بعنف تجاه التحديات المفترضة فيما تعتبره ضمن نطاق نفوذها، إضافة إلى ذلك تعد الأزمة الأوكرانية أيضا تحدي يمس البيئة الأمنية لسلامة أوروبا وأراضيها، وقد تسرع هذه الأزمة من وتيرة التغيرات على مستوى فني أكبر مثل مراجعة ما يمكن أن تستخدم

[1]– أسماء حداد، روسيا والتداعيات الجيو سياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا، **مجلة المعيار**، المجلد09، العدد04، 2018، ص133.

[2]– أسماء حداد، الحروب الهجينة: الأزمة الأكرانية نموذجا، المرجع نفسه، ص117.

فيه آلية الجوار الأوروبية–أي أموال سياسة الجوار الأوروبية التي تبلغ **15.4**مليار يورو في الفترة من **2014**–إلى **2020**.[1]

وعلى العموم يمكن القول أن الأزمة الأوكرانية لسنة **2014** خلفت قلقا أوروبيا متزايدا من الحضور القوي لروسيا، حيث أيقظ ضم القرم مخاوف أوروبية من إستخدام روسيا لسلاح الأقليات لتبرير تدخلاتها في محيطها الإقليمي لاحقا، كما بينت الأزمة الأوكرانية التباين والعجز الأوروبي في مواجهة الطموح الروسي في إستعادة روسيا لمكانتها العالمية، وذلك نظرا لتبعيتها الطاقوية لها ولرغبة الدول الأوروبية في الحفاظ على روسيا شريكا بدلا من أن يكون عدوا.[2]

❑ **دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ:**

في بداية الأمر، كان الدافع الأساسي وراء مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام **2011** هو دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في سنة **2009**، حيث أدخلت هذه المعاهدة تنقيحات ذات صلة بسياسة الجوار الجديدة، وفي مقدمتها إدخال نصوص واضحة بشأن علاقات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء(**الجيران**)[3]، وعليه يمكن القول أن لإتفاقية لشبونة لسنة **2009** والتي عدلت أساس الإتحاد الأوروبي الدستوري أيضا لها آثارها على منطقة الجوار وعلى مقاربة الإتحاد حيالها، فبحسب اللبيان **المشترك2011**، تسمح **"إتفاقية لشبونة"** للإتحاد الأوروبي بتقوية أداء سياسته الخارجية، فالتعاون مع البلدان المجاورة صار في الإمكان توسيع نطاقه بحيث يغطي مجموعة كاملة من المسائل في جو تكاملي وفعال، حيث نصت المادة الثامنة من المعاهدة على إلتزام الإتحاد الأوروبي بتنمية علاقة خاصة مع البلدان المجاورة، بما يرمي إلى بناء منطقة مزدهرة وجوار طيب يقومان على قيم الإتحاد بحيث يتسمان بعلاقات وثيقة وسلمية أساسها التعاون. كما أكدت المادة الواحد والعشرين من الإتفاقية نفسها وهي المادة التي تحدد بنودا عامة ترعى عمل الإتحاد الخارجي ينبغي له أن يتبع سياسات وممارسات عامة، وأن يدعم أهدافا كتعزيز الديمقراطية ودعمها وحكم القانون وحقوق الإنسان و مبادئ القانون الدولي وحفظ السلام وتقوية السلم العالمي، بما يتوافق وأغراض شرعة الأمم المتحدة، وكذا تزخيم التنمية المستدامة إقتصاديا وإجتماعيا و بيئيا في البلدان النامية، مع أولوية القضاء على الفقر والمساعدة على تطوير الإجراءات الدولية لحفظ البيئة وتحسين جودتها والإدارة العالمية للموارد الطبيعية بغية ضمان التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تؤكد المادة **208** من المعاهدة المنظمة لعمل الإتحاد

---

[1]– ستيفاني بيزارد وتوماس إس سزاينا وإف ستيفن لارابي، **العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والإستجابات والإستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية**، كاليفورنيا: مؤسسة راندRAND، 2017، ص 77.

[2]– فيروز عيمور، الأوراسية في مواجهة المد الأطلسي: قراءة في الأزمة الأوكرانية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد10، العدد01، 2021، ص 538.

[3]– أيمن بلجيلالي، مرجع سابق، ص 326.

الأوروبي(**TFEU**) على أن " **سياسة الإتحاد في مجال التعاون التنموي يجب أن تجرى ضمن سياق إطار عمل مبادئ عمل الإتحاد الخارجي وأهدافه**" ويجب أن يكون لسياسة تعاون الإتحاد التنموية وهدفها الأول الرامي إلى خفض الفقر والقضاء عليه على المدى البعيد وسيكون على الإتحاد الأن يأخذ في حسبانه أهداف التعاون التنموي في السياسات التي ينفذها ويرجح أن تؤثر على البلدان النامية، وبذلك تنوي سياسة الجوار الجديدة، فضلا عن آليات تمويل الدعم إلى إتباع إتفاقية لشبونة بحزم، وأن الأهداف التي نصت عليها المادة **21** تضمن الهدف الأولي لسياسة الإتحاد الأوروبي التنموية الذي يرمي إلى "خفض مستوى الفقر وعلى المدى الطويل القضاء عليه".[1]

المطلب الثاني: الدوافع الأمنية.

إن من أكثر تداعيات الربيع العربي على المنطقة المتوسطية والذي أثر بشكل كبير على الإتحاد الأوروبي كانت آثاره أمنية والتي تشبه إلى حد بعيد كرة الثلج والتي بدأت صغيرة عام **2011**، لكن تدحرجها جمع الثلج حولها لتزداد أكثر ثقل وأكبر حجم، وربما من بين الأسباب التي جعلت الدول الأوروبية تراجع صيغتها السياسية للجوار هو حرصها على تحقيق الجانب الأمني والذي يحقق بدوره الأمن والإستقرار للمنطقة ككل.

لقد كان عام **2011** عاما مفصليا في مسيرة الشعوب العربية، إذ شهدت المنطقة العربية نجاح الثورة التونسية وسقوط نظام بن علي، لتفتح الطريق إلى توالي الثورات في المنطقة العربية ككل، ومن ثم توالي سقوط أنظمة حكم فيها، ومما لا شك فيه أن المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية مثلها مثل المراحل الإنتقالية الأخرى، والتي إتسمت بعدم الإستقرار السياسي[2]، كما وأنتجت هذه التحولات مظاهر عديدة من التهديدات والتي لم يعد بمقدر دول الإتحاد منعها ومجابهتها، وبالتالي أثرت الثورة العربية من الناحية الأمنية على خلخلة أمن أوروبا خاصة القادمة إليها من الضفة الجنوبية.

ولقد أفرزت التحولات السياسة في المنطقة العربية لسنة **2011** مشكلتين خطيرتين لدول الإتحاد الأوروبي كان لهما تأثير كبير على الأمن الأوروبي: الأولى تدفق مئات آلاف المهاجرين إلى دول أوروبا الغربية والثانية مشكلة الأوروبيين المشاركين في الصراع في سوريا، وأثرهم الأمني في حالة عودتهم إلى بلدانهم الخمسة عشر التي جاءوا منها ومدى إمكانية مشاركتهم أو إشراكهم في عمليات إنتحارية، وقد لخص السناتور البلجيكي **فيليب دوينتر** القلق الأوروبي في تصريح له قائلا:

---

[1]– شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنميةannd، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية والدولية، بيروت: ص10.نقلا عن الموقع: https://bankwatch.org/sites/default/files/ENI-guidebook-arabic.pdf

[2]– محمد المصري، إتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الثورات العربية، **مجلة سياسات عربية**، العدد02، 2013، ص104.

"إن عاد هؤلاء من سوريا فإنهم لن يمارسوا الجهاد هناك، بل سيمارسونه على الأراضي الأوروبية وهذا تهديد كبير للغاية لجميع دول أوروبا وليس على بلجيكا وحدها".[1]

إن أكبر مشكل يؤرق الإتحاد الأوروبي خاصة بعد أحداث الربيع العربي هو تحدي الهجرة غير الشرعية والتي إعتبرت مشكلة أمن كبرى بالنسبة للإتحاد ولعل ما زاد من حركيتها هو سقوط الأنظمة الإستبدادية خاصة نظام معمر القذافي، أين عرفت هذه الفترة **2014-2015** بأزمة الهجرة.

شهدت أوروبا منذ بداية الحراك السياسي الليبي لعام **2011** ارتفاع في موجة الهجرة غير الشرعية، لتصل ما بين سنة **2012-2015** أرقام خيالية، وهذا بسبب إعتبار ليبيا من دول الحراك اذ تمثل نقطة عبور المهاجرين إلى أوروبا. ففي سنة **2011** ومع بداية الحرب الليبية عبر حوالي **70** ألف مهاجر المتوسط نحو أوروبا[2]، كما كشف تقرير صادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن الثورة الليبية زادت من وتيرة أعداد المهاجرين إلى أوروبا، وقد بلغ عدد الذين عبروا المتوسط إنطلاقا من ليبيا عام **2012** بـ **20.000** وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة حيث وصل إلى سنة **2013** إلى **70.000**.

وفي سنة **2014** قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي **207.000** مهاجر عبروا المتوسط إنطلاقا من السواحل الليبية إلى أوروبا، وبحسب اجتماع بروكسل في **08** ماي **2015** قدر أن حوالي **50** الف مهاجر دخلوا أوروبا، منهم **30** ألف دخلوا شواطئ إيطاليا ليرتفع معدل زيادة في وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى مستوى قياسي بلغ **250%** خلال العام **2011**.

كما أشارت المنظمة العالمية للهجرة في تقرير لها أن حوالي **3400** شخصا قتلوا أو فقدوا، أثناء محاولتهم عبور المتوسط إنطلاقا من شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط. ويعتبر شهر أفريل **2015** كارثيا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، حيث قضى أكثر من **800** مهاجر غرقا قبالة السواحل الليبية[3].

إن ما يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن السبب وراء ارتفاع الأعداد الهائلة للمهاجرين هو غياب الدولة في مراقبة الحدود والشواطئ والتي أفرز عنها أيضا غياب أو إنعدام الشبه التام للأمن وكذا إنتشار العنف والفوضى، هذا ما جعل دول الحراك السياسي بمثابة مركز للعبور إلى الضفة المقابلة عبر ليبيا وتونس والجزائر ومصر وغيرها من دول الحراك.

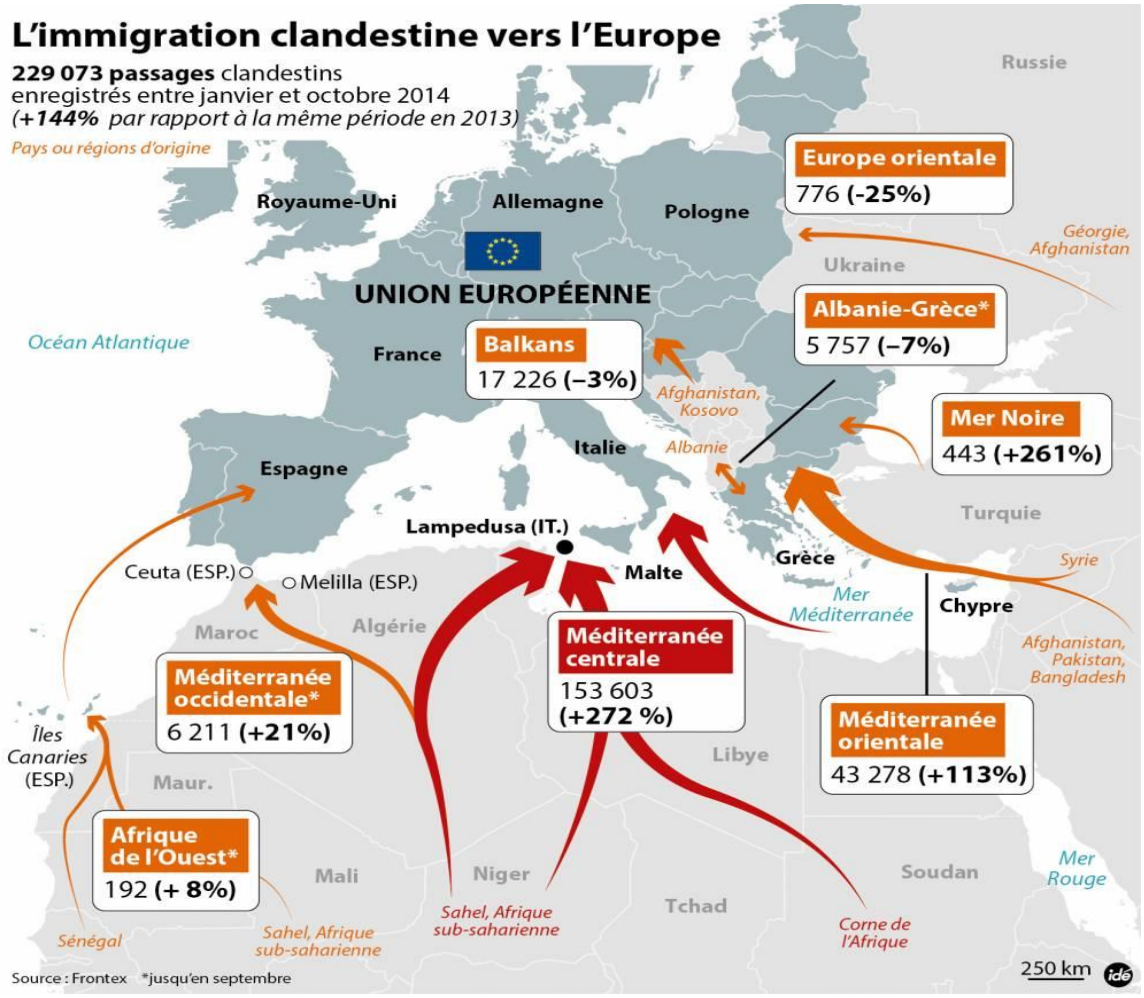
---

[1]- عمر ياسين خضيرات، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي(2010-2015)، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد14، العدد01، 2017، ص142.

[2]- عائشة بوكليخة، الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط: دراسة حالة ليبيا، مرجع سابق، ص200.

[3]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص127.

خريطة رقم(08) تبين الهجرة غير الشرعية لعام 2014.



Le Point Publicité: Immigration clandestin: un trafic très lucratif–https://cutt.us/iQKHj

ما يلاحظ من خلال هذه الخريطة أن هناك زيادة تقدر بحوالي **272%** من المهاجرين غير الشرعيين الذين مروا من ليبيا وعددهم قدر بـ **153.603** مهاجر، لذلك يتبين لنا أن الأزمة الليبية (الإنفلات الأمني) هو السبب الأساسي المؤدي إلى إرتفاع نسبة عدد المهاجرين لسنة **2014**.

وما يبرر إرتفاع الهائل لنسبة المهاجرين غير الشرعيين هو سقوط أنظمة حليفة لأوروبا كنظامي معمر القذافي وزين العابدين بن علي، حيث كان النظامان يحصلان على مساعدات أوروبية في مقابل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبمجرد سقوطهما تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين على السواحل الأوروبية المتوسطية.[1]

[1]– حنان لبدي، مرجع سابق، ص 82.

وبالرغم من عزم الإتحاد الأوروبي على مواجهة تدفقات الهجرة، إلا أنه لا تزال طبيعتها ونطاقها غير متحكم فيهما، ففي عام **2016** حاول عدد قياسي من اللاجئين والمهاجرين عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى الشواطئ الأوروبية، فأكثر من **181.000** شخص عام **2016** وفقا لوزارة الداخلية الإيطالية، حيث إتخذت الغالبية العظمى منهم طريق وسط البحر المتوسط، وعبروا ليبيا **90%** الحالات والنيجر، وبالتالي فإن طريق وسط البحر المتوسط هو الطريق الأكثر إستخداما من قبل المهاجرين الذين يصلون في وضع غير قانوني إلى أوروبا.[1] إضافة إلى هذه الإحصائيات سجلت وكالة الحدود الأوروبية **"فرونتكس"** ما يقارب **188200** حالة دخول غير نظامي إلى الإتحاد الأوروبي خلال الأشهر الثمانية من عام **2022**، وهو أكبر عدد من المهاجرين الوافدين تم تسجيله خلال الفترة من جانفي إلى أوت منذ عام **2016** أي بزيادة قدرها **75%**.[2]

إضافة إلى الهجرة غير الشرعية عرفت المنطقة المتوسطية إنتشارا واسعا لظاهرة الإرهاب لاسيما بعد الحراك السياسي وتحول معظم دولها إلى ساحة للفوضى والصراعات المسلحة مثلما حدث في ليبيا، سوريا، العراق، اليمن، حيث وجدت هذه التنظيمات مجالا للتحرك والتمدد في هذه المناطق، كما تحالفت بعضها البعض وأسست ما أصبح يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق(داعش).[3]

يتميز تنظيم **"داعش"** وهو إختصار لتسمية " **الدولة الإسلامية في العراق والشام"** عن غيره من الجماعات الإرهابية من حيث طبيعته ودرجة عنفه، فللمرة الأولى يكون لجماعة إرهابية، إقليم شاسع وإمكانيات تمويلية وعسكرية معتبرة، حيث تنوعت مصادر تمويله بين الريع البترولي والضرائب ناهيك عن إمتلاكه جيوش مجهزة بأحدث العتاد، وتواصله بعدة لغات من بينها العربية، الفرنسية والإنجليزية إلى جانب تحكمه في تكنولوجيات الإعلام الجديدة، كونه يملك مركزا للإعلام يعرف **بـ" el Hayat center of media"** يقوم بتصوير العمليات الإرهابية التي ينفذها التنظيم ومن ثم يبثها في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي مما يسمح له بتجنيد العديد من الأجانب من مختلف القارات وخاصة أوروبا[4].

---

[1]– كاهنة شاطري، السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: الدوافع، الآليات والتحديات، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد06، العدد01، 2021، ص 1974.

[2]–مهاجر نيوز، فرونتكس: ارتفاع كبير بأعداد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا نشر بتاريخ 13–09–2022، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/CPp3K ، تاريخ الإطلاع: 29–03–2023، الساعة:10:50.

[3]– وهيبة دالع، مكافحة الإرهاب في ظل تعدد الإستراتيجيات(2011–2020)، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد35، العدد01، 2020، ص616.

[4]– مريم هرموش، عوامل إستفحال انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف بعد ثورات الربيع العربي تداعيات التدخل الدولي في ليبيا على تنامي الإرهاب في منطقة المغرب العربي، في مؤلف الكتاب: **التطرف والإرهاب: أي دور للعلوم الاجتماعية والإنسانية في التصدي لهذه الظواهر؟**، تونس: مركز إدراك للبحث العلمي، 2017، ص 25.

وقد نتج عن النشاط المتزايد للجماعات الجهادية والإرهابية في الوطن العربي تداعيات أمنية خطيرة على أمن الإقليم العربي، من ناحية، حيث نجحت هذه الجماعات في تنفيذ مئات العمليات الإرهابية التي هددت أمن الدول بأكملها (خلال السنوات **2014-2016**) حيث تصدرت **6** بلدان عربية وهي، العراق وسوريا واليمن والصومال وليبيا ومصر، قائمة أكثر **10** دول في العالم عانت من الإرهاب[1].

شكل رقم(06): تبين أبرز الهجمات الإرهابية لتنظيم داعش خلال سنة 2015.



المصدر: أبرز هجمات تنظيم داعش وأنصاره حول العالم في 2015، العربيةcnn:https://cutt.us/Px1Fp

ومن ناحية أخرى كان لإنتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة المتوسطية تداعيات خطيرة على دول الجوار، خاصة بعدما أصبحت ليبيا مقر لمختلف التنظيمات الإرهابية، وسوقا لإنتشار السلاح لمختلف المقاتلين الأجانب، وهو ما عبر عنه العديد من القادة، حيث عبر الرئيس الفرنسي **فرانسوا هولاند** قائلا:"

....إذا لم نفعل شيء حول ليبيا، فالإرهاب سيتنشر في المنطقة بأسرها.."، كما حذر وزير الدفاع الفرنسي **Jean Yves Le Drain** من خلال تصريحه قائلا:" إن ليبيا أصبحت مركزا للجماعات الإرهابية وإمداد للأسلحة وكذا تقديم الدعم الفني للجماعات المتمردة في شمال مالي.."، وبالفعل شهدت منطقة المتوسط العديد من الهجمات الإرهابية منها، الهجمات الإرهابية في تونس وبالتحديد سوسة، والتي راح ضحيتها **38** سائح من مختلف الجنسيات، وكذا الهجوم الذي إستهدف المتحف الوطني التونسي باردو والذي خلف **23** قتيل،

[1]- فتوح أبو دهب هيكل، **تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي،2011-2019**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص91.

وبعدها هجمات الحافلة الأمن الرئاسي التي راح ضحيتها **12** من رجال الأمن[1]، ويمثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**(داعش)** نموذجا راهنا للجناح المتطرف الذي تبنى أغلب العمليات الإرهابية في أوروبا في السنوات الأخيرة ومنها:

❖هجوم إرهابي باريس نوفمبر 2015:

شهدت العاصمة الفرنسية في نوفمبر **2015** سلسلة من الهجمات العنيفة المتزامنة في **06** مواقع مختلفة منها(شارع ألبير، خارج ملعب فرنيا، شارع فونتان أوروا، شارع شارون/طريق فولتير)، حيث أسفرت عن مقتل **129** شخصا على الأقل، وإصابة نحو **352**، أعن على إثرها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند حالة الطوارئ في البلاد معتبرا أن الهجمات الإرهابية تهديدا ليس لفرنسا فقط وإنما لكامل دول الإتحاد الأوروبي.

❖هجوم إرهابي في بلجيكا مارس 2016:

شهدت العاصمة البلجيكية سلسلة من الهجمات الإرهابية إستهدفت المطار ومحطة لقطار الأنفاق مقر مؤسسات الإتحاد الأوروبي في بروكسل وخلفت حسب مصادر محلية **26** قتيلا وعشرات المصابين، والعملية الثانية خلفت قرابة **15** قتيل، حيث إعتبر رئيس الوزراء البلجيكي **شارل ميشال** " بأنها.... **لحظة سوداء في تاريخ البلاد ودعا المواطنين للتضامن والهدوء ووصف الإنفجارات بأنها غاشمة وجبانة".**

❖العمليات الإرهابية في لندن وفرنسا سنة 2017:

تعرضت كل من فرنسا ولندن إلى سلسة من الهجمات الإرهابية على غرار حادثة الدهس التي تمت بتاريخ **03** جوان **2017**، عندما إستخدم الإرهابيون شاحنة من أجل دهس مواطنين مشاة كانوا يعبرون جسر لندن مما أسفر هذا الحادث عن سقوط العديد من الضحايا، وفي نفس الوقت الشهر والعام شهدت فرنسا أيضا عملية إرهابية في ذكرى إحتفالها بعيدها الوطني، وقد تناقلتها وسائل الإعلام العالمية وقد أسفرت هذه العملية عن سقوط العديد من القتلى.[2]

وعلى العموم يمكن القول أن التطورات التي شهدتها المنطقة العربية عقب موجات الربيع العربي قد إنعكست على الوضع الأمني لهذه المنطقة خاصة في ظل تنامي خطر الإرهاب و التنظيمات المسلحة، ويشير الجدول التالي إلى ترتيب البلدان العربية على مؤشر السلام العالمي في عام **2016:**

[1]– عائشة بوكليخة، الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجا، مرجع سابق، ص ص 182–183.

[2]– هشام داود الغنجة وجميلة سرنيح، الإسلاموفوبيا والإرهاب: جدلية التأثير والتأثر، مؤلف في كتاب: **الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص ص 217–218.

جدول رقم(07) يمثل ترتيب البلدان العربية على مؤشر السلام العالمي في عام 2016(من بين 163 دولة)

الدولة	الترتيب	مستوى حالة الأمن والسلام	الدولة	الترتيب	مستوى حالة الأمن والسلام
قطر	34	مرتفع	مصر	142	ضعيف
الكويت	51	مرتفع	لبنان	146	ضعيف
الإمارات	61	متوسط	فلسطين	148	ضعيف
تونس	64	متوسط	ليبيا	154	ضعيف جدا
عمان	74	متوسط	السودان	155	ضعيف جدا
المغرب	91	متوسط	اليمن	158	ضعيف جدا
الجزائر	108	متوسط	الصومال	159	ضعيف جدا
السعودية	129	متوسط	العراق	161	ضعيف جدا
البحرين	132	ضعيف	سورية	163	ضعيف جدا

المصدر: فتوح أبو دهب هيكل، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي،2011-2019، ص88.

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن بلدان الثورات العربية تعتبر أقل أمنا من بلدان التي لم تخضع للحراك السياسي، فمثلا بلدان: **(ليبيا/السودان/اليمن/الصومال/العراق/سورية)** تعتبر من بين أكثر البلدان أقل أمنا وهذا راجع إلى الحروب الأهلية والنزاعات التي خلفتها تفكك وإنهيار الأنظمة السياسية بها.

المطلب الثالث: الدوافع الإقتصادية.

لقد تم مراجعة سياسة الجوار الأوروبي قبل أحداث الربيع العربي، وهذا من خلال تأكيد على ضرورة الشراكة مع الجوار الأوروبي على أنها ذات منفعة متبادلة، لكنها بحاجة إلى تعديل، ودرجة أعلى من التفاضل، وهذا من خلال بناء شامل للمؤسسات، وتعزيز ديمقراطية إلزامية وعميقة، ولكن الإتحاد الأوروبي وحسب بيان مراجعة سياسة الجوار الأوروبية قبل أحداث الربيع العربي لا يسعى إلى فرض نموذج أو وصفة جاهزة للإصلاح السياسي، إذ يعتقد الإتحاد الأوروبي أن الشراكة الأوروبية الإقتصادية هي بمثابة الحجر الأساس الذي يكرس أهمية التعاون الصناعي، وتنمية الريف، ودعم النمو الشامل، لذلك فإن المقترح الأكثر وضوح هو" **إنشاء منطقة تجارية حرة عميقة وشاملة تتزامن مع تفكيك تدريجي لحواجز التعرفة الجمروكية من أجل تحقيق تكامل إقتصادي تدريجي"**، أي أن عملية المراجعة شملت تحقيق الأهداف الثلاثة الرئيسية الإقتصادية وهي: **المـال، السوق، التنقل.**[1]

إلا أن لغة المصالح قد تغيرت بحلول الإنتفاضات العربية ، حيث كانت الإستجابة الأوروبية حيالها قائمة على ضرورة الحفاظ على المصالح الإقتصادية الأوروبية في المنطقة وخاصة مناطق الربيع العربي،

[1]- محمود عبد الكريم أبو عويضة، مرجع سابق، ص ص 110-113.

حيث أفضت هذه الأوضاع التي خلفتها هذه الإحتجاجات من عدم إستقرار سياسي وصراعات طائفية وحروب أهلية وتفاقم لظاهرة الإرهاب والعنف، إلى تداعيات من تدهور الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي بعامة، ودول الثورات العربية بخاصة، التي إزدادت سوءا وترديا، على نحو قلص من إمكانيات النظام العربي الشاملة وقدرته، وجعله أكثر ضعفا وإنكشافا أمام القوى الخارجية، حيث قدر تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لـ "**الربيع العربي**" بنحو **613.8** مليار دولار خلال الحقبة من نهاية عام **2010** إلى نهاية عام **2015**، أي نحو **6** بالمئة من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بين عامي **2011-2015**.

كما قدر تقرير للمنتدى الإستراتيجي العربي بدبي(صدر في ديسمبر **2015**) التكلفة الاقتصادية التي تكبدها الوطن العربي بين عامي **2010** و **2014** من جراء أحداث الحراك السياسي العربي بنحو **833.7** مليار دولار أمريكي، شملت عدة محاور أبرزها: الخسائر الناجمة عن تراجع معدلات النمو الناتج المحلي والضرر الذي لحق بالبنية التحتية وأسواق الأسهم والإستثمارات والسياحة، إضافة إلى تكلفة إيواء اللاجئين كما إرتفع حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من **426** مليار دولار كمتوسط عام **2000-2011إلى 891.3** مليار دولار عام **2014**، ثم إلى **878.3** مليار دولار في عام **2015**، ثم عام **923.4** مليار دولار عام **2016**، وهذا نتيجة إقدام الكثير من الدول المنطقة على الإقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازناتها وتلبية متطلبات شعوبها الثائرة.[1]

أي بإعتبار آخر، أن عدم الإستقرار المتزايد في الإقتصادات المصدرة للنفط مثل ليبيا والعراق أثار مخاوف كبيرة بشأن إمدادات النفط وأمن الطاقة في الإتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الحرب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تعتبر من أكثر المناطق التي تعاني من أزمات في العالم (الحرب في سوريا، وأزمة اللاجئين، ومكافحة ما يسمى إرهاب الدولة الإسلامية، والعديد من الصراعات الإقليمية والإجتماعية والإيديولوجية[2]، والتي من شأنها أن تؤثر على إمدادات النفط إلى الدول الأوروبية خاصة وأن العمليات الإرهابية التي جرت في المنطقة كان لها تداعيات إقتصادية خطيرة تمثلت في الأساس بهروب الإستثمارات وكذا تعطيل الإنتاج النفطي وسيطرة معظم الميليشيات على مناطق توزيع النفط.

فالحديث عن النفط يقودنا إلى أهمية عنصر الطاقة، حيث يقع في قلب مختلف السياسات الخارجية للإتحاد الأوروبي خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على إعتبار أن الإتحاد الأوروبي يعتمد بشكل

---

[1]- فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[2] - جهاد عوده، **الموجات الثورية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والإتحاد الأوروبي**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2019، ص98.

متزايد على عنصر النفط، لذلك يعد تأمين إمدادات الطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا من بين أهم الأولويات الإستراتيجية للمجموعة الأوروبية، أي أن منطقة الشرق الأوسط ولإعتبارات جيوسياسية وجيو إقتصادية ترتبط بصورة مباشرة بأمن الطاقة في الإتحاد الأوروبي، وبالتالي تشكل الطاقة رهانا وعنصرا أساسيا في الجغرافية السياسية للشرق الأوسط، وهذا نتيجة للتنافس الدولي وكذا تعدد اللاعبين وتنوع شبكات الربط، إذ تتركز جغرافية الطاقة في الشرق الأوسط في محورين هامين.

المحور الأول غربي المتوسط: والذي يربط بلدان شمال إفريقيا وبلدان جنوب غرب الإتحاد الأوروبي(**البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا**)، **والثاني شرق المتوسط:** والذي يربط دول الشرق بالإتحاد الأوروبي عبر الأراضي التركية واليونانية، وفي هذا المحور يواجه الإتحاد الأوروبي ضغطا جيو طاقيا إستراتيجيا من روسيا(مصدر رئيس للغاز إلى أوروبا) والذي يتزايد نفوذه في القوقاز وآسيا الوسطى مع إيران، وتحاول دبلوماسية الطاقة الأوروبية تغيير مسار شبكة أنابيب النفط والغاز من تلك الدول(ذات الإحتياطات الطاقة الكبيرة)، بهدف تقليل الإعتماد على واردات الطاقة الروسية والإيرانية، وهذا أيضا يقتضي ربط ثلاث دول قوقازية(**جورجيا، أرمينيا، وأذربيجان**)، بدول أخرى ومنها تركيا، بدلا من ترك تلك الأقاليم نفوذ لروسيا وإيران، وفي خطوة لتأمين إمدادات الطاقة، وتوسيع منطقة نفوذه الإستراتيجي في هذه الدول، قام الإتحاد الأوروبي بإدماج جورجيا في مجلس أوروبا عام **1999**، وتلتها أرمينيا وأذربيجان في عام **2001**، وأكدت ذلك السياسة الأوروبية للجوار في **2004**، ثم الشراكة الشرقية عام **2008**، كما أولت السياسة الأوروبية لعنصر الطاقة مكانة إستراتيجية في إطار برنامج إستثمار ضمن سياسة الجوار المعتمدة من قبل الإتحاد وتمثلت في: إطلاق المخطط الشمسي المتوسطي بقدرة(**20**) غيغواط بحلول **2020**، والتي وافقت عليه المفوضية الأوروبية في **24** مارس **2012**، إضافة إلى ذلك شكلت أزمة الغاز بين أوكرانيا وروسيا والتي دفعت صناع القرار في الإتحاد الأوروبي بعدم الاهتمام بروسيا كشريك مركزي في توريد الطاقة، لذلك أخذت المجموعة الأوروبية الإعتماد على تنويع دول أخرى من المتوسط في مجال تأمين الطاقة.[1]

كما شكل تعزيز الشراكة الاستراتيجية الأوروبية في مجال الطاقة مع البلدان المجاورة جزء أساسي من سياسة الجوار الأوروبية والتي تحاول من خلال دول الإتحاد الأوروبي ضمان سلامة إمدادات الطاقة والسلامة والأمن، على إعتبار أن الاتحاد أوروبي هو أكبر مستورد وثاني مستهلك للطاقة (الغاز والنفط) في العالم. لذلك سيعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على وارداته، والتي وفقًا لـ التوقعات، ينبغي أن تزيد من **50**٪ الحالية إلى **70**٪ بحلول عام **2030**.فالبلدان المجاورة تلعب الدول المجاورة دورا رئيسيا لأمن إمدادات

[1] – وحيد أنعام غلام، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، ص ص 16–17، نقلا عن الموقع: https://portal.arid.my/Publications/d2cd6981-d84d-401d-b4b8-ff61c83dd3ff.pdf

الطاقة في الاتحاد الأوروبي. دول عدة تسعى للحصول على وصول أفضل إلى سوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي، سواء الموردين الحاليين أو المستقبليين **(مثل روسيا أو الجزائر أو مصر أو ليبيا)** أو بلدان العبور **(أوكرانيا، بيلاروسيا، المغرب، تونس)**.

دول جنوب القوقاز تشكل أيضًا مصادر جديدة مهمة للإمداد للاتحاد الأوروبي في موارد الطاقة من منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى. لذلك يعتبر تكثيف التعاون في مجال الطاقة يمكن أن يساهم في التنمية التحسين الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وهذا لن يكون إلى عن طريق يكون تعزيز الشبكات والترابط ضروريًا لضمان الأمن وتأمين إمدادات الطاقة وتوسيع سوق الطاقة الداخلي للدول الشريكة.[1]

لذلك يمكن القول أن الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي في منطقة المتوسط أمر حيوي بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث تشكل مختلف الصراعات والنزاعات وكل أشكال التطرف والتنظيمات الإرهابية تهديدا قد ينعكس على أمن ومصلحة الدول الأوروبية خاصة الإقتصادية منها.

ومن جانب آخر، أدت الأزمات الإقتصادية العالمية التي كانت تداعياتها مستمرة خلال إندلاع الإنتفاضات الشعبية، إلى نهج الإتحاد الأوروبي سياسات تقشفية على مستوى تقديم الحوافز المالية في إطار المشروطية الديمقراطية، وذلك في ظل تراجع المصالح الوطنية للدول الأوروبية إلى الواجهة على حساب أولويات الإتحاد الأوروبي،[2] كما شكلت هذه الأزمات بالنسبة للإتحاد الأوروبي فرصة لإعادة الإعتبار للقارة السمراء بشكل عام، بإعتبارها من الدول الغنية بمصادر الطاقة لاسيما في ظل تعطش القوى الصناعية الكبرى للتنويع في مصادر إمداداتها النفطية.[3]

[1]-communication de la commission politique européenne de voisinage document d'orientation,Bruxelles, le 12.5.2004,p 18-19.
https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2004:0373:FIN:FR:PDF

[2]– محمد سعدي، مرجع سابق، ص 810

[3] – حنان لبدي، مرجع سابق، ص73.

المبحث الثالث: مضمون سياسة الجوار الأوروبية المجددة.

بعد إعترافه بمدى تأثير الإضطرابات السياسية الناجمة عن المرحلة الإنتقالية التي مرت بها دول الجوار، أقر الإتحاد الأوروبي بضرورة صياغة نهج جديد في علاقاته مع دول الجوار (الجنوبية خاصة)، حيث بادر الإتحاد الأوروبي إلى إدخال تعديلات على سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها عام **2004**، بحيث خضعت هذه السياسة وكإستجابة على الأحداث التي تمر بها المنطقة إلى مراجعتين **2011 و2015**، وكان الهدف من هذه المراجعات هو تعزيز القيم العالمية ودعم التحول الديمقراطي ومعالجة قضايا الإصلاحات السياسية وهو الأمر الذي سيؤدي حتما إلى ترسيخ الإستقرار والأمن في دول الجوار.

المطلب الأول: الملف السياسي.

كشفت المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية عن الخطوط الرئيسية لمراجعة السياسة الأوروبية للجوار موضحين نهج الإتحاد الأوروبي تجاه جيرانه الشرقيين والجنوبيين بأن سياسة الجوار الأوروبية ستأخذ الإستقرار كأولوية رئيسية، بحيث سيكون التمايز وزيادة الملكية المشتركة من العناصر الرئيسية الإضافية لهذه السياسة المتجددة، مع الإعتراف بأن ليس كل الشركاء يطمحون إلى الإمتثال لقواعد ومعايير الإتحاد الأوروبي ويعكس رغبات كل دولة فيما يتعلق بطبيعة ونطاق الشركاء مع الإتحاد الأوروبي، بحيث سيلتزم الإتحاد الأوروبي بالقيم العالمية وسيواصل تعزيزها من خلال هذه المراجعة كما سيبحث الإتحاد الأوروبي عن طرق أكثر فاعلية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.[1]

❑ **الدعم السياسي الأوروبي في سياسة الجوار المجددة.**

حفلت الحياة السياسية على المستوى الدولي، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، بأحداث من النوع المتميز بين عامي **2010-2014**، وكان لبعض هذه التطورات تأثيرات واسعة على مجرى السياسة الدولية[2]، كما شكلت هذه الأحداث، تحديا سياسيا للفواعل الرئيسية**(إقليمية-دولية)** في المنطقة، إذ فرضت عليها تحدي السعي نحو بلورة مواقف سياسية من هذه الأحداث، تخدم مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وكذلك فرضت عليها السعي نحو التكيف مع المخرجات السياسية لهذه الأحداث.[3]

---

[1] - Review of the European Neighbourhood Policy (ENP): stronger partnerships for a stronger neighbourhood.
https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/news/review-european-neighbourhood-policy-enp-stronger-partnerships-stronger-neighbourhood-2015-11_en

[2] – ناصر زيدان، **قضايا عربية ودولية ساخنة2010-2014**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص09.

[3] – محمد بوبوش، المراحل الإنتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الإنتقال إلى الاستقرار، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد74، 2012، ص95.

ولقد تباينت مواقف القوى الدولية بين مترقب لهذه الإضطربات وبين المتردد منها، وعلى إعتبار أن الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية وكشريك في المنطقة كانت له أراء حول ما يدور في دول الجوار خاصة ما يحدث في دول الضفة الجنوبية، حيث صاغ ردة الفعل في رسالتين للمفوضية الأوروبية.

حيث قام الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية في المفوضية الأوروبية بإصدار رسالتين مشتركتين: **" شراكة من أجل الديمقراطية والرفاه المشترك"** في **08** مارس **2011** و**" وإستجابة جديدة لجوار متغير"** في **25** ماي **2011** على شكل مراجعة دورية لسياسة الجوار، وهي الوثائق التي تم الإفراج عنها بعد **03** أشهر وتم إعتبارها كخطوط عريضة للتعامل مع التطورات الحاصلة في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.[1] كما وقد نشر بيان ثالث في سبتمبر **2011** بعنوان **" الربيع Spring"(دعم للشراكة، والإصلاحات والنمو)** والذي كان يرمي إلى دعم التحولات الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وبناء المؤسسات.[2]

أ/وثيقة الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك:

أصدرته الممثلة السامية للإتحاد في الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية سابقا**" كاثرين أشتون Ashton Catherine**، وبإقتراح من المفوضية الأوروبية، على حاجة الإتحاد الأوروبي إلى دعم مطالب الشعوب العربية بالمشاركة السياسية، وذلك من خلال وضع سياسة مبنية على القيم العالمية والإستجابة في نفس الوقت للمصالح المشتركة[3]، ظهرت أولى ملامحه من خلال البيان الإعلامي الصادر يوم **25** ماي **2011**، والذي تم الإلتزام بموجبه بإعطاء الأولوية لمواجهة تحديين بارزين هما: إرساء أسس الديمقراطية العميقة والمستدامة، وهو ما يعني عدم الإقتصار على دعم وضع الدساتير الديمقراطية وتنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية، بل تجاوز ذلك إلى دعم بناء أنظمة قضائية نزيهة ومستقلة إلى جانب ضمان حرية الإعلام ومجتمع مدني فاعل إلى غير ذلك من الخصائص التي تمتاز بها الديمقراطيات الفاعلة والناضجة.[4]

---

[1] -Ayadi Rym and Salim Gadi, The Euro-Mediterranean Partnership and Development Assistance :Past Trends and Future Scenarios, MEDPRI Technical Report, No.32/April2013,p21. https://www.medpro-foresight.eu/fr/system/files/MEDPRO%20TR%20No%2032%20WP9%20Ayadi_0.pdf

[2] – فيديريكا بيجي، أوروبا والإنتفاضات العربية: قوة دخلية؟، في: فواز جرجس، محرر، **الشرق الأوسط الجديد الإحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، تر: عبد الواحد لؤلؤة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 395.

[3] – محمد المصطفى بن الحاج، الإتحاد الأوروبي وفرضية الإستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا، **مجلة إتجاهات سياسية**، العدد08، 2019، ص 34.

[4]– أسيا لعمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد12، العدد17، 2021، ص68.

يصف بيان الهيئة الأوروبية الصادر في مارس **2011** الأحداث الجارية في " **جوارنا الجنوبي**"، بأنها تحمل أبعادا تاريخية سيكون لها عواقب دائمة، ولذلك ينبغي ألا يكتفي الإتحاد الأوروبي بأن يكون مشاهدا متفرجا، وعليه أن يدعم رغبة الشعب في الجوار من خلال إتخاذ خطوة نوعية إلى الأمام، ضمن " **الإلتزام المشترك**" بـ" **القيم المشتركة: الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحوكمة الجيدة وحكم القانون**". وستقوم المقاربة المقترحة الجديدة على أساس التفاضل والشروط والمساءلة المتبادلة.[1]

كما يركز هذا البيان الإعلامي على الحاجة إلى دعم الإتحاد الأوروبي للمطالبة بالمشاركة السياسة والكرامة، والحرية وفرص العمل دعما كاملا لدى الدول التي تعرف تغيرات، كما يقوم بوضع نهج مبني على إحترام القيم العالمية، والمصالح المشتركة، ويقترح البيان أيضا مبدأ" **المزيد مقابل المزيد**" الذي يسمح بتوفير المزيد من الدعم المالي وبتعزيز حرية التنقل والنفاذ إلى السوق الأوروبية الموحدة ويقوم هذا المبدأ:

– دعم الديمقراطي، وبناء المؤسسات مع التركيز بشكل خاص على الحريات الأساسية والإصلاحات الدستورية وإصلاح القضاء ومحاربة الفساد

– شراكة أقوى، بالتركيز بشكل خاص على دعم المجتمع المدني في ضل غياب إرادة سياسية.[2]

أما عن أشكال المساعدة السياسية التي إقترحها الإتحاد الأوروبي وتقديمها لبلدان الربيع العربي ومنظمات المجتمع المدني على المدى المتوسط والطويل فقد تمثلت في:

- تسهيل التعاون القنصلي والدبلوماسي وتأمين عمليات إجلاء اللاجئين العالقين على الحدود.
- زيارات ممثل المفوضية الأوروبية أو نائبه إلى كل من تونس ومصر، وعقد اجتماع تنسيقي في بروكسل.

كما طرح الإتحاد الأوروبي إجراء مراجعة لسياسة الجوار الجغرافي الجنوبي وتعديلها، والتحرك نحو الوضع المتقدم في إتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية وتعزيز الجوار السياسي من خلال إنتهاج عدة خطوات وهي:

- جعل الإصلاحات السياسية تسير جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية داخل هذه البلدان.
- تقديم مزيد من الدعم لتلك البلدان التي هي على إستعداد لتعزيز الحقوق السياسية والحريات والمسائلة والمشاركة من خلال الإلتزام بالإصلاحات المحددة والقابلة للقياس، وإعادة النظر في تقديم الدعم عندما تحيد هذه البلدان عن هذا المسار.
- العمل على تعزيز التعاون في المجال السياسي بين الإتحاد الأوروبي وهذه البلدان من خلال قيام تلك البلدان بتحقيق مستوى أعلى لحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

---

[1]– بشارة خضر، الإتحاد الأوروبي والربيع العربي، **مجلة سياسات عربية**، العدد02، 2013، ص07.

[2]– خديجة بتقة، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه ثورات الربيع العربي، مرجع سابق، ص160.

ب/وثيقة إستجابة جديدة لجوار متغير:

جرت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية(**ENP**) قبل الربيع العربي، لكن الحوادث الأخيرة جعلت من قضية هذه المراجعة أكثر إلحاحا وإلزامية، ويعيد البيان المشترك، **" أن الشراكة مع جيراننا هي ذات منفعة متبادلة'، لكنها بحاجة إلى التعديل"**، ويجب أن تقوم المقاربة الجديدة على المسائلة المتبادلة وعلى الإلتزام المشترك للقيم العالمية، ودرجة أعلى من التفاضل، وبناء شامل للمؤسسات، وعلى ديمقراطية إلزامية وعميقة، وعلى الجبهة السياسية، يؤكد البيان نية أوروبا" **تعزيز تدخلها في حل النزاعات الطويلة"**.[1]

كما أكد هذا البيان على تبني الإتحاد الأوروبي لنهج جديد في سياسته مع دول الجوار الجنوبي يهدف إلى:

– دعم التقدم نحو الديمقراطية العميقة والتي يعرفها الإتحاد الأوروبي بأنها ديمقراطية فاعلة تتسم بإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإن كانت الوثيقة أشارت إلى أنه لا يوجد نموذج أو صفة جاهزة للإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية العميقة، بل هناك عدة عناصر مشتركة يتعين على دول الجوار الإلتزام بتنفيذها وتشمل: إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية المتنافسة، وحرية التعبير والتجمع، وحرية الصحافة ومحاربة الفساد، وإصلاح قطاع الأمن، وإنقاذ القانون بما في ذلك الشرطة وإنشاء رقابة ديمقراطية على القوات المسلحة وقوات الأمن تخضعها للمسائلة، والشراكة مع المجتمعات وذلك من خلال قيام الإتحاد الأوروبي بما يلي:

- إقامة شراكات في كل دولة من دول الجوار الجغرافي، وإيصال دعم الإتحاد الأوروبي بسهولة إلى منظمات المجتمع المدني.
- دعم إنشاء الصندوق الأوروبي من أجل الديمقراطية لدعم الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية.
- تعزيز دور المجتمع المدني، لتمكين المواطنين من التعبير عن همومهم والمساهمة في صنع السياسات وإخضاع الحكومات للمساءلة.
- تسهيل إنشاء الأحزاب السياسية الديمقراطية التي تمثل طيفا واسعا من الآراء والتوجهات السائدة في المجتمع.
- دعم الدور السياسي للفاعلين من غير الدول، من خلال شراكة مع المجتمعات ومساعدة منظمات المجتمع المدني على تطوير قدراتها والقدرة على رصد الإصلاح.
- تعزيز البعد الإقليمي لسياسة الجوار الجغرافي السياسي الأوروبي والتي تغطي الشراكة مع دول الجنوبي حتى يتسنى للاتحاد الأوروبي تنفيذ مبادرات إقليمية في مختلف المجالات.

[1] – بشارة خضر، الإتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي، مؤلف في كتاب: **التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات الربيع العربي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 226.

- تكثيف التعاون السياسي مع دول الجوار من خلال:
- تعزيز مشاركة الإتحاد الأوروبي في حل الصراعات السياسية والعسكرية التي طال أمدها.
- تعزيز العمل السياسي المشترك مع شركاء سياسة الجوار الجغرافي في المحافل الدولية.

كما وأشارت هذه الوثيقة إلى أن الدعم الأوروبي مازال مشروطا بقيام دول الجوار الجنوبي بإحراز تقدم على صعيد بناء الديمقراطية وتعزيزها وإحترام سيادة القانون، وإن كان سيأخذ أشكال عديدة منها: الدعم السياسي والديمقراطي والتنموي السياسي وتعزيز دور المجتمع المحلي وإنشاء الأحزاب السياسية.[1]

كما وتضمنت هذه المراجعة دعائم عديدة أهمها: دعم التقدم نحو الديمقراطية وتكثيف التعاون السياسي،[2]من خلال إرساء قيم ديمقراطية قائمة على أساس النزاهة والشفافية وكذا العمل على تنظيم الانتخابات العادلة.

وعليه يمكن القول أن منذ إطلاق السياسة الأوروبية للجوار في عام **2004**، شكلت هذه السياسة جانبا أساسيا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فهي تعالج مسائل ذات أهمية إستراتيجية على غرار الأمن والإستقرار والعدالة والحرية والإزدهار في الجوار، غير أنه في ضوء الأزمات المتعددة والتحديات المتنامية في الجوار، إزداد الوعي للحاجة لتكييف السياسة الأوروبية للجوار ومقاربتها، وأطلقت دعوات لإدخال تعديلات شاملة على مجموعة أدوات السياسة الأوروبية للجوار، لتمكين الإتحاد الأوروبي من الاستجابة بشكل أفضل للتطلعات المتفاوتة للشركاء، وبسرعة أكبر للجوار الذي يشهد تغييرات كبيرة وللإتجاهات العالمية الأوسع، وإقرارا بالوضع المتبدل في الجوار، والتطلعات المتفاوتة للشركاء في علاقاتهم مع الإتحاد الأوروبي بموجب السياسة الأوروبية للجوار، وصعوبة معالجة هذه السياسة البعض من هذه التغيرات، إعتمدت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية والمفوضية الأوروبية في **04** مارس **2015** ورقة إستشارية تم بموجبها إطلاق عملية إستشارية رسمية لمراجعة السياسة الأوروبية للجوار.[3]

---

[1]– محمود عبد الكريم أبو عويضة، مرجع سابق، ص ص 111–112.

[2] –عتيقة بن يحي، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد03، العدد02، 2018، ص468.

[3] –المفوضية الأوروبية: تقرير مشترك موجه للبرلمان والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والإجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بروكسل 2015، نقلا عن الموقع:
https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2016-12/151118_joint-communication_review-of-the-enp_arabic.pdf.

تهدف هذه المراجعة إلى ضمان تمكن السياسة الأوروبية للجوار في المستقبل من أن تدعم بفاعلية أكبر إقامة منطقة من الإستقرار والأمن والإزدهار المشترك مع الشركاء. كما يجب أن تلبي المراجعة طلبات الشركاء على إختلاف طموحاتهم، وفي هذا السياق، يجب أن تشكل السياسة الأوروبية للجوار الفاعلة جزءا لا يتجزأ من سياسة خارجية شاملة للإتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار، قرر رئيس المفوضية الأوروبية **"جان كلود يونكر"** مراجعة السياسة الأوروبية للجوار بناء على طلب الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (أكثر من **250** مساهمة من الدول الأعضاء، والحكومات الشريكة، ومؤسسات الإتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والشركاء الإجتماعيين والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، ومؤسسات التفكير، وكذا الأوساط الأكاديمية وأطراف أخرى، وتناولت مراجعة سياسة الجوار المجددة **2015** مجموعة من الحوارات أهمها:

- حوار المجتمع المدني:

عززت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام **2015** الدور الرئيسي للمجتمع المدني في المنطقة، وقد أدمجت هذه المشاركة الأكثر تركيزًا في عملية التفاوض بشأن "**أولويات الشراكة**" مع البلدان الشريكة في الجوار الأوروبي. كما يشكل التواصل مع المجتمع المدني وإشراكه جزءًا أساسيًا في جميع المجالات ذات الأولوية التي تشملها الشراكة الشرقية والأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط. وتتم مُساندة المجتمع المدني دون المستوى الوطني وعلى المستوى الوطني وفيما بين بلدان المنطقة من خلال وسائل مباشرة وعبر تيسير مشاركة المنظمات الأخرى. وتؤدي المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية دورًا هامًا في هذا الصدد. كما يدعم الإتحاد الأوروبي تنمية قدرات المهنيين والقيادات في المجتمع المدني في الجوار، مع الاعتراف بالدور الهام للشباب في هذا الصدد.

- منتدى المجتمع المدني للشراكة الشرقية هو منبر إقليمي للمجتمع المدني يهدف إلى تعزيز التكامل وتسهيل الإصلاحات والتحولات الديمقراطية في بلدان الشراكة الشرقية الست. ويسعى منتدى المجتمع المدني للشراكة الشرقية إلى تعزيز المجتمع المدني في المنطقة، وتعزيز التعددية في الخطاب العام وصنع السياسات من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية والحريات الأساسية.

- نفذ الإتحاد الأوروبي عددًا من البرامج في منطقة الجوار الجنوبي لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم المالي وغير المالي لها لتعزيز والدفاع عن المساءلة وسيادة القانون وحرية الإعلام وإنهاء العنف ضد المرأة والاستدامة من بين حقوق الإنسان الأخرى. ويهدف البرنامجان الإقليميان: حوار منطقة البحر الأبيض المتوسط للحقوق والمساواة **(2019-2022)** وبرنامج مجالات **(2018-2022)** إلى تعزيز

دور منظمات المجتمع المدني الناشطة على الصعيد الإقليمي، وكذلك في التأثير على صنع السياسات في منطقة جنوب المتوسط وكذا والفضاء الأوروبي المتوسطي.[1]

-حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون:

تطورت علاقة الإتحاد الأوروبي بمنطقة الجوار الأوروبي من خلال تعاون واسع وغني يشمل الأبعاد السياسية والإستراتيجية والأمنية، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

- يدعم الاتحاد الأوروبي شركاء سياسة الجوار الأوروبية في طريقهم نحو الإصلاحات الديمقراطية المستدامة. ويتم تناول حقوق الإنسان والحكم الرشيد في حوارات محددة، وتعزيزهما من خلال برامج المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، في الشرق والجنوب على السواء.

- يعمل الإتحاد الأوروبي على توسيع نطاق الحوار ودعمه مع الشركاء من الجوار الجنوبي، ليكونوا أكثر طموحًا ويستجيبوا لتوقعات مواطنيهم بمجتمعات عادلة ومساءلة وديمقراطية، وذلك في إطار خطة جديدة للبحر الأبيض المتوسط، اعتُمِدَّت في فبراير **2021**، حيث يقترح الإتحاد الأوروبي من خلالها تجديد المشاركة في التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون.

- يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحسين قدرة مؤسسات الدولة في الجوار الشرقي على الصمود وإحترام سيادة القانون كما ورد في البلاغ المشترك بشأن سياسة الشراكة الشرقية لما بعد عام **2020** ووثيقة العمل المشتركة.

- الإنتعاش والمرونة والإصلاح:

أولويات الشراكة الشرقية لما بعد عام **2020**. ويتم ذلك من خلال دعم الإصلاحات القضائية، ومكافحة الفساد، والجريمة الاقتصادية والمنظمة، والنظر في التقدم المحرز في إصلاحات سيادة القانون عند إتخاذ قرار بشأن مساعدة الإتحاد الأوروبي.

- سيستمر دعم تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون خلال فترة إعداد برامج **2021-2027**.

- كما تم تعزيز التعاون مع الجوار الشرقي والجنوبي بناء على سياسة الجوار الأوروبية المنقحة:

في **18** مارس **2020**، تم تحديد سياسة الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بسياسة الشراكة الشرقية لما بعد عام **2020** – تعزيز القدرة على الصمود – شراكة شرقية تحقق للجميع أهداف السياسة طويلة الأمد للتعاون المستقبلي.

[1]– سياسة الجوار الأوروبية: سياسة الجوار الأوروبية هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة. نقلا عن الموقع:https://cutt.us/taWgp

- الدبلوماسية العامة:

إن تحسين التواصل وتعزيز سياسات الاتحاد الأوروبي هو في صميم سياسة الجوار الأوروبية المنقحة. ويسهم تحسين الدبلوماسية العامة في تقديم شرح أفضل لسياسات الاتحاد الأوروبي والأثر الإيجابي لإجراءاتها. حيث يواصل الاتحاد الأوروبي سعيه لضمان خلق وعي أكبر بشأن استخدامات أموال الاتحاد الأوروبي في الجوار.

- ومن الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي أن ينخرط بشكل أكبر في الدبلوماسية العامة مع الحكومات والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال والأوساط الأكاديمية والمواطنين في البلدان الشريكة، ولا سيما الشباب، بما في ذلك من خلال العلوم والدبلوماسية الثقافية.

- كما ركزت هذه السياسة في تدعيم تملك الإصلاحات السياسية وذلك عبر وضع آليات للتشاور والحوار مع السلطات وفعاليات المجتمع المدني، وتشجيع التواصل ودبلوماسية عمومية بهدف منح صورة إيجابية لدى الرأي العام حول البرامج التي يدعمها الإتحاد في دول الجوار المتوسطي خصوصا، وقد كانت إحدى الغايات الرئيسية للسياسة الجديدة للجوار تحفيز الدول الشريكة إلى الإنخراط في القيم المشتركة للاتحاد الأوروبي، عبر إصلاح منظومتها التشريعية والمؤسساتية والحقوقية مقابل دعم إندماج إقتصادي متقدم من خلال عدة آليات تمويل وعبر مفاوضات.[1]

المطلب الثاني: الملف الأمني.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط محفوفة بمجموعة مربكة من تحديات الإستقرار السياسية والإرهاب المعقد، فيعد اليوم الصراع في سوريا وإنعدام الإستقرار الحاد في ليبيا التحديين الأكثر هولا، كما أصبحت مشاكل المنطقة أكثر قلقا وحدة، وعليه تحظى مشكلتا الهجرة والإرهاب المركزيتان بالمزيد من الإنتباه من طرف الإتحاد الأوروبي، وبناءا على ذلك تواجه أوروبا حاليا تحديا مزدوجا يتمثل في تعزيز حوار سياسي أعمق في المنطقة[2]. ولقد حاولت الدول الأوروبية من خلال مبادراتها الأمنية في المنطقة إلى معالجة مثل هذه الظواهر حيث طرحت مشكلة اللجوء والهجرة في العديد من السياسات ومنها سياسة الجوار الأوروبية، خاصة بعد تفاقم حدة هذه الظاهرة، حيث قامت بمراجعة هذه السياسية عقب الإضطرابات السياسية التي عرفتها دول الجوار.

---

[1]- محمد سعدي، مرجع سابق، ص82.

[2] - كريستوفرس. تشيفيس وبينجامين فيشمان، **ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط**، تقرير مؤسسةrand، 2015، ص ص 1-20.

تهدف السياسة الأوروبية للجوار إلى تقريب أوروبا من بلدان الجوار حفاظا لمصالحها المتبادلة وقد تمّ تصميم السياسة إثر التوسّع الذي شهده الاتحاد الأوروبي سنة **2004** بدخول **10** بلدان أعضاء جديدة وذلك لتجنّب خلق حدود جديدة داخل أوروبا. وتدعم السياسة الأوروبيّة للجوار الإصلاحات السياسيّة والاقتصادية في بلدان الجوار الأوروبي كوسيلة لدفع السلام والإستقرار والرّخاء الاقتصادي في كامل المنطقة وقد تمّ تصميمها للتّركيز أكثر من ذي قبل على العلاقات الثنائيّة بين الاتحاد الأوروبي وكلّ من بلدان الجوار.[1]

1/ إصلاح قطاع الأمن:

إن التركيز الجديد على الأمن المنعكس في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام **2015** يفتح مجموعة واسعة من مجالات التعاون الجديدة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك منع النزاعات وإدارة الأزمات وإصلاح قطاع الأمن، كما سيكثف الإتحاد الأوروبي العمل مع الشركاء للتصدي للإرهاب ولمكافحة التطرف، سيكون دور المجتمع المدني هو المفتاح لتحديد أولويات الشراكة في مجال الأمن على المستوى القطري، ويعد إصلاح قطاع الأمن هدفا مشتركا مع عدد من دول سياسة الجوار الأوروبية، علاوة على ذلك يتم تنفيذ برنامج بقيمة **23** مليون يورو لدعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن في تونس[2].

– يتعاون الإتحاد الأوروبي تعاونًا كبيرًا ومتنوعًا فيما يتعلق بالأمن مع شركاء سياسة الجوار الأوروبية. ويشمل هذا التعاون مكافحة الإرهاب ومنع التطرف ومكافحة الجريمة المنظمة ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات وإصلاح قطاع الأمن كما يعتبر تحقيق الإنجاز في إصلاح قطاع الأمن هدفًا مشتركًا مع العديد من شركاء سياسة الجوار الأوروبية؛ حيث يقدم الإتحاد الأوروبي المشورة والدعم المالي لتحقيق الإصلاحات المؤسسية والتشريعية.

– كما ينشط الاتحاد الأوروبي في دعم أطر التفاوض الدولية لحل النزاعات (مثل ليبيا وسوريا وأوكرانيا) وتدابير بناء الثقة. ويتم إيلاء اهتمام متزايد للتهديدات الأخيرة مثل التهديدات الإلكترونية والهجينة، فضلاً عن التصدي لتأثير تغير المناخ على الأمن.

2/ الهجرة والتنقل:

لاشك أن مجموعة التطورات الحاصلة في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي أصبح أقل إستقرارا بسبب أحداث الثورات العربية عام **2011**، فالحرب الأهلية في سوريا، وكذا النزاع والإنفلات الأمني في ليبيا

[1]– التقرير المشترك حول مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، 2017، متحصل عليه من الموقع: https://cutt.us/UvUku تاريخ الإطلاع: 2022/11/18، على الساعة: 09:08.

[2] – عائشة قادة بن عبد الله وعياد محمد سمير، المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار المتجددة، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد07، العدد02، 2021، ص 983.

وتصاعد نشاط تنظيم الدولة الإسلامية "**داعش**" في العراق وسوريا، والهجمات الإرهابية في أوروبا، كلها عوامل خلفت تداعيات في مختلف أنحاء المنطقة وأسهمت في زيادة التحديات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي وجيرانه على حد سواء، الأمر الذي فاقم أيضا حركات الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين والتهديدات الأمنية، وعلى خلفية هذه الأحداث تمت مراجعة السياسات الأوروبية للجوار عام **2011** بهدف وضع إستراتيجيات تستجيب لأحداث المنطقة والتي أدت إلى الإنتفاضات الشعبية وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى مزيد من عدم الاستقرار وكذا الإضطرابات السياسية[1]. لذلك تسعى سياسة الجوار إلى معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية والتخفيف من الضغط، والعمل على إعادة من ليس له الحق في الإقامة بالإتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة.[2]

وعليه ينظر الإتحاد الأوروبي إلى هذه الظاهرة في مراجعته لسياسة الجوار الأوروبية المجددة من خلال:

– أن الهجرة ظاهرة عالمية تؤثر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط. والتعاون مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في مجال الهجرة أمر أساسي من أجل التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهنا واغتنام الفرص ذات الصلة. كما أن هنالك أُطُر للتعاون والحوارات القائمة على المستويين الثنائي والإقليمي، مثل شراكات التنقل وخطة عمل **فاليتا** المشتركة وعملية **الرباط** وعملية **الخرطوم** بشأن الهجرة، التي تعتبر دليلاً مفيدًا للتصدي لتحديات النزوح القسري والهجرة غير النظامية والاستفادة من فرص الهجرة القانونية والتنقل.

– يوفر الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء، وهو الإطار العام للسياسة العامة للإتحاد الأوروبي للحوار والتعاون بشأن الهجرة مع بلدان ثالثة، أساسًا معززًا لإدارة مستدامة ومشتركة وطويلة الأمد للهجرة واللجوء. ويتوخى الميثاق الجديد تعزيز الشراكات المصممة خصيصا والشاملة والمفيدة للأطراف، مما يتيح فرصة متجددة لتشكيل استجابة مشتركة تقوم على الملكية المشتركة، وتقييم متوازن لمصالح واحتياجات كل طرف، والتضامن والمسؤولية المشتركة. كما لا تشمل هذه الشراكات كامل نطاق تعاوننا في مجال الهجرة واللجوء فحسب، بل ستترسخ في الوقت نفسه في مختلف فروع تعاوننا السياسية والأمنية والاقتصادية.

– يستخدم الإتحاد الأوروبي جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك وكالات الاتحاد الأوروبي والأداة الأوروبيّة للجوار والتّنمية والتّعاون الدّولي –أوروبا في العالم، لتقديم الدعم التشغيلي والمالي في مجال الهجرة والتنقل. حيث عمل على تحقيق التعاون على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال

---

[1] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد01، العدد03، 2018، ص129.

[2] – خراز حليمة و بلباي إكرام، تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليميا ودوليا، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، العدد06، 2021، ص46.

التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجوار الجنوبي. كما تم تعزيز التعاون الثلاثي مع الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك من خلال البناء على التجربة الناجحة لفريق العمل المشترك للاتحاد الأفريقي والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة في ليبيا.

– يعتبر التصدي لتحديات الهجرة أولوية مشتركة أيضًا في إطار الشراكة الشرقية. ويعمل الاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة لضمان التنقل والاتصالات بين الشعوب في بيئة آمنة وجيدة الإدارة، فضلاً عن ضمان تقديم الدعم للمهاجرين واللاجئين الضعفاء. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الناجح للاتفاقات القائمة بشأن تيسير التأشيرات وإعادة قبولها، فضلاً عن أن تحقيق المعايير المتعلقة بتحرير التأشيرات بشكل مستمر هي أمور أساسية. كما جرى تعزيز التعاون التقني والإداري في مجال الإدارة المتكاملة للحدود لمساعدة الشعوب على نقل البضائع عبر الحدود.

– يحاول الإتحاد الأوروبي النظر في إمكانية إطلاق حوارات جديدة بشأن تحرير التأشيرات مع البلدان التي لا يزال مواطنوها بحاجة إلى تأشيرات للسفر إلى الاتحاد الأوروبي. كما تم النظر في مبادرات هجرة العمالة. والهدف من ذلك هو تعزيز الهجرة القانونية، وتعزيز التعاون، وتخصيب المهارات والكفاءات مع مراعاة أثر هجرة الأدمغة على البلدان الشريكة.[1]

– كما حظي عنصر التنقل أيضا بذات الأهمية فقد تم التركيز بصورة أكبر على تسهيل التنقل وخاصة تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرة**(شيغن)** بغرض التعليم والبحث العلمي والثقافة والتدريب، وكذلك تحسين شروط الحصول على الإقامة في أوروبا لرجال الأعمال والمستثمرين.[2]

– منع الجريمة المنظمة:

يمكن أن تهدد الجريمة المنظمة والفساد والإستقرار في المنطقة الأوسع، وعليه يهدف الإتحاد الأوروبي إلى زيادة دعمه للبلدان الشريكة في مكافحة الجريمة الدولية الخطرة والمنظمة، بما في ذلك مكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وتفكيك الشبكات الجرمية من خلال تشجيع اللجوء إلى التحقيقات المالية كمكمل لأدوات القانون الجنائي الصرف، ، علاوة على ذلك تابع الإتحاد الأوروبي العمل مع البلدان الشريكة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالبشر، والإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والتعاون في مجال المخذرات ودعم البلدان الشريكة في تنفيذ سياسات وطنية متكاملة ومتوازنة خاصة بالمخذرات.

– مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني:

[1]– سياسة الجوار الأوروبية: سياسة الجوار الأوروبية هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة، مرجع سابق.

[2]– عائشة قادة بن عبد الله وعياد محمد سمير، مرجع سابق، ص983.

توفر إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني، إطارا تشغيليا لمزيد من العمل مع الشركاء في الجوار، وعليه يقدم الإتحاد الأوروبي المساعدة لبناء القدرات الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني وقدرة البنى التحتية للمعلومات على التكيف والمواجهة، ومكافحة الفضاء الإلكتروني وإرهابه، من خلال دعم سياسات وإستراتيجيات وإنشاء مؤسسات ذات صلة في البلدان خارج الإتحاد الأوروبي.

- دعم التعاون في إدارة الحدود:

العمل الإستباقي مع الشركاء في الجوار في مجال إدارة الحدود، ضروري لإدارة ضغوط الهجرة بشكل أفضل، حيث كثف الإتحاد الأوروبي عمله على تبادل المعلومات، والقدرة الإدارية والتعاون التشغيلي والفني مع البلدان الشريكة المهتمة، والعمل من خلال وكالات الإتحاد الأوروبي المعنية بما فيها: **"فرونتكس" "ويوروبول".**

- معالجة الإرهاب والحد من التطرف:

يهدد الإرهاب والتطرف أوروبا وجيرانها على السواء، لذلك يعزز الإتحاد الأوروبي العمل مع شركائه على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الحد من التطرف، ومكافحة الإرهاب العنيف، ودعم العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمويل الإرهاب وكبحه من خلال أطر مناسبة لمكافحة تبييض الأموال، حيث أشرك الإتحاد المجتمع المدني في الحد من التطرف، لاسيما المنظمات الشبابية.

- التعاون في مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة والتعامل مع النزاعات التي طال أمدها:

سعى الإتحاد الأوروبي إلى إطلاق حوارات أمنية ودفاعية مع البلدان الشريكة وتسهيل مشاركة الرسميين والمسؤولين من البلدان الشريكة في الدروس في كليات الدفاع ذات الصلة، وعملا بالمقاربة الشاملة للإتحاد الأوروبي الخاصة بالنزاعات والأزمات الخارجية، تم إستخدام جميع الوسائل وهذا من أجل تسوية النزاعات التي طال أمدها في الجوار.

- إدارة الأزمات والإستجابة لها:

سعى الإتحاد الأوروبي بناء قدرة الإنذار المبكر والوقاية والجهوزية للشركاء والتي تتيح شراكات وثيقة في الحماية المدنية والتعاون مع آلية الحماية المدنية للإتحاد الأوروبي، ووضع الإتحاد الأوروبي أيضا تركيزه أكبر على الأمن الصحي من خلال تعزيز قدرات البلدان الشريكة لمواجهة التهديدات الصحية بفاعلية، بما فيها الأمراض المعدية.[1]

[1]- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الملف الاقتصادي والإجتماعي.

أكدت وثيقة **"الشراكة من أجل الديمقراطية"** الصادرة عن الإتحاد الأوروبي في مارس **2011** عن تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية لدول الجوار الجنوبي العربي وتقديم المعونات الإنسانية التي قدرت عام **2011** بحوالي **30** مليون يورو، أما وثيقة الإستجابة الجديدة لجوار متغير فقد دعت إلى دعم التنمية الإقتصادية الشاملة بحيث تمكن لدول الجوار من القيام بالتجارة والإستثمار بطريقة مستدامة، والحد من الفوارق الإجتماعية والإقليمية وتوفير فرص عمل.

كما أشارت هذه الوثيقة إلى أن الدعم الإقتصادي الأوروبي مشروطا بقيام دول الجوار الجنوبي بإجراء تقدم على صعيد بناء الديمقراطية وإحترام سيادة القانون، وإن كان سيأخذ أشكالا عديدة منها: زيادة التمويل للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، وتنفيذ برامج أكبر لبناء المؤسسات وزيادة الوصول للأسواق، وزيادة تمويل بنك الإستثمار الأوروبية في دعم الإستثمارات[1]، إلا أنه و بعد ثورات الربيع العربي أصبح الوضع الإقتصادي لبلدان الربيع العربي يتدهور بسرعة، الأمر الذي أدى بالدول الأوروبية إلى ضرورة معالجة سياسة الجوار خاصة من الجانب الإقتصادي، فكان الهدف من هذه المراجعة المساهمة في الإستقرار في البلدان المجاورة وهذا عن طريق تعزيز التنمية الإقتصادية، وهذا من خلال الأسواق المفتوحة والنمو المستدام والتنمية الإقتصادية الشاملة، فهي عوامل أساسية لتحقيق الإستقرار في المجتمعات المجاورة.

- التجارة:

يروج الإتحاد الأوروبي لنموذج النمو المستدام والذي يساهم في التعافي من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-**19**، فالإتحاد الأوروبي يرى أن المزيد من التجارة يعني المزيد من النمو الإقتصادي، الأمر الذي قد يساهم في المزيد من فرص العمل، حيث يستفيد الإتحاد الأوروبي من القرب الجغرافي وكذا العلاقات الثقافية مع دول الجوار **(الجنوبية** أو **الشرقية)** والتي تسهل عملية التكامل الإقتصادي والتجاري، إنطلاقا من فكرة أن التجارة والإستثمار ضروريان لتعميق التكامل.

ولزيادة فرص الإستثمار والتجارة سعى الإتحاد الأوروبي إلى التكامل الشامل لسوق الطاقة مع جمهورية مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا من خلال مجتمع الطاقة، أما بالنسبة إلى البلدان الشريكة في الجوار الجنوبي يعرض الإتحاد الأوروبي التعاون على أساس كل حالة، من أجل تشجيع الإنتاج والتوزيع والتجارة والإستهلاك الفاعل للطاقة.[2]

[1]- محمود عبد الكريم أبو عويضة، مرجع سابق، ص 113.

[2]- سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق.

- **الطاقة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر:**

إنطلاقا من أن دفع عجلة التحول الأخضر في البلدان الشريكة هو في صميم الشراقة الشرقية وجدول الأعمال الجديد للبحر الأبيض المتوسط، حيث يدعم الإتحاد الأوروبي في إطار مراجعة سياسة الجوار البلدان الشريكة للوفاء بمساهمتها المحددة من خلال تحديث إقتصاداتها، حيث يعمل الإتحاد الأوروبي مع هذه البلدان لزيادة قدرتها على الصمود خاصة في مجال البيئة والمناخ، وكذا تعزيز الإقتصاد الدائري، وحماية التنوع البيولوجي، ودعم إستدامة السلاسل الغذائية في المنطقتين.

كما تقدم سياسة الجوار الأوروبية دعما قويا في مجال الطاقة، سواء كإجراء أمني (سيادة الطاقة) أو كوسيلة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا من خلال:

- دعم المزيد من الإستقلال في مجال الطاقة من خلال دعم تنويع مصادر الطاقة، وتحسين التعاون بشأن كفاءة استخدام الطاقة، والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون؛
- إطار التعاون مع الشركاء خارج الجوار بهدف بناء اتحاد للطاقة قادر على الصمود، مع سياسة مناخية طموحة في جوهرها.

- **الزراعة:**

تشكل الزراعة مصدرا رئيسيا للوظائف في العديد من البلدان الشريكة ويعمل الإتحاد الأوروبي على متابعة دعم السياسات المستدامة والشاملة والإستثمار في تحديث القطاع، والتنويع إلى أنشطة دخل أخرى في المناطق الريفية وهذا من خلال مواجهة التحديات البيئية على غرار تدهور المواد الطبيعية والمنافسة عليها.

-**العمالة والتوظيف: التركيز على الشباب.**

يعزز الإتحاد الأوروبي من خلال هذه المراجعة تشجيع التبادلات في شأن التعليم والتدريب وسياسات الشباب بين بلدان المتوسط الجنوبي ضمن المنتديات الحالية للتعاون في المنطقة، ويدعو الإتحاد الأوروبي مؤسسة التدريب الأوروبية للإضطلاع بدور حيوي في هذا السياق، كما يدعم الإتحاد الأوروبي السياسات الآيلة إلى مطابقة المهارات وإحتياجات سوق العمل، والعمل على تحسين التنسيق بين الأوساط الأكاديمية والقطاعية وتطوير مهارات التوظيف للطلاب للوظائف المرتكزة على المعرفة والمستدامة.

كما أنه يدعم أيضا مخططات الحوافز لمن درسوا أو إستحوذوا على المهارات في الإتحاد الأوروبي للعودة إلى بلدانهم. وهذا من خلال إيلاء إهتمام خاص لتسهيل مشاركة مؤسسات التعليم العالي في مناطق النزاع في **إيراسموس+**، كما يشجع الإتحاد الأوروبي التنقل في التعليم المهني والتدريب للتمكن من توفير

دعم أكبر في هذا المجال، ويدعم الإتحاد الأوروبي أيضا تنقل المتدربين الأوروبيين ومن بلدان الجوار الساعين إلى خبرة عملية في الخارج.

-الشراكة من أجل النمو:

يعمل الإتحاد الأوروبي على تطوير العلاقات مع الجيران الراغبين في ذلك، وهذا من خلال شراكات تشمل قطاعات متعددة لدعم النمو والعمالة والتحديث الاقتصادي، بحيث تجمع هذه القطاعات(العام والخاص)، والإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المهتمة وكذا مؤسسات التمويل الدولية وشركاء آخرين على مساعدة البلد المعين في وضع إستراتيجية تخصص ذكي، كما يشجع الإتحاد الأوروبي أصحاب المبادرات على العمل مباشرة مع الشركاء في الجوار، من خلال إرسال بعثات دبلوماسية إقتصادية إلى البلدان الشريكة في السياسة الأوروبية للجوار بصورة منهجية أكبر، وحشد طاقات قطاع الأعمال الأوروبي بفاعلية أكبر لدعم التجارة والإستثمار في الجوار، علاوة على ذلك يتم إستخدام هذه البعثات لتأمين شركاء مناسبين للجيران يقدمون لهم دعما عمليا لمواجهة تحديات معينة مرتبطة أساسا بالتنمية الاقتصادية، بما فيها تعزيز قاعدة مهاراتهم وكذا تنويع نشاطهم الإقتصادي.

- النقل والترابط:

يساهم التعاون في الربط والإتصالات الخاصة بالنقل في التنمية الاقتصادية للشركاء، ويمكن أن يشكل أداة لتحفيز التعاون ونقطة بداية للتعاون الإقليمي في ما بينهم، وفي الشرق يعتبر التنقل الآمن والمستدام المربوط بشبكة النقل عبر الأوروبية أساسيا لدعم النمو الاقتصادي بين شركاء الجوار والإتحاد الأوروبي، وعليه عمل على الإتحاد الأوروبي على توسيع الشبكة إلى الشركاء الشرقيين ودعم الإستثمار الضروري في هذه الشبكة الموسعة مع شركات التمويل الدولية والشركاء الآخرين. أما في الجنوب فقد سعى الإتحاد إلى التقارب والمواءمة التنظيميين وفق خطة عمل النقل الإقليمية **2014-2020**، والتي تغطي النقل البحري والجوي عبر السكك الحديدية والطرق والحضري، كما يهدف الإتحاد الأوروبي في الوقت نفسه إلى تحديد مشاريع البنية التحتية الإقليمية ذات الأولوية وإعداد خرائط دلالية لشبكة النقل عبر المتوسط المستقبلية، كما يتم تعزيز منطقة الطيران المشتركة من خلال تنفيذ الإتفاقيات الموقعة حتى اليوم مع جورجيا وإسرائيل والأردن ومولدوفا والمغرب والتفاوض في شأن إتفاقيات جديدة، كما يعمل الإتحاد الأوروبي على تعزيز قدرة شركائه على الإستفادة من الطرق البحرية وبنى تحتية محسنة وخدمات ذات صلة.[1]

[1]- تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والإجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، مرجع سابق، ص11.

– العلوم والتكنولوجيا والرقمنة:

في الوقت الذي يعمل فيه الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية على تحويل عالمنا، فإن أوروبا الملائمة للعصر الرقمي هي واحدة من أهم الأولويات السياسية للمفوضية الأوروبية، وتهدف إلى تمكين الشعوب من خلال جيل جديد من التكنولوجيات. ولقد شدد الإتحاد الأوروبي على أن الوجود الرقمي القوي في سياسة الجوار للإتحاد الأوروبي ستمكن من النمو وتدفع عجلة التنمية المستدامة.[1]

وفي هذا الصدد، أكد الإتحاد الأوروبي أيضًا التزامه بمواصلة الإستثمار في التحول الرقمي لبلدان الشراكة الشرقية، بما يتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي وأفضل الممارسات، من خلال أهداف السياسة طويلة الأمد للشراكة الشرقية لما بعد عام **2020** ووثيقة العمل المشتركة –التعافي والمرونة والإصلاح: أولويات الشراكة الشرقية لما بعد عام **2020**.

– وتتيح الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط فُرَصاً لإقامة شراكات جديدة بشأن الأولويات الاستراتيجية للتحول الرقمي مع منطقة الجوار الجنوبي، التي يمكن أن تكون –مع التحول الأخضر–مُسَرِعاً للنمو المستدام.

– كما أن التعاون في مجال البحوث هو أداة تُساعد الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية على التصدي للتحديات المجتمعية المشتركة مثل أمن الطاقة والقضايا الصحية وتدهور البيئة وتغير المناخ. كما يساهم التعاون في مجال البحث والابتكار إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والصناعية للشركاء في الجوار. إضافة إلى أن التعاون من خلال سياسة الجوار الأوروبية يؤدي إلى زيادة إمكانية التوافق التشغيلي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة ويساعد على تعزيز الثقة في الإنترنت ومكافحة الجرائم الإلكترونية.[2]

وعموما ما يمكن ملاحظته من خلال مضمون هذه السياسة المنقحة:

– أن التناقضات بين اللغة الرسمية للإتحاد والمضمون في وثيقة سياسة الجوار الأوروبية تشير إلى أن جوهر مفهوم سياسة الجوار الأوروبية يكمن في الإعتبارات الجيو سياسية، بمعنى آخر أن سياسة الجوار الأوروبية تعبر عن مظهر من مظاهر إرادة الإتحاد الأوروبي في إنشاء حلقة من الدول في جوارها وهذا لخدمة فقط مصالحها وأغراضها المتمثلة أساسا في حماية الإتحاد الأوروبي وممارسة كل أشكال نفوذه.[3]

---

[1] – سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق.

[2] – سياسة الجوار الأوروبية: سياسة الجوار الأوروبية هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة، المرجع نفسه.

[3] -Andreas Marchetti, The Européen Neighbourhood Policy: Forgien Policy at EU's Periphery.ZEI **Discussion Paper** C158,2006.p16.

– أنها عبارة عن مقاربة أمنية بحتة تحركها مجموعة من التهديدات والهواجس الأمنية الصادرة من الضفة الجنوبية نتيجة التحولات السياسية التي أثرت على المنطقة ككل بشكل عام وعلى الأمن الأوروبي بشكل خاص، فهي مبادرة مثل المبادرات السابقة لا تخدم المصالح المتوسطية بل تسعى لحماية أمن أوروبا فقط كمحاولة لتجفيف مصادر التهديدات وتثبيت الوضع السياسي في دول الجوار.

– تهدف إلى تطوير علاقات جديدة والتي على المدى المتوسط لن توفر إمكانية العضوية في المؤسسات الأوروبية، وعليه فهي تتعامل مع المشكلات التي يطرحها القرب والجوار بشكل مستقل بعيدا عن إمكانية الإنضمام إلى الإتحاد.

– ومقارنة سياسة الجوار بالسياسات السابقة يتضح لنا أن الظروف التي أحاطت بهذه السياسة تختلف كثيرا عن الظروف التي سبقت المبادرات الأوروبية الأخرى، في سياسة الجوار الأوروبية نجدها قد تأثرت كثيرا بمفهوم التوسع الذي عرفه الإتحاد الأوروبي على عكس مسار برشلونة والذي لم يكن مخططا له لتوسيع عضوية البلدان المشاركة فيه.

المبحث الرابع: آليات تجسيد سياسة الجوار المجددة وعوائقها.

تعد الإضطربات السياسية التي شهدتها المنطقة المتوسطية وخاصة الجنوبية منها والتي لعبت دورا أساسيا في إعادة مراجعة وصياغة الشراكة القائمة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، لتأتي هذه الأحداث في الوقت الذي عرفت فيه معظم المبادرات السابقة فشلا ذريعا على غرار مسار برشلونة **1995** وكذا سياسة الجوار الأوروبية لسنة **2004**، تليها المبادرة الساركوزية (الإتحاد من أجل المتوسط).

وعليه كان لزاما على الدول الأوروبية مراجعة هذه السياسات وإعادة صياغة آليات جديدة لها تتماشى و الظروف السياسية في المتوسط، وعليه وإنطلاقا من هذه التغيرات صاغ الإتحاد الأوروبي مراجعة لسياسته القديمة لكن بثوب جديد تتماشى والمصالح الأوروبية في المنطقة، وفق مجموعة من الآليات والأدوات والتي يراها وفق زاويته المحددة ما يناسب إستقرار دوله مع ضرورة المحافظة على القيم العالمية التي نادى بها في السياسات القديمة.

المطلب الأول: الآليات المؤسسية لسياسة الجوار المجددة.

تعد منطقة المتوسط مجال حيوي لسياسة الإتحاد الأوروبي، إذ يمكن القول إن إستقرار دول المتوسط يرتبط إرتباطا وثيقا بمدى تحقيق السلام في الجوار، وعليه كان لزاما على الإتحاد الأوروبي الإستجابة الفورية للتغيرات السياسية التي مرت بها دول الجوار وهذا من خلال إنتهاج مجموعة من الأدوات (أدوات المقاربة الأوروبية الجديدة) سعيا منه إلى إشراك الدول والشعوب المجاورة في إطار مراجعة سياسة الجوار إلى تحقيق الأمن والإستقرار، حيث إقترح مجموعة من الآليات أهما:

1/مرفق/آلية الجوار للمجتمع المدني:

الإتحاد الأوروبي لديه تاريخ طويل في دعم المجتمع المدني، وعلى مدار أكثر من عقد من الزمان قام بوضع وتطوير سياسات وإنشاء عدد من الأدوات والآليات لدعم منظمات المجتمع المدني في بناء القدرات وتنفيذ مشروعات حقوق الإنسان والتنمية، إلا أن عام **2011** شكل لحظة فارقة في علاقة الإتحاد الأوروبي مع شركائه في الجنوب المتوسطي، حيث تطلبت هذه الفترة عملية إعادة معايرة لعلاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه في الجنوب من خلال تجديد السياسات وكذا تدعيم هذه السياسات بالآليات والأدوات وتعديل البرامج بهدف دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بإعتبارها جهات معنية أساسية.

ولقد ظهر هذا التطور لسياسات الإتحاد الأوروبي في العديد من بيانات الإتحاد الأوروبي ومراجعات السياسات التي تلت في تلك الفترة من **2011** إلى **2015**(ألا وهي سياسة جوار الإتحاد الأوروبي– مراجعة سياسة الجوار الأوروبي في **2015**)[1].

تقوم آلية الجوار للمجتمع المدني في إطار سياسة الإتحاد الأوروبي لدعم الإنتقال الديمقراطي السلمي في الحراك السياسي، وذلك بإعطاء المزيد من الدعم لدول الإنتقال الديمقراطي مع إعطاء أولوية قصوى للمجتمع المدني وذلك عبر الدور الذي لعبه هذا الأخير في مسايرة الحراك ومحاولة لملمته دون الذهاب في طريق مسدود، وسعت هذه الآلية إلى تشجيع دور منظمات المجامع المدني في القيام بالإصلاح والتغيير ومتابعة الإنتقال الديمقراطي، وذلك عبر إشراكها في الحوار مع السلطة وقيامها بعملية المسائلة والمحاسبة على برامج الحكومة بإعتبارها أكثر شفافية ونزاهة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية ، وآلية الجوار المجتمع المدني الموجهة للمنطقة الشرقية والجنوبية للمتوسط.[2]

يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الآلية إلى دعم منظمات المجتمع المدني، وصقل قدرتها على المدافعة والمناصرة وتطوير إمكاناتها على مراقبة الإصلاح والعمل على تطبيق برامج الإتحاد الأوروبي، ويعد هذا الدعم أساسيا لأن من شأنه تمكين منظمات المجتمع المدني من عرض همومها، وكذا المساهمة في صنع السياسات، ومساءلة الحكومات وضمان توجيه النمو الاقتصادي نحو التخفيف من الفقر والنمو الشامل[3].

كما يهدف مرفق المجتمع المدني إلى تعزيز فعاليات المجتمع المدني في الدول الشريكة والمساهمة في تعزيز بيئة مواتية لعملهم، وسعى البرنامج إلى تعزيز مشاركة هؤلاء اللاعبين في الحوار السياسي وزيادة التفاعل بينهم وبين السلطات على المستوى المحلي والوطني، كما سعى إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنفيذ وبرمجة ورصد مساعدات الإتحاد الأوروبي والسياسات في المنطقة، وعليه يقدم هذا المرفق الدعم المالي للمشروعات التي يقودها المجتمع المدني وذات الصلة بمفهوم سياسة الجوار والإستجابة للشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك للجنوب، كما هدف هذا البرنامج إلى زيادة إشراك

---

[1]– منتدى المجتمع المدني–الجوار الجنوبي–الدورة الثالثة(الملخص والتوصيات الأساسية27–26 ماي2016)،تنسيق: أوليفيير كونسولو بروكسل، ص 03.

[2] –عائشة بوكليخة، الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط: دراسة حالة ليبيا، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2019–2020)، ص ص 131–132.

[3] – نعيمة خطير، وتوفيق بوقعادة، النموذج الأوروبي لدمقرطة المنطقة المغاربية: التصور وآليات التنفيذ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد10، العدد02، 2019، ص 69.

المجتمع المدني في الحوارات حول سياسة القطاع وتطبيق تعاون الإتحاد الأوروبي في المجالات ذات الصلة.[1]

تتكون آلية المجتمع المدني من ثلاثة عناصر يجرى تمويلها على مدى الفترة الواقعة بين عامي **2011 و2013**:

- **العنصر الأول:**

تقوية قدرات المجتمع المدني، وهذا من خلال تبادل الممارسات الفضلى والتدريب لتعزيز الإصلاحات الوطنية وزيادة المساءلة العامة وتمكين منظماته من أن تصبح لاعبا فاعلا في قيادة الإصلاح على المستوى الوطني وشركاء أقوى في تنفيذ أهداف **"سياسة الجوار الأوروبي"**.

- **العنصر الثاني:**

تقوية اللاعبين الفاعلين غير الحكوميين من خلال دعم المشروعات الإقليمية والبلدانية بإسناد تمويل متاح عبر البرامج المجانية **الموضوعية**.

- **العنصر الثالث:**

تعزيز مقاربة شمولية حيال الإصلاحات، وذلك بزيادة إنخراط اللاعبين غير الحكوميين في حوار السياسة الوطني وفي تنفيذ البرامج الثنائية.[2]

تم تخصيص تمويل لآلية الجوار للمجتمع المدني وذلك للفترة ما بين **2012-2013** ما قيمته **26.4** مليون يورو موجه للمنطقتين الشرقية والجنوبية للمتوسط، فمثلا تونس إستفادت من **07** ملايين يورو للفترة **2012-2016** حيث حصلت في سنة **2012** على **3.4** مليون يورو، في حين إستفادت المغرب من **04** مليون يورو لسنة **2012**، أما مصر فقد إستفادت من **20** مليون يورو للفترة **2012-2016**.[3]

2/برنامج سبرينغ SPRING(برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل 2011):

يمثل برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل أحد أهم الآليات التي إنتهجها الإتحاد الأوروبي في تنفيذ سياسته الجديدة مع الجوار الجنوبي، كما أنه يعد محاولة من الإتحاد الأوروبي لكسب المزيد من الوقت لمعرفة التطورات الجديدة لما بعد الحراك السياسي، فالهدف من هذا البرنامج هو تحفيز الدول التي عاشت الربيع العربي على دعم إنتقالها الديمقراطي ومحاولة تعجيل تحقيق الإستقرار في المنطقة المتوسطية.

---

[1]- الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية في دول جنوب وشرق المتوسط: دليل المعلومات، مركز أستون الأوروبي، جامعة أستون، 2012، ص16، نقلا عن الموقع:
https://cor.europa.eu/en/engage/studies/Documents/eu-funds-semed-info-guide-ar.pdf

[2] - دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقاتها بالمؤسسات المالية والدولية، مرجع سابق، ص50.

[3]- عائشة بوكليخة، الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط: دراسة حالة ليبيا، مرجع سابق، ص132.

أطلق هذا البرنامج سنة **2011** في إطار الإستجابية لإتحاد الأوروبي تجاه أحداث الحراك السياسي الذي مس دول جنوب المتوسط، ويندرج هذا البرنامج في إطار سياسة الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك، بحيث يعمل برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل لدعم عملية الإنتقال الديمقراطي وتعزيز الحوكمة الرشيدة في كل من تونس والمغرب ومصر والأردن.[1]

وتتركز المبادرات التي يدعمها برنامج **"الربيع" SPRING** والذي تم إستحداثه بعد عام **2011** على سياستين جديدتين للإتحاد الأوروبي إتجاه بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، ويتعلق الأمر " **بدعم التغيير السياسي"** من جهة في بلدان ما يسمى الربيع العربي وذلك بتحقيق نتائج ملموسة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحق التجمهر، حرية التعبير وسيادة القانون، وكذا" **دعم النمو الشامل والمستدام والتنمية الاقتصادية"** من جهة أخرى، وذلك عبر المساعدة في توفير إطار تنظيمي أفضل للأعمال الاقتصادية في البلدان الجنوب متوسطية التي تعرف تحولات سياسية جديدة(ما يعرف بالربيع العربي) وكذا زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان والرفع من نسب النمو الاقتصادي فير هذه البلدان عبر تعزيز الاستثمارات.[2]

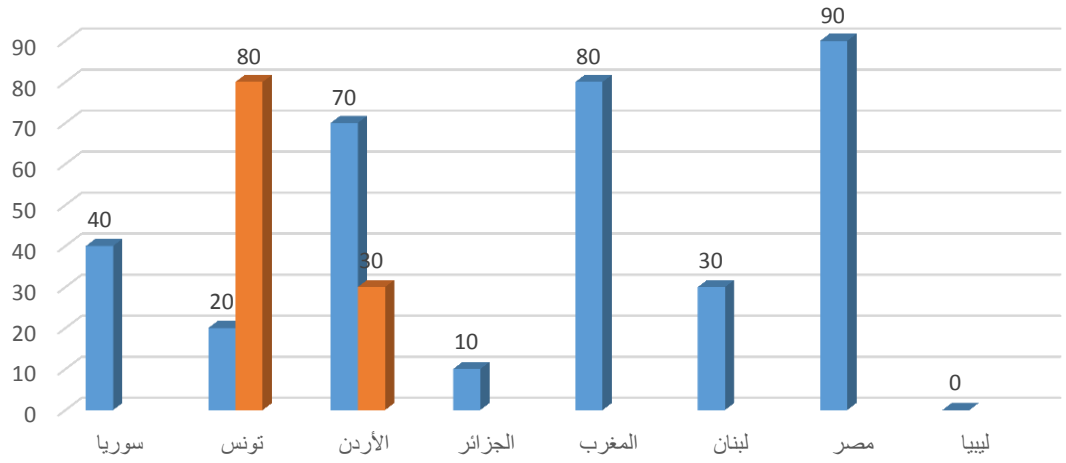
يقوم هذا البرنامج على أربع ركائز:

- مبادرة تبلغ قيمتها **350** مليون يورو لدعم التحول السياسي.
- إجراء خاص صمم لدعم المناطق الأفقر في تونس تصل قيمته إلى **20** مليون يورو.
- موارد إضافية للتعليم العالي من خلال **إيرازموس موندوس (Erasmus Mundus)** بقيمة **65** مليون يورو.

[1] – حفوة ربحي، الدعم الأوروبي للمجتمع المدني: تحقيق في برنامج مثير للجدل،19 أوت 2016، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/7M13z _ تم الإطلاع عليه بتاريخ:01-01-2023 .

[2]– سايل سعيد، العلاقات الأوروبية–المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي2011–2015، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد25، 2016، ص 11.

رسم بياني يوضح الإعتمادات المالية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي لدول الجوار الجنوبي في إطار برنامج SPRING بين فترة 2011-2012-2013



SOURCE: Support for Partnership, Reform and Inclusive Growth in favor of the southern Neighborhood for 2013 (SPRING 2013).P2. ((بتصرف الباحث(ة))

يشكل الرسم البياني قيمة الدعم المقدم من طرف الإتحاد الأوروبي إلى دول الجوار الجنوبي في إطار الإستجابة لأحداث الربيع العربي من أجل دعم التحول الديمقراطي، من خلال برنامج **spring** خلال السنوات **2011-2012-2013**، حيث تم إعتماد مبلغ **350** يورو في البداية لتزيد القيمة في **2013** إلى **390** مليون يورو، وكانت من أكبر الدول المستفيدة من هذه المبالغ هي مصر بقيمة **90** مليون يورو، والمغرب وتونس بقيمة **80** مليون يورو. والملاحظ من خلال هذه المبالغ هو إعتماد دول الإتحاد الأوروبي على مبدأ المزيد من أجل المزيد، أي مزيد من الإصلاحات يقابله مزيد من الدعم المالي، وهذا ما يلاحظ من خلال قيمة المبالغ الموجهة لدول جنوب المتوسط المبين في الرسم البياني.

3/برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية(ENPARD):

يعتبر هذا البرنامج مبادرة سياسية جديدة، وهو جزء من الإلتزام الأوروبي بالنمو الشامل والإستقرار في دول الجوار، ويتعرف البرنامج على الأهمية المحتملة للزراعة من حيث الأمن الغذائي والإنتاج المستدام والعمالة الريفية، وخلال فترة البرنامج أي بين عامي **2014-2020**، يطلب من الدول الشريكة الإشارة إلى ثلاث قطاعات للتعاون مع الإتحاد الأوروبي، ويهدف هذا البرنامج إلى تلبية إحتياجات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ومواصلة نمو أكثر شمولا من خلال تحديد وتنفيذ الأعمال التي يمكن تمويلها في إطار **برنامج(spring)** الجديد(دعم الإصلاحات، الشراكة و النمو الشامل)، والذي يلبي ثلاثة أهداف:

- تحسين إيرادات المزراعين والعمالة الريفية ولاسيما الشباب منهم.
- زيادة إنتاجية نظم الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات والقدرة على التكيف مع التغيرات.
- تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسساتية والإلتزام بمبادئ الإدارة التشغيلية الرشيدة.[1]

4/الصندوق الوقفي الأوروبي من أجل الديمقراطية:

يعد هذا الصندوق مشروعا سياسيا مشتركا في ما بين الإتحاد الأوروبي ودول الأعضاء، وقد حدد بأنه هدف سياسي في ماي **2011** للتواصل الجواري، فبناء على إتفاقية بين كل الدول الأعضاء، أنشأت سياسة الجوار ومديرية الخدمات الأوروبية الخارجية الصندوق الوقفي الأوروبي في أكتوبر **2012**، بوصفه مؤسسة قانونية خاصة تحت رقابة القانون البلجيكي يحميها إستقلالها الذاتي وهيئاتها الحاكمة، ويقوم الهدف الرئيسي لهذه المؤسسة في تقديم المنح والهيبات مباشرة إلى الناشطين دفاعا عن الديمقراطية في الجوار الأوروبي وما يتجاوزه من خلال إجراءات مرنة ومحددة، ولقد بلغت موازنة هذا الصندوق نحو **14** مليون يورو.[2]

5/مبادرة بريما Prima:

تعتبر مبادرة بريما برنامج مشترك يجسد الشراكة في ميدان التكوين بين ضفتي المتوسط أي بين الدول الأوروبية من جهة و الدول العربية من جهة أخرى، حيث تقدمت تسع دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي في **22** ديسمبر في سنة **2014** وهي(جمهورية التشيك وقبرص وفرنسا و اليونان، إيطاليا، لوكسمبورغ مالطا، البرتغال، إسبانيا) بإقتراح من أجل مشاركة الإتحاد الأوروبي في برنامج مشترك معني بالبحث والإبتكار يطلق عليه " **الشراكة في مجال البحوث والإبتكار في منطقة حوض البحر المتوسط"**، ويتمحور هذا البرنامج حول إيجاد حلول مبتكرة لمشكلات الأنظمة الغذائية، والموارد المائية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وتطبيق تلك الحلول، ويشارك في هذا البرنامج أيضا سبع من الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي هي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، تركيا وكان قد تم الإلتزام بتخصيص مبلغ يقدر بـ **200** مليون يورو لهذه المبادرة على مدى عشر سنوات، بدأ عام **2018**، ويهدف هذا البرنامج بصفة عامة إلى تعزيز التعاون في مجال البحث والإبتكار في دول البحر المتوسط من أجل المساهمة في

[1]– مركز أستون الأوروبي، تقرير حول الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية في دول جنوب وشرق المتوسط: دليل المعلومات، جامعة أستون،2012، مرجع سابق، ص10.

[2] – دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقاتها بالمؤسسات المالية والدولية، مرجع سابق.

مواجهة مختلف التحديات التي تواجه الأمن الغذائي المستدام، مع ضرورة مراعاة توفير المياه في منطقة حوض البحر المتوسط. بالنسبة للجزائر وقعت على هذه المبادرة في سنة **2017**.[1]

6/برنامج أفق أوروبا (الفترة الممتدة من 2021-2027):

يعتبر برنامج أفق أوروبا أبرز آلية لتمويل البحث والتجديد في العالم، وهو إمتداد لبرنامج السابق: أفق **2020** حيث خصص له تمويل يقدر بحوالي **95.5** مليار يورو على مدى سبع سنوات بين **2021** و **2027**، بزيادة قدرها **30%** مقارنة ببرنامج الإطار المالي المتعدد السنوات السابق، وسيساعد هذا التخصيص المالي الضخم في التوصل إلى أبحاث مبتكرة ورائدة، وإعتبارا من جوان **2021**، أعربت ثلاث دول متوسطية شريكة(إسرائيل- المغرب- تونس) رسميا عن إهتمامها بالإنضمام إلى أفق أوروبا.

بالإضافة إلى ذلك وحتى سنة **2021** ساهم تمويل أفق **2020** بمبلغ **220** مليون يورو في تمويل الشراكة من أجل البحث والإبتكار، في منطقة البحر الأبيض المتوسط PRIMA، الذي سيتم تنفيذه في إطار التعاون الأورو-متوسطي، ويمتد برنامج تمويل الشراكة من أجل البحث والإبتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط حتى عام **2028** ويتألف من **19** دولة مشاركة(الجزائر، كرواتيا، قبرص، مصر، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، لوكسمبورغ، مالطا، البرتغال، تونس، تركيا، إسبانيا، سلوفينيا، المغرب) ويعمل البرنامج حاليا على جميع المستويات للبقاء في سياق أفق أوروبا إعتبارا من عام **2021** ويعمل هذا البرنامج على تقديم التمويل من خلال الدعوات التنافسية وذلك لتحقيق[2]مجموعة من العناصر أهمها:

- تعزيز الركائز العلمية والتكنولوجية لدول الإتحاد الأوروبي.
- تحفيز قدرتها التنافسية، بما في ذلك تنافسية صناعتها.
- تحقيق الأولويات السياسية الاستراتيجية الهامة للاتحاد الأوروبي.
- المساعدة في الإستجابة السريعة لمختلف القضايا العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز فرص المشاركة وتوسيع عملية البحث العلمي.

[1]- أمال فاضل، برنامج آفاق العلمي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد15، 2020، ص 258.

[2] - تقرير حول المساعدات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوروبي إلى السلطات المحلية والإقليمية في الدول المتوسطية الشريكة، تنسيق: كاتارزينا سيدة وأليكساندرا شميليوسكا وفيرجينيا ديكونزو وعبد الكريم زانو، المفوضية الأوروبية، 2022، ص12. نقلا عن الموقع:https://cutt.us/YUFPb

7/ الصندوق الإئتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (صندوق مدد):

تأسس صندوق مدد في ديسمبر **2014** كإستجابة لأزمة اللاجئين المستمرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بسبب الحرب الأهلية في سوريا، يركز هذا الصندوق على تقديم الدعم في عدة مجالات كالصحة والتعليم والمياه وسبل العيش وكذا الدعم الاجتماعي والإقتصادي لخدمة اللاجئين السوريين المقيمين في البلدان المجاورة، وصل حجم الصندوق في سبتمبر **2021** حوالي **2.3** مليار يورو.

9/ برنامج إيراسموس+:

يعد برنامج **ايراسموس+** من أكبر البرامج في الإتحاد الأوروبي الخاص لدعم تنقل المتعلمين والموظفين في مجالات التعليم والتدريب والشباب والرياضة وهذا تحت إطار مالي متعدد السنوات للفترة **2021-2027** بلغ **2.26** مليار يورو.[1]

يهدف هذا البرنامج إلى:

- ✓ تحسين جودة التعليم في الجامعات عالية المستوى الموجودة في دول الإتحاد الأوروبي والدول الأخرى من شركاء الإتحاد الأوروبي.
- ✓ تعزيز النمو الإقتصادي.
- ✓ خفض معدلات البطالة بين الشباب.

10/ مبادرة تايكس:

تعد **تايكس** بمثابة أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات للمفوضية الأوروبية، فهي أداة مدفوعة بالطلب توفر المساعدة التقنية بين النظراء ودعم السياسات من الخبراء في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى البلدان المستفيدة، ويغطي إختصاصات **تايكس** كل الإختصاصات التي تغطيها سياسة الجوار الأوروبية **(الجزائر/مصر/إسرائيل/ لبنان/الأردن/ المغرب/ فلسطين/تونس)**، وتستهدف المساعدة التقنية الإدارات العامة وغيرها من المجالات وتوفر الأنواع التالية من الأنشطة: **(الزيارات الدراسية/بعثات الخبراء..)**إلخ.[2]

[1] – تقرير حول المساعدات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوروبي إلى السلطات المحلية والإقليمية في الدول المتوسطية الشريك، مرجع سابق، ص ص 7-11.

[2] – المرجع نفسه، ص13.

المطلب الثاني: الآليات المالية لسياسة الجوار الأوروبية المجددة.

1-الآليـــة الأوروبية للجــوار:(ENI)

كانت الآلية الأوروبية للجوار الأداة المالية الرئيسية لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية خلال فترة تنفيذ برامج **2014-2020**؛ حيث دعمت هذه الآلية منطقة الجوار بمبلغ مالي قدره **15.4** مليار يورو.

وهي واحدة من الآليات الرئيسية المستخدمة من قبل الإتحاد الأوروبي لتطوير العلاقات، وتبلغ موازنتها أكثر من **15** مليار يورو، والتي من شأنها أن توفر الجزء الأكبر من التمويل لبلدان سياسة الجوار الأوروبية من خلال برامج هادفة، تشمل فترة تشغيل البرنامج اليني حتى عام **2020** ويسعى إلى توفير الإطار والحصول على الجزء الأكبر من التمويل للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة في إطار تجدد سياسة الجوار الأوروبية **(ENP)**. إلى جانب البرامج الثنائية والمتعددة الأقطار، وسيتم منح الدعم من خلال التعاون عبر الحدود والتي يعتبر برنامج اليني لحوض البحر المتوسط جزءاً منها.

كما ستحقق هذه مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف بحيث تعكس الإحتياجات والإعتبارات الحقيقية التي ظهرت على مر السنين. وتؤكد اللائحة التنظيمية المتعلقة بإنشاء الآلية الأوروبية للجوار على أنه ينبغي تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات السياسية التي تصوغ سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك الشراكة الشرقية.[1]

أي أن الهدف الرئيسي لهذه الآلية هو تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الشريكة مع تحقيق فوائد ملموسة لكل من الإتحاد الأوروبي وشركائه، لا سيما في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة،[2] أي بمعنى أن هذه الآلية هدفها هو إقامة علاقات مع دول الجوار **(شرق وجنوب المتوسط)** لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات المشتركة عن طريق تفعيل مبدأ المزيد من الدعم لمزيد من التعاون.

وما يجعل هذه الآلية أكثر فعالية هو أنه في إطار الآلية الأوروبية للجوار سيكون الدعم للدول المجاورة:

- أسرع وأكثر مرونة، مما يحد من تعقيدات وإسهاب عملية البرمجة بحيث لا يتم تقويض أهمية المساعدة.
- مانحًا للحوافز للبلدان صاحبة الأداء الأفضل من خلال مقاربة "**المزيد للمزيد**" مما يسمح للإتحاد الأوروبي بزيادة دعمه لأولئك الشركاء الذين ينفذون بوفاء ما تم الاتفاق عليه بصورة مشتركة.

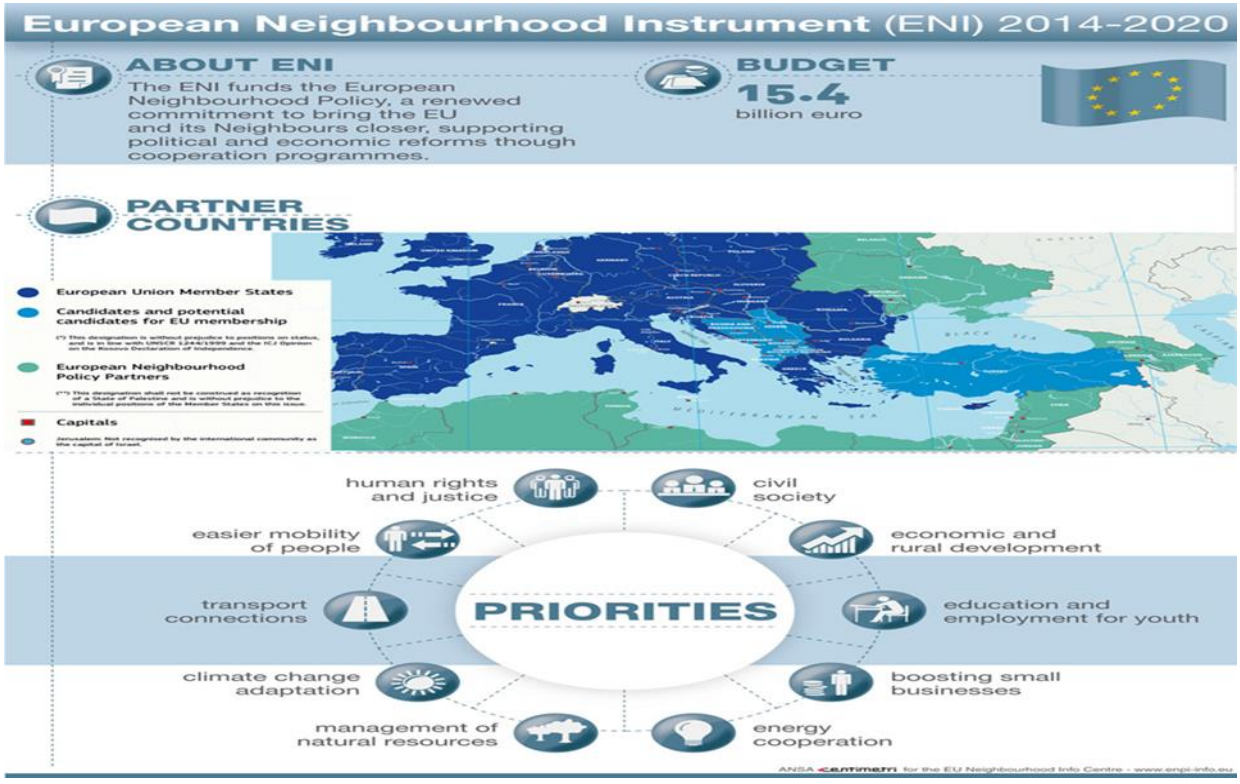
---

[1]- The European Neighbourhood Instrument, : http://www.enpicbcmed.eu/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument

[2] - Instrument européen de voisinage – IEV,comprendre l'europe,Mis a jour le:02-09-2017. https://www.touteleurope.eu/l-europe-et-moi/instrument-europeen-de-voisinage-iev/ ,إطلع عليه يوم: 14-08-2022، الساعة 10:20

- مدفوعًا بشكل أكبر بالسياسات استنادًا إلى أهداف السياسة الرئيسية المتوافق عليها مع الشركاء، وعلى وجه الخصوص في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الثنائية.
- مجيزًا لمزيد من التمايز بحيث يخصص الإتحاد الأوروبي نسبة أكبر من الأموال حيث يمكن للمساعدات أن تحمل تأثيرًا أكبر.
- هادفًا للمساءلة المتبادلة بحيث يأخذ اعتبارًا أكبر لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد عندما يتعلق الأمر بتخصيص المساعدة.
- ممكنا منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية للمشاركة بشكل أكبر في إعداد وتنفيذ ومراقبة دعم الإتحاد الأوروبي.[1]

الشكل رقم(07) يمثل الآلية الأوروبية للجوار:



Eu Neighbours south: https://cutt.us/HXS49

-أهداف الآلية الأوروبية للجوار: تهدف هذه الآلية إلى:

- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر.

[1]- الآلية الأوروبية للجوار 2014-2020، شراكة معززة وعلاقات في تطور، قسم المعونات الأوروبية للتنمية، بروكسل، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/l3LEV

- تحقيق الإندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المعزز بما في ذلك من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي، وبناء المؤسسات والإستثمارات.
- خلق الظروف الملائمة لتنقل عبر الحدود ذو إدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب.
- تشجيع التنمية والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والإجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث.
- تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع وتسوية النزاعات.
- تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود[1].
- تعزيز الروابط بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، من أجل السماح للمواطنين بالمشاركة في برامج الإتحاد الأوروبي الداخلية، مثل تنقل الطلاب أو برامج دعم الشباب أو المجتمع المدني.[2]

- كيفية تقديم الدعم لدول الجوار الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار:

يتم تقديم الدعم عبر الآلية الأوروبية للجوار من خلال ثلاثة أنواع من البرامج:

- **البرامج الثنائية:** التي تغطي الدعم إلى بلد شريك واحد.
- **البرامج المتعددة البلدان:** التي تتناول تحديات مشتركة بين جميع أو عدد من البلدان الشريكة، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين دولتين أو أكثر من الدول الشريكة.
- **برامج التعاون عبر الحدود:** بين دول الأعضاء ودول الشريكة التي تجري بمحاذاة جانبها المشترك من الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي بما فيها روسيا)[3].

تسعى هذه البرامج إلى تعزيز الحوار في إطار الأهداف التالية:

- ✓ مواجهة التحديات المشتركة على غرار البيئة والصحة العامة والسلامة والأمن.
- ✓ خلق ظروف أحسن لحركية الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال.[4]

---

[1]– الآلية الأوروبية للجوار، مرجع سابق.

[2] - Samer Haydar, op.cit., p232.

[3]– الآلية الأوروبية للجوار، مرجع نفسه.

[4]– برنامج التعاون عبر الحدود ضمن أداة الجوار الأوروبي، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/liiJb تاريخ الإطلاع: 06-04-2023، على الساعة: 13:10.

جدول رقم(08): يمثل توزيع المبالغ التمويلية حسب القطاع لدول شمال إفريقيا(2014-2020) ضمن برنامج ENI :

البلد	القطاعات	الميزانية المرصودة	نسبة التنفيذ
الجزائر	الحوكمة الاقتصادية ودعم تنويع الاقتصاد	43.2-52.8	%40
	التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية	27-33	%25
	بيئة الطاقة والعمل المناخي	16.2-19.8	%15
	الدعم التكميلي للقدرات المؤسسية	16.2-19.8	%14.8
	المشاركة المدنية والإدماج الاجتماعي للشباب	5.4-6.6	%5
مصر	التحديث الاقتصادي والطاقة والبيئة	211.2-172.8	%40
	التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	211.2-172.8	%40
	الحكم وتعزيز الاستقرار والحداثة ودولة ديمقراطية	52.8-43.2	%10
	الدعم التكميلي لتنمية القدرات والمجتمع المدني	52.8-43.2	%10
تونس	تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون	123.2-100.8	%20
	تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وفرص العمل	237-194	%38.5
	تعزيز التماسك الاجتماعي بين الأجيال والمناطق	237-194	%38.5
	الدعم التكميلي لتنمية وتعزيز القدرات المؤسسية	6.16-5.04	%1
	تدابير لصالح المجتمع المدني	12.32-10.08	%2
المغرب	الوصول إلى الخدمات	161.7-132.3	%30
	الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والتنقل		%25
	الوظائف والنمو المستدام والشامل		%25
	الدعم التكميلي لخطة العمل		%20
ليبيا	دعم الحكم الديمقراطي	154-126	%45
	الشباب		%28
	الصحة		%16
	المساعدة الفنية ودعم المجتمع المدني		%11

المصدر: ملواح مريم وزبيري رابح، تقييم واقع العلاقات الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا للفترة(2010-2020)، ص387، بتصرف الباحث(ة).

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر حصلت على أعلى نسبة من حيث عدد القطاعات الممولة منها أربعة قطاعات إقتصادية، في حين تأتي مصر في المرتبة الثانية، وتونس في المرتبة الثالثة، والمغرب في المرتبة الرابعة، أما ليبيا فقد أخذت المرتبة الأخيرة من بين دول شمال إفريقيا، ومعظم القطاعات التي كانت تمولها هذه الآلية هي قطاعات إجتماعية وسياسية وصحية.

وعلى العموم يمكن القول بشأن هذه الآلية أنها جاءت لتأكد على ضرورة الدول الواقعة في جنوب المتوسط القيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، وأن هذه المساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية لن تهدر دون تحقيق النتائج المرغوبة والتي يتم مراقبتها عبر مؤسسات المجتمع المدني وهذا من خلال المسائلة المتبادلة بين دول الإتحاد والدول الشريكة في هذه السياسة، كما يمكن ملاحظة أن الأهداف والسياسات التي تم إعتمادها في هذه السياسة ليست سياسات جديدة وإنما تم تعديلها فقط حتى تتماشى والتغيرات السياسية الجديدة في المنطقة المتوسطية خاصة الجنوبية منها.

2-الأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي-أوروبا في العالم:

إعتمد سفراء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي النص التوافقي النهائي للائحة التنظيمية لأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي-أوروبا في العالم وذلك تحت مظلة الإطار المالي متعدد السنوات **2021-2027**، بحيث تبلغ الإعتمادات الإجمالية لهذه الأداة الجديدة **79.5** مليار يورو وهي تغطي التعاون الأوروبي مع جميع البلدان الأخرى[1].

وقد صرح الممثل الأعلى النائب **جوزيب بوريل** بشأن هذه الأداة قائلا:

"إن أداتنا الشاملة الجديدة هي أساس العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي وتمكن الإتحاد من أن يكون لاعبا رائدا وشريكا موثوقا به على الساحة الدولية.... كما تمنح هذه الأداة المرونة للإستجابة بشكل أسرع وأكثر تماسك للتحديات العالمية الحالية والناشئة مثل السلام والإستقرار والحكم الرشيد والتجارة والنمو الشامل، وهذا ما يتوقعه العالم من الإتحاد الأوروبي."[2]

تتمحور هذه الأداة على مجموعة من الركائز تتمثل في:

[1]- الأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي-أوروبا في العالم: إعتماد النص التوافقي النهائي، بتاريخ17 مارس2021، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/QJ2X4 تاريخ الإطلاع: 29-03-2023، الساعة: 16:00.

[2] -commission européenne، la commission européenne se félicite de l'approbation du nouvel instrument NDICI-l 'Europe dans le monde، doté d'une enveloppe de 79.5 milliards d'euros.pour soutenir l'action extérieure de L'UE,19mars2021;Bruxelles.
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip_21_1267

❑ **الركيزة الجغرافيــة:** والتي تبلغ ميزانيتها **60.39** مليار يورو وتعمل على تعزيز الحوار والتعاون مع الدول حيث يتم تخصيص كل إقليم وفقا لإحتياجات وأولويات البلدان والمناطق المعنية وتأخذ بعين الإعتبار أولويات سياسة الإتحاد الأوروبي.

❑ **الركيزة المواضيعية:** بميزانية قدرها **6.36** مليار يورو، حيث تمول دعم حقوق الإنسان والديمقراطية، والمجتمع المدني والإستقرار والسلام.

❑ **ركيزة الإستجابة السريعة:** بميزانية قدرها **3.18** مليار يورو بحيث تمكن الإتحاد الأوروبي، للتدخل بسرعة وفعالية لمنع الصراعات والإستجابة لحالات الأزمات، أو عدم الإستقرار.[1]

المطلب الثالث: عوائق وتحديات مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

إن عملية إعادة النظر في العلاقات القائمة بين الدول الأوروبية ودول الجوار تحت عنوان **"مراجعة سياسة الجوار"**، والتي إعتبرها الإتحاد الأوروبي أولوية رئيسية وحاجة حقيقية في ظل إفتقار المنطقة للديمقراطية والتنمية والسلام، وهي من بين الأهداف التي يسعى الإتحاد إلى تعزيزها وتحقيقها، ومن خلال هذه المراجعة**(2015)**، سارع الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق ما تمليه مصلحته الإستراتيجية والأمنية من خلال دعم دول الجوار(شرق و الجنوب للمتوسط)، بهدف التخفيف من حدة التهديدات الأمنية التي عان ولا يزال يعاني منها، إلى أن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق المطلوب بغض النظر عن التدابير والآليات التي حملتها هذه السياسة، بل وأصبحت عبارة عن نهج مشابه للسياسات السابقة وهذا بسبب التغيرات السياسية المحيطة بدول الجوار، كما يمكن إبراز مجموعة من التحديات التي تواجهها هذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة إليها والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1/التحديات المتعلقة بالبيئة الداخلية للإتحاد الأوروبي: والتي يمكن تحديد أهم عناصرها من خلال:

أ/تداعيات الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي:

تعتبر المملكة المتحدة واحدة من أهم القوى العسكرية في أوروبا (أي ما يمثل **25%** من الإنفاق على الدفاع في الإتحاد الأوروبي و **40%** من إنفاق الإتحاد الأوروبي على الأبحاث الدفاعية والتطوير)، وبالتالي تعتبر واحدة من أهم دول الإتحاد القليلة القادرة على تسلم القيادة[2]، وبالتالي فخروج بريطانيا سيؤدي حتما إلى مجموعة من التداعيات على الإتحاد الأوروبي والتي ستؤثر حتما على سياسته الخارجية ومن بينها:

– من الناحية الإستراتيجية:

[1] -commission européenne، l'Europe dans le monde l'instrument de voisinage، de coopération au développement et de coopération internationale09juin2021. https://www.oc-cooperation.org/wp-content/uploads/sites/5/2022/03/Presentation-IVCDCI.pdf

[2]– نوار جليل هاشم، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد47، ص 54.

يؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى حدوث العديد من المشاكل بين القادة السياسيين، كما ويمكن أن يؤثر هذا الانسحاب على مصداقية الإتحاد الأوروبي في حد ذاته، إضافة إلى بقائه كقوة عظمى إذ يمكن أن يشكل هذا الإنسحاب دعوات أخرى لدول الأعضاء في الإتحاد بالإنسحاب منه، (كالدنمارك/فنلندا/ هولندا/ السويد)، كما ويمكن أن يؤثر هذا الانسحاب من الناحية الأمنية على خسارة أحد وأهم بلد والذي يحتوي على درجة عالية من الخبرة والكفاءة في مجال الأمن والإستخبارات والشرطة.[1]

كما ويرجح مع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (الذي دخل حيز التنفيذ في **01** فيفري **2020**) أن تكون الخسائر على صعيد العملية التكاملية على الرغم من محاولات إحتوائها، فمع الانسحاب البريطاني من الإتحاد سيفقد الإتحاد الأوروبي **12.5%** من سكانه وحوالي **15%** من إقتصاده، وهذا ما يعرقل تنفيذ الإلتزامات الأوروبية في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

وبشكل عام، سيكون لخروج بريطانيا آثار إقتصادية وقانونية وإجتماعية، بحيث سيؤثر على قدرة الإتحاد الأوربي، على إعتباره إحدى القوى الفاعلة من الناحية السياسية والعسكرية والإقتصادية، وبالتالي فهذا الخروج ستكون له تداعيات على الدول الأساسية التي تتكون منها بريطانيا (ويلز/إسكتلندا/ ايرلندا الشمالية).[2]

ب/ تحدي الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي:

على إثر الأزمة المالية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في **2008** دخل الإتحاد الأوروبي في أزمة ركود إقتصادي، إذ وعلى الرغم من كل المحاولات والجهود الأوروبية لمواجهة هذه الأزمة إلا أنها تسربت لكل الدول الإتحاد، كما وأثرت على العديد من دول الإتحاد[3] خاصة اليونان والبرتغال وهو ما شكل مصدر قلق للدول المتطورة على غرار ألمانيا وفرنسا، فعلى سبيل المثال قدم الإتحاد الأوروبي ما يقارب **110** مليارات يورو لإنقاذ الصندوق اليوناني، كما وخصص ما يقارب **440** مليار يورو في إطار صندوق الاستقرار المالي(**EFSF**)، والذي يهدف من خلاله إلى التعامل مع الحالات الطارئة والإستثنائية، كما

وقدمت دول الإتحاد مساعدات للدول التي مستها الأزمة المالية[4]، وكل هذا أثر على ميزانية الإتحاد الأوروبي وعرقل تمويل برامج وسياسات الإتحاد الأوروبي التي كانت مخصصة لدول الجوار.

---

[1]– راضية ياسينة مزاني، الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي : الدوافع والإنعكاسات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد10، العدد01، 2019، ص 1013.

[2]– بلجيلالي أيمن وغازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص315.

[3] –نسيمة طويل، الأزمة الاقتصادية العالمية: قراءة في الأسباب والتداعيات السياسية، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد03، 2017، ص122.

[4]– بلجيلالي أيمن وغازلي عبد الحليم، المرجع نفسه، ص318.

جـ/تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة(صعود اليمين المتطرف):

إن إدراك أوروبا للأهمية الجيو سياسية للمتوسط حتم عليها منذ الستينات من القرن الماضي أن تكون لها سياسة موحدة تجاه المنطقة المتوسطية، أي سياسة مسايرة للتطورات الكثيرة التي يعيشها دول الجوار، هذا الاهتمام كان في البداية إهتماما إقتصاديا بحتا وبقي متواصلا إلى نهاية فترة الثمانينات وبداية التسعينات، أين برزت الهواجس الأمنية في المقدمة وأصبحت تشكل مقاربة جديدة للعلاقات الأورو–متوسطية، وهو ما فرض على أوروبا أن تعيد ترتيب أولوياتها تجاه هذه الدول خاصة الجنوبية منها، آخذة في إعتبار خطابات اليمينية المتطرفة، وقد إنعكست هذه الخطابات فيما بعد على مشاريع التعاون بين الدول الأوروبية و الدول المتوسطية إلى الحد الذي أوقع دول أوروبا في تناقض مع نفسها، فهي من ناحية تؤكد في مختلف مبادراتها مع الدول العربية المتوسطية على أهمية التعدد الثقافي والتسامح وحرية المعتقد من أجل بناء منطقة آمنة في المتوسط، ومن ناحية أخرى نجد أن الواقع يبين عكس ذلك المنطلق، بحيث أن معظم الممارسات الأوروبية تتبنى مقاربة يغلب عليها الحذر صنعتها أطروحة صراع الحضارات، وهذا ما يؤكد أيضا الموقف الذي تتخذه بعض الأحزاب المتطرفة في أوروبا والذي لا يرفض فقط التعددية الثقافية والدينية بل أكثر من ذلك، وبالتالي في ظل هذا العداء لا يمكن الحديث عن تعاون حقيقي أوروبي متوسطي، خاصة في ظل صعود الحركات الإسلامية وإستلامها مقاعد الحكم خاصة بعد موجة الربيع العربي.[1]

وبالتالي يمكن القول أن المواجهة الصعبة بين التيارات الإسلامية العربية و الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا شكل تحديا من شأنه إجهاض المبادرات الأوروبية في المنطقة المتوسطية خاصة مبادرة سياسة الجوار في ظل تزايد أعداد حركة اللاجئين إلى الدول الأوروبية وعدم التحكم في هذه الظاهرة.

د/تحدي ترسيخ الأمن والإستقرار في دول الجوار (الجوار الجنوبي والجوار الشرقي):

تأثرت المنطقة الجنوبية للمتوسط بموجة من الإحتجاجات طرحت تحت ما يسمى الربيع العربي بداية من سنة **2010**، الأمر الذي أدى إلى إرباك دول الإتحاد الأوروبي وعدم إتخاذ موقف واضح إتجاه ما يحدث، لكن هذا الإرتباك في الموقف لم يدم طويلا بحيث إقترح الإتحاد مراجعة لسياسته الجوارية مع الطرف الجنوبي للمتوسط حيث كانت أولى إهتماماته هو تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة، وهذا لأن إنعدام الأمن والإستقرار في المتوسط سيعود حتما آثاره على أمن أوروبا، إلا أن معالجة هذه الثورة كانت عبر مجموعة من الآليات التي ساهمت نوعا ما في الحد من إنتشارها، إلا أن التحدي الأكبر هو إستمرار الصراع العربي –الإسرائيلي والإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والذي قد يشكل أكبر عائق في تفعيل سياسة

[1]– صورية تريمة، التعاون الأورو–متوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد07، 2014، ص131.

الجوار الأوروبية، خاصة وأن هذا الصراع سيؤثر بشكل مباشر على تعزيز فرص السلام التي لطالما سعى الإتحاد الأوروبي لتحقيقها هذا من جهة ومن جهة أخرى أيضا حاول الإتحاد الأوروبي من خلال مبادراته للدول الشرق المتوسط ترسيخ فكرة الأمن وتحقيق الاستقرار وبناء أسس قائمة على الديمقراطية خاصة في أوكرانيا ومولودفا وبيلاروسيا، حيث عمل على دعم التحول الديمقراطي وبناء تنمية شاملة في هذه البلدان، إلا أنه واجه صعوبات إقتصادية وسياسية خاصة بعد إنفجار الأزمة الأوكرانية سنة **2014**، حيث إنعكست هذه الأحداث على تنفيذ الإتحاد إلتزاماته نحو بلدان الجوار في إطار سياسة الجوار الأوروبي[1].

ذ/ تحدي إدارة الهجرة غير الشرعية:

ترتكز معظم المشروعات المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني، فمثلا إنشاء معسكرات لإحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين لاسيما القادمين من مناطق النزاع**(سوريا/العراق/أفغانستان)** في حدود تركيا، وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط التي ترتكز بدورها على حراسة الحدود وغيرها من المشاريع، إلا أنها لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين الدول الإتحاد و بين حكومات جنوب المتوسط، فضلا على أن البرامج قد تقود إلى إختراق لميثاق حقوق الإنسان.

لذلك فالقراءة الهادئة لإشكاليات إدارة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية ومراجعتها لسنة **2015** يتطلب من الدول الأوروبية أن تنتبه للأعطاب الداخلية التي تستدعي حلولا وإصلاحات في الهياكل والمؤسسات والبرامج وكذا المخططات[2]، وهذا من أجل خلق مناخ إجتماعي وسياسي جديد على غرار المناخ الأمني، لذلك يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية المجددة تواجه أكبر تحدي أمني يهدد ليس فقط المستويات السياسية والإقتصادية والثقافية وإنما الأمنية أيضا، وهذا ما يستدعي أيضا مراجعة للآليات و البرامج الأوروبية التي صاغتها هذه السياسية في دول المتوسط خاصة و أن هذه المقاربة أغفلت مبادئ حقوق الإنسان.

2/تحديات خاصة بالبيئة الخارجية للإتحاد الأوروبي:

شكلت حدة التنافس الدولي بين القوى الإقليمي والدولية في المنطقة المتوسطية أكبر تحدي يعيق تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية ولعل من أهم هذه القوى نذكر:

أ/ الدور الأمريكي في منطقة شرق المتوسط:

[1] – بلجيلالي أيمن وغازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص320.

[2] –حمزة هداجي ومرضى مصطفى، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسيات الأوروبية، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد02، العدد02، 2018، ص263.

تعتبر إستراتيجية" **الأمن الطاقوي"** من أبرز أهداف الإطار جيو–سياسي وجيو–إستراتيجي الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار الإستراتيجي تحرص الولايات المتحدة بإعتبارها أكبر قوة في العالم على تأمين مصادر الطاقة ومعابر نقلها في مختلف نقاط العالم[1]، ولعل منطقة الشرق المتوسط خير دليل على حدة التنافس الأوروبي–الأمريكي على موارد الطاقة خاصة في ظل تبعية الإتحاد الأوروبي لروسيا في مجال إمدادات النفط، لذلك تشكل الولايات المتحدة أكبر خطر يهدد المقاربات الأوروبية في منطقة المتوسط خاصة بعد خروج بريطانيا والتي كانت بمثابة الحجر الأساسي للقوة العسكرية في الإتحاد مما سينعكس سلبا على مختلف المبادرات و ليست فقط سياسة الجوار الأوروبية.

ب/الدور الروسي في شرق أوروبا والمتوسط:

تنطلق الرؤية الروسية لدول شرق أوروبا بإعتبارها فضاء جيو–سياسي حيوي وهام يخدم مصالح روسيا بالدرجة الأولى، حيث عملت روسيا دائما على التأثير في دول الجوار، وفي نفس الوقت سعت الدول الأوروبية في توسيع دائرة نفوذها في دول أوروبا الشرقية في إطار تنفيذ سياسة الجوار وذلك بعد أن تمكنت من ضم عدد كبير من الدول في عضوية الإتحاد بما لا يتماشى مع المصالح الروسية في المنطقة[2]، وعليه يمكن القول أن التنافس الأوروبي–الروسي في المنطقة المتوسطية يعتبر تحديا قد يعرقل تنفيذ برامج وخطط سياسة الجوار، خاصة فيما يخص الضغط الروسي على أوروبا من خلال ضرورة إيجاد إمدادات بديلة للنفط والغاز الروسي، ولعل الأزمة الأوكرانية الحالية خير دليل على ذلك.

ت/الصعود الصيني في منطقة البحر المتوسط:

إن التواجد الصيني في منطقة المتوسط وخاصة الجنوب منه يعتبر أكبر تحدي تواجهه المجموعة الأوروبية، حيث إستطاعت الصين بفضل سياستها الخارجية كسب دول الجوار الجنوبي للمتوسط كشريك إقتصادي هام، وهذا من خلال حجم الإستثمارات الكبيرة في هذه الدول، ولعل من بين أهم المبادرات الصينية في المنطقة هي مبادرة **"طريق الحرير"** سنة **2013**، والتي تهدف من خلالها الصين إلى شغل حيز من خريطة العالم الإستراتيجية وربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، حيث ومن شأن هذه المبادرة أن تزيد من حدة التنافس الدولي بين القوى الكبرى الطامحة لزيادة عناصر قوتها وتحسين سلم ترتيبها في السلم الدولي، وهذا ما سينعكس سلبا على المبادرات الأوروبية في المتوسط، خاصة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث ستستغل الصين هذه الفجوة بتعزيز علاقاتها خاصة الإقتصادية مع دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر وشرق

[1]– ولد بومعزة صونيا وخولة حباش، إستراتيجيات التنافس الأوروبي–الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر وليبيا)، **المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية**، المجلد01، العدد07، 2019، ص127.

[2] –بلجيلالي أيمن وغازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص323.

البحر المتوسط. وعموما يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي ومنذ إطلاقه لسياسة الجوار الأوروبية لسنة **2003**، عرف موجتان أساسيتان من عدم الإستقرار بخصوص المناطق الجوارية الأوروبية وهي:

- من جهة الشرق:

النزاع الأوكراني والذي أثر ولا يزال يؤثر على طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية.

- من جهة الجنوب:

عبر منطقة الشرق الأوسط من خلال عملية التحول الديمقراطي(الربيع العربي) والتي أسفرت عن إنهيار شبه تام لبعض الأنظمة مثل ليبيا وسوريا والذي من شأنه أن يعيد طرح المشاكل الأمنية وما ينجر عنها من تهديدات كالهجرة غير الشرعية و بروز التنظيمات الارهابية وتجارة الأسلحة و المخذرات و...إلخ، فكل هذه التحولات تشكل تحديات كبيرة قد تؤثر بشكل كبير على سياسة الجوار الأوروبية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني من دراستنا هذه توصلنا إلى أن إشكالية الأمن في المنطقة المتوسطية فرضت على الدول الأوروبية الدخول في العديد من المبادرات والشراكة تحت ما يسمى الشراكة الأورو–متوسطية، وهذا إدراكا منها لمجموعة من التهديدات في جوارها المتوسطي، حيث كانت أول إنطلاقة لهذه المشاريع هي الحوار العربي الإسرائيلي تلاها مسار برشلونة و الذي يعتبر الحجر الأساس في العلاقات الأوروبية المتوسطية ثم كتقييم لهذه العلاقة و التي لم تحقق الأهداف التي سعت إليها الدول قدمت فرنسا مشروعها "الإتحاد من أجل المتوسط" كمحاولة منها لتصحيح إخفاقات مسار برشلونة.

إلا أن الظروف السياسية التي شهدتها الدول المتوسطية خاصة الضفة الجنوبية مع نهاية سنة **2010 و بداية سنة 2011** ومع سقوط الأنظمة الإستبدادية العربية، وكذا ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية في عواصم الإتحاد الأوروبي كلها دوافع جعلت من الإتحاد الأوروبي يعيد النظر في سياساته الأوروبية حيث قام الإتحاد الأوروبي بمراجعة لسياسة الجوار المتجددة والتي هدف من خلالها إلى تشجيع البلدان على القيام بعمليات الإصلاح السياسي وهذا من أجل تعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة، إلا أن مضمون هذه السياسة كان عبارة عن خطاب أمني صاغه الإتحاد تحت مسمى الإمبريالية الناعمة، وهذا لأن ما يحصل في المنطقة من اللاإستقرار سيؤثر حتما على أمنه وإستقراره.

ومن ناحية أخرى تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى مجموعة من الآليات سواء المؤسساتية أو المالية حيث كانت هناك مجموعة من البرامج و الآليات التي حملتها آلية الجوار الأوروبي وكذا تعرضنا إلى التمويلات المالية لهذه الآلية، وكتقييم عام حول هذه المراجعة قمنا بدراسة مجموعة من التحديات والعوائق التي تعيق تنفيذ سياسة الجوار خاصة إذا ما تحدثنا عن التحديات الخارجية كبروز قوى دولية وإقليمية تنافس الإتحاد في المنطقة المتوسطية(**الشرق والجنوب**)، ناهيك عن الهواجس الأمنية التي لازالت تشغل رأي الدول الأوروبية وهذا نتيجة لما تحمله هذه التهديدات من تداعيات على الأمن الأوروبي.

الفصل الثالث:

تطور العلاقات الأورو – جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية

الفصل الثالث: تطور العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

تعد مختلف السياسات والمشاريع الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط على العموم والضفة الجنوبية على الخصوص ذات طبيعة خاصة على مستوى العلاقات الإقليمية للإتحاد الأوروبي، وهذا نظرا لعدة عوامل يمكن ربطها في العامل الجغرافي والتاريخي والثقافي الحضاري، وتعتبر الجزائر واحدة من أهم الشركاء المتوسطيين في المنطقة والتي أضحت ذات مكانة إستراتيجية هامة وقبلة لأي سياسات تعاونية أمنية كانت أم إقتصادية، ثقافية، إجتماعية.

وبحكم هذه الأهمية سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبا إلى إقامة علاقات تعاون مع الجزائر، وقد دخلت هذه العلاقات لتلمس مختلف الجوانب التجارية والمالية، وكذا التعاون العلمي والتقني، بحيث كان مؤتمر برشلونة **1995** البادرة الأولى في إطلاق مفهوم العلاقات الأورو-متوسطية، إلا أنه و مع تسارع الأحداث و التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والتي دفعت إلى بروز مقاربة جديدة تحدد فيها الدول أولويات شراكتها مع الدول الأوروبية، وعليه قدم الإتحاد الأوروبي مقاربته في إطارها المتجدد تحت مسمى سياسة الجوار المجددة ، والتي عبر فيها الإتحاد بأن هذه المقاربة ستأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل منطقة من دول الجوار، وهذا ما حفز الجزائر بإعتبارها شريك تجاري طاقوي هام بالنسبة للإتحاد إلى إطلاق أولويات الشراكة مع الطرف الأوروبي من أجل بلوغ الأهداف المرجوة من هذه السياسة.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، بحيث يتناول المبحث الأول العلاقات الأورو-جزائرية من التعاون إلى الشركة، أي منذ إتفاقية **1976** إلى غاية دخول الجزائر وتوقيع الشراكة الأورو-متوسطية، أما المبحث الثاني فيتناول مسار إنضمام الجزائر إلى سياسة الجوار الأوروبية بدءا من مرحلة التحفظ إلى المرحبة الإنضمام، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة تطور العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية من خلال تناول عدة فترات زمنية معينة، أما المبحث الرابع والأخير فيتناول تقييم عام للعلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار من خلال دراسة لأهم التحديات التي تعترض العلاقات الأورو-جزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

المبحث الأول: العلاقات الأورو-جزائرية من التعاون إلى الشراكة.

سجل تاريخ العلاقات الأورو-جزائرية مؤشرات سلبية ميزتها الفترة الإستعمارية لفترات طويلة، والتي خلفت أثر كبير على المجتمع الجزائري في شتى المجالات، لذلك تعتبر الجزائر البلد الوحيد في المنطقة المغاربية الذي إضطر إلى خوض حرب الإستقلال ،إلا أن بعد الإستقلال أخذت الجزائر حيزا كبيرا في إهتمامات الدول الأوروبية خاصة في المجال الإقتصادي وهذا نظرا إلى موقعها الجغرافي الواقع في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، إضافة إلى الإمكانيات الطاقوية المعتبرة والتي تتمتع بها خاصة في مجال(الطاقات التقليدية بما فيها البترول والغاز الطبيعي) إذ تعتبر من أهم الدول الرائدة في المجال الطاقوي، مما جعل الإتحاد الأوروبي يوليها إهتمام شديد وخاص ضمن إستراتجيته الطاقوية والتي تهدف إلى ضمان أمنه الطاقوي والحد من التبعية الروسية، حيث مثل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقة الجزائرية الأوروبية.

المطلب الأول: مكانة الجزائر ضمن التصور الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي في المتوسط.

تمثل المنطقة المغاربية عموما، والجزائر خصوصا، منطقة مركزية على خريطة العالم وهي ذات تأثير في مجريات السياسة الدولية، إذ لاقت هذه الأقطار في الماضي والحاضر إهتماما متزايدا من القوى الدولية، خصوصا الدول الأوروبية التي تجمعها بها علاقات مميزة منذ أقدم العصور حيث أن هذه العلاقات لم تتراجع حيويتها وأهميتها، بل زادت جذورها وتعمقت وتعددت جوانبها وأطرافها وإتسعت أيضا مصالحها، ففي إستطلاع للرأي، أبدى الأوروبيون رغبتهم في تعاون الإتحاد الأوروبي مع جيرانه في أربع مجالات بشكل واضح وهي: التنمية الإقتصادية(**88** في المئة)، والطاقة(**77** في المئة)، والبيئة(**87** في المئة)، والديمقراطية(**87** في المئة).[1]

تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تأخذ بالبعد المتوسطي لسياستها الخارجية في دستورها ويمكن تفسير إهتمامها المتجدد بهذا المجال والذي يرجع لبداية التسعينات إلى موقعها الجيو-سياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بإعتبارها تاريخيا دولة محورية في صنع الأحداث في المنطقة، أما جغرافيا فهي تتمتع بإمتداد وتنوع جغرافي بإعتبارها بوابة القارة السمراء، أما إقتصاديا فهي تضم مقومات مادية وبشرية هائلة ذات إمتدادات مستقبلية، وإحتياطات لا يستهان بها، أما من الناحية السياسية فقد إكتسبت الجزائر منذ الثورة التحريرية مصداقية القرارات والسياسات الوطنية خاصة على المستوى الخارجي،

[1]- العربي العربي، **أهمية النفط و الغاز في العلاقات الجزائرية –الاوروبية(1956-2013)**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021، ص ص 202-203. نقلا عن الموقع:https://cutt.us/BrmyH

مما مكنها من بناء مواقف على المستوى الدولي والذي عادة ما يتميز بالثبات و الصلابة، هذا ما جعلها محل إهتمام دول العالم[1] و خاصة الدول الأوروبية.

خريطة رقم(09) توضح الحدود الجغرافية للجزائر



المصدر: قوي بوحنية، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة.

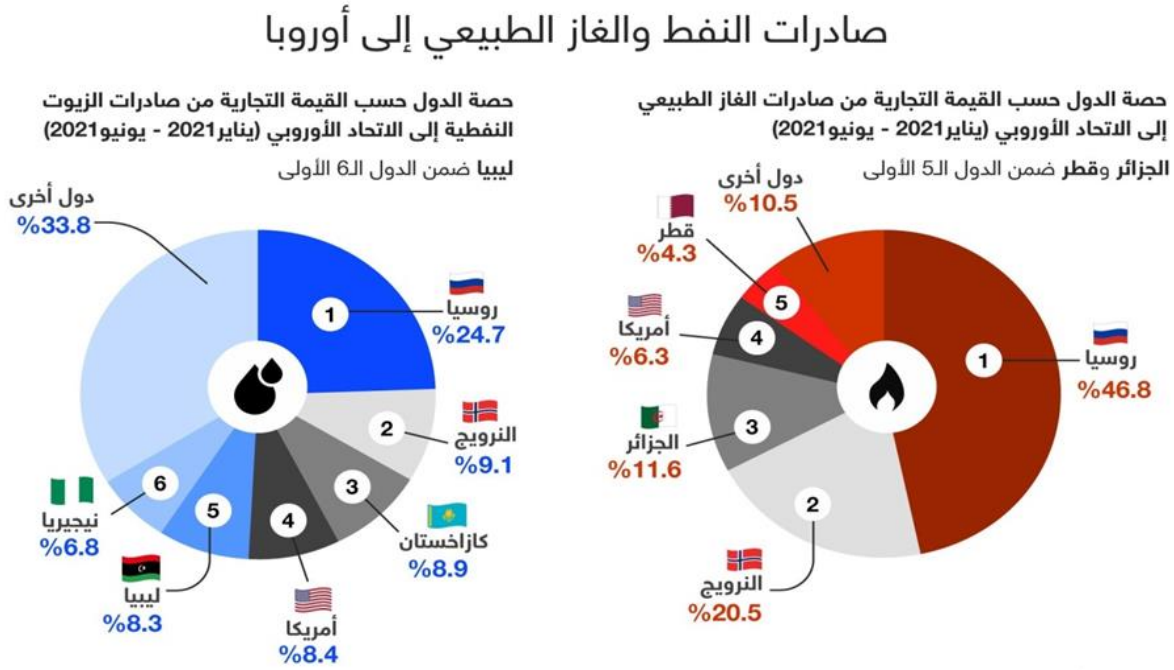
تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي، ولعل **"نابليون بونابرت"** قد أصاب الحقيقة عندما إعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم، ومن هذا المنطلق يكمن إدراك أهمية الجزائر بالنسبة للإتحاد الأوروبي كأحد أقطاب المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية وهذا من خلال الدراسة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في **01** جوان **2006**، والتي تدعو إلى إعتبار الجزائر ضمن الحزام الطاقوي الأوروبي.[2] لذلك حرصت الدول الأوروبية على الإهتمام خاصة خلال السنوات القليلة الماضية بالطاقة المغاربية بشكل عام و الجزائرية بشكل خاص، لاسيما فيما يخص الغاز الطبيعي والذي أصبح يشكل مادة حيوية بالنسبة للدول الأوروبية، وفي مقدمتها إسبانيا، فرنسا، إيطاليا وذلك عبر أنابيب الغاز، وهنا نشير إلى الأهمية الجيو-إستراتيجية التي تكتسبها الجزائر في حوض المتوسط، وبحكم قربها من دول جنوب المتوسط، حيث تعتبر من بين أحد أهم

[1]- لمياء حروش، السياسة الجزائرية المتوسطية : تركيا نموذجا، إسطنبول، دراسات سياسية، **المعهد المصري للدراسات**، 2021، ص01.

[2] - تريقافة: تربية وثقافة، الأهمية الجيوسياسية والجيو إستراتيجية للجزائر بالنسبة لأمريكا والغرب...إمتلاك موارد طاقوية هامة خاصة النفط والغاز، نقلا عن الموقع:https://www.tarbikafa.com/2010/08/blog-post_7475.html تاريخ الإطلاع: 20-03-2023.

الدول الثلاث: روسيا-الجزائر- النرويج التي غطت إحتياجات شعوب دول الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي بنسب وصلت إلى **41 %** [1].

شكل رقم(08) يوضح صادرات النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا لسنة 2021.



المصدر: العربية: دول عربية تزود أوروبا بالنفط والغاز الطبيعي ...وهذه حصتها من الصادرات.

يوضح هذا الشكل أن الجزائر تعتبر من بين الدول الخمس الأولى لصادرات الغاز الطبيعي خلال النصف الأول من **2021**، حيث إحتلت المرتبة الثالثة في حصة صادرات الغاز الطبيعي **بمقدار11.6%.**

تعتبر الجزائر قوة إقليمية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في شمال إفريقيا، فهي تعتبر أكبر مزود للطاقة بقيمة **26.8** مليار يورو[2]، وهذا ما جعلها من أهم الدول الرائدة في المجال الطاقوي، مما جعل الإتحاد الأوروبي يوليها أهمية خاصة في الإستراتيجية الطاقوية والتي تهدف لضمان أمنه الطاقوي، خاصة وأن القاعدة الإقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي تجعلها تحتل مكانة مهمة في إستهلاك موارد الطاقة بمختلف أنواعها ومن بينها الغاز الطبيعي، إذ يشكل محور الطاقة وعنصرا حيويا في العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر ولما له من أهمية في تحقيق الأمن الطاقوي لكلا الطرفين، فهو مرتبط بأمن التموين بالنسبة للدول الأوروبية المستهلكة من جهة ومهم للجزائر كونها دولة منتجة لإرتباطه بأمن الطلب من جهة ثانية.

[1] – عبد الوهاب بن خليف، **الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 357-359.

[2] - Daniela Huber, Susi Dennison, and James D. le Sueur, Algeria Three Years after the Arab Spring, **Mediterranean Paper Series2014**, German, January2014, p01.

لذلك تعد الجزائر بالنسبة لأوروبا شريك رئيسي في المنطقة المتوسطية يضمن لدول الإتحاد الأوروبي إستمرارية للإمدادات الطاقوية خاصة في مجال الغاز الطبيعي، إذ تقدر حوالي **95%** من صادرات الغاز الجزائري سواء غاز مميع أو في شكل غازي يصدر إلى دول أوروبا، لذلك فالجزائر تدرك جيدا أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، وعليه فهي تلعب دور الشريك المتزن والضامن لإستمرار تدفق الغاز لأوروبا، وهي الصفة الدبلوماسية التي يطلقها الأوروبيون على الجزائر، على إعتبارها الشريك الإستراتيجي الهام لتأمين الطاقة، حيث إزدادت حجم الواردات من **40 %** سنة **1999** إلى **50 %** سنة **2010** إلى **70 %** سنة **2020** وتصل إلى **85%** بحلول سنة **2030** ، لذلك فالجزائر بحكم موقعها الجيو إستراتيجي تساهم من خلال إستراتيجتها لتصدير الغاز الطبيعي في تأمين مستقبل الطاقة للإتحاد الأوروبي.[1]

خاصة وأن تكلفة الحصول على الغاز منها تعد الأرخص سعرا مقارنة بالغاز الروسي، النرويجي أو الإيراني، وبالتالي الجزائر في نظر الإتحاد الأوروبي أيضا تعتبر زبون وفي ، بحيث أنه لم يسبق وأن إستغل صانع القرار في الجزائر هذا المتغير ووظفه سياسيا على غرار السلوك الروسي في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون، إذ وعلى الرغم من مرور الجزائر بإكراهات إقتصادية وسياسية وأمنية خلال العشرية السوداء إلا أن الغاز الجزائري لم يتوقف يوما عن المصانع و البيوت الأوروبية، فهذه السلوكيات دفعت العديد من دوائر صناعة القرار داخل الإتحاد الأوروبي إلى التفكير في ضرورة تعزيز وتقوية هذه العلاقات، من خلال المشاركة في تمويل المشاريع ضخمة تضمن وصول الغاز إلى الأسواق الأوروبية وبكميات معتبرة، حتى لا تظل القارة الأوروبية رهينة للأحداث السياسية الساخنة في المنطقة وكذا الضغوطات الروسية التي تنفجر بين فينة إلى أخرى.[2]

إضافة إلى ذلك، تشير توقعات بعض المختصين في مجال الطاقة إلى أن الإتحاد الأوروبي سيشهد ارتفاع كبير في نسبة إستهلاكه للغاز حيث سيصل الإستهلاك الأوروبي للغاز الروسي مطلع **2040** إلى ما بين **80%** و**96%**، وبالتالي فهي نسبة تبرز بوضوح كيف أن الدول الأوروبية خاصة ألمانيا وفرنسا وبعض من دول الإتحاد الأوربي الأخرى من غرب أوروبا ستزداد حاجتها إلى هذه المادة، وهذا ما سيترتب عنه تبعية أوروبية للغاز الروسي، لذلك فالإتحاد الأوروبي ينتهج سياسة طاقوية واضحة تقوم على ركيزتين: أمان الإمدادات وكذا التنويع في مصادرها، وعلى هذا الأساس يبدو أن أوروبا مضطرة في المستقبل القريب لتنويع

[1] – جواد محمد بمراح، تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد08، العدد01، 2021، ص ص 33-45.

[2] – العربي العربي، مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية في ميدان الطاقة أنابيب الغاز استراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، المجلد06، العدد11، 2016، ص 281.

مزوديها من الطاقة خاصة ما تعلق بالغاز الطبيعي، فهذا التنويع في المصادر قد يمنحها نوعا من الإستقلالية تجاه الدول الكبرى على هذا الحق وبالأخص روسيا، لأن روسيا تعتبر هذه المادة مهمة في سياستها الخارجية على الصعيد الأوروبي[1]، وتمثل الجزائر أحد الخيارات المثالية لتعويض الغاز الروسي جزئيا، بأسعار تنافسية وهذا نظرا إلى كون الجزائر من الدول الأفضل والأقرب إلى الدول الأوروبية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

خريطة رقم(10) توضح شكل أنابيب الغاز الطبيعي من الجزائر نحو الدول الأوروبية



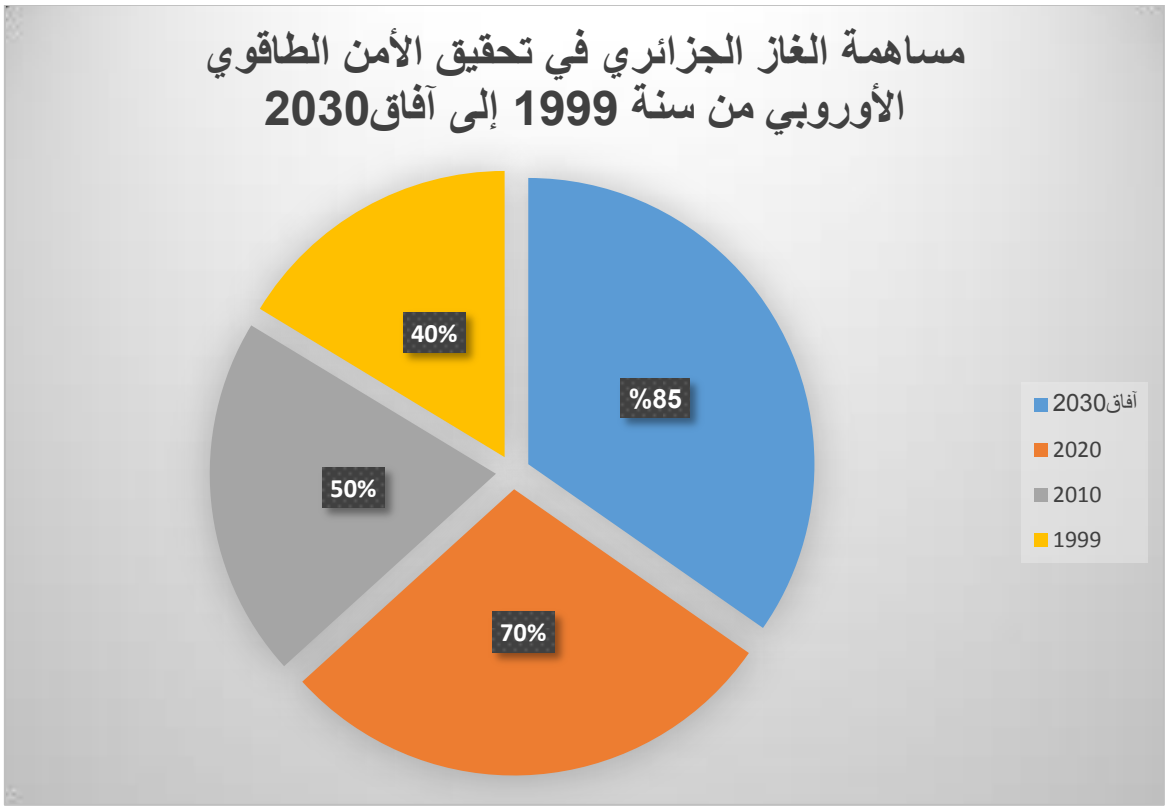
المصدر: تقارير وحدة وأبحاث الطاقة: الجزائر...ماذا تعرف عن أبرز خطوط أنابيب تصدر الغاز؟

أي بمعنى أن للغاز الطبيعي الجزائري دورا كبيرا في تدعيم العلاقات الجزائرية الأوروبية وخاصة الفرنسية والإيطالية. فعلى حساب تصريح المفوضية الأوروبية للطاقة من خلال ندوة صحفية بالجزائر والذي ترأسه كل من وزير الطاقة والمناجم **محمد عرقاب** والسيدة **"كادري سيمسون"**، والتي صرحت قائلة: **"إن الروابط في قطاع الطاقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تاريخية وقوية وعميقة مضيفة نريد تعزيزها وتطويرها أكبر لشراكة طاقوية تعود بالفائدة على الشعب الجزائري والشعوب الأوروبية"**، وفي حديث آخر لها صرحت:" **إن الإتحاد الأوروبي مستعد لتطوير شراكته الطاقوية مع الجزائر وتعزيزها وهذا من منطلق أن الجزائر ستظل ممونا هاما وموثوقا للدول الأوروبية**"، كما صرحت أيضا

[1] – نورا عبه جي، أهمية ومكانة النفط في الإقتصاد الأوروبي، **المعهد المصري للدراسات**، دراسات سياسية، 2022، ص ص6-9.

قائلة:" **إن الجزائر تمتلك مصادر وفيرة من الطاقات المتجددة والشمسية والطاقة الهوائية تسمح لها بأن تصبح رائدة عالميا في إنتاج الطاقة النظيفة للإستهلاك المحلي والتصدير أيضا لاسيما نحو أوروبا**".[1]

شكل رقم(09) يوضح مساهمة الغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.



المصدر: جواد محمد بمراح، تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي، ص46. (بتصرف الباحث(ة)).

ما يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة في مجال الغاز الطبيعي وهذا راجع إلى حجم الإحتياطات التي تملكها وكذا إلى كميات الإنتاج الكبيرة، مما جعلها تحتل الصدارة كممون رئيسي هام للدول الأوروبية. ولعل ما يبرر إهتمام الدول الأوروبية بالجزائر هو تعدد الزيارات المتكررة من رؤساء ومسؤولين أوروبيين منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا في محاولة منها للإعتماد على الجزائر في تعويض الغاز الروسي(الخروج من التبعية الروسية)، والتي كانت آخرها زيارة الرئيس الفرنسي **ماكرون** في **2022**.

إضافة إلى الزيارة الأخيرة لرئيسة الوزراء الإيطالية **"جورجيا ميلوني"** في **23-01-2023** حيث صرحت الوزيرة خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الجزائري **"عبد المجيد تبون"** أنه:" **...في مواجهة**

[1] – وكالة الأنباء الإخبارية، الاتحاد الأوروبي مستعد " لتعزيز الشراكة الطاقوية مع الجزائر"، نشر بتاريخ: 11 أكتوبر 2022، نقلا عن الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/132778-2022-10-11-11-38-17 تم الإطلاع عليه بتاريخ:01-03-2023.

أزمة الطاقة الكبيرة التي تشهدها أوروبا، يمكن للجزائر أن تصبح رائدة في الإنتاج بشكل أكيد في إفريقيا وربما في العالم، فإيطاليا هي حتما بوابة الوصول إلى هذه الطاقة والإمدادات نحو أوروبا".[1] إضافة إلى زيارة رئيس الوزراء الإيطالي المنتهية ولايته **"ماريو"** في **11** أفريل **2022**، حيث تكللت هذه الزيارة بتوقيع إتفاقية بين المجموعة الإيطالية **"ايني" ENI** وسونطراك بغرض تسريع وتيرة تطوير مشاريع إنتاج الغاز الطبيعي وزيادة حجم الغاز المصدر[2]، ولعل ما يبرر من خلال تعدد هذه الزيارات من قبل الدول الأوروبية هو محاولتها لإنجاح أي إتفاق مع الدول المتوسطية خاصة الجزائر وهذا لضمان وصول إمدادات الطاقة إلى الدول الأوروبية خاصة في ظل الأزمات غير المسبوقة.

كما أن هناك من يرى أنه في ظل إحتياجات أوروبا لمصادر الطاقة يرى "**ماركو جيولي**"، الباحث في جامعة بروكسل للحوكمة " **أنه وفي ظل تزايد إحتياجات أوروبا للغاز والنفط فإن هناك فرصة معقولة أمام الجزائر للإستفادة من التنافس الأوروبي في ضوء ما ستقدمه الدول الأوروبية من تنازلات سياسية وإقتصادية ومواقفها بشأن قضية الصحراء الغربية**"، وفي مقابلة أخرى أجراها صرح الناطق باسم الوكالة أنه:**" في عام 2021 قدمت وكالة التنمية الألمانية دراسة أشارت إلى إمكانية إنتاج الجزائر الكثير من الكهرباء من الطاقة الشمسية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر"**، كما وأشار أيضا في تصريح آخر أن الجزائر أصبحت في وضع ومركز جيد للإستفادة من خبرتها في مجال النفط والغاز وخطوط أنابيب الغاز".[3]

ومن جهة أخرى وفي إطار المقاربة الجيو-سياسية، وبالرجوع إلى الجزائر، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي، بين جناحيه الشرقي والغربي، وبحكم موقعها المركزي في قلب مجموع جغرافي، معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي، ينظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة لتأسيس أي إتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ومزدهر، كما تدرك الجزائر في السنوات الأخيرة، على أنها دولة ذات خبرة، وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية و الإقتصادية والإجتماعية والأمنية.

كما أن هذا الموقع أعطاها قوة هائلة على الإستقطاب الدولي، ليس فقط في المجال المتوسطي بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية، ففي فيفري **1963** صرح الرئيس الأمريكي **كندي J.F.**

---

[1] – مركز swi swissinfo، مستجدات ورؤى سويسرية بعشر لغات، الجزائر وإيطاليا تعتزمان تعزيز تعاونهما في مجال الطاقة، 23 جانفي 2023، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/iQ7l1 ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 24-01-2023، الساعة: 08:52.

[2] –رفيقة بن عيشوبة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، **مجلة أبحاث**، المجلد07، العدد02، 2022، ص 11.

[3] – هل يمكن أن تساهم الجزائر في تعزيز أمن الطاقة الأوروبي؟ نشر بتاريخ:05-05-2022، نقلا عن الموقع: https://p.dw.com/p/4AovE تم الإطلاع عليه بتاريخ:02-04-2023.

Kennedy قائلا:" ....**إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العامل الحاسم في هذا الخط الجديد، تجاه بلد يمثل مفتاح شمال إفريقيا(الجزائر)،..صحيح لقد تقبلنا أن تتفاوض فرنسا على وقف إطلاق النار ولكن، حرصنا الأساسي يتمثل في زيادة نفوذنا.."**، ولعل ما يبرر هذا التصريح هو العدد الهائل من الزيارات الرسمية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، فهو دليل آخر على هذه الأهمية التي توليها القوى الكبرى للجزائر والتي أخذت نسقا تصاعديا مثيرا للإنتباه، حيث بلغت **200** زيارة سنة **2003**، وإرتفعت إلى حوالي **300** زيارة سنة **2004**، ناهيك عن إشتراك الجيش الجزائري في التمارين العسكرية البحرية للحلف الأطلسي والتي تدل على الإرادة الغربية في إدراج الجزائر تدريجيا في إستراتيجية الحلف وهو الأمر الذي يعطي للجزائر دورا محوريا وأوليا في المنطقة المغاربية وعلى المستوى القريب في المتوسط[1]، وهذا التقارب من شأنه أن يقلق دول الإتحاد الأوروبي على الصعيد الخاص، إذ تعتبر الدول الأوروبية الجزائر مركز ثقل هام و حساس للأوروبيين خاصة فيما يخص الجانب الطاقوي.

تلعب الجزائر دورا إستراتيجيا هاما في منطقة المتوسط، وهو الدور الذي يستند إلى الأبعاد التاريخية والجغرافية للجزائر، بإعتبارها بوابة الشمال الإفريقي، وكذا دورها الكبير في عمليات السلام والتنمية على مستوى القارة الإفريقية، وإستنادا إلى نظرية **"الدولة المحورية"** التي جاء بها كل من **"بول كينيدي"** و **"روبرت شاس"** التي تعتبر أن مصالح القوى الكبرى تفترض إستقرار في المناطق الحيوية في العالم، فإن هذه المصالح لا تتحقق إلى بمساعدة الدول المؤثرة بعمق في هذه المناطق، لذلك ووفقا لهذه الرؤية تعتبر الجزائر الدولة المحورية الأكثر إستقطابا للتنافس الدولي خاصة من طرف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أين يتركز عامل النفط والإستقرار السياسي كأحد أهم العوامل البارزة المستقطبة للجزائر.

لذلك تعد الجزائر من أكثر الدول حضورا في السياسة الخارجية خاصة لدى دول الإتحاد الأوروبي، خاصة ما تعلق منها بالشق الأمني، وهذا بفضل الدور الريادي للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، فالجزائر بإعتبارها دولة متوسطية، تسعى إلى تحقيق التوازن في العلاقات الأورو-متوسطية وهذا عبر القنوات الدبلوماسية وكذا الجهود الرامية إلى مكافحة كل أشكال التهديدات الأمنية عبر فضاء المتوسط، كما تسعى أيضا عبر هذا الدور المركزي الذي إكتسبته عبر مراحل عديدة إلى الحفاظ على وتيرة علاقاتها مع شركائها المتوسطيين.[2]

[1] – حكيمة علالي، الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط، **المجلة الجزائرية للأمن في المتوسط**، العدد02، 2012، ص 49-52.

[2] – ليلى عصماني وبن حداد هشام، مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي، **مجلة حوليات**، المجلد09، العدد01، 2017، ص ص 76-87.

إذ تفخر الجزائر اليوم بأن لديها أكبر ميزانية دفاع (**9.5** مليارات دولار في العام **2011**) في القارة الإفريقية، وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية (بفضل أسطولها الكبير من الطائرات)، إضافة إلى الخبرة المعترف بها في مجال مكافحة الإرهاب، إذ تعتبر عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب.[1] أما فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبسبب موقع الجزائر الإستراتيجي والذي يعتبر نقطة جذب وإستقطاب للمهاجرين الشرعيين من قبل دول جنوب القارة الإفريقية وعبورهم نحو الفضاء الأوروبي، فلقد أشادت الدول الأوروبية بدور الجزائر في معالجة هذه الظاهرة كون أن أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة، أما الجزائر فقد تبنت مقاربة على المستوى السياسي والأمني من خلال تشجيع التعاون والتضامن الإقليمي والقاري من أجل التخفيف من مسببات الهجرة وتقديم المساعدات للدول التي تعاني من إضطربات سياسية وأمنية ونزاعات داخلية وهذا من أجل تحييد مخاطر الهجرة غير الشرعية[2].

المطلب الثاني: السياق التاريخي للعلاقات الأورو-جزائرية (1976-1992).

أدى واقع التقارب الجغرافي والعديد من الروابط التاريخية، والإقتصادية والسياسية بين دول جنوب المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي إلى تفكير كل منهما في إعتبار هذه المنطقة المتوسطية منطقة ذات أهمية وأولوية، ويتضح ذلك من خلال عدة مشاريع ومبادرات أوروبية إتجاه هذه الدول، والتي مرت عبر مجموعة كبيرة من المراحل.

إن العلاقات التي تجمع بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ليست نتاج اليوم وإنما يعود تاريخها إلى الوجود الإستعماري، الأمر الذي مكنها في البداية من توقيع إتفاقيات تعاون لتتطور فيما بعد إلى إتفاقيات شراكة.

شهدت العلاقات الأوروبية-الجزائرية حركة من المد والجزر، بداية من البوادر الإستعمارية التي تزعمها فرنسا سنة **1932** حتى نيل الإستقلال التام، منتصف عام **1962**، إلى علاقات التعاون التجاري والمالي والتقني، وذلك في خضم التصورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الإستقلال إلى غاية سنة **1973**، تاريخ وقوع الأزمة النفطية التي جعلت المجموعة الأوروبية تدرك أهمية منطقة حوض المتوسط لضمان أمنها وإستقرارها، لاسيما في مجال الطاقة.

---

[1] – أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي**، لبنان : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012، ص14.

[2] – رضا شوادرة، التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة **الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد02، 2018، ص 61.

لذلك سعت إلى إبرام العديد من إتفاقيات التعاون مع الأقطار المتوسطية منذ سنة **1976** في إطار العلاقات التعاونية المتمركزة على المبادلات التجارية، المالية وحركة الإستثمار، لذلك تعد العلاقات التجارية أبرز ما ميز العلاقات الإقتصادية الجزائرية-الأوروبية، خاصة وأن الجزائر تمثل مستورد ومصدر رئيسي من/وإلى الإتحاد الأوروبي، وبعد الاستقلال تطورت العلاقات بين الطرفين وأصبحت الجزائر تمثل حالة قانونية في نظام العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية، وفي إطار السياسة المتوسطية الشاملة(**PMG**) سنة **1973** قدم المجلس الوزاري الأوروبي إلى الهيئة الأوروبية توصية للتفاوض من أجل انتساب الجزائر للمجموعة الأوروبية، لتتبلور بادرة العلاقات بين الطرفين بإبرام إتفاق بين ضفتي حوض المتوسط سنة **1976**.[1]

تاريخيا لم توقع الجزائر خلال الستينات إتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعلت المغرب وتونس سنة **1969**، ذلك أن العلاقات بينها و بين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى توقيع مثل هذه الإتفاقيات، رغم الإستمرار في حصولها على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في **28** مارس **1963**، والموروثة عن الحقبة الإستعمارية معها بالإضافة إلى الإمتيازات المحصل عليها في إتفاقيات إيفيان سنة **1962** فيما يخص السوق الفرنسية، حيث تم الإتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية منتجات الطرفية إلى أسواقها بكل حرية ووفقا لشروط تفضيلية معينة.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها من المجموعة الأوروبية، وهو ما جعل المجموعة الإقتصادية الأوروبية تقرر إنطلاقا من سنة **1972** فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى إتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة وبهذا وقعت الجزائر في **26** أفريل **1976** على غرار باقي دول المتوسطية إتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر **1978**، وقد ضم إتفاق التعاون الاقتصادي لفترة غير محددة، وتميز بطابعه التجاري بالإضافة إلى بعض جوانب التعاون التقني والمالي وفقا لبروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات، ويحتوي إتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية والجزائر على ثلاث محاور أساسية كما يلي :

أ- على المستوى التجاري:

[1] – فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورو-متوسطية رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2007، ص ص 100-101.

تم منح الصادرات الجزائرية للدخول إلى سوق المجموعة الأوروبية بإستثناء المنتجات الزراعية التي كانت تخضع لنظام الحصص، كما إستفادت الجزائر علاوة على ذلك التفضيلات التجارية منذ عام **1971** من قبل الإتحاد الأوروبي للبلدان النامية في إطار النظام المعمم للأفضليات التعريفية(**SPG**)، بإستثناء قطاع المنسوجات والملابس التي منحت تخفيضات بـ **20%** من الحقوق الجمركية، أمام المنتجات الصناعية الأخرى فقد إستفادت بالإزالة التامة لحقوق الجمركية والدخول بحرية للسوق الأوروبية.

ب- على المستوى التعاون الاقتصادي والمالي:

تم تمويل مختلف المشروعات وكذا برامج التعاون عن طريق بروتوكولات مالية خماسية، حيث غطت أربعة بروتوكولات الفترة ما بين **1976-1995** التي حددت لتمويل تنفيذ التعاون وقد شارك البنك الأوروبي للإستثمار(**BEI**) بتقديم بعض القروض المدعمة.

ت- على المستوى الاجتماعي:

المحور الاجتماعي لم يدخل حيز التنفيذ، بسبب أن الإمتيازات الثنائية المقدمة من طرف بعض الأعضاء في المجموعة الأوروبية للعمال الجزائريين المقيمين لديها، منحت إمتيازات أعلى من ذلك، خاصة بالنسبة للجزائريين المقيمين في فرنسا.[1]

جدول رقم(10) يوضح المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية(1966-1978). الوحدة مليون إيكو.

		الجزائر	المغرب	تونس	الدول المغاربية الثلاثة
البروتوكول(1) (78-81)	هبات	25	16	15	56
	قروض	89	114	80	283
	مجموع	114	130	95	339
	النسبة %	%17	%19	%14	%50
البروتوكول(2) (82-86)	هبات	28	67	37	132
	قروض	123	132	102	357
	مجموع	151	199	139	489
	النسبة%	%15	%20	%14	%49

[1]- إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية-دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-، **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي،2012-2013). ص 159-160.

البروتوكول(3) (87-91)	هبات	56	173	93	322
	قروض	183	551	131	465
	مجموع	239	324	224	787
	النسبة%	%15	%20	%14	%49
البروتوكول(4) (92-96)	هبات	125	278	156	559
	قروض	280	220	168	668
	مجموع	405	498	324	1227
	النسبة%	%18	%22	%14	%54

المصدر: محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، ص69 (بتصرف الباحثة).

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الموارد المالية المخصصة ضمن هذه البروتوكولات الأربعة قد عرفت إرتفاعا محسوسا خاصة في البروتوكول الرابع، خاصة الموجهة للجزائر، أين عرفت زيادة كبيرة مقارنة بالبروتوكولات الأولى والثانية والثالثة.

وقد وضعت إتفاقية **سنة 1976** أربعة مبادئ أساسية للتعاون المالي والتقني بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي:

1.مبدأ التكامل:

تعتبر المساهمة المالية الأوروبية كمكمل لجهود الدول المغاربية في التنمية، كما أن المساهمة المالية التقنية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية تدخل في إطار المخططات وبرامج التنمية المنجزة بكل حرية وسيادة من طرف الدول المغاربية.

2.مبدأ التشاور:

ويتعلق الأمر بالتشاور لتحديد القطاعات التي يمكنها الإستفادة من مساعدة المجموعة الأوروبية، كما يمكن عن طريق التشاور تحديد الأهداف ذات الأولوية المدرجة في إطار المخططات الوطنية أو البرامج الجهوية والتي يمكن تمويلها عن طريق مساهمة المجموعة الأوروبية.

3.مبدأ عدم التمييز:

يسمح هذا المبدأ لكل شخص مادي أو معنوي من مجموع الدول المشاركة في المناقصات والمزايدات والإستشارات والصفقات والعقود... بشروط متماثلة ومتساوية، كما أن الأشخاص الماديين والمعنويين من

المجموعة الأوروبية يمكنهم الحصول في الدول المغاربية على نظام ضريبي وجمركي متماثل مع ذلك المطبق في إطار الدولة الأولى بالرعاية.

4.مبدأ الشرطية:

حيث يشترط في كل المساهمات المالية الأوروبية عن طريق عقد برتوكولات تعاون مالية، إحترام البلد المتلقي لمقتضيات حقوق الإنسان، وإحترام مبادئ الديمقراطية، وبالتالي تم توقيع برتوكولات مالية مع الدول المتوسطية في شكل إعانات وهبات وقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار، حيث تم إعتبار الجانب المالي من أهم جوانب التعاون حيث تم التفاوض على البروتوكولات الخماسية مع كل شريك.[1] (الجدول أعلاه يبين البروتوكولات المالية المخصصة للدول المغاربية).

يهدف إتفاق التعاون بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية من جهة والدول المتوسطية بما فيها الجزائر من جهة أخرى، حسب ما جاء في نص الإتفاقية إلى:

- تحسين البنية الاقتصادية التحتية **(Les infrastructures économiques)** وتطوير قطاعي الصناعة والفلاحة.
- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.
- ترقية العلاقات بين المتعاملين الإقتصاديين لكلا الطرفين.

غير أن العلاقات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر بدأت تعرف تطورا ملحوظا سنة **1987** تاريخ توقيع الإتفاق الثاني بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية، هذا الإتفاق جاء في وقت كانت الجزائر تعاني من تبعيات الأزمة النفطية لسنة **1986**، فالهدف من وراء هذا الاتفاق كان إيجاد شركاء إقتصاديين يساعدون الجزائر في تجاوز هذه الأزمة، وقد تم توقيع هذا الإتفاق في **20** ماي **1987**، وكانت أبرز محتوياته إلغاء القيود الكمية؛ على صادرات الجزائر الفلاحية إلى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار الحصص السنوي.[2]

وعلى غرار إتفاقيات التعاون بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية، كان هناك إتفاق آخر؛ وهو إتفاق سنة **1992**، حيث عمل هو الآخر على تنويع المحاصيل الزراعية والصادرات، وكانت من بين أهدافه الأساسية، كما إهتم أيضا بالبيئة وذلك بتقديم مساعدات في هذا المجال، ففي إطار هذا الاتفاق (إتفاق

[1]- محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، مرجع سابق، ص ص 67-68.

[2]- إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص161.

سنة **1992**) تم فتح خط قرض **Ligne de crédit** بقيمة **300** مليون إيكو لتمويل مشاريع تتعلق بإصلاحات التعديل الهيكلي ويخص هذا القرض كل الدول المتوسطية.[1]

جدول رقم(11) يوضح هيكل وتركيبة إتفاق سنة 1992(%):

البلد	الجزائر	المغرب	تونس
البنك الأوروبي للإستثمار	80	50.2	59.2
مساعدات غير مسترجعة	14.9	44.1	35.6
رأسمال – مخاطرة	5.1	5.7	5.3
قروض تفضيلية	0	0	0

المصدر: محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، ص75.

وكتقييم لإتفاق التعاون الشامل بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية، يمكن القول أنه خلال عقود الستينات والسبعينات، التي مضت من تاريخ العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية، والتي حكمتها إتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الطرفين، لم تفلح الجزائر في الإستفادة من إنفتاح السوق الأوروبية إتجاه منتجاتها لتنمية صادراتها الزراعية والصناعية، بل بالعكس من ذلك إنتهجت الجزائر منهج التنمية على أساس إحلال الواردات، حيث نتج عن ذلك زيادة واردات الجزائر من سلع التجهيز التي شكلت عبأ كبيرا على ميزانية الدولة، وزادت أيضا من عجز الميزات التجاري وتفاقم المديونية الخارجية للجزائر، لذلك بقي الاقتصاد الجزائري يتنفس من رئة واحدة وهي الصادرات من المحروقات التي تتحكم في أسعارها الأسواق العالمية، وفي المقابل من ذلك مضت الدول الأوروبية في طريقها نحو إقامة التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي أصبح يضم **27** دولة، وحقق نتائج إقتصادية وسياسية عملاقة بفضل تطويره لسياسته الزراعية الموحدة وزيادة قدراته التنافسية للإنتاج الصناعي، الأمر الذي أدى إلى إلغاء إتفاقيات التعاون لسنة **1976** بإعلان الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر **برشلونة** سنة **1995**.[2]

المطلب الثالث: العلاقات الأورو-جزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

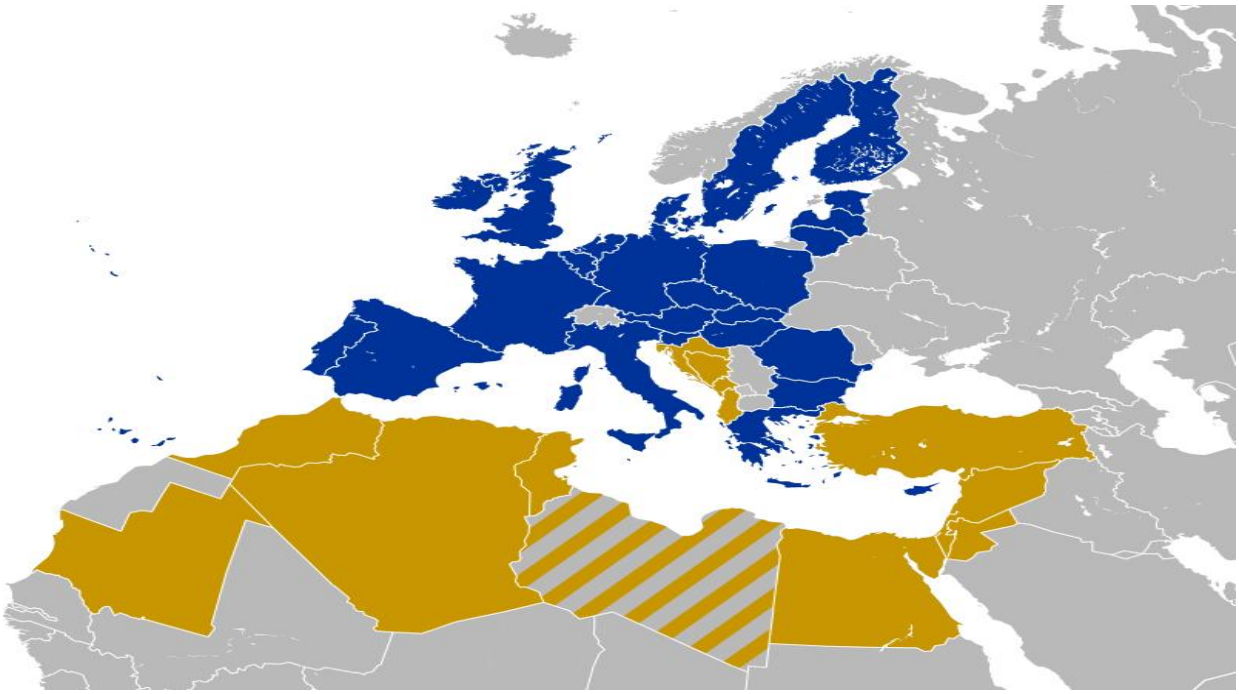
شكل مؤتمر برشلونة عام **1995** نقطة تحول مهمة في سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية. إنها نقطة البداية للشراكة الأورو-متوسطية التي توسع إطار العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين

[1]- محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، مرجع سابق، ص 74.

[2] - إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص163.

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة[1]، بحيث وقت عليه **15** دولة من منطقة الإتحاد الأوروبي، و**12** دولة شرق البحر المتوسط، و**08** دول عربية وكان بداية إعلان للشراكة الأورو–متوسطية.[2]

خريطة رقم(11) توضح الدول المعنية بالشراكة الاورو–متوسطية.



Stéphanie Darbot-Trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite.

تعتبر الشراكة الأورو–متوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم آسيوية أم إفريقية، كما وتختلف الشراكة الأورو–متوسطية عن إتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة كل التحديات المشتركة.[3]

والجزائر بإعتبارها أكبر شريك تجاري إقتصادي للإتحاد الأوروبي عبرت كغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط عن نيتها في توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وتجسيدا لتلك النية سعت إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الإتحاد، سواء بإستقبال أو ببعث وفود إلى دول الإتحاد الأوروبي وإندرجت هذه

[1] -Stéphanie Darbot-Trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite, **Revue en ling de géographie politique et de géopolitique**,2007, Disponible sur le lien https://journals.openedition.org/espacepolitique/844?lang=en

[2] – إلياس بوغالم وراضية ياسينة مزاني، الديناميات الاقتصادية والسياسية لعملية برشلونة، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد06، العدد02، 2022، ص ص 392–393.

[3] – محمد بن لخضر، حقوق الإنسان والديمقراطية في إتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية، **مجلة القانون**، العدد03، 2012، ص ص 189–190.

البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين **(في إطار الشراكة الأورو-متوسطية)**، وعليه يمكن القول أن المفاوضات الأورو-جزائرية لعقد إتفاقية الشراكة مرت بثلاث مراحل:

أ- بداية المفاوضات الأورو-جزائرية 1993-1997:

لقد طلبت الجزائر منذ **31** أكتوبر **1992** خوض مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية بهدف عقد إتفاقية الشراكة، في الوقت الذي تحركت فيه دول أوروبا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام إتفاقيات شراكة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت أنذاك المشروع الشرق الأوسطي، و في سنة **1994** عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الإتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول مختلف المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة والصناعة والخدمات والتعاون الاقتصادي و المالي و التعاون الاجتماعي و الثقافي، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا مهما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وفي مطلع سنة **1997** توقف أعمال الورشات السابقة نتيجة إختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية.

ب- الإنطلاقة الرسمية لمفاوضات(1997-2001):

إن الإنطلاقة الرسمية للمفاوضات الأوروبية الجزائرية لعقد إتفاق الشراكة كانت ببروكسل في **4-5** مارس **1997**، وعقدت الجولة الثانية و الثالثة يومي **21** و**23** أفريل، **27** و**28** ماي**1997**، على التوالي دون أن تفسر على نتائج واضحة وتوقفت المفاوضات لمدة ثلاث سنوات، ويعوذ ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الإتحاد الأوروبي خصوصيات إقتصادها، وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة أكثر على المحروقات بأكثر من **90 %** والتي رفضت من طرف الإتحاد الأوروبي، إلا أنه وبتاريخ **17** أفريل إستأنفت مفاوضات الجلسة الرابعة بتحفيز من الطرف الجزائري، حيث تميزت المفاوضات بسرعة إنعقادها، حيث تم عقد **14** جولة مفاوضات إلى غاية إنتهائها في **05** ديسمبر **2001**.

ت- نهاية المفاوضات وإبرام إتفاق الشراكة:

بعد عدة جولات من المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لعقد إتفاق الشراكة، وبالضبط في الجولة السابعة عشر تخطى المفاوضون عدد من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، بعد إستكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم **19**ديسمبر **2001**، بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل، والتوقيع الرسمي عليه في **22** أفريل **2002** بمدينة

فالنسيا Valance الإسبانية، من طرف عبد العزيز بالخادم وزير الخارجيــة الجزائري و**Chris Patten**، وكذا وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي، بحضور رئيس الجمهورية **"عبد العزيز بوتفليقة"**، على هامش الندوة الخاصة لوزراء الخارجية الدول المتوسطية، وقد قامت الحكومة الجزائرية تحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ تنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الإتفاق، وكذا دعم إجراءات الرقابة التنافسية وجمع المعلومات الإحصائية، وقبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ في **01** سبتمبر **2005**، تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوروبي كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ **14** مارس **2005**.[1]

جدول رقم(12) يوضح تواريخ توقيع إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية.

البلدان المتوسطية	تاريخ التوقيع على الإتفاق	دخوله في السريان
الجزائر	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005
السلطة الفلسطينية	24 فيفري 1997	1 جويلية 1997
مصر	25 جوان 2001	1 جوان 2004
إسرائيل	20 نوفمبر 1995	1 جوان 2000
الأردن	24 نوفمبر 1997	1 ماي 2002
لبنان	17 جوان 2002	1 مارس 2003
المغرب	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
سوريا	أكتوبر 2004	لم تتم المصادقة بعد
تونس	17 جويلية 1995	1 مارس 1998
ليبيا	ملاحظ	

المصدر: يوسف مروش، إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، ص14.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ومن خلال تتبع مسار المفاوضات الأورو-جزائرية يتبين لنا أن الجزائر لم توقع في البداية على إتفاق الشراكة، حيث كان التوقيع بعد عدة جولات من المفاوضات (**12** جولة) ولعل من أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الإتفاق هي:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، وحركة رؤوس الأموال والمنافسة.

[1] يوسف مروش، إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، **رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، 2011-2012)، ص ص 29-30.

- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصوص على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج أي لا يقتصر فقط على التبادل.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة **Deprotection** مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الإعتبار القطاعات الصناعية.1

لقد ترجم إعلان برشلونة في العام **1995** أطروحات الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية والدول الأوروبية الصناعية في تجمع إقتصادي (هذا من منظور أوروبي)، أما الرؤية الجزائرية لهذه الشراكة فقد إرتبطت بعدة عوامل فتسارع الأحداث وتزايد وتيرة التكتلات الاقتصادية وما ينتج عنها من منافع بين دول الأعضاء.

إضافة إلى ضعف الإستثمار المحلي ونفور الإستثمار الأجنبي وإرتفاع المديونية الخارجية، فكل هذه الأسباب جعلت من الجزائر تفكر بجدية هذا الإتفاق خاصة وأن الإستفادة من المساعدات الأوروبية تمكن الجزائر من تعزيز مكانتها ضمن المجموعة المتوسطية، بالإضافة إلى ذلك تساعد الشراكة في بناء تعاون إقتصادي شامل مع الإتحاد الأوروبي، والإستفادة من التطور التكنولوجي الأوروبي، وبما يخدم القطاعات الجزائرية، وهذا كله سيصب في النهاية في خدمة التنمية المتعثرة في الجزائر كونها تعتبر من الدول النامية والتي لازالت تعاني تأخرا في العديد من القطاعات، يضاف إلى ذلك التعاون في المجال الأمني في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى العديد من الدوافع منها:

- بحث الجزائر لشريك إستراتيجي ليكون لها عون، في حالة تعرضها للأزمات الاقتصادية كتلك التي حدثت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وعلى إعتبار أن الجزائر بالنسبة للإتحاد الأوروبي شريك تجاري مهم فإن الشراكة سيكون لها دور في تحسين أداء إقتصادياتها، وكذا في تحسين هيكل المبادلات التجارية لها، وتحسين قطاع الإنتاج من خلال الإحتكاك بالخبرة الأوروبية في كافة الميادين والإستفادة من برامج المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف الجانب الأوروبي.
- سعي الجزائر نحو تبني نهج إقتصاد السوق حالها حال الكثير من الدول تماشيا مع الاقتصاد العالمي خاصة بعد إنهيار الشيوعية وفشل الأنظمة الإشتراكية في أغلب دول العالم.
- التماشي مع التوجهات الليبيرالية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات السياسية والإقتصادية التي تؤكد عليها مواثيق الأمم المتحدة.

[1] – عزيزة بن سمينة، الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، **مجلة الباحث**، العدد09، 2011، ص152.

- سعي الجزائر في تحقيق تنمية ناجعة بالإستفادة من الإمكانيات الأوروبية (على إعتبار أن الشراكة توفر لها عامل جذب للإستثمارات الأوروبية المباشرة).
- رغبة الجزائر في إقامة تشاور سياسي وأمني بشأن القضايا الأمنية ذات الإهتمام المشترك على المستوى الإقليمي والعالمي كتلك المتعلقة بالأزمات الإقليمية كأزمة مالي أو تلك المتعلقة بالإرهاب العالمي وكذا ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- التعاون في الميادين الإقتصادية في مجال التجارة والإستثمار والعلوم والتكنولوجيا وكذا الإتصال الثقافي.
- ولكون الجزائر بلد عربي تهمه القضية الفلسطينية، فقد كانت هناك رغبة عربية داخل الشراكة الأورو-متوسطية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.[1]
- إن إتفاق الشراكة يعتبر خطوة مهمة جدا في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، فالهدف منها ليس فقط لزيادة وتنويع التبادل التجاري ولكن أيضا زيادة حجم وقيمة الإنتاج المحلي القابل للتصدير خارج قطاع المحروقات **(النفط والغاز)**، فإنهاء التبعية للبترول يعتبر هو أحد أهم الأهداف الرئيسية للشراكة.[2]
- الجزائر كغيرها من دول العالم معنية بالتكتلات التي يشهدها هذا الأخير، وهي بإبرامها الشراكة مع الإتحاد الاوروبي والذي يشكل قوة إقتصادية مؤثرة في موازين القوى الدولية، هذا يشكل دافعا قويا لتمكين الجزائر من الإسراع في الإندماج في الإقتصاد العالمي كما يساعدها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما له من آثار كبيرة على الإقتصاد الجزائري من خلال تطبيق إستراتيجيات تجارية جديدة في محيط تجاري أكثر إستقرار.[3]
- يمكن أن تساهم إتفاقية الشراكة في تعزيز مكانة وموقع الجزائر ضمن المجموعة المتوسطية.
- سعي الجزائر من خلال إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى المحافظة على شركائها التقليديين حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، ولا يضاهيه في هذه الأهمية تكتل إقتصادي آخر، حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي سنة **2005** حوالي **55%** وبلغت نسبة واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي لنفس السنة حوالي **55%** والجدول التالي يبين تطور حجم المبادلات التجارية بين الطرفين:

---

[1]- ناجي محمد الهتاش، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[2] - BELLATRECHE Youcef, DIX ANS APRES LA MISE EN ŒUVRE DE L'ACCORD D'ASSOCIATION ENTRE L'ALGERIE ET L'UNION EUROPEENNE : QUEL IMPACT SUR LE COMMERCE EXTERIEUR ALGERIEN ? EXTERIEUR ALGERIEN?, **REVUE NOUVELLE ECONOMIE** VOLUME 8, N°17.2017.P05.

[3]- نادية والي، الشراكة الأورو-جزائرية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 8، العدد2، 2013، ص341.

جدول رقم(13) يبين تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة الزمنية(2003–2005)(%).

البيان	2003	2004	2005
الصادرات	58.26	54.22	55.63
الواردات	58.77	55.15	55.28

المصدر: إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، ص31.

ولقد تضمنت إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي **110** مادة والتي حددت مجالات التعاون بين كلا الطرفين على النحو التالي:

1/الجانب الأول: الحوار السياسي (المواد من 3 إلى 5):

ويعني إجراء حوار سياسي وأمني منتظم بين الطرفين والذي بدوره يمكن من إقامة روابط مشتركة بين البلدين والتي ستساهم في تحقيق الإزدهار والإستقرار وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط: وهذا عن طريق التشاور المنتظم حول عرض القضايا الدولية ذات المصلحة المشتركة.[1]

2/الجانب الثاني:

حرية حركة البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل، وهذا خلال فترة إنتقالية تم تحديدها ب **12** سنة إبتداء من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة(**المادة06**)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الإتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات وإتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
- إمكانية إتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الإستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

3/الجانب الثالث:

[1] – L'ACCORD EURO-MÉDITERRANÉEN établissant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part, et la République Algérienne démocratique et populaire, d'autre part, **Journal officiel de l'Union européenne**,10-10-2005. https://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-algerie_2002-04-22.pdf

يتعلق لحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات (**Droit d'établissement et prestation service**)، حيث إتفق الطرفان على توسيع تطبيق الإتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والإتصالات....إلخ).

4/الجانب الرابع:

يتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى إقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات او الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الإلتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالإستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به(المواد **38-39**)، وتم في هذا الجانب إتفاق الطرفان على إتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الأخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الإختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

5/الجانب الخامس:

يتعلق بالتعاون الإقتصادي، حيث إلتزم الطرفان على تقوية التعاون الإقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الإتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة(**48**) من الإتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الإقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وقد تم التركيز في المواد(**50-53**) من الإتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:

- دعم التكامل وإندماج الإقتصاديين.
- تطوير الهياكل الإقتصادية(البنى التحتية)
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، إستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين.
- دعم وتشجيع الإستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية-الغذائية.

- وضع إطار قانوني يشجع الإستثمار بتوقيع إتفاقيات تتعلق بتفادي الإزدواج الضريبي.
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية.
- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والإتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرفن التعاون في مجال الإحصاء، كما إشتمل هذا الجانب أيضا التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

6/الجانب السادس:

يتعلق هذا الجانب بالتعاون الإجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والإستفادة من نفس إجراءات الضمان الإجتماعي المعمول بها في البلد، كما إحتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات بإستعمال كل الوسائل التي من شانها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية البصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية...إلخ.

7/الجانب السابع: يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الإقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الإقتصادية.
- ترقية الإستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الإعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الإقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة التأهيل الإقتصاد.

8/الجانب الثامن: يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك بـ:

- تقوية مؤسسات الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.[1]

وإنطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الإتفاقية، فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الإتفاق ما يلي:

[1] – عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص ص 152-154.

- محاولة وضع إطار ملائم للعلاقات بين الطرفين.
- تدعيم العلاقات الإجتماعية والإقتصادية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

كما إعتبرت برامج **ميدا** الأداة المالية الأساسية التي أطلقها الإتحاد الاوروبي في عام **1995** لتنفيذ الشراكة الأورو–متوسطية وتجسيدها على أرض الواقع، حيث خصص الإتحاد الأوروبي لإنجاز هذه البرامج مبلغ **1.252** مليار يورو على شكل إلتزامات مالية تمتد على خمس سنوات**(1995–1999)** وتشمل الدول المغاربية الثلاث: الجزائر والمغرب وتونس، كما خصص مبلغ تجاوز **4** مليارات يورو كإعانة مالية لمنطقة البحر المتوسط، دفعت العديد من الدول الشريكة إلى الشروع في تنفيذ برنامج إصلاحات إقتصادية واسعة، وإحتلت الجزائر المرتبة السادسة في إطار الشراكة الأورو–متوسطية من حيث الحصول على المساعدات المالية في إطار ما يسمى برنامج **ميدا**، أي بمعدل **40** مليون يورو سنويا في برنامج **(1995–2000)**، ثم أخذ المعدل في الصعود نسبيا في ما بعد.[1]

جدول رقم(14) يوضح نصيب الجزائر من المساعدات المالية في إطار برنامج الشراكة (ميدا 1 و2)

نوع البرنامج	ميدا 1	ميدا 2
السنة	1995–1998	1999–2001
المبلغ مليون أورو	30.2	16.8

المصدر: زغيب شهرزاد، الشراكة الأورو–جزائرية بين متطلباتها وواقع الإقتصاد الجزائري، ص344(بتصرف الباحث(ة)).

ما يلاحظ في الجدول هو أن المساعدات المقدمة من قبل الإتحاد الأوروبي والمخصصة للجزائر ضمن برامج **ميدا2** تبقى دون المستوى مقارنة بالحصص المقدمة في برنامج **ميدا 1.**

أما بخصوص القطاعات الممولة في إطار برنامج **MEDA1** و التي خصصت للجزائر فيمكن أن نوضحها من خلال هذا الجدول:[2]

[1] – العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية –الأوروبية(1956–2013)، مرجع سابق، ص213.

[2] – سهام حرفوش، التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاونMEDA دراسة تحليلية، **المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**، المجلد07، العدد01، 2021، ص ص 97–104.

جدول رقم(15) يوضح القطاعات الممولة في إطار برنامج ميدا 1 والمخصصة للجزائر: الوحدة مليون أورو.

	دعم الإقتصادي وتنمية القطاع الخاص	التحول دعم برامج التعديل الهيكلي والقطاعي	دعم الاجتماعي والإقتصادي	التوازن	المجموع
الجزائر	129	30	05		164

المصدر: سهام حرفوش، التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA دراسة تحليلية، ص97. (بتصرف الباحثة)

ما يلاحظ على الجدول أن أغلب المساعدات المقدمة في إطار هذا البرنامج ترتكز بالدرجة الأولى على دعم التحول الإقتصادي وتنمية القطاع الخاص بحصة الأكبر والمقدرة بـــ: **129** مليون أورو حيث حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية، تليها في الأخير حصة خاصة بدعم التوازن الإجتماعي-الإقتصادي وهذا من خلال تعزيز الأنشطة الإنمائية المركزية التي تركز على التخفيف من وطأة الفقر والموجهة للفئات السكانية المحرومة. أما عن القطاعات الممولة في إطار البرنامج **MEDA2** والموجهة للجزائر فكانت كالتالي:

جدول رقم (16) يوضح القطاعات الممولة في إطار برنامج ميدا 2 والمخصصة للجزائر: الوحدة مليون أورو.

القطاعات	الإصلاحات الإقتصادية	البنية التحتية	القطاعات الإجتماعية	قطاعات أخرى	الحكم الرشيد	الحوار السياسي	الموارد الطبيعية	المجتمع المدني	الزراعة	المجموع
الجزائر	50	87	127	0.6	48.2	10	5	0	11	338.8

المصدر: سهام حرفوش، التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA دراسة تحليلية، ص 97. (بتصرف الباحثة).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاعات الإجتماعية في الجزائر أخذت النصيب الأكبر ضمن هذا البرنامج تليها فيما بعد البنية التحتية بنسبة **87** مليون أورو ثم بعد ذلك قطاع الإصلاحات الاقتصادية بنسبة **50** مليون أورو، كما شكلت قطاعات أخرى أضعف تمويل بنسبة **0.6** ضمن هذا البرنامج.

المبحث الثاني: مسار إنضمام الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية.

مع توسع الإتحاد الأوروبي بداية من ماي **2004**، سعى الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقاته مع الجيران، بهدف تحقيق فكرة الأمن والإزدهار للقارة الأوروبية، والذي رأى أن من شأن هذا التوسع هو إكتساب جيران جدد، هذا التوسع عبر عنه الإتحاد بسياسة الجوار الأوروبية، و التي تهدف من وجهة نظر أوروبية إلى تقوية كل أشكال التعاون سواء على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، وتساعد على حل مختلف أشكال الصراعات والنزاعات، وتوفر أيضا للشركاء جني الفوائد الكاملة لعملية الشراكة الأورو-متوسطية، أي بمعنى تساهم في تطوير عملية التكامل الإقليمي بناءا على النتائج التي تحققت في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.[1]

وبما أن الجزائر تعتبر كشريك إستراتيجي و إقتصادي هام بحكم العوامل التاريخية كان لها نصيب من مختلف المشاريع الأوروبية، حيث أخذ موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية حيز كبير في جدول أعمال كل من الطرفين، ولقد تبلور هذا الإهتمام من خلال دخول الطرفين في مفاوضات كبيرة خلال مطلع السبعينات، أين إهتم الجانب الأوروبي كثيرا بمسألة الشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط بشكل عام و الجزائر بشكل خاص، وهذا نظرا لتمتعها بأسواق جديدة وواسعة، زيادة على ذلك تميزها بموقع وتمركزها وسط بلدان المغرب العربي، فالجزائر لطالما كانت مرفأ من مرافئ بحيرة المتوسط، وما زادها من إهتمام هو إرتباطها وتقاطعها مع الدول الإفريقية والمغاربية، ولعل كثافة المشاريع المقدمة من قبل الإتحاد الأوروبي تثبت ذلك.

والجزائر على وجه الخصوص كانت لها نظرة مختلفة لهذه السياسات، وخاصة السياسة الجوار الأوروبية وهذا ما سوف نعالجه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى المواقف المتباينة للجزائر حيال هذه السياسة.

المطلب الأول: مرحلة التحفظ والصمت (2004-2007).

إمتازت العلاقات الجزائرية الأوروبية دائما بالإرتباط، وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها العامل الجغرافي، إلا أن هذا الإهتمام لا ينبع من كونها تتمتع بموقع إستراتيجي بالغ الأهمية في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا، ولا كونها إحدى أهم الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة والإمكانيات والموارد الطبيعية المتنوعة، ولا لكونها إحدى الدول التي تزود الإقتصاد الأوروبي بالطاقة أو أنها إحدى أهم الأسواق، ولا لكونها إحدى أهم مناطق النفوذ التقليدية بحكم التاريخ الإستعماري، بل لأن الجزائر تمثل أهم مرتكزات

[1] - Commission des communautés Européenne, «Politique européenne de voisinage : Document d'orientation», Beuxelles ,Commission des communauté Européenne, 2004, p 5-6. https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2004:0373:FIN:FR:PDF

الأمن والإستقرار على مستوى عدة دوائر جيو إستراتيجية(**متوسطية، مغاربية، إفريقية**)، والتي تمثل العمق الإستراتيجي لأوروبا، وهذا ما أكد عليه مؤتمر **هلسنكي** للأمن والتعاون الأوروبي، والذي ركز على دور دول جنوب المتوسط والدول المغاربية بصفة خاصة من أجل تحقيق السلم والأمن والإستقرار في منطقة حوض المتوسط، وعليه تكتسي الجزائر أهمية بالغة في إطار ترتيبات الأمن الأوروبي وهذا نظرا لعدة إعتبارات:

- إن غياب الإستقرار السياسي في الجزائر له إنعكاساته المباشرة على المنطقة ككل، ودول المغرب العربي خاصة، وبالتالي خشية الدول الأوروبية من تدفق جيش من اللاجئين بإتجاه شواطئها الجنوبية في حالة حدوث أي توتر أو نزاع داخلي ما قد يؤثر على الأمن والإقتصاد والإستقرار بصفة عامة في الداخل الأوروبي.
- تمتلك دول الإتحاد الأوروبي إستثمارات ضخمة في الجزائر في مختلف المجالات منها قطاع الطاقة، والتي تقدر بعشرات المليارات، بالإضافة إلى سعيها الدائم على الحفاظ على حصصها الثابتة من البترول والغاز.[1]

خاصة وأن القارة الأوروبية تعتبر من أكبر المستهلكين عالميا لمصادر الطاقة، حيث تؤكد وكالة الطاقة الدولية بأن دول الإتحاد الأوروبي سوف تزيد من إستهلاكها لمصادر الطاقة بمقدار الضعفين بين عامي **2020 و2030**، لذلك تعتمد الدول الأوروبية بشكل كبير على واردات الغاز القادمة من الخارج، وخاصة إفريقيا والشرق الأوسط[2]، لذلك تحظى الجزائر بإعتبارها بوابة الصحراء بإهتمام كبير من قبل الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يبين حضورها الدائم في السياسة الخارجية الأوروبية.

كما أن الجغرافيا السياسية لمنطقة المتوسط جعلت منها منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى، حيث أدرك الإتحاد الأوروبي هذه الأهمية من خلال ربطه الدول المتوسطية عامة والدول المغاربية خاصة بمجموعة من المشاريع، كانت بدايتها الشراكة الأورو-متوسطية تلتها مجموعة من المشاريع والتي كانت من بينها سياسة الجوار الأوروبية.

ولقد كان قرار ضم دول جنوب البحر المتوسط ناتج عن الضغط الذي مارسته بعض الدول المتوسطية العضوة في الإتحاد الأوروبي(**فرنسا/إيطاليا/إسبانيا**) التي كانت تخشى أن يؤدي التوسع شرقا إلى تحول مركز الثقل في الإتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا، ومن ثم إهمال البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية

---

[1] – حكيم غريب، البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)، **مجلة البدر**، المجلد10، العدد09، 2018، ص ص 1146-1147.

[2] – سيرين زيدزري، **إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الدولية بين طاقة المحروقات والطاقات البديلة**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022، ص ص 323-324.

لحوض البحر المتوسط، وهو ما يمكن أن يفسر إهتمام فرنسا بإقامة تعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط خاصة في سياق ما بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، التي غلب عليها الإعتقاد بأن الجماعات الإرهابية المعادية لأوروبا يمكن أن تتخذ من دول جنوب المتوسط قاعدة لها، لذلك فإن سياسة الجوار الأوروبية تهدف حسب –الخطاب الأوروبي– لمنع ظهور أي فجوة جديدة بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه من خلال إقتراح تقريب العلاقات في المسائل الأمنية وفي المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، كما تلبي واحدة من أهم الأهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، وهي الحاجة إلى تعزيز مفهوم الأمن وخاصة أمن أوروبا وجوارها المباشر.[1]

إن الإتحاد الأوروبي ينفذ سياسة الجوار مع الدول المتوسطية ضمن إتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية كإطار قانوني يربطه مع كل دولة منها، وبما أن الجزائر التي وقعت وصادقت على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قبل إنطلاق السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، فإنها تمتلك الإطار القانوني الملائم لتنفيذ هذه السياسة إن رغبت في ذلك، إلا أن الموقف الذي إعتمدته الجزائر حيال هذه السياسة تميز بنوع من التردد على عكس نظيرتها من البلدان المغاربية: تونس، المغرب و لا أدل على ذلك من مشروع الشراكة الأورو–متوسطية التي تخلفت الجزائر عنه ولم يتم تبنيه رسميا إلا عندما إستفادت سنة **2005** من المساعدات المالية في إطار برنامج **ميدا MEDA** ليعود الإلتحاق الجزائري بالمشاريع الأورو–مغاربية أدراجه نحو التردد ثانية بمجرد إطلاق سياسة الجوار الأوروبي[2]، وعليه يمكن القول أن موقف الجزائر من هذه السياسية تميز بالصمت لمدة ثلاث سنوات ما يشبه موقف: "**انتظر وراقب**" "**wait and see**"، ويمكن تفسير هذا الموقف لعدة اعتبارات:

أولا: لأن مواقف الجزائر إتجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ وعدم التسرع في الدخول إلى المشاريع الأوروبية، فهي دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الأورو–متوسطية، تأخذ الوقت الكافي لتحليل مختلف الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه، فقد إنتظرت سبع سنوات قبل أن تقرر التوقيع على إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية، في حين وقعت عليه دون تردد تونس في **1995** والمغرب في **1996**.

[1] – حطاب عبد المالك، بلخثير نجية، مرجع سابق، ص 456.

[2] – راضية لعور، مسار العلاقات الأورو–مغاربية بين التبعية الإقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي، **مجلة المفكر**، المجلد12، العدد02، 2017، ص 588.

ثانيا: أبدت سياسة الجوار والشراكة إلتباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورو-متوسطية، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الإرتباط مع الإتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة.

ثالثا: أطلقت سياسة الجوار والشراكة في **2004**، أي في وقت لم يدخل فيه بعد إتفاق الشراكة الأوروبي-الجزائري الذي وقع في **2002**، حيز التنفيذ المرتقب في **2005**، مما يبرر الرغبة لدى الجزائر، على الأقل في ذلك الوقت، الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل حتى أن تباشر في الأولى وتدرس آثارها عليها، عكس تونس والمغرب اللتان قطعتا أشواطا في تنفيذ إتفاقيات الشراكة التي تربطها بالإتحاد الأوروبي.[1]

وعموما يمكن القول أن التحفظات الجزائرية بشأن هذه السياسة كانت له عدة أسباب إلى أن السبب المهم في تلك الفترة هو إرتفاع أسعار البترول وكون الجزائر غنية بالموارد الطاقوية الأمر الذي يجعلها تقاوم كل السياسات الإغرائية الأوروبية، بالطريقة التي تدرك فيها مصلحتها، على إعتبار أن الإتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى أهم مصدر والذي يمثل بالنسبة للإتحاد نقطة ضعف.

المطلب الثاني: مرحلة الرفض التام لسياسة الجوار الأوروبية(2007-2011).

بعد هذه المرحلة من الترقب والصمت، أعلنت الجزائر رسميا رفضها الإنضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوروبية تحت عنوان" **تعزيز السياسة الأوروبية للجوار**"، والذي إنعقد يوم **03** سبتمبر **2007** في بروكسل، حيث عبر السفير الجزائري بأن:" **الجزائر تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ إتفاق الشراكة الذي يربطها بالإتحاد الأوروبي، و لا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار، لأن إتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب و التعاون بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي**".[2]

كما صرح أيضا الرئيس السابق للدبلوماسية الجزائرية والحكومة **عبد العزيز بلخادم**، أن:" **السياسة الأوروبية الجديدة للجوار لا تعبر عن رؤية مشتركة للمستقبل بين دول الإتحاد الأوروبي و بلدان الضفة الجنوبية....نحن نأسف على حقيقة أن يتم إدراكنا مثل جيران جدد**"، و ما تخشاه الجزائر مثل الآخرين من بلدان المغرب العربي هو أن تكون هذه السياسية تمييعا لها لبرنامج واسع وطموح، فهذا العرض لم يرقى إلى مستوى التوقعات الجزائرية خاصة وأن التوقعات المالية لسنة **2013** كانت غير مؤكدة، وقد عبر الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في رسالته إلى قمة برشلونة في نوفمبر **2005**، حيث كان واضحا حيال هذه السياسة،

[1] – إسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 05، العدد09، 2013، ص 325.

[2] – المرجع السابق، ص 325.

حيث صرح في رسالة بأن:" **زوال آلية ميدا-Meda، وتعويضها بآلية مشتركة مع شركاء أوروبا الجدد التي تغطي 400 مليون نسمة و17 بلدا، بما فيها روسيا، لا تكون في إعتقادنا الوسيلة الملائمة لمنطقتنا".**

وهو منطق بدا متناقضاً مع الاندماج المغاربي والديناميكية تنمية غرب البحر الأبيض المتوسط حسب رغبة بعض الأعضاء حوار "**5+5**" بما في ذلك الجزائر[1]، وضمن المقاربة نفسها، عبر **"حليم بن عطا الله"** (سفير الحكومة الجزائرية لدى بروكسل) في مداخلة ألقاها في إجتماع "تقوية السياسة الأوروبية للجوار" والتي دعت إليه الدول المعنية بهذه السياسة، أن الجزائر ترفض أن يوضح مبدأ **الملائمة Appropriation** الذي يعتبر واحدا من أهم المبادئ المحورية التي تتأسس عليها سياسة الجوار، على مقاس الإتحاد الأوروبي وبقرار فردي من طرفه، بل يجب إشراك الدول المعنية بالسياسة الجديدة أيضا في تحديده، وكانت بذلك الجزائر الدولة الوحيدة من بين دول جنوب المتوسط المستهدفة بهذه السياسة التي عبرت عن رفضها الرسمي والصريح لهذه الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في وقت قبلت كل دول الضفة المتوسطية بالإنخراط فيها بإستثناء سوريا و ليبيا، اللتان لم تقبلا ولم ترفضا مفضلتان إعتماد سياسة "**تنتظر ثم نرى**"، إضافة إلى ذلك أكدت الحكومة الجزائرية على لسان سفيرها لدى المملكة البلجيكية في مداخلة ألقاها في الاجتماع المذكور، أنها تفضل تركيز جهودها على المشكلات الداخلية التي تواجهها في مجالات الصناعة، الزراعة وكذا الخدمات و غيرها من المجالات الناتجة عن تأثير تطبيق إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، على أن تتجه نحو مبادرات أخرى.

كما عبرت من عدم إستعدادها لإعتماد ميكانزمات جديدة لشراكة، كتلك المقترحة في سياسة الجوار، قد تعطل أو تحل محل إتفاق الشراكة الموقع مع الإتحاد الأوروبي، لاسيما أن هذا الأخير يحفظ كل إمكانيات التقارب و التعاون مع الإتحاد الأوروبي، وأنه يستجيب لمبدأ التمايز ويبلور كل الأولويات الوظيفية ضمن وجهة نظر الجزائر، خاصة وأن أهداف وشروط إتفاق الشراكة الذي وقعه الإتحاد الأوروبي سنة **2002** في إطار عملية برشلونة في جوانب كثيرة منها مع مضمون سياسة الجوار، حتى فيما يخص الشروط الجديدة منها **(العدالة والشؤون الداخلية)**، فكل أهداف الاستقرار والرفاه، وتقوية الديمقراطية والحكم الرشيد، وتعزيز الحوار مع الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمواضيع حقوق الإنسان، وترقية التعاون في مجالات العدالة و الأمن

[1]- Aomar Baghzouz," Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : une vision d'Algérie, Outre-terre ,CAIRN.INFO matières a réflexion, N°23-2009.p142.

والحرية وغيرها من الأهداف، تم النص والإتفاق عليها في عقد الشراكة، لذلك إرتأت الجزائر التمسك بمكاسب مسار برشلونة ومعالجة نقاط ضعفه أفضل من الإتجاه نحو مسارات شراكة جديدة.[1]

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول أن تحفظات الجزائر لهذه السياسة كان حول النهج والمحتوى، لأن الطرف الأوروبي قام بوضع إقتراح سياسة الجوار الأوروبية مع عدم وجود تشاور مسبق مع المستفيدين المحتملين للمبادرة، وهو ما إعتبرته الحكومة الجزائرية ضد روح الشراكة، كما أن التفسيرات التي قدمها الإتحاد الأوروبي لتبرير هذا الموقف لم تكن مقنعة من وجهة نظر الجزائرية، حيث قدمت حجج تفتقر للمصداقية مفادها أنهم لم يتمكنوا من تنظيم مشاورات للمشروع لوسط وشرق أوروبا، و الذي إمتد إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط في اللحظة الأخيرة، وعلاوة على ذلك فإن الحوار أداة تتحدث بوضوح عن تقاسم القيم الأوروبية، التي لم تتوان عن إستحضار فكرة الهيمنة الأوروبية من خلال سياسة الجوار الأوروبية.

أما عن محتوى المشروع، فالجزائر رفضت الدور الأوروبي المانح للمكافآت والتأنيب" **الجزرة والعصا"**، وهو ما يجعل الشروط التي تقوم عليها سياسة الجوار، تعبر عن عرض مبتذل للعلاقات بين أوروبا والشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. إضافة إلى رفض الجزائر منطق المشروطية، إذ ترى الجزائر أن واقع بلدان أوروبا الشرقية والوسطى هي أبعد ما تكون عن مثيلتها في البلدان المتوسطية الجنوبية، وهو ما يجعل من الخلل تنفيذ نهج شامل واحد ليتم تطبيقه على كل منهم.[2]

وعلى العموم يمكن القول أن هناك مجموعة من الأسباب التي دعت الجزائر لرفض هذه السياسة منها:

- أن الجزائر تخوفت من المشاركة في برنامج طموح وواسع كبرنامج سياسة الجوار الأوروبية، لم تشارك في إعداده ووضعه، بل وضع على مقاس الدول الأوروبية بما يتوافق ومصالحها ولم يراعي وجهة نظر الدول المتلقية.

- إعتراض الجزائر على التعامل الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بإعتبارها حزاما واقيا للتهديدات الأمنية النابعة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة العربية، حيث عبرت الجزائر عن مواقف صريحة في هذا السياق من خلال دعوة الطرف الأوروبي إلى شراكة حقيقية تتقاسم فيها الأطراف المعنية الأعباء والمسؤوليات المالية منها وحتى الإنسانية.

[1] – راوية تبينة، تأثير الإستراتيجيات الأمنية الأوروبية على مسار التنمية في الجزائر، **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، 2014-2015)، ص ص 80-81.

[2] – حطاب عبد المالك و بلخثير نجية، مرجع سابق، ص ص 456-457.

– ضرورة تفادي الآثار السلبية لإجراءات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني، على أساس أن هذا الأخير سوف يعاني من عدة سلبيات على رأسها ارتفاع الواردات الأوروبية مقابل الصادرات الجزائرية نحو الدول الأوروبية مما يؤثر على التوازن العام للموازنة العمومية.[1]

– أن الغرض الأوروبي الجديد يعمل وفق منطق لا يتناسب مع طموح الجزائر على مستوى الإقليمي ويتناقض مع مشروع إندماج الدول المغاربية والثابت أن تأخر الجزائر في توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي(سبع سنوات) بعد إعلان برشلونة، أدى إلى شبه تطابق بين شروطه وأهدافه، وشروط وأهداف سياسة الجوار، لذلك كان تخوف الطرف الجزائري من الوقوع في إزدواجية عمل، وكذا عدم إلتماس أي إضافة جديدة أو مكسب، فالجزائر ترى بأن سياسة الجوار الأوروبية لن تكون إلا وصفة قديمة في علبة جديدة، ولن تختلف محتوياتها عن محتويات عملية برشلونة.[2]

– إن الموقف الجزائري عبر ليس فقط عن رفض سياسة الجوار للأسباب التي ذكرت من قبل، وإنما لأسباب متعلقة بالتقييم المرحلي لمسار الشراكة التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي عشية إنعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة يوم **15** جوان **2010**، الذي إنتابته نبرة بسبب الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الجزائري من جراء تحرير تجارة السلع دون أن يقابلها تحسن نوعي في صادرات الجزائر تجاه الإتحاد الأوروبي ولا في إستثمارات هذا الأخير خارج قطاع المحروقات، وهو ما أدى بالجزائر إلى طلب إعادة النظر في رزنامة تحرير التجارة وتمديد آجالها إلى **2020**، لذلك فقد عزز هذا التقييم المرحلي لعملية الشراكة موقف الجزائر من سياسة الجوار، بحيث مثلت لها هذه الطروحات الأوروبية الأحادية التصور، مشاريع متشابهة ومتسارعة في شكل مربك ويكاد يكون مزعج.

ويضيف" **لويس مارتينيز Luis Martinez**"، بعض العوامل الأخرى التي يراها مبررة لموقف الجزائر سواء من سياسة الجوار أو من مشروع الإتحاد من أجل المتوسط وهي: **أولا:** شعور الجزائر بأن الإتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة. ثانيا: شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل على السياسيات المتوسطية للإتحاد الأوروبي والمبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها.[3]

---

[1] – عبد الله بلغيث، الجزائر–الإتحاد الأوروبي: تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية للجوار ما بعد 2010، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد04، العدد02، 2015، ص 05.

[2] – راوية تبينة، مرجع سابق، ص ص 81–80.

[3] – إسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، مرجع سابق، ص 327.

كما وأكدت المفوضية الأوروبية، في وثيقة تتعلق بالبرنامج الإرشادي الوطني للجزائر **2007-2010**، أن رفض الجزائر للإنضمام، بشكل أقل مباشرة، في هذه الأداة الجديدة التي يروج لها الإتحاد الأوروبي جيرانه.

وجاء في الوثيقة "**في حالة الجزائر، كان التصديق على إتفاقية الشراكة ممارسة صعبة للسلطة الجزائرية التي إعتمدت بشكل أساسي على الجذور السياسية في الإتحاد الأوروبي**". وتشير اللجنة إلى أن الجزائر "تتوقع عناصر معينة من سياسة الجوار الأوروبية، لكن أولويتها الحالية هي تنفيذ إتفاقية الشراكة، التي دخلت حيز التنفيذ في **01سبتمبر2005**، وقد أبدى الاتحاد الأوروبي "**ملاحظة جيدة**"، لهذا الموقف ويقول إنه "**متاح لبدء حوار حول خطة عمل عندما تقرر السلطات الجزائرية**".[1]

وعموما يمكن القول أن سبب رفض الجزائر الدخول في هذه السياسة هو أن الشراكة الأوروبية-الجزائرية محصورة في قطاع المحروقات فقط، أي لا وجود لمحاولة تطوير هذه العلاقات، أي أن جل المشاريع والإستثمارات الأوروبية موجودة في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك تزعم الإتحاد الأوروبي كل المبادرات فهي مبادرات أحادية الجانب فالإتحاد الأوروبي هو الذي يخطط ويقرر مع من يتعامل، بينما الجانب الآخر أو المتلقي والذي وجب عليه التنفيذ فقط.

المطلب الثالث: أثر الربيع العربي سنة 2011 ومبررات قبول الجزائر الإنضمام لسياسة الجوار الأوروبي.

عرفت العلاقات الجزائرية الأوروبية نقطة تحول جديدة خاصة مع الظروف السياسية الجديدة التي عرفتها المنطقة العربية عامة والمنطقة المغاربية خاصة، حيث أنه ومنذ الأشهر الأولى صادفت المنطقة المتوسطية ما يعرف بالربيع العربي، والذي أنجر عنه سقوط العديد من الأنظمة السياسية العربية، ناهيك عن تداعيات أمنية جديدة خطيرة مست المنطقة ككل.

شكلت الإنتفاضات التي عرفتها الشعوب والدول العربية نقطة تحول بارزة في مسار وتطور المنطقة العربية قاطبة، حيث أثارت العديد من القضايا القديمة مثل مسألة بناء الديمقراطية في المنطقة العربية والحديثة، مثل مستقبل الوضع العربي[2]، ويمكن القول أن هذه الأحداث دفعت الإتحاد الأوروبي إلى تقديم

[1] - Meziane Rabhi, POLITIQUE EUROPÉENNE DE VOISINAGE, L'Algérie s'est montrée assez réservée, 19 août 2007,, Disponible via le lien : https://algeria-watch.org/?p=30184

[2] – سيد أحمد كبير، الربيع العربي رؤية جديدة لدمقرطة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد6، العدد01، 2022، ص 300.

عروض سياسية وإقتصادية ومالية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بغرض التحكم في الوضع السياسي، وكانت سياسة الجوار الأوروبية المجددة إحدى أهم هذه المشاريع لكن بثوب جديد.

منذ الأشهر الأولى لسنة **2011**، و التي صادفت ما سمي ب" **الثورات العربية"** بدأ الإتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تحديث سياسته للجوار تكيفا مع التغيرات التي تحدث في جواره القريب، حيث إعتمد ما سمي بـ" **سياسة الجوار المجددة"**، والتي أريد لها أن تكون المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغيرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة، علما بأن صانعي السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بالجوار، لديهم القدرة على إعادة إقتراح نفس المنتج في ثوب جديد، وبالتالي فسياسة الجوار المجددة تحتفظ بالمحتوى نفسه غير أنها تحمل هذه المرة طابعا جديدا الموجه لـ " **الثورات العربية"**، تضمنتها أول نقطة من إقتراحات "**التجديد**" لهذه السياسية، وتمثلت في:

1.تقديم مساعدات أكثر للشركاء الذين يعملون على ترسيخ الديمقراطية: حيث ركزت فيها وثيقة التجديد على تدعيم حق المجتمع المدني في تكوين الأحزاب، وفي انتخابات حرة ديمقراطية وقضاء عادل، وكأنها تكفر عن ذنوب أوروبا في مساندة الأنظمة التي أطاحت بها الثورات، بل وفي تقديمها سابقا على أنها أنظمة مثلى في التجارب مع أوروبا الحاملة لمشاريع الديمقراطية والرفاه.

2.تدعيم التنمية الاقتصادية، وتدعيم سياسة الجوار الأوروبي تجاه شرق وجنوب أوروبا.

3.تقديم الميكانزمات والأدوات المناسبة لكل بلد لبلوغ هذه الأهداف.[1]

وفيما يخص الجزائر، فإن أوروبا مصرة على الإحتفاظ بها ضمن الدول المعنية بسياستها للجوار رغم رفضها الرسمي الإنظمام إليها، حيث لم تحذف الجزائر يوما من قائمة الدول المعنية بسياسة الجوار في سياسات الإتحاد الأوروبي. وتنفيذا لهذا التشبث، خصص المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار، السيد **"ستيفان فول"** زيارة للجزائر بالموازاة مع تبني الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة، حيث أستضيف في شهر ماي من سنة **2011**، في زيارة ثانية، آملا في إستكمال حلقة جيران المغرب العربي بإقناع الجزائر بجدوى التغيير الذي طرأ على سياسة الجوار.[2]

أعلن وزير الشؤون الخارجية السيد **"مراد مدلسي"** بباريس أن الجزائر على وشك الإنضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية الجديدة وستباشر قريبا مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي للإنضمام إلى هذه السياسة في أقرب وقت ممكن، وأوضح السيد **"مدلسي"** أمام عدد من النواب الفرنسيين الذين طرحوا عليه بعض الأسئلة

[1] – سليمة بن حسين، مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد09، العدد03، 2018، ص 199.

[2] – إسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، مرجع سابق، ص 328.

حول موقف الجزائر إزاء مسائل إقليمية قائلا:"" **لقد قررنا مباشرة مفاوضات تمهيدية مع الاتحاد الأوروبي للإنضمام في أقرب وقت ممكن إلى سياسة الجوار الأوروبية المجددة".**

وأشار الوزير إلى أن قرار الإنضمام هذا تم إتخاذه بعد الخيار الذي تبناه الأوروبيون عقب تقييم السياسة بمراجعتها، وأضاف قائلا:" **لقد شاركنا في أشغال تقييم سياسة الجوار الأوروبية كملاحظين ولاحظنا أن الأوروبيين تبنوا مفهوما جديدا لسياسة الجوار الأوروبية المجددة يسمح لكل بلد بوضع برنامج إتجاه الاتحاد الأوروبي يتطابق واحتياجاته مؤكدا أن هذا المفهوم الجديد لسياسة الجوار الأوروبية المجددة يمنح الآن لبلدنا كل الفرص للانضمام. كما أوضح أنه لهذا السبب قررنا الآن مباشرة مفاوضات تمهيدية للانضمام في أقرب وقت ممكن إلى سياسة الجوار الأوروبية المجددة، والتي تهدف إلى تمكين دول الاتحاد الأوروبي وجيرانها من تحقيق أهداف مشتركة لترقية الإصلاحات وسيادة القانون وكذا توفير ديمقراطيات مستقرة وآمنة في كل جوار الاتحاد الأوروبي".**[1]

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه، أفصحت منذ نهاية **2011** عن إمكانية إنضمامها إليها، عبر تصريح وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة حيث قال:" **قبلت الجزائر الدخول في معاهدات-إستكشافية- مع الإتحاد الأوروبي حول سياسة الجوار"**، وأضاف بأن:" **قرار الإنظمام سيتخذ بعد هذه المحادثات"**، مذكرا في نفس السياق بأن هذه السياسة قد تعرضت خلال الأشهر السابقة لإعادة تقييم من قبل الأوروبيين ذاتهم تنويها بأن هذا التجديد هو السبب الرئيسي وراء تغيير الجزائر موقفها، حيث وضح بأن هذه السياسة المجددة تختلف عن سابقتها في إقترابها من كل بلد بشكل خاص به والإتفاق معه حول **"مخطط وطني"** مبني على خصوصيات وحاجيات هذا البلد، وعلى إثر هذا القرار بدأت المحادثات التي أعلن عنها وزير الخارجية يوم **23** جانفي **2012** من أجل مناقشة رؤية سياسة الجوار المجددة، والنظر في إمكانية الإنظمام الجزائر إليها وكذا تحضير ورقة عمل يعتمد عليها لصياغة **"المخطط الوطني"** الخاص بالجزائر.[2]

كما أكد مسؤول سامي بوزارة الشؤون الخارجية بأن الجزائر قامت بإعداد مشروع مضاد لمخطط العمل الذي تعتزم إبرامه مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة. وقال مدير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بوزارة الشؤون الخارجية **"علي مقراني"** خلال لقاء حول الشراكة الجزائرية الأوروبية **"أن**

[1] – الجزائر على وشك الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، تاريخ النشر09-12-2011 نقلا عن الموقع: https://www.spsrasd.info/news/spsarchive/ar/node/18987

[2] – إسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة ،مرجع سابق، ص 328.

الطرف الجزائري قام بإعداد مشروع بديل لمخطط العمل الذي كان محل مباحثات جديدة مع الشريك الأوروبي بالجزائر في أكتوبر 2013".

وأوضح **مقراني** أنه عقب هذه المباحثات تم تسليم صيغة جديدة لهذه الوثيقة للطرف الأوروبي تحسبا لدورة مشاورات ثنائية جديدة. ومن جهته أكد مدير الجوار لدى المفوضية الأوروبية السيد **ميكائيل كوهلر** الذي حضر اللقاء أن "الجزائر أكدت إرادتها في الإنضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية مشجعا إياها على "**الإسراع في ابرام هذا الاتفاق** علما بأن الجزائر لم يسبق لها الإنضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقت في **2003** لأنها كانت تعتبرها "**ملزمة**" ولا تستجيب لحاجياتها كشريك للاتحاد الأوروبي. غير أنها قررت في **2010** المشاركة في عملية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية من خلال مباشرة مباحثات تمهيدية مع الطرف الأوروبي قصد ابرام مخطط عمل من ثلاث إلى خمس سنوات يتكفل بانشغالاتها في مجال الشراكة والتعاون.[1]

وعلى إثر هذه المباحثات بدأت تظهر المؤشرات الأولى على قبول الجزائر الإنضمام إلى سياسة الجوار المجددة من خلال زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار إليها في مارس **2012**، والتي تم فيها الإتفاق على إستضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نظمت في العاشر من نفس السنة، علما بأن **"اللجنة الفرعية للحوار السياسي"** بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، والتي تدخل ضمن مؤسسات إتفاق الشراكة كانت قد بدأت أشغالها ولأول مرة مع نهاية سنة **2011**، حيث تعرضت للملفات المتعلقة بالإنتخابات، حرية التجمع وحرية الصحافة، وتحسين أداء الإدارة في إرساء دولة القانون، مكافحة الغش وإصلاح قطاع الأمن.[2]

كما شهدت العلاقات الأوروبية والجزائرية في إطار سياسة الجوار كثافة منذ سنة **2015**، وتشهد على ذلك الزيارات الأوروبية على مستوى عال: كزيارة الممثل السامي ونائب رئيس الإتحاد الأوروبي في الجزائر العاصمة في سبتمبر **2015**، فضلا عن زيارة المفوض المسؤول عن سياسات الجوار(**هان**) وممثل الإتحاد الأوروبي للطاقة(**كانيتي**)، وممثل الشؤون البيئية والبحرية(**فيلا**) في عام **2016**، وكذا إجتماعات كبار المسؤولين، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، ولجنتي الشراكة في الجزائر(ماي **2015** و ديسمبر **2016**)، وأربعة عشر إجتماع قطاعي وتقني، والتي من ضمنها غالبية اللجان الفرعية قد نص عليها في إتفاقية الشراكة(مثل الحوار السياسي وحقوق الإنسان والتجارة والحوار الاقتصادي والزراعة وصيد الأسماك)

[1] – وكالات، أخبار الجزائر، سياسة الجوار الأوروبية المجددة : الجزائر تقوم بإعداد مشروع بديل لمخطط العمل، تم نشره بتاريخ 24-02-2014، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/Yk7EW تاريخ الإطلاع:03-02-2023.

[2]– إسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، مرجع سابق، ص 328.

وحواران حول الهجرة و التنقل(في سبتمبر **2015** وأفريل **2016**)، وكذا إجتماعات الخبراء ومنتدى الأعمال الأول في مجال الطاقة، كما و قد تم عقد هذه الإجتماعات المتعددة في الجزائر العاصمة وفي بروكسيل.[1]

غير أنه من الجدير الإشارة إلى أن الجزائر لا تزال مطالبة بتقديم تنازلات أكثر كتلك التي تقدمها المغرب، حتى في سياق الآلية الجديدة لسياسة الجوار الأوروبية التي إعتمدت إبتداءا من **01** جانفي **2014** محل الآلية القديمة للجوار والشراكة **IEVP** وتعويضها بآلية الجوار الأوروبية **IEV**، على الرغم من أن المخصصات التي رصدت للجزائر الأضعف ضمن دول المغرب العربي والتي تتراوح بين **221** إلى **270** مليون أورو للفترة **2014-2020**، في حين أن المغرب رصدت له أكبر المبالغ ضمن المجموعة تراوحت بين **1323** إلى **1617** مليون أورو لنفس الفترة، أما تونس فقد رصدت لها مبالغ متوسطة تراوحت بين **725-886** مليون أورو، ويعود السبب في هذا الإختلاف إلى عدد البرامج التي تقترحها وتقدمها كل دولة للتفاوض والإتفاق حولها مع الإتحاد الأوروبي، إذ أن الآلية الجديدة للتمويل تقوم على أساس التنافس بين الدول للظفر بأكبر عدد ممكن من البرامج عبر القيام بأكبر قدر ممكن من الإصلاحات التي يحددها الإتحاد[2].

إن الظروف التي حدث فيها التقارب الجزائري الأوروبي فيما يخص سياسة الجوار الأوروبية، توضح بأن هذا التقارب هو حصيلة لحسابات إستراتيجية في نقطة إلتقت فيها مصالح الطرفين، فأوروبا إنتهزت فرصة الإضطرابات المعدية التي تجاور الجزائر محاولة منه إنتزاع إنضمامه لسياسة الجوار التي تفضلها أوروبا كأداة تطبيقية للشراكة التي تربطها بالجزائر، إلى جانب أنها تفضل الإستقرار في مصادر إمدادها بالطاقة، حيث أنها بدأت تراهن في السنوات الأخيرة ، وبناء على إستراتيجيتها الطاقوية الجديدة(**2004**)، على الإقلال من تبعيتها إلى روسيا التي تنافسها الجزائر كثاني متعامل طاقوي لأوروبا، فبعد الإضطرابات في أوكرانيا في بداية العقد الماضي التي تسببت في إضطرابات هامة في إمداد السوق الأوروبية بالغاز الروسي، لا تريد أوروبا أن يصاب ثاني مصدر للطاقة بالنسبة إليها بنفس الأعراض[3].

أما بالنسبة للجزائر، فإن الإضطرابات التي جرت في البلدان العربية، دفعت بها إلى تحصين نفسها من هذا التهديد، لأن خطر الثورات العربية أحيى في الجزائر أشد المخاوف من السقوط في دائرة العنف الشديد (فترة الإرهاب في التسعينات)، لذلك فإن قرار الإنضمام إلى سياسة الجوار كان كضرورة حتمية تقتضيها التحولات السياسية وما إنجر عنها من تداعيات، هذا وقد أعلن وزير الخارجية الجزائري في ديسمبر

[1] – سليمة بن حسين، مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق، ص 201.

[2] – حطاب عبد المالك، بلخثير نجية، مرجع سابق، ص459.

[3] – إسمهان تمغاررت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، مرجع سابق، ص ص 328-329.

2012، بأن محادثات إنضمام الجزائر إلى هذه السياسة تسير في إتجاه إيجابي للتوصل إلى صياغة **"مخطط وطني"**؛ خاص بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة **2013**.

وقد إرتأت الجزائر الدخول في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي لتستفيد أكثر من الشراكة، وقد سعى الإتحاد الأوروبي لإدراج الجزائر ضمن هذه السياسة، بداية بدعوته كملاحظ في إجتماعات هذه السياسة، ثم بالزيارات المتتالية لمبعوثي الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر سنة **2011**، ومن ثم إنضمت الجزائر لهذه السياسة بشكل رسمي في سنة **2012**، بعد أن رأت أن الإنضمام لهذه السياسة من شأنه أن يساهم في إستقرار الأمن والرفاه الإقتصادي في المتوسط، خاصة بعد تنامي خطر التهديدات الأمنية سواء منها الناتجة عن أزمة الساحل الإفريقي، أو الناتجة عن تداعيات الثورة العربية، وفي خضم هذه التحولات الجديدة التي كان لها أثر في تغيير موقف الجزائر من هذه السياسة كان على الجزائر أن تختار الإنخراط في العمل الإقليمي الأور-وجزائري المشترك.[1]

وعموما، يمكن القول أن التحول في موقف الجزائر إتجاه سياسة الجوار الأوروبية لم يكن نابعا فقط من خصوصيات السياسة الخارجية الجزائرية، بل أيضا ناتج عن الظروف الدولية والإقليمية التي تأثرت بها الجزائر كغيرها من دول الجوار، خاصة بعد أحداث الربيع العربي **2011**، إضافة إلى الأزمات الإقتصادية وخاصة الأزمة المالية لسنة **2008**، ضف إلى ذلك بروز مجموعة كبيرة من التهديدات العابرة للحدود ناهيك عن الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها مختلف دول الجوار كليبيا مثلا والمتمثلة في(الإنفلات الأمني الخطير) والتي شكلت هاجس أمني بالنسبة للجزائر و الطرف الأوروبي.

[1]- سليمة بن حسين، العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار، مرجع سابق، ص270.

المبحث الثالث: تطور العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

إن الواقع الميداني التطبيقي يظهر لنا مدى مساهمة دول الإتحاد الأوروبي في محاولة إصلاح الإقتصاد الجزائري كما جاء في مسار برشلونة **1995** والذي حدد مختلف ميكانيزمات إتفاق الشراكة في الفضاء الأورو-متوسطي، لكن تقييم حصيلة ما مضى من سنوات الشراكة الجزائرية الأوروبي ومنذ إنطلاقاها أفضت إلى وصف مشروع برشلونة بين خيبة الأمل والطموح الواعد، مما دفع بوزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية الجزائرية السابق **محمد بجاوي** بالتصريح التالي:" **الجزائر لا تتمنى أن يتم تبرير النتائج المتواضعة لعشر سنوات من الشراكة بإستياء الشركاء أو عدم تشجيعهم على ذلك، بل نتمنى المساعدة من أجل تقديم دفعة جديدة لهذا الإطار لتحقيق شراكة حقيقية متوازنة وواعدة**".[1]

المطلب الأول: العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار المجددة 2014-2017: الدعم الفردي للجزائر.

علاقات الإتحاد الأوروبي مع الجزائر مبنية أساس على إتفاقية الشراكة والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر **2005**، والتي تنص على تعزيز الحوار السياسي والإقتصادي وكذا تحرير والتطور التدريجي لقطاع التجارة والخدمات والتعاون، فضلا عن قطاعات أخرى كالعدالة والأعمال الداخلية، وبالتالي فإدراج الجزائر في السياسة الأوروبية سوف يكثف الدعم بين الطرفين، حيث بدأت اللجنة في صياغة مجموعة من التقارير الخاصة للشريك الجزائري في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وهذا من أجل تقييم الوضع السياسي والإقتصادي للبلاد مع تحديد رؤية لآفاق خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية المستقبلية.[2]

وقد أعربت الجزائر رسميا في **31** أوت **2015** عن إستعدادها لإعادة تقييم الإتفاقية، معتبرة إياها غير متوازنة، حيث أخطرت الجزائر رئيس الدبلوماسية الأوروبية تطالب فيه رسميا فتح مفاوضات حول تقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ إتفاق الشراكة، بحيث تقدمت الجزائر بوثيقة تشمل **21** توصية تسمح بإعادة بعث الشراكة بين الطرفين الجزائري-الأوروبي في إطار الهدف المسطر، والذي يضع العلاقات الإقتصادية في جوهر الشراكة من أجل مرافقة مجهودات الحكومة الجزائرية في تنويع الإقتصاد وتعزيز الصادرات خارج المحروقات وتنمية الخبرات الإقتصادية والإقتصاد الرقمي وتقوية الإقتصاد الشامل للطابع الاجتماعي، كما شملت هذه التوصيات تطوير العلاقات الإستثمارية والشراكات بين الشركات الجزائرية ونظيرتها الأوروبية،

[1]- عبد القادر بخدة، الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة) ، **مجلة حقوق الإنسان والحريات**، العدد04، 2017، ص287.

[2]- Commission Européenne Travailler ensemble La Politique européenne de voisinage Direction générale des relations extérieures Brussels,18-11-2015,join2015. P12. https://cutt.us/p5cHm

وضمان تدفق إنتاجية الإستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر، ونشير في هذا الصدد أن هذه التوصيات قد تزامنت مع إستكمال الطرفان إنهاء وثيقة مشتركة أخرى بخصوص الأولويات المشتركة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية والتي طالبت فيها الجزائر بما يلي:

– تطهير السياسة الأوروبية للجوار التقليدية من نزعة الأبوية والقيادة والقرارات المركزية الإنفرادية، وإعتماد نهج جديد في السياسة الأوروبية للجوار المجددة، تؤسس على التعريف والتحديد المشترك للأولويات وفق خصوصيات الطرفين.

– تعزيز الجهود مع تحديد أهم المحاور الرئيسية وميادين التشغيل الهادفة في إطار شراكة " **رابحة** " للطرفين. وعلى إثر ذلك وفي ديسمبر **2016**، فقد تمت الموافقة على إعتماد ستة محاور ذات أولوية مشتركة وبعد الموافقة على العناصر ذات أولوية في الشراكة في ديسمبر **2016**، فقد تبنى الطرفان الجزائري والأوروبي رسميا العمل بها من قبل[1] مجلس الشراكة العاشر الذي عقد في بروكسل في **31** مارس **2017**، حيث تضمنت هذه الأولويات **05** محاور وأقسام رئيسية يمكن تحديدها من خلال[2]:

1. الحوار السياسي والحكم وسيادة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية.

2. التعاون التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتجارة، والوصول إلى السوق الموحدة، الأوروبي.

3. شراكة الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.

4. الحوار الإستراتجي والأمني.

5. البعد البشري والهجرة والتنقل.

وبذلك تعتبر الجزائر أول شريك في المنطقة توصل إلى إبرام مثل هذه الوثيقة، والإطار الذي يتماشى مع الإستراتيجية الشاملة الجديدة للسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي، وبذلك تعتبر هذه بمثابة نقطة تحول في نمط العلاقات بين الطرفين بالتأكيد على السياسة والتزام الطرفان بإنتاج نقلة نوعية لعلاقات شاملة وإستراتجية، وقد تميزت الدفعة الجديدة للشراكة التوقيع على مشاريع بقيمة **40** مليون أورو، تهدف بصورة أساسية إلى تنويع الإقتصاد الجزائري وتحسين بيئة الأعمال فيها، من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة، وفي نفس اليوم المذكور أعلاه **13** مارس **2017** وقع الطرفان ثلاث إتفاقيات يتم تمويلها من طرف الإتحاد الأوروبي، تتمثل أساسا في تطوير الطاقة المتجددة ودعم كفاءة الطاقة، وتحديث الإدارة المالية، ومن أجل تنفيذ إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، وقع

[1]– عبد القادر بخدة، مرجع سابق، ص ص 296–298.

[2]- Commission européenne, Programmation de l'Instrument européen de voisinage (IEV) (2014-2020), Cadre unique,d'appui,UE-Algérie(2018-2020),p4-8.
https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/cadre_unique_dappui_2018-2020.pdf

الإتفاقيات عن الإتحاد الأوروبي والممثل في نائب رئيس المفوضية الأوروبية **"فيدريكا موغريني"** والمفوض الأوروبي للسياسة الأوروبية **"يوهانس هانس"**، أما عن الجزائر فقد مثلها وزير الخارجية **"رمطان لعمامرة"**، وقد تضمنت الإتفاقيات الثلاثة برامج محددة هي:

- **برنامج دعم تطوير الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة في الجزائر (10 ملايين أورو)**، بحيث سيساهم في رسم إطار مؤسسي وتنظيمي لإنتاج الطاقة المتجددة وتعميم مشاريع كفاءة الطاقة وتعزيز الإستثمار في القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) في الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة.
- **برنامج إصلاح المالية العامة (10 مليون أورو)**، بحيث يساهم في تحديث إدارة المالية العامة، ويدعم البرنامج إدخال نظام معلومات مالية متكامل في جميع إدارات وزارة المالية، كما أنه يعمل على المساهمة في بناء قدرات برمجة الموازنة لعدة سنوات، ويحسن إدارة الموازنة والشفافية.
- **برنامج دعم تنفيذ إتفاقية الشراكة (20 مليون أورو)**، يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للجزائر وقدراتها المؤسسية في السياسات العامة الرئيسية حتى تتمكن البلاد من إنتهاز الفرص التي تتيحها إتفاقية الشراكة (أي إتفاقية التعاون والتجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في عام **2005**).[1]

وقد تم توضيح الإطار الإستراتيجي والنتائج الرئيسية والمخصصات المالية الإرشادية للتعاون الثنائي للإتحاد الأوروبي مع الجزائر في الفترة **2014-2017** في إطار الدعم الفردي(**SSF**) الذي تم تبنيه في عام **2014**، وقد تم إعتماد إطار دعم وحيد ثاني لتغطية الفترة **2018-2020** لعام **2020**. ولقد خصص برنامج العمل السنوي للجزائر لسنة **2014** مبلغ **26.3** مليون يورو من ميزانية **ENI** لدعم الإصلاحات في قطاع العدالة، ووسائل الإعلام، والتعليم والتدريب المهني.[2]

كما تضمنت صياغة الأولويات نتائج التقييم المشترك لـ إتفاقية الشراكة (تمت الموافقة عليها في ديسمبر **2016**)، ولا سيما الجزء الخاص بها، كالتجارة ودعم تنويع الاقتصاد وتشجيع الإستثمارات باستثناء الهيدروكربونات. كما أنها تأخذ في الإعتبار توجهات الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة وحوار الطاقة لدى الاتحاد الأوروبي والجزائر كما وقعت إتفاقية تعاون علمي وتكنولوجي. تتماشى الأولويات أيضًا مع منطق الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك نهج السياسة المتكاملة، والاتساق بين السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي وبناء المرونة، على أن يتم إختيار قطاعات التدخل للفترة ما بين **2018-2020** بالتوافق مع تحديات التي تواجه الجزائر، من خلال الرغبة في الإصلاحات التي أبدتها

[1] – عبد القادر بخدة، مرجع سابق، ص300.

[2] – سليمة بن حسين، العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق، ص 279.

السلطات الجزائرية، كما يعتمد أيضا إختيار قطاعات التدخل على إنجازات إطار الدعم للفترة **2014-2017** وبالتالي فإن إختيار القطاع يقع وفق البرمجة السابقة، حيث ساهم الإتحاد الأوروبي في التمويل لأكثر من **100** مليون يورو من الإجراءات الهادفة إلى إصلاح العدالة والمشاركة والمواطنة وكذا سوق العمل ودعم الإدارة الاقتصادية والتنويع وفيما يلي جدول يوضح خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية إتجاه الجزائر **2014-2017**.[1]

جدول رقم(17) يوضح خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية اتجاه الجزائر 2014-2017.

قطاع الأولوية:	المبالغ الإرشادية:	النسبة المئوية للميزانية الإجمالية:
الحوكمة الاقتصادية ودعم التنويع الاقتصادي	**43.2-52.8** مليون أورو	**%40**
تنشيط المناطق: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية	**27-33** مليون أورو	**%25**
بيئة الطاقة والعمل المناخي	**16.2-19.8** مليون أورو	**%15**
الدعم التكميلي للقدرات المؤسسية	**16.2-19.8** مليون أورو	**حتى %15**
دعم إضافي للمشاركة المدنية والإدماج الاجتماعي للشباب	**5.4-6.6** مليون أورو	**حتى %5**

Commission Européenne-communiqué de presse, programmation de l'instrument européen de voisinage, cadre unique d'appui EU Algérie 2018-2020,un partenariat privilégié dans un contexte difficile,Bruxelles,08 décembre 2020. p 5.

1/ قطاع الحوكمة الإقتصادية ودعم التنويع الإقتصادي.

سعى الإتحاد الأوروبي إلى دعم المشاريع الكبرى في الجزائر و التي تهدف إلى التنويع الإقتصادي المعلن نحو إقتصاد ما بعد الهيدروكربون، بحيث يشمل هذا الدعم المستمر في تحسين إدارة المالية العامة مع تحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد وهذا من خلال التوجه نحو الإنفتاح الأكثر على المبادرات الاقتصادية الخاصة، وهذا إنطلاقا من تسهيل عملية الإستثمار المتبادل والتجارة ذات المنفعة وهذا وفقا للإلتزامات الدولية، خاصة وأن نسبة معدل البطالة لدى الشباب قد تراوحت ما بين **28.6%** من السكان العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين **15** و **24**، ويعمل هذا القطاع على إمكانية توظيف الشباب وإدماجهم في

[1] - Commission Européenne، programmation de l'instrument européen de voisinage، cadre unique d'appui EU Algérie 2018-2020, Ibid,p05.

النموذج الإقتصادي الجديد، ويتماشى إختيار هذا القطاع مع أولويات خطة العمل الأورو-جزائرية وفقا للحوكمة، التنمية الاجتماعية والإقتصادية الشاملة، الهجرة والتنقل، كما ويدعم الإتحاد الأوروبي هذا القطاع **بنسبة40%** ، فالهدف من هذا القطاع هو تحقيق هدف عام وهو المساهمة في تنفيذ نموذج نمو جديد عادل ومستدام أي إقتصاد أقل إعتمادا على الهيدروكربونات، وعليه تهدف الإجراءات في هذا القطاع إلى:

- ❑ تعزيز التنفيذ وتحديث الخطة الإستراتيجية لتحديث المالية العامة.
- ❑ تطوير وتحديث الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ❑ تحسين مناخ أعمال ملائم والمساهمة في الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد غير الطاقوي(غير الهيدروكربوني). وهو شرط أساسي لضمان تنويع الإقتصاد وتشجيع تحديث الأعمال الجزائرية من خلال تعزيز قدرتها على إختراق الأسواق المحلية وإسقاطها في الأسواق الشركاء الخارجيين.[1]

ومن أجل جعل مناخ الأعمال في الجزائر جذابًا، سعى الإتحاد الأوروبي إلى تطوير حوار معزز حول تنفيذ نموذج اقتصادي جزائري جديد، يتمحور حول :

- تعزيز الأعمال والمبادرات وريادة الأعمال الخاصة .
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص واقتصاد المعرفة. من هذا المنطق، يسلط تقييم اتفاقية الشراكة الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الطرفين، ولا سيما في القطاعات التالية :
- التنمية الريفية والزراعية والصيد البحري والاقتصاد البحري والسياحة (المستدامة بشكل خاص).
- الصفقات العمومية والإحصاءات والجمارك .
- تكنولوجـيا المعلومات والاتصالات[2].

2/قطاع التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية:

إن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية المعلنة يجب أن تكون مصحوبة بتدابير دعم مناسبة على المستوى المحلي، وهذا لترسيخ هذه الإصلاحات في مجموع الديناميكيات الاجتماعية والإقتصادية في كل إقليم، بحيث يمكن للإتحاد الأوروبي المساهمة فيه إستنادا إلى خبرته الطويلة في مجال السياسات الإقليمية والتي تركز على التماسك الاجتماعي، بحيث سعى هذا النهج إلى تقريب السكان المحليين من الإدارة، ويتماشى إختيار هذا القطاع مع أولويات الشراكة من خلال مداخل: التنمية الاجتماعية والإقتصادية الشاملة والحوكمة وسيادة القانون، وكذا الأسباب الجذرية للهجرة.

---

[1]- Ibid, p7-9.

[2] – بعثة الإتحاد الأوروبي بالجزائر: العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، بتاريخ05-08-2021، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/cbpbq تم الإطلاع عليه بتاريخ:07-04-2023.

3/قطاع الطاقة والبيئة والعمل المناخي:

إنطلاقا من إعتبار الجزائر هي المورد الثالث من الغاز إلى الإتحاد الأوروبي، وبإعتبار أن الغاز هو المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة الجزائرية، يرتبط النموذج الجزائري للنمو الإقتصادي إرتباطا وثيقا بالنجاح الموازي للنمو الإقتصادي "إنتقال الطاقة" وظهور إنتاج جديد، ويهدف الإستهلاك إلى إستغلال إمكانيات النمو الهائلة لقطاعات الطاقة والطاقات المتجددة في الجزائر، وفي نفس الوقت يسمح إنتقال الطاقة من تخفيف من مخاطر الاقتصاد الكلي المرتبطة بالإعتماد المفرط على الموارد الطاقوية وهو ما يتماشى مع أولويات خطة العمل المرتبطة بـ التنمية الاجتماعية والإقتصادية الشاملة، البيئة والطاقة والتنمية المستدامة، وكذلك مع شراكة الطاقة الإستراتيجية.

هذا من جهة و من جهة أخرى يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تدعيم الدول المجاورة من مخصصات إضافية حيث يتم تحديد هذه الإعتمادات الإضافية على أساس التقدم المحرز في إقامة الديمقراطية وكذا تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها والتي تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة، كما تستفيد الجزائر من مجموعة من أدوات التمويل الأخرى مثل أداة المساهمة في السلام والإستقرار ، وأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، و والتعاون الإنمائي وكذا البرامج المواضيعية وكذا البرامج الداخلية للإتحاد الأوروبي على سبيل المثال البحث والإبتكار والطاقة والنقل والتعليم والثقافة والإعلام ولا سيما +**Erasmus**. [1]

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، وحسب خطة المساعدات المسطرة بين **2014-2017**، فإن مساعدات الإتحاد الأوروبي ستركز على ثلاثة قطاعات ذات أولوية وهي:

- ✓ إصلاح العدالة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة.
- ✓ إصلاح سوق العمل وخلق فرص العمل.
- ✓ دعم الإدارة العليا وتنويع الاقتصاد.

كما ويمكن أيضا تقديم الدعم التكميلي لتنمية القدرات والمجتمع المدني أيضا، خارج هذه القطاعات ذات الأولوية، حيث تم تحديد مجموع مساعدات الإتحاد الأوروبي الثنائية إلى الجزائر، في إطار سياسة الجوار بين حد أدنى للتوزيع يبلغ **121** مليون يورو، وحد أقصى يصل إلى **148** مليون يورو، مع التركيز على أن المخصصات النهائية تعتمد على إحتياجات البلاد، والإلتزام بالإصلاحات، ففي عام **2014** مثلا

[1] - Commission Européenne ،programmation de l'instrument européen de voisinage ،cadre unique d'appui EU Algérie 2018-2020. Ibid,p07.

بلغت المساعدة الثنائية للإتحاد الأوروبي، لدعم قطاع العدالة **09** مليون يورو، وسائل الإعلام **07** ملاين يورو، والتعليم المهني والتدريب بـ **10** ملاين يورو.[1]

كما تنوعت هذه المخصصات المالية الموجة للجزائر في إطار آلية الجوار الأوروبية على عدد من القطاعات بحسب الأولويات التي توليها كل دولة، وفيما يلي:

جدول رقم(18) يوضح توزيع المساعدات المالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار IEV المخصصة للجزائر حسب القطاعات: الوحدة(مليون أورو).

	القطاع	الجزائر
2016-2014	تعزيز الأمن الحكامة وسيادة القانون	37-30
	التوظيف وتنمية القطاع الخاص	44-36
	تنمية إقتصادية وإجتماعية والتنمية المستدامة	44-36
	الطاقة	/
	الصحة	/
	دعم الشباب	/
	دعم المجتمع المدني	22-18

المصدر: سهام حرفوش، آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي، ص 258.

أما في مجال التعاون الفني والمالي، فالجزائر والإتحاد الأوروبي يشتركان في نفس المساحة الجغرافية، (البحر الأبيض المتوسط)، وتربطهما علاقات وثيقة في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، فالهدف من التعاون الفني على سبيل المثال هو دعم وتعميق هذه العلاقات المشتركة لاسيما في مجالات ذات أولويات المشتركة، ويتم تنفيذ هذا التعاون من خلال مجموعة من الأدوات التالية:

- تتيح التوأمة توحيد مهارات القطاع العام للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والجزائر كما وتهدف إلى تعزيز التقارب بين البلدين.

- تايكس(**TAIEX**) هي آلية المساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

- سيقما(**SIGMA**) هي آلية دعم تحسين إدارة الحكم تعمل على تقوية أنظمة الحكم العمومي وكذا القدرات الإدارية.[2]

[1] - حطاب مالك وبلخثير نجية، مرجع سابق، ص 459.

[2] - بعثة الإتحاد الأوروبي بالجزائر: العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

ويذكر أن برنامج التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر(**PADICA**) الذي تم تنفيذه بين الإتحاد الأوروبي والجزائر بين سنتي(**2014-2017**) من أهم البرامج التي ترمي إلى المساهمة في إدارة وتنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين أدائه، وتجد الإشارة إلى أنه من المخطط تنفيذ هذا المكون من البرنامج في إطار الإدارة غير المباشرة مع البنك الدولي، ويتم تنفيذ البرنامج خلال فترة مقدرة بحوالي **72** شهرا (المرحلة التشغيلية **48** شهرا، المرحلة الختامية **24** شهرا).

وفي إطار التعاون أيضا شكل برنامج(**PSU**) **2017** إلى دعم تدابير لزيادة دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الجزائري إضافة إلى تبسيط وتأمين الإجراءات المتعلقة بالإستثمار الخاص، وكذا تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص في تطوير إصلاحات مناخ الأعمال وتعزيز حوكمة المؤسسات المسؤولة عن صياغة الإصلاحات وتنفيذها كما يهدف إلى تعزيز الإنجازات التي حققتها برامج التعاون الثنائي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، من جهة أخرى إستفادت الجزائر من مشروع **EBESM** تعزيز بيئة الأعمال في جنوب البحر الأبيض المتوسط بميزانية إجمالية مقدرة بحوالي **3** مليون أورو إبتداءا من جانفي **2014** إلى غاية ديسمبر **2017**.

ويعتبر هذا المشروع من أبرز البرامج الإقليمية الممولة من طرف الإتحاد الأوروبي والتي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي ، ويعتمد مشروع **EBESM** على الممارسات الدولية والأوروبية الجيدة المتمثلة في " قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا **SBA**، وهو أيضا إطار سياسة شامل لسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي في عام **2008** لإصلاح بيئة الأعمال وتوسيع نمو القطاع الخاص وتعزيز القدرة التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع **SBA** يركز على مجموعة من النقاط هي: التعليم والتدريب على ريادة الأعمال بما في ذلك ريادة المرأة، إجراءات الإفلاس ومنح فرصة ثانية لأصحاب المشاريع، مهارات العمل والإبتكار، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

أما عن العلاقات التجارية بين الطرفين خلال هذه الفترة(**2014-2017**)، فقد إستقبل الإتحاد الأوروبي ما يقرب من ثلثي الصادرات الجزائرية، مما يجعله الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، فمن حيث القيمة، زادت التجارة الثنائية بنسبة **136%** بين عامي **2002-2014** ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة صادرات منتجات النفط والغاز، ففي عام **2017** بلغت التجارة الثنائية بين البلدين بـ **37.4** مليار يورو.[2]

---

[1] – رفيقة لقراب وفتيحة بروبة، التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية للجزائر في الفترة (2015-2018)، **مجلة مينا للدراسات الاقتصادية**، المجلد03، العدد06، 2020، ص ص 145-147.

[2] – بعثة الإتحاد الأوروبي بالجزائر: العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

وعلى العموم يمكن القول أن خلال الفترة **2014-2017**، ركز التعاون بين الطرفين (الاتحاد الأوروبي والجزائر) على مجموعة من المجلات من بينها: إصلاح العدالة، وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وإصلاح سوق العمل والتوظيف، فضلاً عن تنويع الإقتصاد.

المطلب الثاني: العلاقات الأورو-جزائرية 2018-2020: نحو تفعيل خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية المجددة .

خلال فترة **2014-2020** حددت الجزائر أولويات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتي تضمنت مجموعة من القطاعات، الحوكمة الاقتصادية ودعم التنويع الإقتصادي، كما يعتمد إختيار قطاعات التدخل أيضا على إنجازات إطار الدعم الفردي، حيث تم تخصيص مبلغ في إطار (التخصيص الثنائي الإرشادي) للفترة **2018-2020** يتراوح ما بين **108** مليون يورو و **132** مليون يورو[1] وهذا على إعتبار أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأساسي للجزائر، حيث بلغت سنة **2019** حصة الإتحاد الأوروبي في مجموع الواردات الجزائرية قيمة **57%** بينما وصلت نسبة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي إلى **41%** ، وبلغت قيمة المبادلات التجارية في السلع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في الإتجاهين **33.2** مليار يورو.

أما في الشأن التنمية الإقليمية والديمقراطية التشاركية، فقد بلغت قيمة المبادلات في الخدمات بين الطرفي لسنة **2018** قيمة **4** مليار أورو، وفي نفس السنة أيضا بلغ مجموع الأرصدة الأوروبية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر **14.4** مليار أورو، وبلغت الأرصدة الجزائرية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإتحاد الأوروبي **1.3** مليار يورو، حيث وصلت قيمة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية نحو الجزائر إلى **1.6** مليار يورو، بينما بلغت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي **100** مليون يورو.

أما فيما يخص التنقل، ففي الفترة الممتدة ما بين **2015-2020** تنقل حوالي **2.877** طالب ومدرس وموظف جامعي جزائري نحو أوروبا بينما تنقل **1.208** من نظرائهم الأوروبيين إلى الجزائر، وفي هذا الشأن قدم الإتحاد الأوروبي الدعم للجزائر من خلال الآلية الأوروبية للجوار حيث وصل مبلغ الدعم في الفترة المتراوحة بين **2014-2020** إلى **241.3** مليون يورو، كما بلغت عدد المشاريع الممولة في الجزائر في نفس الفترة في إطار نافذة شمال إفريقيا من الصندوق الإئتماني الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا مبلغ قدره **8.9** مليون يورو، إضافة إلى ذلك تنتفع الجزائر من آليات ومبادرات أخرى على غرار آلية الأوروبية

[1]- Instrument européen de voisinage Résumé du Cadre unique d'appui 2018-2020.p04. Disponible sur le lien, https://www.gtai.de/resource/blob/36030/962abaa076994d916d9bf4ff68d8d4ca/pro201804125015-data.pdf .

للديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والسلط المحلية تحت مظلة آلية التعاون التنموي بقيمة إجمالية تناهز **8** مليون يورو للفترة الممتدة بين **2014-2020**.

وفي شأن آخر يتعلق بإستجابة الإتحاد الأوروبي لجائحة كورونا أعادت المفوضية توجيه أكثر من **79** مليون يورو من خلال مختلف آلياتها لدعم الإحتياجات الفورية المتعلقة بالصحة والإحتياجات الاجتماعية والإقتصادية في البلاد، ومن مجمل هذا المبلغ تستفيد الجزائر من البرنامج الإقليمي للإستجابة الطارئة لفيروس كورونا في شمال إفريقيا التابع لصندوق الإتحاد الأوروبي لإفريقيا قيمته **10** مليون يورو، حيث تم تقديم المساعدة الموجهة للمهاجرين واللاجئين كما تم دعم المؤسسات الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني.[1]

ومن جانب آخر تم إستكمال والمصادقة على وثيقتين مشتركتين تكميليتين بالجزائر تتضمنان تقييم إتفاق الشراكة والأولويات المشتركة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية المراجعة في إطار تعزيز العلاقات الشاملة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، وذلك خلال الدورة **06** للجنة الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إنطلاقا من إعتبار أن الوثيقتين تشكلان مكسبا إضافيا في تعزيز العلاقات الشاملة والمتعددة الجوانب بين الجزائر وشريكها الإتحاد الأوروبي. كما تمحورت الوثيقتان على أربع مواضيع كبرى تتمثل في: دعم المبادلات الإقتصادية والتجارية وتعزيز تنوع وتنافسية الإقتصاد الجزائري وكذا دعم الإستثمارات وتعزيز التعاون القطاعي في المجالات ذات الأولوية المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري والبحث والتنمية والطاقة والجمارك.

كما تم التطرق خلال الإجتماعات التقييمية أيضا إلى مجموعة من المحاور كالفلاحة والصيد البحري والشؤون الإجتماعية والعدالة والشؤون الداخلية وكذا الحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان إضافة إلى مشاركة الجزائر في البرامج الأوروبية المتعلقة بمراكز الإمتياز والخبرة و البحث والتنمية، كما إتفقا الطرفان أن البرمجة المالية لسنة **2018-2020** تأتي تكملة لتنفيذ نتائج التقييم المشترك لإتفاق الشراكة والأولويات المشتركة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية والنموذج الجزائري الجديد للنمو و مواصلة دعم الحكامة السياسية والإقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة والمستدامة بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة، ومن جهته إغتنم الوفد الأوروبي هذه المناسبة لإطلاع الطرف الجزائري حول منظور تسجيل الجزائر في مخطط الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوربي والذي خصص له **80** مليار أورو موجهة لمنطقة المتوسط وإفريقيا الذي

[1] – الاتحاد الأوروبي يقترح خطّة جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر الجوار الجنوبي، نشر بتاريخ 09-02-2021، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/pNhxw

يوجد قيد المصادقة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل القاعدية الإقتصادية والإجتماعية.[1]

أما فيما يخص واقع العلاقات الأورو-جزائرية خلال فترة **2018-2020** وفي إطار التعاون الثنائي، خصص للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار للفترة **2018-2020** ما بين **43.2** و **52.8** مليون أورو لدعم الحوكمة الاقتصادية والتنويع الإقتصادي، وما بين **27-33** مليون أورو لتهيئة الإقليم من خلال التنمية المحلية ومشاركة المجتمع، كما خصص أيضا مبلغ ما بين **16.2** و **19.8** مليون أورو لتمويل البرامج في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ، ونفس المبلغ خصص لدعم الجانب المؤسساتي، وخصص أيضا مبلغ قدره ما بين **5.4** و **6.6** مليون أورو لمشاركة المواطنين والدعم الاجتماعي للشباب[2]. أما عن التعاون في المجال التجاري في عام **2018**، فقد بلغت التجارة الثنائية **39.8** مليار يورو، بزيادة طفيفة مقارنة بـ **37.4** مليار يورو في عام **2017**.

من ناحية أخرى، لوحظ انخفاض كبير إلى حد ما في عامي **2019** و**2020** . أما عن سنة **2020**، فقد وصلت التجارة الثنائية إلى **24.9** مليار يورو، بينما كانت الواردات الأوروبية في حدود **11.4** مليار يورو. وتتكون بشكل أساسي من النفط والغاز ومنتجات التعدين (**93.5**٪)، تليها المواد الكيميائية (**3.3%**)، كما بلغت الصادرات الأوروبية إلى الجزائر **13.5** مليار يورو تتكون من الآلات ومعدات النقل (**28.9**٪) والمنتجات الزراعية والمواد الخام (**23.7**٪) والمواد الكيميائية (**20.0%**)، في حين بلغ حجم التجارة في الخدمات حوالي **4.6** مليار يورو في عام **2019**. وبلغت واردات الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي **1.5** مليار يورو والصادرات **3.1** مليار يورو .كما قُدر رصيد الاستثمارات الأوروبية في الجزائر بنحو **14**.5 مليار يورو نهاية **2019**.[3]

وفي إطار أداة التوأمة في الإتحاد الأوروبي، تشارك الإدارة العامة الجزائرية مع الإدارات الأوروبية من أجل التعلم المتبادل وبناء القدرات من خلال تبادل أفضل ممارسات الاتحاد الأوروبي. استفادت الجزائر من **26** مشروع توأمة في **2014-2020** في قطاعات الزراعة والصيد البحري، والبيئة، والمالية، والسوق الداخلي والاقتصاد، والعدل والشؤون الداخلية، والسلامة النووية، والطاقة، والشؤون الإجتماعية والتوظيف، والتوحيد والشهادات، والتجارة والصناعة، الإتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وإستفادت الجزائر أيضًا من

[1] – الإذاعة الجزائرية، الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي : إستكمال المصادقة على الوثيقتين التكميليتين، نقلا عن الموقع : https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20161208/96579.html ، نشر بتاريخ : 08-12-2016، تاريخ الإطلاع: 03-03-2023.

[2] – سهام حرفوش، آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي، مرجع سابق، ص 259.

[3] – بعثة الإتحاد الأوروبي بالجزائر: العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

TAIEX(أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات) الذي يدعم إصلاحات الإدارة العامة من خلال **61** فعالية في **2015-2020**. الدعم في مجال الهجرة في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ لأفريقيا (**EUTF Africa**)[1].

وفي مجال الأمن والطاقة والديمقراطية صرحت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية **(فيديريكا موغيريني)** بخصوص دعم الإتحاد الأوروبي للجزائر خلال **2018** أكدت: " أن **الشراكة الجزائرية الأوروبية تتطور"** محددة بذلك محور الشراكة بأن نظام الحكامة السياسية في الجزائر إستفاد من دعم الإتحاد الأوروبي خاصة في مجالات القضاء والديمقراطية التشاركية، ونفس الأمر بالنسبة للأمن وضمان الاستقرار الجهوي، ومكافحة الإرهاب والطاقة.

كما أبرز تقرير اللجنة الخاص بالتحضير للمجلس **11** للشراكة الجزائرية الأوروبية الذي انعقد في **14** ماي **2018** ببروكسل أن تعزيز الشراكة لسنة **2017** هو لصالح **"الإرادة السياسية"**، وهذا لتقريب الطرفين من أجل مواجهة التحديات المشتركة في مجال الأمن والتنمية، معتبرا أن الشراكة قد تعززت عبر الحوار الذي طبع **2017** في إطار رسمي وغير رسمي بزيارات رفيعة المستوى وكذا محاولة التعمق في المجالات المطروحة للشراكة خاصة مجال الأمن والطاقة ومكافحة الإرهاب، يضيف هذا البيان أن التعاون الذي عرف توسعا في مجال الأمن خاصة في سنة **2018**، وهذا بتنفيذ جملة من النشاطات الملموسة في مجالات التعاون الأخرى.

أما بخصوص التطورات فقد أفاد هذا التقرير أنها مست القطاعات الأخرى كالقضاء والفلاحة والصيد البحري، مرورا بالبحث والحماية المدنية في إطار ثنائي أو إقليمي، في حين أكد مفوض السياسة الأوروبية للجوار ومفاوضات التوسيع،" **جوهان" "مستعد"** أن الإتحاد الأوروبي لمواصلة دعم الإصلاحات لاسيما تلك المتعلقة بتنويع الاقتصاد الجزائري[2].

وفي إطار دبلوماسية إقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر فإن تعزيز آفاق الشراكة الأورو-جزائرية في الشق الإقتصادي إستجوبت من الإتحاد الأوروبي صياغة برامج ذات طابع إقتصادي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن هذه البرامج نجد:

-برنامج: Padsel-Noa

[1] -commission european, European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations (DG NEAR).UE and Algeria ; Disponible sur le lien https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/european-neighbourhood-policy/countries-region/algeria_en

[2] – نعيم-ع-، مجال الأمن والطاقة والديمقراطية محاور التعاون الأورو-جزائرية، يومية الوسط اليومية، نشر بتاريخ: 04-05-2018، ، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/InPKz تاريخ الإطلاع:02-1-2023.

هو برنامج لدعم التنمية المحلية المستدامة والإجتماعية في غرب الجزائر من طرف الإتحاد الأوروبي، بدأ في هذه المنطقة بالتحديد من أجل إجراء تدريب وتكوين الشباب لمشاريع ريادة الأعمال الاجتماعية والريفية خاصة ولايتي المدية وتيارت، بحكم أن هذه المشاريع لها تأثيرا قويا على التنمية الاقتصادية المستدامة في قطاع الزراعة وتعزيز الحرف والسياحة الريفية والخدمات الاجتماعية وكذا الوصول الرقمي إلى الأراضي، تم إطلاقه في نوفمبر **2018**، وبلغت تكلفة البرنامج بشكل إجمالي **43.5** مليون يورو منها **20** مليون يورو كمساهمة من الإتحاد الأوروبي. ولقد كانت نتائج هذا المشروع مشجعة للغاية، إلا أنه تأخر بسبب الوباء وهو ما تطلب تمديد عام واحد من أجل تحقيق الأهداف في سنة **2021**.[1]

وعلى العموم يمكن القول أن خلال فترة **2018-2020**، حدد الطرفان برنامج للتعاون ركز فيه على أولويات الشراكة المتفق عليها ومن أبرزها: الحوار السياسي، والحوكمة، وسيادة القانون، وتعزيز الحقوق الأساسية، والتعاون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتجارة والوصول إلى الأسواق، الشراكة في الطاقة وتغير المناخ والبيئة والتنمية المستدامة والحوار الاستراتيجي والأمن والبعد الإنساني والهجرة والتنقل.

المطلب الثالث: مشاريع التعاون الأوروبية-الجزائرية في إطار ما بعد المراجعة.

وفي إطار العلاقات الأوروبية -الجزائرية سيقدم الإتحاد الأوروبي مجموعة من المساعدات والتي تهدف إلى التعاون مع الجيران الجنوبيين للضفة الجنوبية والتي تعتبر الجزائر إحدى هذه الدول المعنية بهذه المشاريع ونذكر منها:

ففي مجال الإقتصاديات المستدامة وبالنسبة للجزائر سيدعم الإتحاد الأوروبي الجزائر في جهودها لتطوير المزيد من الاقتصاد الأخضر والدائري، الذي يحافظ على البيئة ويحمي الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك قطاعي الزراعة والثروة السمكية والإدارة المستدامة للأسماك المتضائلة المخزون، تماشيا مع إعلان **MedFish4Ever** واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، بحيث سيكون الهدف هو تعزيز التنمية الإقليمية للمناطق الساحلية الجزائرية. أما في مجال التحول في مجال الطاقة وأمن الطاقة، فسيكون الإنتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة وتعزيز أمن الطاقة أساسيا للمنطقة، وعلى إعتبار أن قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة مع تحول الطاقة كأولوية رئيسية، بحيث سيدعم الإتحاد الأوروبي جهود الجزائر لإستغلال إمكاناتها الكبيرة وغير المستغلة إلى حد كبير من الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية

[1]- بوغالم إلياس ومزاني راضية ياسينة، البرامج الاقتصادية للإتحاد الأوروبي في الجزائر: دفعة نحو دبلوماسية إقتصادية، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد17، العدد01، 2022، ص 537.

وطاقة الرياح) ولتحسين كفاءة الطاقة سيسمح تنويع مزيج الطاقة للجزائر بتعزيز موقعها في أسواق الطاقة الدولية المتطورة.[1]

بالإضافة إلى إعلان المفوضية الأوروبية لسنة **2022** عن تمويلها الإنساني لشمال إفريقيا بقيمة **18** مليون يورو. وسيدعم التمويل بعض الفئات الأكثر ضعفا في الجزائر ومصر وليبيا. حيث قال مفوض إدارة الأزمات، **يانيز لينارتشيتش: "إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم المحتاجين بغض النظر عن مكان وجودهم. سيساعد التمويل الجديد للمنظمات الإنسانية في الجزائر. سيتم توفير 9 ملايين يورو من التمويل في الجزائر للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا للاجئين الصحراويين الضعفاء. ستساعدهم الأموال في الحصول على الغذاء والتغذية وتحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية الأساسية وكذلك التعليم".**[2]

أما في مجال قطاع المحروقات والذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة مع تحول الطاقة كأولوية رئيسية. سيدعم الاتحاد الأوروبي جهود الجزائر لاستغلال بلدها الكبير ولكن غير المستغل إلى حد كبير إمكانات الطاقة المتجددة (الشمسية وطاقة الرياح) ولتحسين كفاءة الطاقة. سيسمح تنويع مزيج الطاقة للجزائر بتعزيز موقعها في تطور أسواق الطاقة الدولية، مع تحول الطلب من الأحفوري إلى الأخضر، مع تمكين الدولة من إدارة استهلاكها المحلي للطاقة بطريقة مستدامة.[3]

كما تستفيد الجزائر من المنح في سياق الخطة الاقتصادية والاستثمارية لدول الجوار الجنوبي. تركز الخطة، التي اعتمدتها المفوضية في فبراير **2021**، على الإنتعاش الاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك بعد جائحة **COVID-19**.

---

[1] – وثيقة عمل مشتركة شراكة متجددة مع الشركاء الجنوبيين وخطة إقتصادية وإستثمارية للجوار الجنوبي خطة جديدة للمتوسط، بروكسل09-02-2021، ص ص 4-5.

[2]- Commission Européen, Européen Neighbourhood Policy and En largement Négociations (DG NEAR), 15 February 2022. Disponible sur le lien : https://cutt.us/INbfM

[3] - Commission Européen, JOINT STAFF WORKING DOCUMENT, Renewed Partnership with the Southern Neighbourhood Economic and Investment Plan for the Southern Neighbours, Renewed partnership with the Southern Neighborhood A new Agenda for the Méditerranéen ,Brussels09.02.2021. juin 2021.
https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_staff_working_document_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

تتضمن الخطة **12** مبادرة رئيسية أولية لتعزيز المرونة وبناء الرخاء وزيادة التجارة والاستثمار لدعم القدرة التنافسية والنمو الشامل. تشمل الشركات الرائدة ذات الصلة بالجزائر دعم الاقتصاد الأخضر والدائري، وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، فضلاً عن دعم تحسين كفاءة الطاقة والانتقال، ولا سيما الطاقة المتجددة.

كما ستستفيد الجزائر في إطار العلاقات الأوروبية مع الجوار الجنوبي من مجموعة من مشاريع التعاون قيد التنفيذ نذكر من أهمها:

- مكتب يوروميد للمساعدة في مجال التّجارة (آليّة تيسير التجارة والاستثمار) :(2020-2024):

حددت مدة هذا المشروع **2020-2024** حيث تم تخصيص له ميزانية تقدر بـ **2.5** مليون يورو، إذ سيساهم المشروع في تحقيق اندماج إقليمي أكبر من خلال تعزيز مسارات صناعة السياسات المتعلّقة بالتّجارة والاستثمار في بلدان الجوار الجنوبي. وسيتمّ تحقيق ذلك عبر توسيع نطاق مكتب يوروميد للمساعدة في التّجارة-آليّة تيسير التّجارة والاستثمار وهي البوّابة الالكترونيّة الموحّدة التي أعدّها ونفّذها مركز التّجارة الدوليّة في مرحلة أولى **(2014-2017)** لتغطية الخدمات والاستثمار، وفيما يخص البلدان المعنية بهذا المشروع شملت كل من: (**الجزائر** ومصر واسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس).

- أهداف هذا المشروع:

- تمتين العلاقات الإقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسّط وهذا من خلال دفع الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين تلك البلدان.

- تحسين الشفافيّة على مستوى التّجارة والاستثمار من خلال توفير النّفاذ الحرّ للمعلومات لفائدة الفاعلين الاقتصاديّين وصنّاع السياسات عبر بوّابة الكترونيّة عصريّة لتجارة السّلع والخدمات والاستثمار.[1]

- مشروع دعم المياه والبيئة في منطقة الجوار الجنوبي: (2019-2023).

خصصت مدة هذا المشروع ما بين **2019-2023**، بميزانية تقدر بـ **7.9** مليون يورو ويسعى هذا المشروع إلى المساهمة في دفع قدرات مختلف الأطراف المعنيّة بأعمال الحدّ من التلوّث وإدارة المياه لمساعدتها على صياغة وتنفيذ السياسات المطلوبة في مجالي المياه والبيئة. إذ سيعتمد المشروع في ذلك على الخبرة المكتسبة من خلال المشروعين السّابقين: الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه ومبادرة أفق **2020** – آلية الدعم" **2016-2019** و "مشروع الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه – آليّة الدّعم **2010-2015**،

[1]- المركز الإعلامي، مشاريع الإتحاد الأوروبي، مكتب يوروميد للمساعدة في مجال التّجارة (آليّة تيسير التجارة والاستثمار) المرحلة 2، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/mV0sr تم الإطلاع عليه :03-03-2023.

وتعتبر (**الجزائر** واحد من بين الدول المشمولة ضمن هذا المشروع إضافة إلى مصر، إسرائيل، الأردن، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس).

- أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى المساهمة في الحدّ والوقاية من التلوّث في المنطقة المتوسطيّة وإلى وضع حدّ إلى النفايات البحريّة ودعم الانتقال نحو نموذج للاستهلاك والإنتاج المستدامين وإلى اعتماد مبادئ الإدارة المندمجة للموارد المائيّة وإلى تعزيز الاستخدام النّاجع للمياه في البلدان المعرّضة لتغيّر المناخ.

ومن أهم أنشطة هذا المشروع: سيعتمد المشروع على:

- أولويّات الاتحاد من أجل المتوسّط ونتائج مبادرة " **أفق 2020** من أجل متوسّط أنظف".

- ستدعم الأنشطة أجندة الاتحاد من أجل المتوسّط الخاصّة بالبيئة والمياه وأهداف اتفاقية برشلونة حول حماية البيئة الساحليّة والبحريّة المتوسطيّة.

- مكافحة تلوّث البحر الأبيض المتوسّط بالتّركيز خاصّة على التلوّث بالمواد البلاستيكيّة: دعم إعداد وتنفيذ الأطر التنظيميّة الوطنيّة في مجال الحدّ من التلوّث ودعم تنفيذ خطّة العمل الاقليميّة ضدّ القمامة البحريّة وخطّة العمل الاقليميّة للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

- دعم قطاع المياه: تقديم المساعدة التقنيّة لفائدة السلط الوطنيّة لتحسين أطرها الاستراتيجيّة المتعلّقة بالمياه وتقديم التّوجيهات لتنفيذ السياسات والمبادرات الاقليميّة بالتّركيز على الإستخدام النّاجع للمياه مع عناية خاصّة للصلة بين المياه والطّاقة والغذاء والنّظام الايكولوجي باعتماد مقاربة مندمجة.

- دعم فرق العمل للإتحاد من أجل المتوسّط المهتمّة بالبيئة والمياه.[1]

- مشروع دعم مناخ الاستثمار في منطقة جنوب المتوسّط من أجل العمل والنموّ المستدامين: (2020-2024).

قدرت مدة المشروع ما بين: **2020-2024** بميزانية تقدر ب **4** مليون يورو، يهدف هذا المشروع الإقليمي إلى دعم النموّ وخلق فرص العمل المستدام من خلال مقاربة مندمجة لتحسين مناخ الاستثمار. وهو سيساهم في تعزيز قدرة بلدان الجوار الجنوبي على التقييم الذاتي للإصلاحات الخاصّة بمناخ الاستثمار وتنفيذها وتحسينها بهدف استقطاب استثمارات ذات جودة أكبر وأكثر إدماجا ثمّ المحافظة عليها في سياق الإنتعاش من جائحة كوفيد-**19**.

[1] - مشاريع الإتحاد الأوروبي، مشروع دعم المياه والبيئة في منطقة الجوار الجنوبي. نقلا عن الموقع:https://cutt.us/ZwY95 تم الإطلاع عليه بتاريخ:03-04-2023.

كما يتم تحقيق ذلك أيضا عبر تعبئة الحوارات بين القطاعين العام والخاصّ وإعداد وتنفيذ نظم فعّالة للرصد والتقييم. ومن أهم البلدان المعنية بهذا المشروع نجد: **(الجزائر** ومصر واسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس).

- أهداف المشروع:

يسعى هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز التعاون في مجال الإستثمار.

- المشورة المستهدفة في المجال السياسي لدعم وضمان التنفيذ الفعّال للإصلاحات المتعلّقة بمناخ الإستثمار.

- إصلاحات أفضل بشأن مناخ الإستثمار عبر نوافذ الإستثمار صلب المخطّط الأوروبي للإستثمار الخارجي وذلك من خلال تعزيز الحوارات الاقليميّة والوطنيّة بين القطاعين (العام والخاصّ).

- تحسين عمليّة الرّصد المتعلّقة بتنفيذ الإصلاحات المدعومة من خلال التدخّل مع عدد من المنتفعين[1].

- مشروع يوروميد عدالة(2020-2023):

خصصت له فترة ما بين **2020-2023**، بميزانية تقدر ب **50000000** يورو، يهدف برنامج يوروميد عدالة إلى تحقيق تطوير مفهوم آليّة التّعاون المستدام للتّعاون القضائي عبر الحدود في القضايا الجنائيّة بين الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدان الجنوب الشريكة **(الجزائر**، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس)، وقد خصص هذا المشروع بلدان الجوار الجنوبي.

- يعمل البرنامج على تعزيز التّعاون الاستراتيجي بين السلط الوطنيّة المكلّفة بإنفاذ القانون في بلدان الجنوب الشريكة وكذلك بين تلك البلدان والدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالات الاتحاد الأوروبي مع مشاركة مباشرة من طرف **Eurojust** والشبكة القضائيّة الأوروبيّة.

- يعتمد برنامج يوروميد عدالة على الدّروس المستفادة وإنجازات المراحل السّابقة من البرنامج وهو يستلهم خاصّة من العناصر الأساسيّة التي ساهمت في نجاح برنامج يوروميد عدالة.

أهداف المشروع: يهدف المشروع إلى تحقيق هدفين:

- **الهدف العام للبرنامج:** المساهمة في حماية مواطني البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي ضدّ الأعمال الاجراميّة واحترام سيادة القانون وحقوق الانسان.

- الأهداف الخصوصيّة:

[1] - مشاريع الإتحاد الأوروبي، مشروع دعم مناخ الإستثمار في منطقة جنوب المتوسط من أجل العمل والنمو المستدامين، نقلا عن الموقع: : https://cutt.us/8MPXK تم الإطلاع عليه بتاريخ: 02-04-2023.

- **تمتين التّعاون الاستراتيجي في المسائل الجنائيّة القضائيّة:** ضمن السلط القضائيّة الوطنيّة في بلدان الجنوب الشريكة والدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ ومع الهيئات الاوروبيّة للتعاون القضائي.[1]

- **مشروع المبادرة الأوروبية حول الأمن الصحي:(2020-2024).**

مدة المشروع حددت بين الفترة 2020-2024، بميزانية تقدر ب **60000000يورو**، يهدف إلى تحقيق المبادرة الأوروبيّة حول الأمن الصحّي إلى إنشاء قوّة عمل اقليميّة تتّسم بالكفاءة في مجال الوقاية والتحكّم في التحدّيات التي تطرحها الأمراض السّارية ودفع التّعاون الإقليمي لمواجهة التّهديدات العابرة للحدود في مجال الأمن الصحّي. يهدف الجزء الأول من البرنامج إلى مواصلة وتطوير للبرنامج المتوسّطي الحالي للتّدريب على التدخّل في مجال الوبائيّات .(**MediPIET**) أمّا الجزء الثاني فسيعمل على الجاهزيّة وقدرة الاستجابة لدى البلدان الشريكة.أما فيما يخص البلدان المعنية بهذا المشروع فنجد: بلدان الجوار الجنوبي ومن بينهم (**الجزائر**، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، تونس)، وبلدان الجوار الشرقي (أرمينا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مولدافيا، أكرانيا) وبلدان التوسّع (ألبانيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو، الجبل الأسود، شمال مقدونيا، صربيا، تركيا).[2]

- **مشروع: آليّة الضّمان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا:(2017-2027).**

خصصت مدة المشروع من **2017-2027**، بميزانية تقدر ب **24** مليون يورو، يهدف المشروع إلى تشجيع عدد من المؤسّسات الماليّة على التّرفيع من نشاطها الإقراضي لفائدة الشركات الصّغرى والمتوسّطة عبر الحدّ من تعرّضها للمخاطر ويتمثّل في إرساء مجموعة من الأدوات لتقاسم المخاطر وأدوات تكميليّة لتنمية محفظة المؤسّسات الماليّة من الشركات الصّغرى والمتوسّطة، أما فيما يخص البلدان المعنيّة فنجد: (**الجزائر**، مصر، الاردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس).

- **أهداف المشروع:**

- دفع النّشاط الإقراضي للبنوك المحليّة لفائدة الشركات الصّغرى والمتوسّطة على أساس مستدام؛
- دفع وتعزيز قدرة المؤسّسات الماليّة المحليّة على مواجهة المخاطر وتمويل الشركات الصّغرى والمتوسّطة.
- سدّ الفجوة الماليّة القائمة تجاه الشركات الصّغرى والمتوسّطة والمساهمة الفعليّة نحو اندماج ماليّ أكبر.
- تمويل المعاملات بما في ذلك رأس المال المتداول والمعدّات والتّجهيزات.

---

[1] - مشاريع الإتحاد الأوروبي، مشروع يورميد عدالة، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/cenD3 تم الإطلاع عليه بتاريخ: 03-04-2023.

[2]- مشاريع الإتحاد الأوروبي، المبادرة الأوروبية حول الأمن الصحي، نقلا عن الموقع https://cutt.us/H4LiX تم الإطلاع عليه بتاريخ:01-04-2023.

ومن أهم نشاطات هذا المشروع نجد:

- توفير الدّعم لصناديق الضّمان المحليّة.
- توفير القروض في العملة المحليّة أو الأجنبيّة وكذلك المساعدة التقنيّة.
- تخفيف مخاطر الائتمان من خلال توفير آليّات تقاسم الخاطر لفائدة المؤسّسات الماليّة المحليّة.
- تمويل المعاملات بما في ذلك رأس المال المتداول والمعدّات والتّجهيزات.[1]

- مشروع آلية راس المال المخاطرة لبلدان الجوار الجنوبي:(2015-2025).

مدة المشروع **2015-2025**، بميزانية 50 مليون يورو تهدف هذه الآليّة إلى توفير النّفاذ إلى التّمويل بالأسهم والدّيون لفائدة المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة في المنطقة لدفع نموّ القطاع الخاصّ والتّنمية الشاملة وخلق فرص العمل لدى القطاع الخاصّ وتنجز الآليّة استثمارات ترمي إلى مساندة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة والمؤسّسات الميكرويّة والصّغرى والمتوسّطة في القطاع الخاصّ ضمن بلدان الجوار الجنوبي وذلك من خلال آليّات راس مال المخاطرة. البلدان المعنيّة: **(الجزائر**، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس**)**.

- أهداف هذا المشروع:

يسعى هذا المشروع إلى تحقيق :

- تنمية القطاع الخاصّ.
- تعزيز القطاع المالي.
-خلق فرص العمل في القطاع الخاصّ.

- العائدات الماليّة: استدامة المؤسّسات الميكرويّة والصّغرى والمتوسّطة والمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة، وفيما يلي موجز لأهم أنشطة هذا المشروع:

- الإستثمار في صناديق الأسهم الخاصّة وصناديق رأس مال المخاطرة.
- الاستثمار في المؤسّسات الميكرومالية والمؤسّسات الماليّة الأخرى.
- الإقراض لفائدة المؤسّسات الميكرومالية والمؤسّسات الماليّة الأخرى.
- أدوات مبتكرة أخرى مثل الاستثمار المشترك ورعاة الأعمال وحاضنات ومسرّعات التّمويل.

[1] - مشاريع الإتحاد الأوروبي، آليّة الضّمان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،نقلا عن الموقع: : https://cutt.us/ekjU7 تم الإطلاع عليه بتاريخ: 01-04-2023.

– توفير المساعدة الماليّة لفائدة الوسطاء الماليّين او المنتفعين النّهائيين. أما فيما يخص شريك التّنفيذ: البنك الأوروبي للإستثمار.[1]

– مشروع دعم لفائدة المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية(2019-2023).

مدته **2019-2023** بميزانية تقدر **ب12** مليون يورو يسعى هذا المشروع إلى تحقيق هدف يغطّي النّشاط الكلفة التشغيليّة للمؤسّسة الأوروبيّة من أجل الدّيمقراطيّة وهي مؤسّسة تهدف أساسا إلى توفير منح مباشرة إلى المنظّمات العاملة على دفع الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان من خلال إجراءات محدّدة ومرنة ، أما فيما يخص البلدان المعنية بهذا المشروع فنجد **(الجزائر**، ارمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، اسرائيل، الاردن، لبنان، ليبيا، مولودوفيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، اوكرانيا و روسيا و البلدان والأقاليم المجاورة لمنطقة الجوار (آسيا الوسطى والخليج ومنطقة السّاحل).

– أهداف المشروع:

– يتمثل الهدف الأساسي في المساهمة في إرساء الديمقراطية وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الشريكة عبر دعم النشطاء العاملين من اجل الديمقراطية.

– ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تيسير ذلك الدّعم من خلال توفير التّمويل لضمان عمل المؤسّسة الأوروبيّة من أجل الدّيمقراطيّة.

– الدّعم المالي لفائدة المؤسّسة الأوروبيّة من أجل الدّيمقراطيّة مخصّص لتغطية الكلفة التشغيليّة للمؤسّسة بما في ذلك:

– عمل آليّة الدّعم المالي (منح مباشرة لفائدة المنتفعين)

– يتمّ تمويل الدّعم المباشر لفائدة المجموعات المستهدفة من خلال المساهمات الطوعيّة للدّول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وأطراف معنيّة أخرى[2].

– برنامج ايراسموس+ (2014-2027).

حددت مدة المشروع من **2014-2027** بميزانية تقدر ب **14.7** مليون يورو

– رواد الأعمال المبدعون من أجل مستقبل البحر الأبيض المتوسط CREACT4ME : (2020-2023).

[1]– مشاريع الإتحاد الأوروبي، آلية رأس المال المخاطرة لبلدان الجوار الجنوبي، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/PVqT8 تم الإطلاع عليه بتاريخ: 02-04-2023.

[2]– مشاريع الإتحاد الأوروبي، مشروع دعم لفائدة المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، نقلا عن الموقع،https://cutt.us/KeRDQ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 02-04-2023.

مدة هذا المشروع ما بين **2023/2020**، خصصت له ميزانية تقدر ب **2.220.674** مليون يورو، يستند البرنامج على البحوث التي أنجزتها الجمعيّة الأورو-متوسطيّة لخبراء الاقتصاد والشبكة الأورو-متوسطية للدّراسات الاقتصادية في السّنوات الماضية حول الاتجاهات الاجتماعيّة والاقتصاديّة النّاشئة والتحدّيات والاحتياجات بهدف إعداد رؤية متجدّدة للتّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في بلدان جنوب المتوسّط. شملت ابلدان المعنية بهذا المشروع على رأسها **(الجزائر** ومصر والأردن وإسرائيل ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس**)**.

- أهداف المشروع:

يتمثّل الهدف العام للمشروع في تعزيز دور الثقافة والابداع كمحرّك للتّوظيف والصّمود في 8 بلدان من جنوب المتوسّط عبر تفجير الطّاقات الكامنة للثقافة والصّناعات الابداعيّة لخلق القيمة الاقتصاديّة ودفع النموّ وخلق فرص عمل لائق وتعزيز الاندماج الاجتماعي. مع التّركيز بشكل خاصّ على الشباب والمرأة[1].

- برنامج سويتش-ميد II :(2019-2023).

مدة المشروع ما بين 2019-2023 بميزانية تقدر ب **15** مليون يورو، يهدف مشروع **سويتش-ميد II**إلى تحقيق اقتصادات مستدامة ودائريّة ومثمرة من خلال تغيير طريقة انتاج واستهلاك السّلع والخدمات لتحقيق ذلك، سيقدّم البرنامج مباشرة إلى القطاع الخاص الأدوات والخدمات الضروريّة وسيدعم العمل على بعث مناخ سياسيّ ملائم وعلى تيسير تبادل المعلومات ضمن شركاء المشروع والمؤسّسات المنخرطة فيه. شملت البلدان المعنيّة بهذا المشروع كل من: **(الجزائر**، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس**)**.

- أهداف هذا المشروع:

- يتمثّل الهدف الإجمالي لمشروع سويتش-ميد في الحث على خلق فرص جديدة للأعمال وللعمل اللائق مع الحدّ من البصمة البيئيّة لأنشطة الاستهلاك والإنتاج الحاليّة.

أما بالنسبة للنتائج المرتقبة من هذا المشروع فقد حددت كالتالي:

- فرص اقتصاديّة أكبر لفائدة الصناعة والمؤسّسات الناشئة طبقا لنماذج جديدة للأعمال الخضراء والدّائريّة.
- بيئة ملائمة للاقتصاد الدّائري المتّسم بكفاءة استخدام الموارد.
- التّنسيق الفعّال والاتصال لضمان اعتماد مقاربة اقليميّة متماسكة.

[1]- مشاريع الإتحاد الأوروبي، مشروع رواد الأعمال المبدعون من أجل مستقبل البحر الأبيض المتوسط، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/pm8Ho تم الاطلاع عليه بتاريخ:06-04-2023.

– تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاعات البحرية الرئيسية وتقليل آثارها البيئية السلبية على النظام البيئي البحري.

ومن بين أنشطة هذا المشروع نجد: لتحقيق أهمّ أهدافه تمّ تصميم المشروع على النّحو التّالي:

– **الدّعم المباشر للقطاع الخاصّ:** يستهدف هذا النّشاط الشركات راسخة القدم والمؤسّسات النّاشئة لدعم اعتماد أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك في مختلف مراحل بعث المشاريع.

– من خلال عمله مع الصّناعيّين وأصحاب المشاريع ومنظّمات دعم الأعمال أو مزوّدي الخدمات يهدف البرنامج إلى ضمان بعث سوق محليّة تسودها الكفاءات الوطنيّة وتتملّكها مختلف الأطراف المعنيّة.

خلق بيئة ملائمة.

– يدور العمل على هذا العنصر مباشرة مع الحكومات وخاصّة عبر وزارتي البيئة والصّناعة وسيتمّ توجيه الدّعوة للقطاع الخاصّ ومنظّمات المجتمع المدني والمستهلكين والاعلام والجامعات والمنظّمات الدوليّة لدعم اعتماد سياسات وطنيّة واقليميّة لتيسير الانتقال نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدّائري. سيعتمد هذا النّشاط على التّجارب الايجابيّة التي راكمها مشروع **سويتش-ميد** I عبر إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنيّة للاستهلاك والإنتاج المستدامين. سيعمل المشروع أيضًا على مزيد تنمية الإطار الإقليمي للمشاريع الخضراء والدّائريّة تحت مظلّة اتفاقية برشلونة.[1]

– مبادرة البنك الأوروبي للاستثمار للتّمويل بالعملة المحليّة لفائدة المؤسّسات الميكرويّة والصّغرى والمتوسّطة(2021-2031).

قدرت ميزانية هذا المشروع بـ **20.5** مليون أورو، يهدف المشروع إلى تعزيز نفاذ المؤسّسات الميكرويّة والصّغرى والمتوسّطة إلى التّمويل بالعملة المحليّة بتكلفة ميسورة سعيا إلى تعزيز قدرتها التنافسيّة توسيع نطاق الأعمال وهو ما من شأنه أن يساعد على توفير التّمويلات بالعملة المحليّة على المدى المتوسّط والطّويل لفائدة المشاريع المحليّة وروّاد الأعمال الصّغرى لدعم مكانتهم في السّوق وقدرتهم التنافسيّة مع التّخفيف من حدّة تعرّضهم إلى تقلّبات أسعار الصّرف.

– أهداف المشروع:

يشكّل حاليّا النّفاذ إلى التّمويل تحدّيا هامّا بالنّسبة إلى المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وخاصّة منها تلك القائمة في البلدان المستهدفة. وتمثّل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة العمود الفقري لأي اقتصاد سوق سليم لأنّها تضطلع بدور قاطرة النمو من خلال خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية. لذلك

[1]– مشاريع الإتحاد الأوروبي، برنامج سويتش ميدا، نقلا عن الموقع، https://cutt.us/pMmNZ تم الإطلاع عليه بتاريخ:02-04-2023.

يهدف هذا البرنامج إلى الزّيادة في التّمويل بالعملة المحليّة المتوفّر لهذا القسم الهام من القطاع المحلّي لتعزيز النّفاذ إلى التّمويل عموما للوصول في نهاية المطاف إلى تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية وتوسيع نطاق الأعمال. وتعتبر (**الجزائر** من بين البلدان التي شملها هذا المشروع إضافة إلى لبنان، فلسطين، ليبيا، مصر، المغرب، تونس، سوريا، الأردن، إسرائيل).[1]

وعموما يمكن القول أن معظم هذه المشاريع هي مبادرات أحادية الجانب وتخدم المصالح الأوروبية وتستهدف الدول التي عرفت نوعا من التحولات السياسية خلال فترة **2010-2011** والتي أنتج عنها تهديدات أمنية خطيرة، وبالتالي فهي دول غالبا ما ينظر إليها الإتحاد الأوروبي كمصدر للتهديدات الأمنية خاصة (ليبيا)، كما أن الملاحظ لهذه المشاريع هو إقحام الكيان الصهيوني في هذه المشاريع وهذا ما يفسر محاولة الإتحاد الأوروبي دمج الكيان الصهويني في مختلف مبادراته التي ينظمها مع دول المتوسط لأن الكيان الصهويني يعتبر الإتحاد الأوروبي كحليف له وهذا ما يفسر وجوده في هذه المشاريع محاولا بذلك كسب تأييد هذه الدول العربية في القضية الفلسطينية.

[1] – مشاريع الإتحاد الأوروبي، صندوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة، نقلا عن الرابط، https://cutt.us/RiEht

المبحث الرابع: تقييم العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

تعد سياسة الجوار الأوروبية إحدى أهم الصيغ الأوروبية التي تبناها الطرف الأوروبي بهدف تعزيز ودعم الهدف الأساسي للشراكة الأورو-متوسطية، والقائمة على تحقيق الأمن والإستقرار خاصة وأن المنطقة المتوسطية عرفت نوعا من الإضطرابات السياسية والتي أثرت بشكل كبير على الدول الشمالية والجنوبية للمتوسط، وبالتالي تعتبر هذه السياسة إطارا جديدا للعلاقات الأورو-متوسطية.

إن التباين والإختلاف في أهداف هذه السياسة ومراجعتها وما حققته وما لم تحققه يجعل هذه السياسة محل تقييم خاصة مع الجيران كالجزائر مثلا، لذلك كان لابد لنا من دراسة هذه العلاقة من جانبها التقييمي سواء الإيجابي أو السلبي.

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات التعاون الأورو-جزائري في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

شكلت سياسة الجوار الأوروبية رؤية جديدة للعلاقات الأور-جزائرية وهذا نظرا لما حققته هذه السياسة من جانب إيجابي على العلاقات من خلال:

- أصبحت الجزائر رقما صعبا في معادلة" **الأمن الأورو-متوسطي"**، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال العديد من المشاريع الأمنية للإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية، وهذا من خلال إشراك الجزائر بإعتبارها شريكا معولا عليه خاصة مع تراجع هيبة ومكانة العديد من الدول العربية والتي تركت المجال فسيحا أمام مختلف أنواع السياسات والمشاريع الأوروبية والغربية والتي تحمل تارة غطاء لشعارات إقتصادية تتعلق بالمساعدة على دفع عجلة التنمية في دول الجنوب، أو تحت غطاء الشعارات السياسية كنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب، وهي السياسات التي أثبتت الجزائر في محطات عديدة فشلها وعدم تطابقها للواقع الاجتماعي والإقتصادي مطالبة بإعادة تصحيحها ومراجعتها وهو ما تم تحقيقه فعليا من خلال مراجعة شاملة لما حمله مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.[1]
- في المجال الطاقوي يعاني الإتحاد الأوروبي من هشاشة موارده الطاقوية فهو يعتمد على المصادر الخارجية، إذ تعد الجزائر ثاني مورد للغاز الطبيعي للإتحاد الأوروبي، كما توجد خطط إستثمار للإتحاد الأوروبي في الطاقات المتجددة بدول شمال إفريقيا في العقدين الماضيين، مما يمنح للجزائر فرصة كبيرة بأن تصبح شريك إستراتجي في مجال الطاقة البديلة مستقبلا، والإستفادة منها إقتصاديا.[2]

[1] – هشام بن حداد، مرجع سابق، ص322.

[2] – مريم ملواح وزبيري رابح، مرجع سابق، ص391.

▪ ساهمت الشراكة الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية في تجنيب الجزائر عدوى ما يسمى " **بالربيع العربي"**، بحيث أدى التقارب الجزائري الأوروبي إلى تفعيل البعد السياسي الذي تضمنته هذه الشراكة وبالتالي تزكية العمليات التشريعية المختلفة التي نظمتها الجزائر في ربيع **2012** حيث عبر فريق الإتحاد الأوروبي القائم بمهمة ملاحظة الإنتخابات على لسان رئيسه: **" انياسيو سالافراكا"** بأن:" **العملية تمت في هدوء.... وأن الإطار الإنتخابي الجديد قد أدخل عناصر إضافية للشفافية بالنسبة للإطار السابق وخاصة عبر الميكانزمات الجديدة للرقابة المتمثلة في لجان مراقبة الانتخابات"**، إضافة إلى ذلك فقد منحت هذه السياسة الجزائر فرصة فرض رؤيتها حول أولوية تجاوب أوروبا معها فيما يتعلق بالمسائل الأمنية خاصة مسألة مكافحة الإرهاب وهذا من خلال تفعيل الشق المتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية والذي نص في مادته التسعين على تبادل المعلومات حول المجموعات الإرهابية وشبكات دعمهم بعد أن كانت أوروبا تدير ظهرها للجزائر في هذا الميدان[1].

▪ تساهم هذه السياسة في تعزيز وتطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الإتحاد الأوروبي والدول العربية وعلى رأسهم (الجزائر). وهذا ما يسمح بخلق مناخ ملائم لمعالجة كافة مشاكل المنطقة المتوسطية والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وكذا حل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة.[2]

▪ تمثل سياسة الجوار الأوروبية إمتداد لعملية برشلونة فهي تقدم آفاق جديدة لدول البحر الأبيض المتوسط المجاورة، فهي بالتالي تمثل خطوة إضافية جديدة للبلدان المتوسطية الشريكة والذي يسمح لها بتكامل إقتصادي قوي لإقتصادياتها، أي بمعنى أن التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الإستثمارات يخلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من حدة البطالة في الدول المتوسطية العربية وهذا من خلال زيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من قبل الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم الدول الأوروبية المساعدات المالية والفنية في العديد من المجالات قصد ضمان التنمية المستدامة في العديد من القطاعات الحيوية [3]

[1]- إسمهان تمغارت، الشراكة الجزائرية-الأوروبية: الخلفيات، الأهداف والنتائج، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد08، 2017، ص 67.

[2] - يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، مرجع سابق، ص ص 93-94.

[3] - Yahouni Oussama, Berzigua Senoussi Amina, Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne : Mise en œuvre et Perspectives: Association Agreement between Algeria and the European Union: Implementation and Prospects, **THE ALGERIAN JOURNAL OF POLITICAL SCIENCES AND INTERNATIONAL RELATIONS** N°15.2020.p p.376-378

وعلى العموم يمكن القول أن الشراكة الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية تتضمن العديد من المصالح والأهداف لكلا الطرفين، إلا أن ما يلاحظ أن المصالح الأوروبية تبدو أكثر من المصالح الجزائرية، وبالتالي فإن مزايا هذه الشراكة ستكون طبعا في ميزان الدول الأوروبية في المقام الأول وهذا يرجع إلى عدة إعتبارات منها السياسية والإقتصادية والتنموية والثقافية وحتى الإجتماعية، ولعل التباين في المقومات وفي القيمة وكذا القوة الإقتصادية يجعل هذه السياسة تكون في صالح طرف واحد وهذا لعدة أسباب منها:

- الإختلاف الواسع في الثقل البشري، حيث يمثل عدد سكان الجزائر **8%** من سكان الإتحاد وهذا الفرق قد يكون لصالح الجزائر كما يمكن أن يشكل حجر عثرة أمامها في محاولاتها لإختراق السوق الأوروبية وإيجاد قدم فاعل فيها.
- الإختلاف في المكانة الإقتصادية، فالإقتصاد الجزائري إقتصاد صغير ويعتمد أساسا على عائداته من صادرات المواد البترولية والغازية، في حين نجد دول الإتحاد الأوروبي التي تكاد تكون في أرقى درجة من درجات التكامل الإقتصادي، ويعتبر الاقتصاد الأول في العالم.
- التباين الواسع في أهمية المبادلات التجارية لكل طرف عن الآخر، ففي الوقت الذي نجد فيه الإتحاد الأوروبي يمثل حوالي **65%** من التجارة الخارجية الجزائرية، نجد بالمقابل مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر **في5%** من التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي.
- لن يكون لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ضمن هذه السياسة فائدة كبيرة على الإقتصاد الجزائري إذا كان الإتحاد الأوروبي سيعامل كل الدول الأخرى بنفس المعاملة، في حين تلتزم الجزائر بإعطاء ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل قيدا على حرية الإستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي دون مقابل تحصل عليه الجزائر مما يشكل تكلفة إضافية على إقتصادها.[1]
- لم تكن إستفادة الجزائر من هذه السياسة بالقدر المتكافئ، حيث أكدت طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية مسعى الإتحاد الأوروبي في الإبقاء على الجزائر كشريك إستراتيجي في مجال الطاقة. إضافة إلى ذلك يعمل الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة على تعزيز دوره السياسي والأمني في المنطقة بما يتيح له مواجهة التهديدات الجنوبية المتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية من جهة، وضمان مصالحه بتدفق الموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى.[2]

[1] – جمال عمورة، مرجع سابق، ص ص 191-192.

[2] – سارة قشيدة، مرجع سابق، ص 111.

▪ لقد ساهم تعديل بعض الأسس في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار منذ **2010** في تحسين وتطوير إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الذي أصبح مقتنعا أكثر من أي وقت مضى بضرورة قيام علاقات متكافئة بينه وبين شركائه قائمة خاصة على احترام الخصوصيات الاقتصادية والثقافية لكل طرف، إلا أن إستمرار الإتحاد الأوروبي في سياسة الرقابة التي يمارسها من خلال علاقاته غير الرسمية مع الجهات غير الحكومية في بلدان الجنوب ساهم في الرفع من درجة عدم الثقة في إطار هذه الشراكة.[1]

▪ تصر الدول الأوروبية على إدراج إسرائيل في المنظومة المتوسطية المقترحة، وهو ما سيمثل عائقا مزعجا لتطور أي علاقات شراكة مثمرة مع العرب.

▪ إن المنظور الأوروبي العام في تناول الشأن العربي قد أصبح محل إنتقاد شديد من القوى الديمقراطية، فهو منظور أمني بالدرجة الأولى (حروب-أصولية-هجرة...) مضافا إليه إهتمامات السوق والنفط، ومن المثير أن أوروبا هي التي تؤوى قيادات الإرهاب، وهي التي سبق لها إستخدامهم في الصراع ضد السوفييت وضد قوى اليسار في بلدان عديدة وبالتالي فالمنظور الأمني لا يصلح وحده لقيام شراكة.

▪ تشير الخبرات المتعددة إلى أن المعونة الأوروبية لم تتنزه كثيرا عن المصالح السياسية والإقتصادية، فضلا عن شكلية المعونة الفنية وحصول الخبراء الأوروبيين على معظم مخصصاتها، وكذا ربط المعونة بنمط الهجرة الإنتقائي.[2] وبالتالي فإن إستراتيجية محاربة الهجرة من طرف الإتحاد الأوروبي تخدم فقط المصالح الأوروبية، لأن برنامج الهجرة غير الشرعية الذي قدمته المفوضية كان إستجابة للتحديات الاقتصادية والديمقراطية، بحيث تضمن هذا البرنامج الذي وضع في ديسمبر **2005** سياسة جديدة سميت بالهجرة الإنتقائية(**Immigration sélective**) وهذا ما يزيد من نزيف هجرة الأدمغة ويعمق من الهوة الاجتماعية والإقتصادية بين دول الشمال والجنوب في حوض البحر الأبيض المتوسط.

▪ عدم تكافؤ العلاقة بين الطرفين (الجزائر والإتحاد الأوروبي)، وهذا يعود إلى طبيعة المبادلات التجارية على إعتبار أن الجزائر دولة ريعية تعتمد على عائدات المحروقات، بينما الإتحاد الأوروبي قوة إقتصادية وتجارية تصدر منتوجات متطورة الجودة، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري خاصة في سنة **2014** بسبب إنخفاض سعر البترول. (أي بمعنى أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر غير متوازنة سواء من حيث الإمكانيات المادية والقدرات البشرية والتقنية وكذا الثقل السياسي والتي ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الدول الأوروبية).

[1] – عبد الله بلغيث، مرجع سابق، ص06.

[2] – علي الكنز، مرجع سابق، ص ص 145-149.

▪ يبدو من خلال ما جاء في هذه السياسة أن دول جنوب المتوسط ومن بينها الجزائر هي الدول المعنية بتطبيق نصوص هذه الشراكة لأنها أقل ديمقراطية ومع غياب القانون[1]، (بحكم تداعيات الحراك العربي منذ **2010**).

▪ يسعى الإتحاد الأوروبي في علاقاته مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى تصدير مبادئه ومعاييره المعيارية وحتى نموذج الفريد للتكامل الإقليمي إلى الخارج، وبشكل عام يمكن تصنيف سياسة الجوار كسياسة جماعية ذات مصداقية منخفضة لأنها تستبعد صراحة منظور العضوية في دول سياسة الجوار الأوروبية ولا تضع معايير عالية للمشاركة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تفتقر سياسة الجوار الأوروبية إلى أداة إتصال مماثلة لتطوير عملية التنشئة الإجتماعية بين الحكومات بينما يمثل إحتمال عضوية الإتحاد الاوروبي الآلية الأكثر فعالة.[2] ولعل تصريح الرئيس السابق للمفوضية **"رومانو برودي"** يثبت ذلك عندما صرح بتقاسم كل شيء ما عدا **"المؤسسات"**.

– **على مستوى الأهداف،** إستمر الأمن هدفا وراء سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط خاصة في ظل إستمرار التهديدات الأمنية للإتحاد الأوروبي من جنوب المتوسط كالهجرة غير الشرعية، وصعود التيارات الإسلامية وتأمين إمدادات الطاقة، وبالتالي لا تمثل مراجعة الإتحاد الأوروبي لسياسته تغير في الأهداف، أما **على مستوى الأدوات،** فلا تمثل مراجعة الإتحاد الأوروبي لسياسته تغير برامجي، فلم يأت الإتحاد الأوروبي بأدوات جديدة للترويج للديمقراطية في مراجعته لسياسة الجوار الأوروبية بل إستمر الإعتماد على المشروطية بشقيها السلبي" **القليل في مقابل القليل**" والإيجابي " **المزيد في مقابل المزيد**"، إضافة إلى ذلك غياب جاذبية الحوافز المرتبطة بالمشروطية لدول جنوب المتوسط، فما خصصه الإتحاد الأوروبي من تمويل إضافي لدول جنوب المتوسط يعد ضئيل للغاية إذا ما قورن بحجم المشكلة الإقتصادية في هذه البلدان، كما إقتصرت حرية التنقل على الأكاديميين والطلاب و رجال الأعمال دون الحديث عن تنقل العمالة والذي يعد حافزا لدول جنوب المتوسط.[3]

[1] – عبد القادر بخدة، مرجع سابق، ص ص 137-145.

[2]- Moritz Schneider, Européanisation beyond the EU: The Dynamics of Europeanization in the Southern Méditerranéen Partner States, dans **L'Europe en Formation**, N°356, 2010. Disponible sur le lien : https://www.cairn.info/revue-l-europe-en-formation-2010-2-page-125.htm

[3] – هايدي عصمت كارس، مرجع سابق، ص 304.

– يقوم الإتحاد الأوروبي بتفعيل مبدأ المشروطية كوسيلة ضغط على الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط عموما والجزائر خصوصا، وذلك كي تستجيب لمطالبه الخاصة بتحقيق مصالحه الأمنية والإستراتيجية خاصة في مواجهة الهجرة غير الشرعية بعيدا عن حدوده ومياهه الإقليمية وضمان الهيمنة على الأسواق المحلية لتسويق منتجاته في ظل منافسة شرسة مع قوى عظمى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة إلى بعض القوى الإقليمية الصاعدة كتركيا والهند والبرازيل.[1]

وفي هذا السياق أوضحت **Marise Cremona" ماريس كريمونا"** أن الإتحاد الاوروبي يأمل في تكرار النجاح الملحوظ لعملية الإنضمام من خلال تحديد بعض الأهداف نفسها وبإستخدام أدوات ومنهجيات مماثلة بما في ذلك المشروطية والتمايز، ولكن بدون هدف الإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي، حيث ترى أن سياسة الجوار الأوروبية تقوم على الفرضية أو الأمل بالوعد بتحقيق درجة عالية من التكامل الإقتصادي والسياسي وهي فرضية تثير حولها الكثير من الشكوك. وعليه ترى بأن المشروطية كانت ولازالت سمة مميزة لسياسة الإنضمام على مدى العقد الماضي، وله تأثيرات كبيرة على نتائج سياسة الجوار الأوروبية بحيث قد تؤدي إلى إضعاف قدرة الدول المشاركة فيها، وبالتالي تؤدي إلى خلق مشاكل بالنسبة للجيران الجدد خاصة مشكل التمايز، مشكلة المعايير ومشاكل القياس والتطابق.[2]

وعلى نفس المنهج أكد **فابري زوان تاسيناري Fabrizio Tassinari** على أن الإتحاد الأوروبي عندما يتحدث عن العضوية مع جيرانه في الحي(الشركاء الجدد)، يكون ذلك شاملا بحيث يضع الشروط والعروض والحوافز الكبيرة والأهم من ذلك كله يشير إلى قوة عملية التكامل، وبالتالي فالشراكة مع دول الجوار تكون حصرية أي غالبا ما تكون غير فعالة بالأحرى وغير جذابة، وغير قادرة على ممارسة التأثير والحفاظ على الأمن في القارة.[3]

– للإتحاد الأوروبي كل المصلحة في إزالة الهوة الإقتصادية وتناقضات الثروة التي توجد بين شمال جنوب المتوسط، فالتقليص من هذه التفاوتات لا يمكن أن يؤدي إلا إلى نتائج إيجابية على مستوى عيش سكان الجنوب الذين سيفكرون قليلا في الذهاب إلى الخارج للبحث عن شروط العيش الأكثر قبولا، مما سيسمح بمراقبة حركات المهاجرين ولكن كذلك سيخلق الإستقرار حول الإتحاد الأوروبي، وبالتالي وإنطلاقا من هذه التحليلات، يلاحظ بأن علاقة الشركاء مع الإتحاد الأوروبي تنزع إلى التهيكل حول عدد من الرهانات

[1] – لعسل نور الدين، مرجع سابق، ص 308.

[2] - Marise Cremona , The European Neighbourhood Policy: Legal and Institutional Issues ,CDDRL ,Working papers; ° 25,November2004,p5-7.
https://cddrl.fsi.stanford.edu/publications/european_neighbourhood_policy_legal_and_institutional_issues_the

[3] - Fabrizio Tassinari , Security and integration in the EU Neighborhood :The Case for Regionalism ,Caps Working Document, N°226.July2005.p05.

المرتبطة بالهجرة، وبالتالي نلاحظ بصفة دقيقة أن الهجرة لم ينظر إليها من طرف الضفة الشمالية كعامل من عوامل التنمية، بل كمصدر للفوضى والإزعاج وكمصدر لإنعدام الأمن وعدم الاستقرار أي مصدر للأخطار وتهديد أمني.[1]

- تخدم هذه السياسة التوجهات الأوروبية والتي تسعى نحو تطوير الإندماج الأوروبي، وتدعيم إبراز أوروبا كقوة إقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الإقتصادية الدولية الأخرى، فالإتحاد الأوروبي يسعى دوما للعب دور في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية وإقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ.[2]

- إن الدول المغاربية بما فيها الجزائر تتعارض مقاربتها حول آليات إدارة الهجرة بالمقارنة بالتصور الأوروبي، فالدول المغاربية ترى في التنمية كمبدأ ومتغير أساسي في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في حين أن أوروبا تصر على غلق الحدود وتكثيف الرقابة عليها وتسييجها، وأكثر ما يساعد الدول الأوروبية في تنفيذ سياساتها هذه هو غياب إتحاد مغاربي مع وجود أطراف مغاربية تميل إلى تنفيذ مقررات سياسة الإتحاد الأوروبي، بحيث نجد أن المملكة المغربية تتسابق للدخول في تعاقد بنيوي أمني بخصوص محاربة ظاهرة الهجرة، وهو نفس الشيء بالنسبة للمجالات الأخرى وهذا من أجل التقرب من أوروبا التي منحت للمغرب ميزة " **الوضع المتقدم**" لعام **2008** إعترافا منها لمسيرته للضغوط الأوروبية، فيصبح المغرب بذلك " أكثر من شريك" وأقل من عضو في آن واحد.[3]

- وفي إطار **أمننة** أوروبا للهجرة شكلت دوريات **فرونتكسFrontex** والتي يتركز دورها في مراقبة وإدارة الحدود الخارجية للدول الأعضاء أصبحت تتخذ مواقع متقدمة في حوض المتوسط وهذا كآلية للتصدي لمحاولات تسلل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا، فهذه الآلية من شأنها أن تؤثر على سيادة الدول، فيتحول مياهها الإقليمية إلى فضاء لتحرك حر لهذه الوكالة وهو ما يعني نقل حدود أوروبا إلى الجنوب وتحويلها إلى مسرح لعمليات المحاربة ضد المهاجرين، كما سيحول هذه المنطقة الجنوبية إلى جدار لحماية الأمن الأوروبي وبالتالي تكريس **الأمننة** الأوروبية للهجرة دون أي إهتمام بدعم التنمية في الدول المصدرة للهجرة، وما يثير الخوف أكثر هو إقدام هذه الوكالة على عقد إتفاقيات ملزمة مع دول الجنوب والتي ستصبح بموجبها خاضعة لهذه الوكالة، فتكون أوروبا عبر هذه الوكالة قد قامت بإعادة تشييد جدار برلين

---

[1]- التقرير الإستراتيجي المغربي التاسع 2006-2010، المغرب والإتحاد الأوروبي: المغرب ودول الإتحاد الأوروبي، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، جامعة محمد الخامس أكدال، 2010، ص62.

[2] - صالح بضياف، إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005م-2019م) بين الواقع والمأمول، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد23، العدد02، 2020، ص 1115-1116.

[3] - سهام يحياوي، مرجع سابق، ص 185.

جديد لكن ليس في أوروبا هذه المرة، ولكن على طول حدودها الجنوبية كجدار موازي لجدار شنغن ،هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن تحميل الدول المغاربية ومن بينها الجزائر المسؤولية في الإدارة المحكمة لملف الهجرة غير الشرعية غير منطقي وغير مقبول، ذلك لأن بلدان المغرب العربي لا يمكنها مجابهة هذه الظاهرة المعقدة بمفردها، حتى الإتحاد الأوروبي نفسه لم يصل إلى وضع الآليات الملائمة والناجعة لمجابهة هذه الظاهرة، وعليه فالمسؤولية مشتركة وأمننة ظاهرة الهجرة سيؤثر سلبا على دول الجنوب نتيجة الضغط المفروض عليها من جهة وهو ما يشجع على الهجرة من جهة أخرى[1].

– سياسة الجوار الأوروبية منشقة من **"الإستراتيجية الأمنية الأوروبية"** وبما أن أهم نقاط التي تطرقت إليها هذه الإستراتيجية نجد أمن الطاقوي بحيث نجد في التقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية أشارت إلى أمن الطاقة، فقد نجد أن الإتحاد الأوروبي لديه مخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة.....، وأن إنخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني بحلول **2030** فإنه يتوجب إستيراد ما يقارب من **75%** من حاجاتها من الغاز والبترول وهذا ما يدل على الإتحاد الأوروبي أن يتخذ من هذه السياسة مبادرة لمواجهة هذا التحدي. وعليه يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل زيادة التبعية لدول المتوسطية للإتحاد الأوروبي وأيضا زيادة السيطرة على المنطقة المتوسطية عامة و المنطقة المغاربية خاصة وهذا من أجل ضمان أمنها على حساب الشعوب العربية والمتوسطية والتي تزداد في كل مبادرة يطرحها الإتحاد إلى تبعية أكثر.[2]

– لقد منح الإتحاد الأوروبي الأولوية للجانب السياسي والأمني في مراجعته لسياسة الجوار على حساب الجانب التنموي للمنطقة المتوسطية، وعليه فإن سيطرة الجانب الأمني في مختلف المبادرات لدليل إضافي على الهاجس والقلق الذي ينتاب دول الإتحاد الأوروبي، وعليه فإن الإدراك الأوروبي من حجم هذه التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية سيجعل مسائل التنمية والنمو وحقوق الإنسان في حيز ضيق مقارنة مع الحيز الذي يحتله الجانب الأمني.

وحتى يتسنى لنا تقييم العلاقات الأورو-جزائرية يجب علينا أيضا تشخيص وتحليل خصوصيات هذا "**العقد الجديد**" كما يسميه **"بشارة خضر"**.

[1]– سهام يحياوي، المرجع نفسه، ص 189.

[2] – مهدي بوكعومة، مرجع سابق، ص 8.

- خطاب جديد، ووصفة قديمة:

الإتحاد الأوروبي آلة مؤسساتية كبيرة، وهو أيضا مصنع جميل للخطابات، فخلال الخمس وثلاثين سنة الأخيرة صاغ الإتحاد الأوروبي مفهوم السياسة المتوسطية الشاملة والتي لم يكن فيها ما هو شامل، لا في أهدافها ولا في ما تغطيه جغرافيا، ثم تبنى السياسة المتوسطية المجددة والتي نستطيع بصعوبة أن نحيط بما هو مجدد فيها، ثم أطلق في برشلونة "الشراكة الأورو-متوسطية" والتي وضعت قيد التنفيذ عام **1995**، وقبل أن تصل الشراكة إلى هدفها فاجئنا بخطاب جديد: الجوار الذي يتم تقديمه كسياسة جديدة جريئة، وقفزة نوعية في علاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه القدامى والجدد[1].

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه السياسات أن لها نفس الأهداف المشتركة والتي تقوم على تكوين علاقات سياسية وثقافية أقوى مع دول الجوار وتقاسم المسؤوليات في عمليات حل النزاعات التي تمس المنطقتين، إضافة إلى زيادة مستويات التكامل الإقتصادي والقائم على مبدأ حرية التجارة...إلخ من الأهداف المشتركة.

- إقليمية طرفية:

فالإتحاد الأوروبي في الواقع يقترح القيم والمبادئ والمعايير والقواعد، وإذا باشر الجيران للإمتثال للقيم المشتركة عندها فقط يقدم لهم فرصة الإفادة من المشاركة في السوق الداخلية، ولكن دون المؤسسات.

- سياسة الجوار الأوروبي مشدودة إلى الإستقرار:

إن تلازم التوسيعين الأخيرين للإتحاد الأوروبي مع إطلاق سياسة الجوار الأوروبي، لم يكن عرضيا عندما مدد حدوده الخارجية من بحر **بارنتس** في الشمال إلى البحر الأسود في الجنوب، وجد الإتحاد الأوروبي نفسه في مواجهة تحديات جديدة ومخاطر مرتبطة بموجات الهجرة غير المسيطر عليها وغير المختارة والعمليات المافيوية، وكذا الإنعكاسات السلبية للتخلف والأوضاع النزاعية للجيران الجدد على أرضه بالذات، وبالتالي فإن مشكلة **تراسنستريا(Transnistria)** وقضية الصحراء الغربية والصراع العربي-الإسرائيلي وخصوصا الفلسطيني-الإسرائيلي والنزاعات الأخرى المفتوحة أو المقنعة يمكن أن تعرقل سياسة الجوار لا بل تؤدي إلى إخفاقها.

-سياسة الجوار الأوروبية بلا مؤسسات مشتركة:

على العكس من إتفاقيات الفضاء الإقتصادي الأوروبي**(EEE)**، والمزودة بأجهزة إدارة مشتركة، فإن إتفاقيات الجوار تقوم على التعاون التقليدي بين الحكومات، أي ليست هناك هيكلية مؤسساتية وبالأحرى آلية

[1]- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)، مرجع سابق، ص 204.

قانونية لأن هذه الإتفاقيات تدار من قبل لجان مشتركة وتتخذ القرارات بناء على تفاهم، وهذا لأن سياسة الجوار تعمل في إطار السيادة الوطنية وليس في إطار سيادي **"فوق وطني"**.[1]

- سياسة الجوار الأوروبي: مبادرة وحيدة الجانب للإتحاد الأوروبي.

إن سياسة الجوار الأوروبية مبادرة أحادية الجانب من خلال ثلاث أصعدة:

✓ **على الصعيد البنيوي:** الإتحاد الأوروبي هو الذي يضع القواعد ويلزم دول الجوار بقبولها، وهو الذي ينظم العمل ويحدد أهدافه.

✓ **على صعيد الأداء:**

هو الذي يتحكم في القدرة التكتيكية والتنظيمية، للوصول لحلول متطابقة والتي تتماشى مع أهدافه.

✓ **على الصعيد الإداري:** هو من يملي المعايير ويحدد الوجهة الواجب إتباعها.[2]

وفي الواقع تبقى سياسة الجوار الأوروبي(**PEV**) مبادرة وحيدة الجانب، فالجيران لم يكونوا في وضع الطالبين، ولم تكن لتغريهم دائرة الأصدقاء، وبالتالي فهذه السياسة هي سياسة مرتبطة أساسا بمصلحة الإتحادالأوروبي الخاصة بتدعيم أمنه وإستقراره من خلال تحويل هؤلاء الشركاء إلى حلفاء.

- سياسة تفتقر إلى التماسك:

إن الهدف في سياسة الجوار الأوروبي هو أن يصبح الجيران أكثر فأكثر شبيهين بالإتحاد الأوروبي ولكن دون إمكانية الإنظمام إليه: كل شيء ماعدا المؤسسات (حسب ما كان يصرح به رومانو برودي) وهكذا فإن كل شيء ماعدا المؤسسات كلمة كل شيء هي المشكلة وليس المؤسسات أي بعد أن حصلنا على كل شيء (ماعدا، فتح السوق، الخيار للقيم المشتركة، مشاركة برامج الأبحاث) فهل يمكن إستبعاد الجيران المصطفين مع البلدان الأعضاء في هيئات التقرير وهندسة المؤسسات في الإتحاد؟[3]

- سياسة الجوار الأوروبي كرسالة تمدينية:

إن سياسة الجوار الأوروبي بدلا من أن تكون سياسة تمارس مع الجيران فإنها سياسة تمارس نحو الجيران، أي إنها سياسة "من **الداخل"** من أجل **"الخارج"** ففي جوهرها خطاب أمن، فهي تقترب مما يشبه **"الرسالة التمدينية"**، وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية، فواسطة العقد في منظومة الجوار تتمثل

[1] – المرجع السابق، ص 206.

[2] – سهام حروري، مرجع سابق، ص 353.

[3] – يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، مرجع سابق، ص 43.

في المواءمة القانونية من خلال أدوات القوة الناعمة(**Soft Power**): الحوافز المالية، تأثير المثال، العدوى الهادئة.[1]

وعلى العموم يمكن القول أنه بالرغم من الإيجابيات التي تقدمها هذه السياسة في إطار التعاون الأورو-جزائري إلا أن هذا التعاون يبقى مرتبط بروابط تبعية مع الإتحاد الأوربي أكثر من رابطة الإعتماد المتبادل و التعاون لأن هذه التبعية تبقى على دول المتوسط وخاصة الجزائر في حالة الإستغلال من قبل الإتحاد الأوروبي على إعتبار أن الجزائر شريك جيو- سياسي من ناحية الإمدادات الطاقوية خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة لذلك يسعى الإتحاد الأوروبي دائما إلى ربط إقتصاديات هذه الدول مع الإتحاد الأوروبي في صيغ التعاون والشراكة على الرغم من أن الشراكة لا تحقق صيغة رابح- رابح فالمستفيد هنا هو الإتحاد الأوروبي فقط.

المطلب الثاني: التحديات التي تعترض العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

مكن التقارب الجغرافي بين القارة الأوروبية والجزائر من بناء علاقات وثيقة بين الجانبين وهذا ما شهدناه من خلال تعدد المشاريع والمبادرات بين الشريكين، إلا أن الظروف السياسية التي تشهدها الساحة الدولية من أزمات وإضطرابات بين البلدين تعتبر من أهم التحديات التي تعترض تطور وإستمرار هذه العلاقة ولعل من أهمها:

- **حجم الفروقات الإقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب في المتوسط:**

إن من أهم العقبات والعراقيل التي تعترض العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار هو حجم الإختلافات والفروقات الاقتصادية خاصة وكذا إرتباط دول الضفة الجنوبية بدول الضفة الشمالية خاصة من حيث حجم المديونية وكذا تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية، إضافة إلى مجموعة من الصعوبات المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية بما فيها الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى عراقيل المرتبطة بتصنيف المشاريع ذات الأولوية، من طرف الإتحاد الأوروبي إذ منح الإتحاد الأوروبي الأولوية للجانب السياسي والأمني، على حساب الجانب التنموي للمنطقة المتوسطية، وعليه فإن سيطرة الجانب الأمني في مختلف المشاريع الأوروبية، لدليل على الهاجس الأمني والقلق الذي ينتاب دول

[1]- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)، مرجع سابق، ص 213.

الإتحاد الأوروبي، وعليه فالخوف الأوروبي من وجود خطر قد يأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط جعل من مسائل التنمية في حيز ضيق مع الحيز الذي يحتله الجانب الأمني.[1]

❑ إن التحديات الرئيسية للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والجزائر هي **"إعادة توازن العلاقات الإقتصادية بالنسبة للجزائر"**، حيث تتميز العلاقات الإقتصادية مع أوروبا **"بعدم التناسق البنيوي"** الذي ينبغي تصحيحه، وبحسب تقرير للوكالة الوطنية للنهوض بالتجارة الخارجية(**Algex**) حول تأثير إتفاقية الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ عام **2005**، فإن خسائر الجزائر بين **2005** و**2020** تبلغ **19** مليار دولار بينما بلغت خسائر **2005-2014** حوالي **08** مليار دولار.

هذه الخسائر هي نتيجة المزايا الضريبية والجمركية الممنوحة للبلدان الأوروبية من خلال إتفاقية الشراكة، والتي تسمح لها بإغراق السوق الجزائرية بينما لا يمكن للمنتجات المحلية المنافسة بل كان الطموح أن يتم تصديرها إلى أوروبا، إلى جانب هذه الخسائر المالية الضخمة، هناك العواقب التي عانى منها المستهلكون الجزائريون: إرتفاع أسعار المنتجات المستوردة وبالتالي إنخفاض القدرة الشرائية.[2]

❑ **غياب رؤية موحدة لمفهوم الأمن في المنطقة المتوسطية:**

إن الإتحاد الأوروبي وهو يضع قواعد اللعبة من منظور إن الدول المغاربية تمثل منطقة مصدرة للمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع، فالحدود الآمنة للإتحاد الأوروبي فقط وعلى ذلك فإن أي سياسات لإحتواء مصادر التهديد والمخاطر يجب أن تكون وفقا للرؤية الأوروبية الواقعية، العلمية لأنه ينظر إلى البلدان المغاربية نظرة سلبية بإعتبارها مصدر للهجرة، الإرهاب والتطرف والعنف مما يخلق مشاكل أمنية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية متعددة[3].

بينما ترى الدول المغاربية ومن بينها الجزائر أن معالجة ملفات التهديدات الأمنية ومن بينها الهجرة غير المنظمة لا يمكن أن يكون معالجة أمنية بالدرجة الأولى، بل يجب أن تكون هناك مقاربة تنموية وإنسانية تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل سياسة الجوار الأوروبية حبيسة التبادل التجاري والسلعي[4]. أي بمعنى أن الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر تطالب بضرورة التعاون الأورو-جزائري في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة من زوايا وأبعاد عديدة (إنسانية-نفسية-إجتماعية-إقتصادية....)، وليست فقط أمنية كما يراها الطرف الأوروبي.

---

[1] – يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، مرجع سابق، ص 103.

[2] – لعسل نور الدين، مرجع سابق، ص291.

[3] – أحمد دربان، مستقبل الشراكة الأورو-مغاربية والسيناريوهات المحتملة، **مجلة الإقتصاد الجديد**، العدد09، 2013، ص 287.

[4] – حمزة هداجي ومرضى مصطفى، مرجع سابق، ص266.

❑ **إختلاف وتباين المواقف الأوروبية-الجزائرية حول القضية الفلسطينية:**

يعتبر الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي أحد أبرز أوجه الإختلاف بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية، كما أن هذا الإختلاف وعدم تقدير الدول الأوروبية لرؤى الدول العربية يمثل حجر عثرة في تطوير التعاون العربي/الأوروبي، فالمعروف أن هناك خلافات في الرؤية بين الجانبين العربي والأوروبي إتجاه طبيعة التسوية والعلاقات بين التسوية والتطبيع، فالدول العربية بشكل عام ترى أنها لا يمكن أن تدخل في مشروعات للعمل المشترك مع إسرائيل قبل أن تنسحب الأخيرة من الأراضي العربية التي إحتلتها بقوة السلاح منذ حرب يونيو **1967**.

وترى الدول العربية أن **"التطبيع"** يمثل ورقة عربية ينبغي توظيفها لخدمة قضية التسوية السياسية الشاملة للصراع، هذا بينما ترى دول الإتحاد الأوروبي أن التطبيع والتعاون المشترك يساعد في عملية بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة/المتفاوضة ويشجع إسرائيل على إتخاذ قرارات الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ويقف هذا الإختلاف في الرؤية والتقدير وراء النظرة العربية غير الإيجابية تجاه بعض الأفكار الأوروبية الخاصة بالتعاون الإقليمي في مجالات مختلفة، فهذه الرؤية الأوروبية هي التي تقف وراء طرح دول أوروبية لفكرة إنشاء منظمة للأمن والتعاون في منطقة الشرق الأوسط، وعليه يمكن القول أن عدم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإن كان يعوق أي عمل إقليمي مشترك، فإنه سيلقي بظلال سلبية أيضا على العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية[1]، وخاصة الجزائر والتي لطالما كانت الطرف المساند للقضية الفلسطينية ولعل خير دليل على ذلك شعار الرئيس الراحل **"هواري بومدين"**، **"نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"**، وكذا تصريحات المسؤولين في الدولة الجزائرية على رأسهم **"السيد عبد المجيد تبون"** بحيث صرح قائلا: **"إن الجزائر لن تعترف بدولة إسرائيل"** كما إعتبر أن **"القضية الفلسطينية هي أم القضايا في الشرق الأوسط، وهي قضية مقدسة بالنسبة إلينا وإلى الشعب الجزائري برمته"** مستبعدا أي حل في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية ، كما أعرب عن أسف بشأن الهرولة للتطبيع والتي لن تشارك الجزائر فيها و لن تباركها أبدا[2].

وفي نفس السياق و في تعبير آخر صرح أيضا بأن:" **إن فلسطين هي قضية وطنية بالنسبة للجزائر، ونحن لا نقبل الإستعمار لها"**، مضيفا أنه:" **لو إستعمرت فلسطين أقوى دولة في العالم فسنبقى ندعمها،**

[1] – عماد جاد، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية**، الأردن: مركز الرأي للدراسات، 2005، ص 20.

[2] – الجزائر تجدد دعمها للفلسطينيين وترفض "الهرولة للتطبيع مع إسرائيل"،France24نشر بتاريخ:21-09-2020، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/j9qFw ، تاريخ الإطلاع: 22-02-2023، على الساعة: 08:45.

وفلسطين للفلسطينيين وليست لغيرهم"[1]، مشيرا أيضا أن الجزائر لم تتردد يوما في موقفها الواضح والعلني ضد الإحتلال الإسرائيلي على جميع الأصعدة، وهذا ما شكل حالة من الخوف والهلع عند الكيان الصهيوني، فالخبير الإسرائيلي **"عاموس هارئيل"** مثلا إعترف بأن الجزائر هي التي هزمت" **إسرائيل"** عام **1973**، قائلا في مقابلة سابقة له : **"أعترف بأن الضربة الكبرى في حرب أكتوبر التي شهدت إنتكاسة إسرائيلية، جاءت من الجزائر التي غامر وتشجع طيرانها وحلق فوق سماء "تل أبيب" وهي المغامرة التي لم يجرؤ أي طيران عربي على إقترافها"**[2].

كما أن سعي أوروبا إلى تحسين علاقاتها بإسرائيل هو أكبر مثال على الإلتباس لديها، فمنذ عام **1996** كانت إسرائيل مشاركا كاملا في برنامج البحث والتطوير الخاص بالإتحاد الأوروبي، ووقعت **"إتفاق مشاركة"** في إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية وخطة عمل مع الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وفي سنة **2012** قرر الإتحاد الأوروبي تعميق العلاقات مع إسرائيل وتعزيزها وهذا ما يبرر عدم ثقة العرب بقدرة أوروبا على رسم مسار جديد في السياسة الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط.[3] وفي إطار الدعم العسكري الأوروبي لإسرائيل فقد عززت الدول الأوروبية دعمها العسكري لإسرائيل خاصة في مجال تطوير قدراتها الحربية والإستراتيجية، فلقد مدت ألمانيا إسرائيل بالغواصات من طراز **"دولفين"** القادرة على حمل رؤوس نووية، حيث تحملت ألمانيا تكلفة هذه الغواصات والتي يبلغ ثمن الواجدة منها حوالي **350** مليون دولار كتعويض من الحكومة الألمانية.

أما الطرف الفلسطيني فلم يلقى من أوروبا إلى الدعم الإقتصادي الذي يهدف إلى تسيير جوانب الحياة المعيشية. (مد السلطة الفلسطينية بالمال لدفع رواتب الموظفين وسد الحاجات الإنسانية بالدرجة الأولى)، وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والعلمية والبحثية بين أوروبا وإسرائيل، فقد حدثت دفعة كبيرة كما يشير **"جاي ليدو"** الخبير بإدارة المشرق وإسرائيل بالمفوضية الأوروبية، إلى أن أرقام التبادل التجاري بين الجانبين توضح حجم العلاقات، حيث يبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري حوالي عشرين مليار يورو من بينها **7.5** مليار يورو إجمالي صادرات إسرائيل لدول الإتحاد الأوروبي، وتشمل المنتجات الزراعية الصناعية، ومن

---

[1]- شبكة الميادين، تبون: فلسطين قضية وطنية للجزائر.. ولن نقبل استعمارها، نشر بتاريخ:24-09-2022، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/f3v3G تاريخ الإطلاع: 24-02-2023، على الساعة: 09:41.

[2]- ندين عباس، فلسطين الاكثر حضورا في الجزائر، شبكة الميادين، نشر بتاريخ:30-12-2022، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/CIW6p تاريخ الإطلاع: 22-02-2023، على الساعة08:45.

[3] - بشارة خضر، الإتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي، مرجع سابق، ص 237.

جانب آخر تستورد إسرائيل دول الإتحاد الأوروبي ما قيمته **12** بيلون يورو، بينما تصل نسبة صادرات الإتحاد الأوروبي إلى إسرائيل إلى **22%** من إجمالي صادراته إلى دول جنوب وشرق المتوسط[1].

فأوروبا اليوم تعتبر الداعم الكبير لإسرائيل إذ تحاول جاهدة في كل مبادراتها إدخال الكيان الصهيوني في سياستها المتوسطية وهذا ما ترفضه الجزائر في كل مرة، فالجزائر تعتبر القضية الفلسطينية قضية محورية ومركزية في جدول أعمالها خاصة في القمة الأخيرة التي إحتضنتها في نوفمبر **2022** والتي كانت شعارها **"لم الشمل"** والتي هدفت من خلالها الجزائر إعادة إحياء القضية الفلسطينية خاصة في ظل إستمرار سياسة الإستيطان التي يمارسها الكيان الصهيوني في القدس، كما شكلت هذه القمة أيضا دعم الجزائر الصريح والواضح لمركزية القضية الفلسطينية ورفض الجزائر نهائيا للتطبيع مع إسرائيل وهو الأمر الذي تختلف فيه الرؤية الأوروبية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى عرقلة مسار العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق أهدافها

❑ **توتر العلاقات الجزائرية مع بعض الدول الأوروبية إتجاه القضايا العادلة كقضية الصحراء الغربية:**

- التوتر الجزائري-الإسباني:

أعلنت الرئاسة الجزائرية عن تعليق معاهدة **"الصداقة وحسن الجوار"** مع إسبانيا بتاريخ **08** جوان **2022**، وهي المعاهدة التي وقعت بين الدولتين في **08** أكتوبر **2002**، تليها بعد ذلك إعلان السلطات الجزائرية عن تجميد عمليات التجارة الخارجية للمنتجات والخدمات من وإلى إسبانيا وأشارت الرئاسة الجزائرية في بيان لها بخصوص تعليق المعاهدة مع إسبانيا، إلى أن هذا الإجراء جاء ردا على الموقف الإسباني من قضية الصحراء الغربية، في ضوء إعلان رئيس الوزراء الإسباني " **بيدرو سانشيز**"، عن دعم مبادرة الحكم الذاتي التي تقترحها الرباط في إقليم الصحراء المتنازع عليه مع جبهة البوليساريو، وهو الموقف الذي عدته الجزائر متناقضا مع الإلتزامات القانونية والأخلاقية والسياسية لإسبانيا، وأن هذا الموقف الإسباني يسعى لتكريس سياسة الأمر الواقعي الإستعماري بإستعمال مبررات زائفة.

فالجزائر كانت ولا زالت تعتبر أن قضية الصحراء إحدى الملفات الرئيسية الحاكمة لطبيعة العلاقات الخارجية للجزائر حيث رأت أن الموقف الإسباني الأخير يتنافى والقانون الأوروبي.، أما من ناحية الموقف الأوروبي لهذه الأزمة، فقد وصفت المفوضية الأوروبية قرار الجزائر تعليق معاهدة الصداقة ب" **مصدر مقلق بالغ**" معلنة أنها على إتصال وثيق بحكومة مدريد، ومع السلطات الجزائرية لتوضيح الموقف بسرعة وأضافت على لسان الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي" **جوزيب بوريل**"، ونائب رئيس المفوضية "

[1] - محمد صالح المسفر، مقاربة أولية للإتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية-الأوروبية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،(د.ب.ن)،(د.س.ن)، ص 48.

فاليس دومبروفسكيس"، أن الجهاز التنفيذي الأوروبي بصدد تقييم تداعيات الإجراءات الجزائرية بما فيها تعليمات المؤسسات المالية بوقف المعاملات بين البلدين التي يبدو أنها تنتهك إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، لا سيما في مجال التجارة والإستثمار ما من شأنه أن يؤدي إلى معاملة تمييزية لدولة عضو في الإتحاد الاوروبي ويؤثر سلبا في حقوق الإتحاد بموجب الإتفاقيات[1].

لاسيما في مجال التجارة الإستثمار، ما من شأنه أن يؤدي إلى معاملة تمييزية بين دول أعضاء الإتحاد، وعلى العموم يمكن القول أن هذه الأزمة أنتجت إرتدادات داخل البلدين، ناهيك عن تداعياتها الأمنية السلبية خصوصا على قضية الهجرة غير الشرعية، إلى جانب تأثيرها المحتمل على العلاقات الجزائرية الأوروبية والأطلسية، إذ من بين أحد البنود المهمة التي إشتملت عليها إتفاقية **"الصداقة وحسن الجوار"** بين البلدين، المتعلقة بملف الهجرة غير الشرعية ومراقبة وتحجيم أنشطة العصابات الإجرامية، وبالتالي فإن تعليق العمل بالإتفاقية، قد يدفع بإتجاه زيادة موجات تدفق الهجرة غير الشرعية، خصوصا مع إحتمال رفع الحكومة الجزائرية يدها عن مراقبة هذه الأنشطة وهو الأمر الذي سيضيف المزيد من الأعباء على الحكومة الإسبانية. إضافة إلى ذلك ورغم تأكيد السلطات الجزائرية أن تعليق إتفاقية الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا لن يؤثر على إمدادات الغاز الجزائرية لإسبانيا والإتحاد الاوروبي بشكل عام، فإن الدول الأوروبية تخشى من إستخدام الجزائر لورقة الغاز كأداة للضغط عليها.[2]

- توتر العلاقات الفرنسية –الجزائرية (ملف الذاكرة):

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ تاريخ إستقلال الجزائر سنة **1962** بفترات ومراحل عديدة من الخلافات، أغلبها لم تحل إلى حد الآن، وبالرغم من فترة الإنفتاح هذه التي مر بهذا البلدين إلا أنها لم تسمح لهما بالوصول إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه هذه العلاقات، حيث بقيت عقدة التاريخ تشكل أهم عقبة لأي فرصة تعاون إستراتيجي بينهما، وتعتبر قضية الإعتذار الفرنسي من بين أهم القضايا التي أثارت جدلا ونقاشا واسعا في الأوساط السياسية الجزائرية والفرنسية نظرا لتداعياتها على مسار العلاقات بين البلدين وذلك بحكم أن هذه العلاقات يحكمها التاريخ ويسيرها الإرث المشترك وتحددها حضارتي الشعبين المتميزين

[1] – علي ياحي، الإتحاد الأوروبي يدخل على خط أزمة الجزائر وإسبانيا، نشر بتاريخ 14-01-2022، نقلا عن الموقع: https://www.independentarabia.com/node/341686 ، تاريخ الإطلاع: 22-02-2023، الساعة: 14:32.

[2] – محمد فوزي، تداعيات تعليق الجزائر معاهدة الصداقة مع إسبانيا على علاقاتهما الثنائية، مركز الإمارات للسياسات بتاريخ:20-01-2022، نقلا عن الموقعhttps://cutt.us/0meGL ، تاريخ الإطلاع: 22-02-2023، على الساعة: 15:25.

عن بعضهما البعض.[1] هذا بالإضافة إلى مجموعة من الملفات، إلا أن هناك مجموعة من التوترات والتي يمكن أن تنعكس بشكل سلبي على العلاقات بين الدولتين بدايتها كانت في سنة **2021**.

تفجرت الأزمة بين البلدين في سبتمبر **2021** إثر تقليص باريس حصة التأشيرات الممنوحة للجزائريين، بذريعة عدم تعاون الجزائر في إعادة مهاجريها غير النظاميين، بالإضافة إلى العديد من الملفات الشائكة، حيث يتفاوض البلدين بشأن **04** ملفات تاريخية عالقة، أولها الأرشيف الجزائري الذي ترفض السلطات الفرنسية تسليمه، بينما يتعلق الملف الثاني بإسترجاع جماجم قادة الثورات الشعبية(الموجودة بمتحف الإنسان بالعاصمة باريس).

ويتعلق الملف الثالث بتعويض ضحايا التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في الصحراء الجزائرية بين عامي **1960-1966** أما الملف الرابع يخص إستجلاء مصير المفقودين خلال الثورة التحريرية(**1954-1962**) وعددهم **ألفان** و**200** مفقود حسب السلطات الجزائرية، ولم تتجاوب السلطات الفرنسية مع أي من المطالب الجزائرية ما عدا تسليم أول دفعة من جماجم ورفات رموز المقاومة الشعبية ضد الإستعمار عام **2020**.[2] ويعتبر **"ملف الذاكرة"** أهم الملفات التي تعيق بناء علاقات قوية بين الجزائر وفرنسا والتي لازالت تطارد فرنسا كلما حلت ذكرى تاريخية ذات صلة بماضيها الإستعماري، حيث تدخل تصريحات الرئيس الفرنسي **"ماكرون إيمانويل"**، ضد الجزائر وتاريخها ضمن هذا السياق، لذلك يمكن وضع تصريحات إيمانويل ماكرون في سياق وضع متوتر شهدته العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ مدة، فمنذ الإعلان عن مشروع ملف الذاكرة الإستعمارية الذي أوكله الرئيس الفرنسي للمؤرخ " **بن جامين ستورا**"، ومعرفة محتواه بخصوص الرؤية الفرنسية لماضيها الإستعماري في الجزائر، ساد نوع من القلق والتوتر من الجانب الجزائري، وكان الرئيس عبد المجيد تبون قد صرح وقتها بالقول:" **إن ضمان علاقات طبيعية وإستعادة فرنسا لمكانتها الاقتصادية في الجزائر مربوط بمدى جاهزيتها لمعالجة ملف الذاكرة**"، وهذا التصريح وحده كاف لتعزيز فرضية القلق الفرنسي من تراجع وجودها الإقتصادي في الجزائر كشريك أساسي وبروز الصين وتركيا كشريكين إقتصاديين.

وعليه يمكن القول أن ملف الذاكرة الإستعمارية الذي أراده **ماكرون** مزعجا للجزائر لدرجة عاقبته بطريقتها الخاصة، وهي تراجع فرنسا في علاقتها الإقتصادية مع الجزائر، وهذا لأن الملف الذي أعده المؤرخ

---

[1] – محمد غربي وساعو حورية، جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية، **مجلة المعيار**، المجلد12، العدد01، 2021، ص122.

[2] –العلاقات الجزائرية الفرنسية...من توتر إلى إنتعاش(إطار)، وكاالة الأناضول، بتاريخ 24-08-2022، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/EUsc0 ، تاريخ الإطلاع: 24-02-2023، الساعة: 14:02.

"ستورا" عالج الموضوع من مصلحة فرنسا فقط وأغفل بحسب الملاحظين والمحللين الجزائريين نقطة هامة وهي جرائم فرنسا في الجزائر.[1]

إضافة إلى هذه الملفات، شهدت أيضا العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا جديدا في الآونة الأخيرة على خلفية خروج مواطنة جزائرية بطريقة غير شرعية يفترض حسب القضاء الجزائري تواجدها بالجزائر، ويتعلق الأمر بالناشطة الجزائرية **"أميرة بوراوي"**، التي تمكنت من الخروج من الجزائر بطريقة غير شرعية أين إتجهت إلى تونس قبل أن يتم إجلائها إلى فرنسا وهو ما دفع بالجزائر لإستدعاء سفيرها لدى باريس للتشاور، كما أصدرت الخارجية الجزائرية بيانا شديد اللهجة عبرت فيه عن رفضها القاطع لما أسمته بـ" **عملية الإجلاء السرية وغير القانونية"**، لرعية جزائرية يعتبر تواجدها على التراب الوطني ضروريا، بقرار من القضاء الجزائري[2]، كما عبرت الجزائر عن رفضها لهذه العملية غير المقبولة، منبهة إلى أنها تخلق ضررا كبيرا بالعلاقات الفرنسية –الجزائرية.

❑ **تأثير التقارب الروسي الجزائري على العلاقات الأورو-جزائرية:**

تمثل عودة روسيا إلى المتوسط بقوة في الفترة الأخيرة ضغطا جديدا على الطرف الأوروبي سواء من ناحية أمنه الطاقوي, أو من ناحية أمنه القومي, خصوصا مع تداعيات الأزمة الأكرانية وانفصال القرم, وأقاليم أخرى في طريقها الى الإنضمام الى الإتحاد الروسي كما يتزايد الضغط في هذه الأثناء على الطرف الأوروبي, لإيقاف إعادة تركيب التحالفات التي تقودها روسيا, ما يحتم على الطرف الأوربي البحث عن أدوات إضافية لاستخدامها في مواجهة روسيا, وعلى وجه التحديد في الضفة الجنوبية ,وهو ما سيدفع عملية الشراكة نحو آفاق أوسع من ذي قبل, مع بروز تيار أوروبي قوي يرغب في وقف الزحف الروسي[3].

فروسيا اليوم تحتل مكانة مهمة في نسق العلاقات الدولية، حيث تسعى جاهدة إلى الظهور كقوة فاعلة في المنطقة المغاربية، وهذا بعد ان أجرت مراجعات شاملة لمحددات سياستها الخارجية بإعطاء العامل الجيوبوليتيكي أولوية كبرى، ولقد تميزت العلاقات الروسية المغاربية بالتباين بين دول المنطقة تبعا للمنطق الأيديولوجي، فخلال الحقبة السوفياتية كانت العلاقات مع بلدان المغرب العربي تقوم على الفرز الأيديولوجي، والمقاربة بين ثنائية الرجعي والتقدمي، وتبعا لذلك كانت العلاقات متينة مع الجزائر وليبيا بحكم الطبيعة

[1] – مصطفى حفيظ، عقدة الذاكرة ومستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، بوابة إفريقيا الإخبارية، تاريخ النشر: 10-10-2021، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/pSGqa ، تاريخ الإطلاع: 24-02-2023، على الساعة: 11:53.

[2] – محمد علال، بسبب الناشطة أميرة بوراوي.. توتر جديد بين الجزائر وفرنسا، عربيةsky news، تاريخ النشر: 09-02-2023، نقلا عن الموقعhttps://cutt.us/RejTB ، تاريخ الإطلاع: 24-02-2023، الساعة: 15:08.

[3] – قلواز إبراهيم، مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية في ظل التحولات السياسية والإقتصادية في المنطقة، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد5251، 2016.

الثورية لنظامي الحكم فيها، مقابل برود في العلاقة بين روسيا والمغرب، وتونس وموريتانيا، وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، ونهاية الأيديولوجيا كحامل أساسي للعلاقات تميزت حقبة الرئيس **"فلاديمير بوتين"**، بمرحلة جديدة في العلاقات الروسية المغاربية، بإعادة توجيه السياسة الروسية من جديد بشكل يتوافق مع المصالح الخارجية الروسية والتركيز على العامل الاقتصادي، بإعتباره مدخلا لتقوية العلاقات مع دول المنطقة، كما شكل الحراك العربي الذي شهدته بعض دول المنطقة عام **2011**، خاصة في ليبيا وتونس عاملا حاسما في إعادة صياغة الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية، إضافة إلى ذلك فموسكو لا تضع أية شروط مسبقة على دبلوماسيتها، مثل تحسين حقوق الإنسان، أو حضر مبيعات الأسلحة النووية...إلخ، كما أصبحت روسيا في الآونة الأخيرة تتجه إلى تطوير الإستثمارات والمبادلات التجارية والتنسيق في مجالات الغاز، والتكنولوجيا النووية السلمية، وتعزيز التعاون الامني في مجال مكافحة الإرهاب.

كما ان أهمية المنطقة المغاربية ضمن الإستراتيجية الخارجية الروسية تبرز جليا مع الأطماع الروسية إلى البحر الأبيض المتوسط حيث ترى موسكو أن الوصول إلى البحر المتوسط يشكل مكونا أساسيا في جعل روسيا قوة عظمى ومن شأنه أن يحول روسيا إلى جهة فاعلة أساسية في منطقة النفوذ الأوروبي، وقذ يقلل أيضا من قدرة الولايات المتحدة على المناورة، وبذلك تعد روسيا اليوم أكبر مصدر للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز الدور الروسي في مجال توريد الأسلحة-**خلافا للقوى الأخرى**- بأنه لا يفرض أي شروط مسبقة أو قيود مسبقة، الأمر الذي يجعل من دبلوماسية السلاح مدخلا للتأثير الروسي في المنطقة، وتعد الجزائر المستورد الأول من روسيا في مجال التسليح، ففي عام **2017** إستحوذت **على10%** من صادرات الأسلحة الروسية، وسجلت بين عامي **2012-2017** زيادة بنسبة **277%** في قيمة الأسلحة المباعة في الجزائر[1]، فالجزائر تعد من بين أكبر أربعة مشترين للأسلحة الروسية في العالم، حيث بلغت ذروتها في عقد الأسلحة تزيد قيمتها على **7** مليارات يورو لسنة **2021** ، وعليه من المتوقع أن تثير العلاقات الجزائرية الروسية نقاشات حادة على المستويين الأمريكي والأوروبي[2].

كما حاولت روسيا التركيز في بناء علاقاتها على الشق الشمالي من القارة الإفريقية ممثلة في الدول العربية وعلى رأسها الجزائر على إعتبار أنها تمثل قوة إقليمية شمال إفريقية تسمح لها بفتح بوابة لها على باقي الدول الإفريقية، ويأتي هذا مزاحمة منها للولايات المتحدة الأمريكية، وعدم ترك المجال لها بالتفرد بموارد

[1] - محمود عزت، **العلاقات العربية الروسية: رؤى استراتيجية وتحليلية حول الدور الروسي في المنطقة المغاربية**، الإسكندرية: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021، ص ص 42-49.

[2] - علي ياحي، توجس أميركي وأوروبي من التقارب الجزائري - الروسي، اندبندنت عربية، بتاريخ 01-12-2022، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/sEEFB ، تاريخ الإطلاع:15-03-2023.

الطاقوية لهذه المنطقة، فروسيا تعتبر الجزائر شريك من مستوى عالي إلى درجة حليف، فالجزائر تعتبر من أهم زبائن روسيا خاصة في الجانب العسكري، وهذا ما تعتبره الدول الأوروبية تهديد مباشر لأمنها الأوروبي على جميع مستوياته، حيث كانت فرنسا من بين الأوائل الدول الأوروبية معارضة للصفقة الروسية الجزائرية في مجال التسلح.

وعلى غرار الإنفاق العسكري أخذ مجال الطاقة إهتماما كبيرا وواسعا خاصة من الطرف الروسي نتيجة التنافس الدولي حول مناطق النفط والغاز(الطاقة)، خاصة المنافسة الأوروبية من خلال الشراكة الأورو-متوسطية فقد تحرك الجانب الروسي بشكل موازي حيث تقدمت روسيا[1] بعروض سخية جدا للجزائر وليبيا فعرضت التكامل مع شركة الغاز الجزائرية "**سونطراك**"، وتقديم منح تجارية مغرية فعملت على خلق منظمات تجمعها في شراكة" إقتصادية-سياسية" مضاعفة بذلك الخطر الإستراتيجي لدى الدول الأوروبية من إحتمال إتفاق الموردين والمزايدة في الأسعار بالنسبة للغاز، وبالتالي فهذه العروض يمكنها أن تغير رسم "خارطة الطاقة" ومن شأنها أن تشكل ضغطا كبيرا على دول الإتحاد الأوروبي.[2]

ومن أهم مظاهر التعاون العسكري بين البلدين، وفي ظل الأوضاع الداخلية الحساسة جراء الحراك الشعبي وبداية ظهور ملامح تدخل قوى أجنبية في الجزائر، أجرت الجزائر وروسيا مناورات عسكرية في المياه الإقليمية الجزائرية في نوفمبر **2019**، أرادت من خلالها موسكو إظهار قدراتها في حماية شركائها التاريخيين وحماية ومصالحها الحيوية في المنطقة من الهيمنة الأوروبية، فكانت هذه المناورات دليلا على مدى عمق العلاقات العسكرية التاريخية بين البلدين[3]. ولا يقتصر التعاون بين البلدين على المجال العسكري فقط بل أخذ أبعادًا سياسية في السنوات الأخيرة، وشمل التنسيق في العديد من القضايا (منطقة شمال إفريقيا كالقضية الليبية ومؤخرًا قضية الصحراء الغربية) حيث أعلنت روسيا توافقها مع الجزائر في هذا الملف.

ومن جانب آخر وفي ظل الأزمة الأوكرانية-الروسية وجدت الجزائر نفسها في مواجهة وضع مقلق بسبب علاقاتها مع موسكو، لاسيما بعد تحرك **17** نائبا أوروبيا لمراجعة إتفاق الشراكة الموقع معها، خاصة بعد توجيه مجموعة من أعضاء الكونغرس رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي" **أنتوني بلينكن"** تطالبه فيها بفرض عقوبات على الجزائر بسبب العلاقات المتنامية بإستمرار مع موسكو، وقبلها دعا وزير خارجية في

---

[1]- بلال قريب، "التعاون الأمني الجزائري الروسي في مجال التسلح والطاقة الواقع والآفاق"، **مجلة المفكر**، المجلد16، العدد01، 2021، ص ص ص 174-179-179.

[2] -شريفة كلاع، "العلاقات الروسية الجزائرية : بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد01، العدد01، 2017، ص 119.

[3] - لزهر مروك، العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات الأبعاد والتطورات الراهنة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد06، العدد01، 2021، ص1257.

مجلس الشيوخ الأمريكي **"ماركو روبيو"** إلى إدراج الجزائر ضمن قائمة **"أعداء أمريكا"**، وإعتبر أن مشتريات الأسلحة من موسكو، والجزائر بإعتبار أنها أكبر مشتري للسلاح الروسي تصب كلها في مصلحة تدفق الأموال إلى روسيا، مما يؤدي إلى زيادة تمكين آلة الحرب الروسية في أكرانيا، وإنتقلت العدوى هذه المرة إلى القارة العجوز التي تحرك عدد من نوابها عبر رسالة إلى المفوضية الأوروبية يطلبون فيها مراجعة إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر.

ووقع **17** نائبا أوروبيا رسالة تم توجيهها إلى كل من رئيس المفوضية الأوروبية **" أورسولا فون دير لاين"** ومفوض الشؤون الخارجية **"جوزيب بوريل"**، جاء فيها:**" نشعر بقلق عميق إزاء التقارير الأخيرة عن توثيق العلاقات بين الإتحاد الروسي و الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهو وضع يترجم إلى دعم سياسي ولوجستي ومالي لعدوان بوتين على أكرانيا"**، واعتبر النواب الأوروبيون أنه إضافة إلى الدعم المالي لموسكو فإن الجزائر توفر إسنادا سياسيا لروسيا عبر الإمتناع عن التصويت على قرار الأمم المتحدة الذي يدين الحرب في أوكرانيا في مارس **2022**.[1]

❑ **طلب الجزائر الإنضمام إلى بريكس:**

تمثل مجموعة بريكس المبادرة العالمية الأولى غير الغربية ذات الأهمية في عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، وهي تضم خمس قوى رئيسية ناشئة تقع في أجزاء مختلفة من العالم وهي : البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، والحرف الأول اللاتيني من أسماء هذه الدول يشكل كلمة **"بريكس"BRICS**، وتعد هذه المجموعة تكتل عابر للقارات ومتباين للحضارات، فهي تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها البيئة الدولية من قبل، إذ لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو إقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي او إقليمي بل تأتي من أربع قارات مختلفة، وبذلك فهي تعد مجموعة مهمة في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.[2]

ترتبط هذه الدول الخمس برابط هام، وهو الذي أنشئت على أساسه هذه المجموعة، ألا وهو رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة العالمية، فأعضاء مجموعة **البريكس** يدعون إلى إنشاء نظام أكثر

[1]– علي ياحي، توجس أميركي وأوروبي من التقارب الجزائري – الروسي، مرجع سابق.

[2] – محمد ميسر المشهداني، **مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة وإستراتيجيات القوى المنافسة**، العراق: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص 286. نقلا عن الموقع: https://cutt.us/VhmE6

عدالة وتوازنا للعلاقات الاقتصادية الدولية، ويهدفون إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي[1].

تبحث الجزائر منذ عدة سنوات عن تحالفات إقتصادية وسياسية جديدة تعود عليها بالنفع، وتكون بديلة لـ إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي تعتبره رهانا فاشلا بعد أكثر من **17** سنة من تطبيقه. كما عبرت الجزائر في أكثر من مناسبة عن خيبتها من مآلات الإتفاق مع الإتحد الاوروبي، بما أنه أفضى إلى نتائج غير متكافئة بين الطرفين، إضافة إلى أن بنوده لم تتماشى مع الخيارات الإقتصادية والسياسية للبلاد عكس ما قد تأمله الجزائر من إنضمامها إلى **بريكس**، ولعل إهتمام الجزائر بالإنضمام إلى هذا التكتل بإعتباره يشكل قوة إقتصادية وسياسية و هذا ما جاء على لسان **"السيد عبد المجيد تبون"** في تصريح له قائلا:" **إن البريكس تهم الجزائر لكونها قوة إقتصادية وسياسية وأن الإنضمام إليها سيبعد الجزائر التي تعتبر رائدة في عدم الإنحياز عن تجاذب القطبين"**، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إنضمام الجزائر إلى بريكس حسب رأي الخبير الإقتصادي **د/ ممدوح سلامة:** يرى أن هناك تداعيات كبيرة على العلاقات بين الجزائر والدول الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لكن إنضمام الجزائر إلى مجموعة **البريكس** سيوطد مكانتها الإقتصادية والسياسية في العالم وربما يقوي وضعها السياسي.[2] وهذا نظرا لكون هذه المجموعة تمتلك وزن ومقومات إقتصادية وسياسية هامة جدا قد تساعد الجزائر في تعزيز موقعها على الساحة العالمية وكذا الإستفادة من الجانب التكنولوجي والتقني وكذا الإنفتاح على الأسواق.

المطلب الثالث: آفاق العلاقات الأورو-جزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

حكمت العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر مجموعة كبيرة من المتغيرات منها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية..إلخ ، في محاولة لبناء علاقات متينة يحكمها مبدأ التعاون و التبادل بحكم الإرتباط الجغرافي والتاريخي والذي تزايد مع نهاية الحرب الباردة وإنتشار موجة التهديدات الأمنية الجديدة والتي تطلبت تكاثف الطرفين لمواجهتها وهو ما حتم على دول الإتحاد الأوروبي طرح الكثير من المبادرات والتي كانت من ضمنها سياسة الجوار الأوروبي، إلا أن الظروف الدولية والإقليمية تغيرت مع بداية الحراك العربي لسنة **2011** الأمر الذي دعى الطرفين إلى تعاون مكثف الأمر الذي أفضى إلى مراجعة سياسة الجوار كإستجابة لهاته المعطيات الجديدة.

---

[1] – علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، **رسالة ماجستير**، (جامعة الأزهر-غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية،2018-2019)، ص ص 37-38.

[2] – أمين زرواطي، ماهي مجموعة "**بريكس**" ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟France24، تاريخ النشر:2022/09/30، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/9jxC7 تاريخ الإطلاع: 24-02-2023، الساعة: 11:54.

وعلى الرغم من التطور الذي عرفته هذه العلاقة والتي كانت بدايتها من مسار برشلونة **1995** إلى غاية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية وبناءا على مجموعة من التحديات التي لا زالت تحكم هذه العلاقة التعاونية يمكن إستشراف مسارات مستقبلية للعلاقة الأوروبية-الجزائرية:

✓ **مسار تطور إيجابي للعلاقات الأورو-جزائرية:**

يقدم هذا المسار نظرة إيجابية حول آفاق العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية والقائم على أن الشراكة القائمة وفق هذه السياسة قد تحدث تحولات مهمة في طبيعة العلاقة بين البلدين خاصة بعد تحول الخطاب الأوروبي بضرورة أن الشراكة التي تفرضها عوامل تاريخية وجغرافية مشتركة من الممكن أن تحقق الأمن والإستقرار على الطرفين، ولعل ما يثبت ذلك هو المساعدات التي قدمتها الجزائر للدول الأوروبية خاصة إيطاليا في ظل (أزمة كوفيد-**19**)، حيث أعرب في ذلك الوقت السفير الإيطالي[1]" **باسكال فيريرا**" عن **"إمتنانه العميق للجزائر والتي وقفت إلى جانب إيطاليا خلال الازمة الصحية فيروس كورونا، مشددا على أن البلدين يوحدهما ماض ثري جدا وتربطهما علاقات ثنائية ودية وخالصة".**

من جهة أخرى ومع دخول العلاقات الأوروبية الروسية مرحلة الخلاف الحاد، والذي مس بشكل مباشر قطاع الطاقة وقطاع الغاز الطبيعي على وجه التحديد ظهرت الحاجة إلى إيجاد البدائل التي تضمن التوجه الأوروبي نحو التخلي عن الغاز الروسي مع نهاية **2023** مما طرح الغاز الجزائري بديلا قويا من الناحية التقنية بحكم قربها الجغرافي إلى الضفة الجنوبية[2]، أي بمعنى أن الحرب الروسية –الأوكرانية عززت التعاون الجزائري الأوروبي خاصة في مجال الأمن الطاقوي الطاقة حيث أنه وفي ظل إنسحاب الغاز الروسي من القارة الأوروبية نجد أن الجزائر كثفت صادراتها إلى أوروبا حيث سجلت كميات الغاز المتدفق إلى أوروبا خلال سنة **2022** ما قدر بنحو **44** مليار متر مكعب نحو إيطاليا، كما تستهدف شركة **"إيني الإيطالية"** إستيراد **07** مليارات متر مكعب إضافية من الغاز المسال خلال العام **2023** والعام **2024** هذا ولقد صرحت الشركة بأن الغاز المسال الجزائري يعزز من أمن طاقتها[3].

---

[1] – نادية بن طاهر، إيطاليا تعرب عن "امتنانها العميق" للجزائر نظير مساعدتها لها في ازمة "كورونا"، نشر بتاريخ 03-06-2020، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 04-02-2023. نقلا عن الموقع: https://cutt.us/OXOe1

[2] – عبد الحميد رولامي، تحولات سوق الغاز الأوروبي بعد حرب روسيا-أوكرانيا ومكانة الغاز الجزائري إتجاه المنافسين، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد19، العدد31، 2023، ص26.

[3] – هبة مصطفى، الجزائر تتصدر صفقات الغاز العربية والإفريقية في العام الأول لغزو أوكرانيا، تقارير وحدة وأبحاث الطاقة، نشر بتاريخ:23-02-2023، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/05d5l تم الإطلاع عليه بتاريخ:07-04-2023.

ومن جهة التعاون أيضا توالت الزيارات الأوروبية إلى الجزائر حيث زارت رئيسة الوزراء الإيطالية **"جورجيا ميلوني"** الجزائر، والملاحظ من هذه الزيارة أنها تدعم العلاقات الأوروبية الجزائرية فهي زيارة من وجهة نظر إقتصادية، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية أين قررت إيطاليا تحرير نفسها من إعتمادها على الغاز الروسي فهي الآن تعتمد على الجزائر كمورد بديل، فبحلول العام **2025** لن تستورد إيطاليا الغاز من روسيا وهذا بفضل الإتفاقيات الموقعة مع الجزائر. أي بمعنى أن الجزائر لم تتخلى عن شريكها الأوروبي حتى في ظل الأزمة الروسية –الأوكرانية وبالتالي فهناك فرص كبيرة للتعاون بين الجزائر وأوروبا في المستقبل خاصة في ملف الطاقة خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يتجه نحو التحول إلى الطاقة الخضراء، وقد إتخذت بالفعل بعض الدول الأوروبية خطوات البحث عن مصادر بديلة للطاقة مثل إسبانيا من أجل تخفيض حجم الواردات الأوروبية من الطاقة الروسي.[1]

ومع إدراك الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المخاطر المرتبطة بروسيا بإعتبارها رئيسا للغاز باتت إعادة تقييم سلاسل توريد الغاز والطاقة النظيفة وتنظيمها أولوية قصوى، بحيث يمكن أن تؤدي الجزائر دورا مهما في هذا التحول، ومن الممكن أن يشمل التعاون المشترك بين الإتحاد الأوروبي والجزائر العديد من المبادرات أهمها:

- التعاون لنشر قدرات جديدة للطاقة المتجددة، من خلال "مشروع **سولار 1000** للطاقة الشمسية"، والذي يهدف إلى إنتاج **15** ألف ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام **2035**.
- مقترح مشترك لتطوير خطوط بحرية لتصدير الطاقة المتجددة المنتجة في الجزائر مباشرة إلى أوروبا.
- خلق شراكات لإلتقاط الغاز المشتعل وإستعماله.
- الإستثمار لزيادة سعة خطوط الأنابيب الحالية من الجزائر إلى أوروبا وبناء محطات جديدة لتصدير الغاز المسال على الأراضي الجزائرية أو زيادة قدرة المحطتين الحاليتين.
- تعزيز فرص الإستثمار في قطاع الهيدروكربونات بالجزائر للمشاركة في أنشطة التنقيب والإنتاج الجديدة.[2]

أما فيما يخص تعزيز وتعميق التعاون في المجالات الأمنية فقد صرح السيد **"جوزيب بوريل"** الممثل السامي للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية عقب زيارته الأخير للجزائر صرح قائلا:" **أنه من المهم القول بأننا إتفقنا على بعث حوارنا رفيع المستوى في مجال**

---

[1] – بسمة سعد، حلقة نقاشية: أنماط جديدة من الإصطفاف والتعاون في المنطقة المتوسطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/aBFun تم الإطلاع عليه بتاريخ:01-03-2023.

[2] – مي مجدي، تقرير إيطالي: الغاز الجزائري خلاص أوروبا من هيمنة روسيا وأمريكا، تقارير وحدة وأبحاث الطاقة، نشر بتاريخ: 30-01-2023، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/R7L0B تم الإطلاع عليه بتاريخ: 08-04-2023.

الأمن وأن أولى الإجتماعات ستعقد قبل نهاية سنة 2023"، وأضاف قائلا:" **تعد الجزائر شريكا موثوقا وفاعلا محوريا في مكافحة الإرهاب ضمن جوارنا المشترك"** وأوضح أيضا:" **أننا نريد تطوير رؤية شاملة وإستراتيجية في مجال مكافحة الإرهاب "، داعيا إلى التنسيق والدعم المتبادل للأعمال الأمنية وتوحيد الجهود من أجل تعزيز الاستقرار على مستوى المحيط وكذا الجوار المشترك خاصة في منطقة الساحل الإفريقي"**، أما فيما يخص تعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد وتبييض الأموال فلقد أشار السيد **"بوريل"** أن مكافحة الفساد وتبييض الأموال يشكلان أولوية هامة سواء بالنسبة للإتحاد الأوروبي أو الجزائر وأضاف أيضا أنه على قناعة تامة بضرورة تعزيز التعاون في هذا المجال مع الحكومة الجزائرية.[1]

✓ **مسار تطور سلبي للعلاقات الأورو-جزائرية:**

في البداية نشير إلا أن مراجعة سياسة الجوار الأوروبية كمبادرة، الهدف الأساسي منها خدمة المصالح الإستراتيجية للطرف الأوروبي، شأنها شأن المبادرات سواء التي سبقت مسار برشلونة أو التي تلتها، وجميع هذه المبادرات كان الهدف الخفي منها إعادة مفهوم جديد للشراكة ضمن متغيرات فرضت نفسها على العلاقات الأوروبية المتوسطية، فقد إعتبرت دعامة لإدراج إسرائيل في منظومة علاقات جوار ودية مع العرب، تحت غطاء إحلال السلام والتغلب على التعقيدات السياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى تبقى الأطماع الأوروبية تحوم على الدول ذات الإمكانيات الطاقوية وهو ما جسدته رغبة فرنسا في التعاقد مع الجزائر في مجال الطاقة[2] والتي عكستها زيارات مختلفة لرؤساء الدول الأوروبية خاصة في الفترة الحالية(في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية).

وفي ظل التحديات الراهنة والتي أثرت سلبا على العلاقات الأوروبية الجزائرية وجدت الجزائر نفسها أمام خيار **"تنويع التحالفات الخارجية":** حيث حاولت الجزائر تجاوز فكرة التبعية للمحور الغربي وخصوصاً فرنسا، وهو النهج الذي ساد خلال حقبة الرئيس الأسبق "**عبد العزيز بوتفليقة**". وقد سعت الجزائر في هذا السياق إلى زيادة التقارب العسكري مع روسيا، وهو التقارب الذي كانت آخر تجلياته متمثلةً في التمارين التكتيكية التي عقدتها بحرية البلدين، تمهيداً لعقد مناورات مهمة تحت مسمى "**درع الصحراء**" بالقرب من الحدود مع المغرب.

وكانت الجزائر قد شاركت بنحو **100** جندي في مناورات "**فوستوك 2022**" العسكرية، التي جرت في أقصى شرق البر الرئيسي لروسيا، وهي تمارين سنوية يشارك فيها حلفاء موسكو المقربون. ويُضاف إلى

---

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر شريك موثوق للإتحاد الأوروبي نشر بتاريخ: 13-03-2023، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/Wqtri تم الإطلاع عليه بتاريخ: 04-04-2023.

[2] - صوراية بوريدح، مرجع سابق، ص 286.

ما سبق تحول الجزائر في السنوات الأخيرة إلى واحدة من أهم الدول المستوردة للأسلحة الروسية؛ حيث وقعت الجزائر في العام الماضي صفقات سلاح تجاوزت قيمتها **7** مليارات دولار مع روسيا، فضلاً عن أن روسيا إختصت الجزائر ببعض المقاتلات التي لم تُصدرها لأي دول أخرى مثل **"سوخوي 57"**[1]. وهذا ما سيؤثر سلبا على الشراكة الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

من جهة أخرى طلب الجزائر الإنضمام إلى **البريكس** هو قرار أيضا يؤثر كثيرا على العلاقات الأورو-جزائرية على إعتبار أن الجزائر تعتبر من أهم الشركاء لدول الإتحاد الأوروبي خاصة على الصعيد الطاقوي، وبالتالي فالبحث عن شركاء جدد من غير القارة العجوز سينعكس سلبا على مسارات العلاقات الجزائرية الأوروبية خاصة وأن هذا التجمع **(بريكس)** يضم دولا قوية جدا الأمر الذي من شأنه أن يحقق للجزائر تسهيلات تجارية واقتصادية يمكن أن تحصل عليها عند إنضمامها إلى هذا التكتل.

✓ **مسار بقاء الوضع الراهن:**

ينطلق هذا المسار من إعتبار أن ورغم التقاطعات والتوتر الذي شهدته علاقات البلدين، أبقت الجزائر وبعض الدول الأوروبية جسور الحوار قائمة بينهما من أجل تطبيع العلاقات وكما يرى محللون بأن حرب أوكرانيا وأزمة الطاقة في أوروبا وتداعيات ملف الصحراء على العلاقات بين مدريد والجزائر وتراجع النفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية وسعي الجزائر لتعزيز دورها الإقليمي، تشكل حوافز للتقارب بين الشريكين خاصة فرنسا، بحيث أن هذا تقارب تحتاجه **فرنسا** لضمان موارد الطاقة من شريك تقليدي والسعي لإستعادة نفوذها التقليدي في المنطقة، فيما تحتاجه **الجزائر** لتعزيز دورها الإقليمي وخصوصا في صراعها المفتوح مع المغرب حول ملف الصحراء من جهة، وفي محاولة لممارسة ضغط على إسبانيا عبر إستخدامها للطاقة كسلاح ديبلوماسي، كما ساهمت تقلبات علاقات الجزائر مع فرنسا ولاحقا مع إسبانيا إلى توسيع الشراكة أوروبيا مع كل من ألمانيا وإيطاليا إضافة إلى تركيا التي دخلت في السنوات الأخيرة كمنافس لفرنسا على النفوذ في المنطقة المغاربية، كما أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للجزائر على حساب فرنسا. وحصلت إيطاليا على أكبر صفقة غاز لتصبح الشريك الأوروبي المفضل للجزائر.[2] وعليه يمكن القول أن مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية سيبقى كما هو عليه في ظل التحديات السياسية المطروحة.

[1] – محمد فوزي، التوازن الآمن: ما أبعاد الموقف الجزائري من الحرب الأوكرانية؟،تاريخ النشر 27-10-2022، مركز إنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، نقلا عن الرابط: https://cutt.us/OeGWM تم الإطلاع عليه بتاريخ:26-01-2023.

[2] – منصف السليمي، تحليل فرنسا والجزائر طريق ماكرون الصعب لحل العقدة، تاريخ النشر:25-08-2022 نقلا عن الرابط: https://cutt.us/VA5uG ، تم الإطلاع عليه بتاريخ:31-03-2023.

وعموما يمكن القول أنه وفي ظل التحديات التي تواجه الطرفين(**الأوروبي** و **الجزائري**)إلا أن مسار العلاقات الأورو-جزائرية يبقى مرهون بمدى توافق وجهات النظر بين الجانبين خاصة في الجانب الإقتصادي والأمني، بالإضافة إلى أن ما ينقص هذه العلاقة هو إدراك الشريكين بأن الشراكة قائمة فعلا على مبادئ الحوار وتبادل المنفعة وليس على مبادئ التسويق والسيطرة على الأسواق، أي بمعنى أنه على الطرف الأوروبي تشديد الانتباه على الجانب الإقتصادي أكثر من الجانب الأمني والسياسي خاصة في ظل تحديات التي يفرضها سوق اليوم خاصة في ظل ظهور تكتلات إقليمية جديدة كتجمع (**البريكس**) مثلا والقادرة على أن تمنح الدول الجنوبية للمتوسط وخاصة الجزائر وزن أعلى ومكانة سياسية إقليمية ودولية على غرار شراكتها مع التكتل الأوروبي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث من دراستنا هذه توصلنا إلى أن العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر لم تكن حديثة المنشأ بل تطورت عبر مختلف الأزمنة، إلا أن الأهداف التي تربط الدول الأوروبية بالجزائر هي التي تختلف من وقت لآخر وهذا حسب ما تمليه مصالح الإتحاد الأوروبي والذي كان يسعى دائما إلى تحقيق مصالحه خاصة في الشق الإقتصادي وهذا ما لاحظناه من خلال عرضنا لمختلف المبادرات الأوروبية بداية بمسار برشلونة **1995**.

إلا أن الظروف والتحولات السياسية التي عرفتها منطقة جنوب المتوسط وخاصة المنطقة العربية بعد نهاية سنة **2010** وبداية سنة **2011** هي التي فرضت على الجزائر الدخول إلى سياسة الجوار الأوروبي والتي كان يهدف من خلالها الإتحاد الأوروبي الحفاظ على أمنه وإستقراره على إعتبار أن الجزائر تمثل حزام أمان بالنسبة للتهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها تداعيات الحراك العربي لسنة **2011**.

إن العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبي ومراجعتها الأخيرة تميزت بالمد والجزر خاصة في السنوات الأخيرة وما لاحظناه من توتر للعلاقات بين الجزائر و مجموعة من الدول الأوروبية(إسبانيا و فرنسا) و التي كانت سببها موقف الجزائر الدائم والمحايد حول العديد من القضايا الإقليمية(قضية الصحراء الغربية و القضية الفلسطينية) ولعل هذا ما وتر العلاقات بين الطرفين، لنصل في الأخير إلى أن العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية ينقصها عدم التكافؤ في الأهداف والمصالح، فالدول الأوروبية و رغم كل ما تطرحه من مبادرات يبقى الهاجس الأمني هو المسيطر على العلاقات مع الدول المتوسطية، وخاصة الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى الشق الاقتصادي، والذي دائما ما كانت تطمح إليه الدول الأوروبية، هو البحث عن أسواق خارج الإتحاد الأوروبي لتصريف المنتوجات والإستثمار خارج الحدود، وبالتالي فالعلاقة تبقى مرهونة بتحديات كبيرة خاصة في هذه الفترة وما شهدناه من تداعيات للأزمة الروسية-الأوكرانية، ومحاولة الجزائر إيجاد بديل عن التكتل الأوروبي وهذا ما يطرح الكثير من المخاوف من جهة الإتحاد.

خـــــــــاتمة

خاتمة:

نستخلص من خلال دراستنا حول العلاقات الأورو–جزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية أن التقارب الجغرافي للقارة الأوروبية والجزائر مكن من بناء علاقات تعاونية وثيقة بين الطرفين وهذا ما شهدناه عبر مسار التطور التاريخي للعلاقات الأورو–جزائرية من خلال العديد من صيغ الشراكة والتي كانت آخرها مراجعة سياسة الجوار الأوروبي لسنة **2015**، إلا أن ما يلاحظ على هذه السياسة حتى و إن حققت بعض الأهداف بما فيها المساعدات التمويلية، إلا أنها كانت تصب دوما لصالح الدول الأوروبية وهذا من خلال النظرة الأوروبية للمنطقة المتوسطية(جنوب المتوسط)، أي أن لهذه السياسة بعد أمني بحت.

وبالتالي فالعلاقات الأورو–جزائرية في ظل هذه السياسة لا تختلف كثيرا عن صيغ التعاون والمبادرات الأوروبية الأخرى والتي تنطلق دوما من مبدأ المصلحة الوطنية الأوروبية(أمن واستقرار الدول الاوروبية) ناهيك عن المبادئ المقرونة بالمشروطية هذا من جهة ومن جهة أخرى العلاقات الأورو–جزائرية يحكمها دوما عنصر الطاقة خاصة في الظروف التي تشهدها الساحة الدولية اليوم وبالتالي سياسة الجوار الأوروبية لا تخضع لمبدأ التكافؤ في الأهداف والمصالح بل أهدافها تخضع فقط لمصالح الإتحاد الأوروبي.

ومن خلال الدراسة المعمقة لموضوع العلاقات الأورو–جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية المتعلقة بالدراسة نوردها بالتفصيل في النقاط التالية:

أولا: النتائج النظرية.

- كان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية خاصة مع نهاية الحرب الباردة الأثر الكبير على إحداث تغيرات جذرية على صعيد الأطروحات والنقاشات الدولية التي كانت ترتكز عليها طبيعة العلاقات الدولية وسيرورتها، فضلا عن ظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم كالتعاون وكذا مفهوم الاعتماد المتبادل والإقليمية الجديدة ...إلخ من المفاهيم.
- حظيت هذه المفاهيم باهتمام العديد من المنظرين في العلاقات الدولية أين حاولت كل مدرسة تقديم هذه المفاهيم من زوايا متعددة وهذا ما تعرضنا له بالتفصيل في الفصل المفاهيمي والنظري.
- في إطار التحول الذي شهده النظام الدولي والعلاقات الدولية وكذا القصور الذي أظهرته النظريات التقليدية في تفسير واقع العلاقات الدولية خاصة مع بروز العولمة، اتجه المنظرون نحو ايجاد أطر نظرية جديدة قادرة على تفسير هذا الوضع انطلاقا من مفهوم التكامل الإقليمي والاعتماد المتبادل، خاصة وأن هذه الفترة عرفت ظهور ما يسمى **"بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية العابرة للحدود"**، وبما أن منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة جيو استراتيجية من نواحي عديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد أدرك هذا الأخير مدى حجم

التهديدات القادمة من هذه المنطقة(وبالتحديد المنطقة العربية) ونظرا للقرب الجغرافي وحجم الروابط التاريخية التي تربطه بالمنطقة خاصة الجزائر عمد الاتحاد الاوروبي إلى تعزيز علاقته بالجزائر من خلال عدة صيغ ومشاريع اقتصادية وامنية وسياسية...إلخ أين كان لمسار برشلونة **1955** الحجر الأساس لهذا التعاون ثم تلتها مجموعة من المبادرات الأخرى كالاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية ومراجعتها الأخيرة.

ثانيا: النتائج العملية: وهي النتائج التطبيقية المتعلقة بالحالة المدروسة.

- إن الجغرافيا السياسية لمنطقة جنوب المتوسط جعلت منها منطقة مهمة في مدركات الدول الكبرى، وخاصة الدول الأوروبية لذلك حاولت هذه الدول ربط علاقتها مع الدول المتوسطية خاصة الجزائر وهذا لما لها من مكانة جيو– استراتيجية في أولويات السياسة الخارجية للدول الأوروبية باعتبارها بوابة للدخول إلى عمق القارة الإفريقية.
- أن التوسع الأخير الذي شهده الاتحاد الأوروبي والذي مد حدوده إلى الجيران الجدد يعتبر من أهم الأسباب التي دفعت تكتل الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة تبني سياسة ونهج جديد يهدف إلى ضمان هذا التوسع في إطار يسوده الأمن والاستقرار والازدهار مع دول الجوار هذا من جهة، ومن جهة أخرى غلق المجال أمام الانضمام والمطالبة بالعضوية لبعض البلدان الأخرى، فسياسة الجوار الأوروبية تعتبر حلا بديلا للعضوية أين حاول من خلالها الاتحاد الأوروبي إرضاء الجميع بها دون المطالبة بحق الانضمام على حسب تعبير **رومانو برودي:" كل شـــيء ماعدا المؤسسات"**.
- إن المصالح العليا للاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب المتوسط كبيرة جدا وتشمل المصالح السياسية، الأمنية، الاقتصادية والثقافية...إلخ وتتطلب التعاون والشراكة من أجل مواجهة كافة التحديات التي برزت في الآونة الأخيرة خاصة في ظل انكشاف حدود الاتحاد الأوروبي بعد التوسع الذي شهده هذا التكتل.
- شكلت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مع نهاية **2010** وبداية **2011** وسقوط العديد من الأنظمة العربية وما خلفته من تداعيات أمنية خاصة مع الانتشار الخطير لظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتزايد حدة التنظيمات الإرهابية خاصة **(تنظيم داعش)** وغيرها من الظواهر، الأثر الكبير على دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها الدول المستقبلة لهذه الظواهر.

ومع ادراك الاتحاد الاوروبي لهذا الوضع الأمني في المنطقة المتوسطية كانت استجابته واضحة من خلال طرح مراجعة سياسة الجوار الأوروبي قصد تحقيق معادلة(ضمان الأمن والاستقرار، وعدم انتشار المخاوف الأمنية من جهة وضمان امدادات الطاقة من الضفة الجنوبية للمتوسط من جهة أخرى)، وبالتالي

مراجعة سياسة الجوار وفق هذه المعادلة تعتبر كحصن أمني واقي و محاولة لمعالجة التهديدات القادمة من جنوب المتوسط وهذا لأن أي تهديد قادم من جنوب المتوسط يمثل تهديدا لدول شمال المتوسط وهذا ضمن إطار(**نظرية مركب الأمن الإقليمي)**، وعليه تعتبر سياسة الجوار الأوروبية تطبيقا للاستراتيجية الأمنية الأوروبية في مستواها الإقليمي.

❑ تعبر سياسة الجوار الأوروبية عن عمق النظرة الأوروبية وإدراكها المبكر للتأثيرات المحتملة لمدى هشاشة البنى السياسية والأمنية لدول جنوب المتوسط، وبالتالي فإن هذه السياسة ماهي إلا شراكة استراتيجية محكمة تساعد الاتحاد الأوروبي للوصول إلى الأهداف المخططة وبما يخدم ويتطلع له الاتحاد وجعل الفضاء المتوسطي مجالا حيويا أوروبيا فقط.

❑ وقعت سياسة الجوار الأوروبي تحت نقاش واسع منذ بداية انطلاقها في الأوساط الأكاديمية وكان الانتقاد الأول منصبا حول ضم دول البحر الأبيض المتوسط ودول أوروبا الشرقية تحت مضلة جغرافية واحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار للتفاوت السياسي والاقتصادي والتفافي وحتى الاجتماعي، حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تشمل دولا أوروبية جغرافية وثقافية ودول غير أوروبية ومعظمها عربية مسلمة، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك تجانس موحد، هذا الاختلاف ساهم في عملية اضعاف المنطقة المغاربية والتي بدورها تحتاج إلى مراعاة التمييز فيها بحكم خصوصيتها المنفردة.

❑ لم تخرج مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في جوهرها عن المضامين التي جاءت بها الصيغ التعاونية الأوروبية الأخرى بما فيها الشراكة الأورو–متوسطية خاصة الجانب الأمني منها موضوع الهجرة غير الشرعية/الجريمة المنظمة/الاتجار بالبشر–الارهاب..،(فهي محاولة لتجاوز خيبات المشاريع السابقة)، كما يمكن اعتبارها بمثابة أداة مصححة للمبادرات السابقة وبذلك فهي تعتبر امتداد للاستراتيجيات القديمة التي أريد لها بسط والهيمنة والنفوذ على الأسواق، أي بمعنى آخر أن هذه السياسة تعتبر إحدى أهم مخرجات عملية تقييم مسار برشلونة من خلال إعادة التفصيل أكثر في العلاقات الأوروبية مع دول الجوار.

❑ أن هذه المراجعة جاءت فقط لتحصين الاتحاد الأوروبي نفسه من التهديدات التي أفرزتها الاحتجاجات السياسية في المنطقة العربية ، كما أن هذه السياسة المنقحة ظلت دائما قائمة على تحقيق مصالح الدول الأوروبية متناسية حجم الفروقات الموجودة بين تكتل اقتصادي كبير وبين دول متوسطية لازال بعضها في حالة تبعية.

❑ مسار العلاقات الأورو–جزائرية تأطر ضمن مجموعة كبيرة من المبادرات بداية بالحوار العربي–الأوروبي وتطورت فيما بعد مع مسار برشلونة **1995** ناهيك عن بعض المبادرات الإقليمية بصيغة مجموعة

5+5 لتصل مع سياسة الجوار الأوروبية لسنة **2004** والتي لم تنظم إليها الجزائر إلا بعد عدة جولات، هذا التردد كان مبرر من قبل الجزائر على اعتبار أن النتائج المرجوة من مسار برشلونة لم تتحدد بعد إلا أن الظروف التي شهدتها المنطقة العربية من احتجاجات خاصة في **(تونس–مصر– ليبيا واليمن..)** استدعت بالجزائر إلى الدخول في المفاوضات أين انظمت إليها مع العديد من الدول الجوار.

❑ إن التفاعلات المختلفة التي شهدتها العلاقات الأورو–جزائرية عبر التاريخ والممتدة بين محاولة الاستغلال والاستعمار وعلاقات شراكة وتعاون وتبعية، أي أن الاتحاد الأوروبي ومن خلال هذه السياسية هدف بالدرجة الأولى إلى ربط الجزائر وفق علاقة مركز–أطراف(وفق مقاربة التبعية) بغية الحفاظ على ما يسميه الاتحاد الأوروبي بالإرث التاريخي من هيمنة وبسط للنفوذ.

❑ يشكل الأمن الطاقوي الأوروبي عصب العلاقات الأوروبية–الجزائرية وعنصر حيوي وفعال في تعزيز العلاقات المشتركة على اعتبار أن الجزائر تعتبر ثالث ممول لأوروبا بالغاز بعد روسيا و النرويج، وبما أن الغاز الجزائري يتميز بمميزات هامة ويساهم أيضا في تحقيق الأمن الطاقوي لكلا الطرفين، وباعتبار الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط وكذا الامكانيات الطاقوية المعتبرة التي تتمتع بها خاصة في مجال الطاقات الناضبة**(الأحفورية)** الأمر الذي جعل من دول الاتحاد الأوروبي يوليها اهتمام خاص في مجال استراتيجيته الطاقوية خاصة في الفترة الأخيرة، لذلك تعد الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي شريك ضمني موثوق و من ناحية و أحد أهم الخيارات المثالية لتعويض التبعية الروسية من ناحية أخرى.

❑ علاقات الأورو–جزائرية في إطار سياسة الجوار ومراجعتها الأخيرة والتي وضعت لها كما يسميها الاتحاد الأوروبي في خانة الاعتماد المتبادل وفق ما تناولناه للنظرية الليبرالية المؤسساتية يظهر لنا من خلال تحليلنا للعلاقات الأوروبية الجزائرية بأن مصطلح الاعتماد المتبادل بين البلدين يكمن في الاعتماد اللامتكافئ ، وهذا راجع إلى مسألة عدم التكافؤ التي يكرسها التباين والتفاوت الواضح لكلا الشريكين خاصة في جانب الانتاج وعدد السكان و النمو والاستثمار والدخل والبنى والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التناقض من حيث القوة بين النظم السياسية في أوروبا والنظم السياسية في الدول العربية**(الجزائر)**، وعليه فالعلاقة بين الطرفين تبقى علاقات تبعية خصوصا في الجوانب الاقتصادية.

❑ عمل الاتحاد الأوروبي من خلال مراجعته لسياسة الجوار على تطوير مجموعة من المعايير والقيم في إطار سياسته الخارجية تجاه الجزائر تحت مسمى الشراكة ، إلا أن هذه المعايير والقيم لم تظهر على أرض الواقع وبالتالي ما يمكن قوله على هذه السياسة في إطارها الجديد لا تشكل شراكة حقيقية بصيغة مبدأ **(رابح–رابح)**، بل تخدم فقط الطرف الأوروبي وهذا ما لمسناه من خلال مبدأ المشروطية بشقيها السلبي والايجابي و كذا مبدأ المصلحة الوطنية والذي نجده تقريبا في معظم صيغ التعاون والمبادرات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الشركاء.

❑ إن المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط ماهي إلا آلية من آليات تكريس التبعية وفق غطاء التعاون، وإنطلاقا من مقاربة التبعية تبين لنا أن هذه المساعدات مقرونة ومشروطة من دول المركز(الاتحاد الأوروبي) إلى دول المحيط(جنوب المتوسط)، وهذا بفعل ما يسميه الاتحاد بالإرث التاريخي.

❑ إن الأهداف التي تبناها الاتحاد الأوروبي ضمن هذه المراجعة هي أهداف قائمة على رؤية واحدة وليست رؤية مشتركة، وبالتالي فالعلاقات التي لا تحكمها أهداف ومصالح مشتركة هي علاقات غير ناجحة وغير متكافئة ولا تحقق شراكة حقيقية.

❑ في ظل التحديات التي تشهدها الساحة الدولية فإن فعالية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية مرهونة بمدى اصلاح ومحاولة تجاوز العقبات التي تشهدها العلاقات الأورو–جزائرية والتي من الممكن أن تعزز وتعمق علاقات بين الطرفين في ظل هذه المراجعة.

وفي ختام الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

– على الجزائر التوجه وتركيز دورها ضمن دوائر الأفرو–عربية على اعتبار أن الجزائر من بين الدول العربية المنتمية للقارة الافريقية الأمر الذي سيمكنها من تحقيق فوائد ضمن هذه الدائرة أكثر من تعاونها مع القارة الاوروبية اضافة إلى أن تحرك الجزائر ضمن القارة الافريقية سيمنحها أيضا تموقع سياسي ويعزز مكانتها الدولية.

– تفعيل سبل الحوار بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتركيز أكثر على التعاون والشراكة بدلا من فرض آليات أمنية أوروبية.

– اعادة النظر في معايير وأسس العلاقات الأوروبية–الجزائرية وفق معادلة الند بالند.

– على الجزائر أن تعيد النظر في مسألة علاقاتها مع الدول الأوروبية والتوجه نحو خيار التنويع في الشركاء خاصة تكتل **"البريكس"** الأمر الذي سيمنحها مكاسب اقتصادية وسياسية في الساحة الدولية.

– تفعيل دور جامعة الدول العربية باعتبارها فضاء عربي هام للتشاور السياسي والتي تهدف إلى بناء شراكات بين الدول العربية قائمة على الاحترام والمنفعة المتبادلة بدلا من اقامة علاقات أورو–متوسطية الرابح فيها هو المبادر بطرح السياسات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1: المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1-أبو عويضة محمود (عبد الكريم)، **موقف الإتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي(2010-2014)**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2012.

2-أحمد علي (سالم)، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

3-أحمد سعيد (نوفل) و أبو رشيد(أسامة) و بشارة(خضر) وآخرون، **التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

4-إيف (لاكوست)، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، (تر: زهيدة درويش جبور)، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2010.

5-الجاسور ناظم (عبد الواحد)، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

6-الحاج (علي)، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

7-الحراثي ميلاد (مفتاح)، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.

8-الحموي (فيصل)، **الحوار العربي-الأوروبي(1957-2010)**، بيروت: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2011.

9-الرياحي (نعيمة)، **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة**، تونس: دار نقوش عربية، 2013.

10-السبعاوي يوسف خليل (إبراهيم)، **الصعوبات التي تواجه إتفاقية المشاركة العربية-الأوروبية حالة مصر والمغرب**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

11-العقابي (علي عودة)، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد: دار الكتب العلمية،2000.

12-الكنز (علي)، **العلاقات الأوروبية العربية: قراءة عربية نقدية**، (تر: سعد الطويل)، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002.

13-السقاف علوي (عبد القادر)، **التعاون، موسوعة الأخلاق، التأني أو (الأناة)-التضحية-التعاون-التواضع**،(د.ب.ن): مدرسة الدرر السنية، 1434 .

14-المخادمي رزيق (عبد القادر)، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

15-ـــــــــــــــــــ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق الأهداف والتداعيات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، والدار العربية للعلوم، 2005.

16-المرابطي (أحمد)، **هل تمتلك الصين إستراتيجية للتوسع العسكري في البحر المتوسط؟**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

17-المرزوقي بن الفيحان (عمر)، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2006.

18-المعموري (نبراس)، **المرأة والربيع العربي (الحالة المصرية أنموذجا) دراسة مقارنة تحليلية لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2013.

19-المبيضين مخلد (عبيد)، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة أوروبية متميزة**: الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012.

20-الشلبي (جمال)، **العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة**، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

21-بخوش (مصطفى)، **حوض البحر الأبيض المتوسط-دراسة في الرهانات والأهداف**-القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

22-بشارة (خـــضر)، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)**، (تر: سليمان الرياشي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

23-ـــــــــــــــ، **أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014**، (تر: أكرم علي حمدان)، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016 .

24-بلقزيز (عبد الإله)، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، بيروت: منتدى المعارف،2012.

25-بن خليف (عبد الوهاب)، **الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2009.

26-بن عنتر (عبد النور)، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005.

27-بييريني (مارك)، **صراعات القوى الجديدة في البحر الأبيض المتوسط**:(تر: أحمد يوسف كيطان)، العراق: مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، 2020 .

28-بوستي(توفيق) و بقنور(اسماعيل) و حميداني(سليم)، **الاسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.

29- بوستي(توفيق)(محرر)، **الأمن في المتوسط**، ج1، إسطنبول: الأكاديمية للنشر والتوزيع،2022.

30-تيم (دان) وستيف (سميث)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، (تر: ديما الخضرا)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

31-تيموثي (دن)، الليبيرالية :(تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

32-ثائر خليل (محمد)، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2016.

33-ثجيل عادل (عبد الحمزة)، **عشر سنوات بعد الربيع العربي: الانعكاسات السياسية والأمنية في العراق**، عمان، مؤسسة فريد ريش ايربت،2021.

34-جان ماري (شوفالييه)، **معارك الطاقة الكبرى**، (تر: لميس عزب)،الرياض: دار الكتاب العربية،2009.

35-جندلي (عبد الناصر)، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية.2007.

36-جهاد (عوده)، **الموجات الثورية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والإتحاد الأوروبي**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2019.

37-جون بيندر سايمون (أشروود)، **الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، (تر: خالد غريب علي)، مصر: دار هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

38-حاجم حسان (صادق)، **التنافس الأمريكي –الصيني على الطاقة في إفريقيا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020.

39-حلال (أمينة)، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2021.

40-حور (عبد العالي)، **حقوق الإنسان في الشراكة الأورو-متوسطية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009.

41-خليل (حسين)، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

42-دوران (برهان الدين) والرنتيسي (محمود)، **تركيا والطاقة في شرق المتوسط**، تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،2022.

43-رقايقية فاطمة (الزهراء)، **الشراكة الأورو-متوسطية رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2007.

44-رونالد (تيرسكي) وجون قان (أودينارن)، **السياسة الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة؟** (تر: طلعت الشايب)، مصر: المركز القومي للترجمة، 2016.

45-زروال (سهام)، **الحراك العربي ومأزق الإصلاح السياسي**، الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة، 2022.

46-زواشي (صورية)، **التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط**، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012.

47-زيدان (ناصر)، **قضايا عربية ودولية ساخنة2010-2014**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

48-سبيتان فتحي (ذياب)، **قضايا عالمية معاصرة: اجتماعية، إقتصادية، سياسية**، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع،2012.

49-ستيفاني (بيزارد) وتوماس إس (سزاينا) و إف ستيفن (لارابي)، **العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية**، كاليفورنيا: مؤسسة راندRAND، 2017.

50-سعد حقي (توفيق)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، الأردن: دار وائل للنشر، 2022.

51-سكوت (بوتشي)، **نظريات العلاقات الدولية**، (تر: محمد صفار)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

52-صاغور (هشام)، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

53-صامويل (هانتجتون)، **صدام الحضارات إعادة بناء النظام العالمي**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1995.

54-عزت (محمود)، **العلاقات العربية الروسية: رؤى استراتيجية وتحليلية حول الدور الروسي في المنطقة المغاربية**، الإسكندرية: مركز الدراسات الإستراتيجية،2021.

55-علي (حسين باكير)، **النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك**، (د.ب.ن): مركز الجزيرة للدراسات،2018.

56-عواطف (عبد الرحمن)، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية**، الكويت: عالم المعرفة، 1990.

57-عودة زمن (مـاجد)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي وآفاقها المستقبلية**، العراق: دار التعليم الجامعي، 2018.

58-عياد محمد (سمير)، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، الجزائر: النشر الجامعي الحديث،2017.

59-غربي (محمد) و فوكة(سفيان) و مشري(مرسي)، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون،2014.

60-غريفيش (مارتن) وتيري (أوكالاهان)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (تر: مركز الأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

61-فتوح أبو دهب (هيكل)، **تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي،2011-2019**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2021.

62-فواز (جرجس)، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، (تر: عبد الواحد لؤلؤة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2016.

63-فيصل محمد (عبد الغفار)، **الربيع العربي**، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع،2016.

64-قط (سمير)، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات**، الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016.

65-قطوش (عز الدين)، **الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة**، الجزائر: دار الكتاب الحديث،2015.

66-قوجيلي سيد (أحمد)، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

67-كارس عصمت (هايدي)، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

68-محمد مصطفى (كمال) نهرا (فؤاد)، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

69-مصباح (عامر)، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.

70-ـــــــــــــــ، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.

71-مصلوح (كريم)، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.

72-مطر(كريم حمزة) و مخلف الدليمي(نعمة اسماعيل)، **البحر المتوسط والصراعات الدولية**، بغداد: مؤسسة ثائر العصامي للنشر والتوزيع، 2018.

73-ممدوح محمود (منصور)، **الصراع الأمريكي-السوفياتي في الشرق الأوسط**، مصر: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع،1995.

74-نافعة (حسن)، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

75-نايف بن (نهار)، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، قطر، الدوحة: دار عقل للنشر والترجمة، 2012.

76-وراء زكي (الطويل)، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2012.

77-يوسفي (أمال)، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

ثانيا: المجلات والدوريات.

1-أماني عصام (محمد)، **إستخدام روسيا للقوة السبريانية في إدارة تفاعلاتها الدولية**، مجلة دراسات، المجلد22، العدد04، 2021.

2-المسفر محمد (صالح)، **مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية-الأوروبية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13، 2007.

3-المصري (محمد)، **اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الثورات العربية**، مجلة سياسات عربية، العدد02، 2013.

4-الثقفي محمد بن (حميد)، **التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب**، مجلة كلية التدريب، الرياض،2013.

5-الخشاني (محمد)، **هجرة الشباب العرب إلى دول الإتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في سياسة الأوروبية للهجرة**، مجلة عمران، المجلد06، العدد21، 2017.

6-الهناش ناجي (محمد)، **الشراكة الأورو-جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الإستمرار ونجاح التغيير**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 02، العدد06، 2018.

7-اليازيد (علي) وخنفري (فدوى)، **الآلية الاتفاقية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الإطار الأورو-مغاربي**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد01، 2022.

8-الغنجة هشام (داود)، **تقييم الآثار الإستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد02، العدد03، 2018.

9-العربي (العربي)، **مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية في ميدان الطاقة أنابيب الغاز استراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد06، العدد11، 2016.

10-العاقل (رقية)، **المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد4، نوفمبر 2017.

11-الشميطلي (هاني)، **أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008.

12-الشيخ محمد عبد (الحفيظ)، **السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد01، العدد03، 2018.

13-المصري خالد (موسى)، **الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد01، 2014.

14-باري عبد (اللطيف)، عكنوش نور (الصباح)، **أمننة الشراكة الجزائرية-الأوروبية؟**، مجلة المفكر،المجلد12، العدد15، 2017.

15-بالة (عمار)، **المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد05،العدد09، 2018.

16-بتقة (خديجة)، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه ثورات الربيع العربي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد12، العدد02، 2021.

17-بخدة عبد (القادر)، **الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة)**، مجلة حقوق الإنسان والحريات، المجلد02،العدد04، 2017.

18-براول (الطيب)، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي-الفرنسي للأمن والتنمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد06، العدد01، 2019.

19-برد (رتيبة)، **الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، 2022.

20-بركاني (سليم)، **الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي منذ عام 2000م(الواقع والآفاق)**، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد03، العدد02، 2016.

21-بشارة (خضر)، **الإتحاد الأوروبي والربيع العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد02، 2013.

22-بشير هادي (عبد الرزاق)، **سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع وآفاق المستقبل**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد12، العدد 52،2015.

23-بضياف (صالح)، **إتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005م-2019م) بين الواقع والمأمول**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد02، 2020.

24-بغدادي (إيمان)، **الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية "الموجة الأولى للانتفاضة السياسية": دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك وفق نموذجي تونس ومصر، الأسباب والنتائج ومآلات الحراك الثوري**، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد03، العدد04، 2020.

25-بلجيلالي (أيمن) وغازلي (عبد الحليم)، **سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد08، العدد01، 2020.

26-بلحسن سارة (نبيلة)، **العلاقات الأورو-متوسطية من التعاون إلى الشراكة**، مجلة الاقتصاد والإحصاء، العدد21، 2014.

27-بلغيث (عبد الله)، **الجزائر-الإتحاد الأوروبي: تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية للجوار ما بعد 2010**، مجلة الحوار الثقافي، المجلد04، العدد02، 2015.

28-بلحماش (سليم)، **الجهود الأورو-متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد04، العدد03، 2019.

29-بلعربي (علي)، **أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد02، 2019.

30-بلقرشي (إيمان)، **المقاربات الجيو سياسية في منطقة المتوسط: المجال الحيوي والموارد**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد08، العدد01، 2021.

31-بمراح جواد (محمد)، **تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد08، العدد01، 2021.

32-بن الحاج محمد (المصطفى)، **الإتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا**، مجلة اتجاهات سياسية، العدد08، 2019.

33-بن حسين (سليمة)، **مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد03، 2018.

34-بن خليف (عبد الوهاب)، **تجاذبات المصالح الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي**، مجلة المفكر، العدد11، 2014.

35-بن زعتات محمد (الصديق)، **سياسة الجوار الأوروبية: مقاربة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي-دراسة جيوبوليتيكية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد22، العدد01، 2021.

36-بن سريدي (عمر) ولموشي(طلال)، **حقوق الإنسان في العلاقات الأورو-متوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد02، 2020.

37-بن عربية (رياض)، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورو-مغاربية وأبعادها المختلفة**، مجلة الدراسات القانونية، العدد02، 2016.

38-بن عمر (عواج) وصوار (مختاري)، **دور سياسة الجوار الأوروبي في تفعيل الحوار الأورو-متوسطي**، مجلة المفكر المتوسطي، المجلد10، العدد01، 2021.

39-بن عمر (عواج)، **الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد06، العدد02، 2021.

40-بن لخضر (محمد)، **حقوق الإنسان والديمقراطية في إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة القانون، المجلد02،العدد03، 2012.

41-بن لخضر محمد (العربي) ويعقوب (أسماء)، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي-مع الإشارة لإتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد02، العدد04، 2016.

42-بن منصور (ليليا)، **الجذور التاريخية للشراكة الأورو-متوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد05، العدد02، 2014.

43-بن يحي (عتيقة)، **الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد03، العدد02، 2018.

44-بن يونس (مسعود) وبن تومي (رضوان)، **الإستراتيجية اللادولاتية وقضايا الأمن في المتوسط**، مجلة أكاديميا، العدد 03، 2015.

45-بهلول (محمد) وغريب (حكيم)، **إستراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا(2011-2018)**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد16، العدد02، 2019.

46-بوبوش (محمد)، **المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد74، 2012.

47-بوروبي عبد (اللطيف)، **العلاقات الأوروبية-المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة**، مجلة آراء ومناقشات، العدد428، 2014.

48-بوسبتة محمد (الصغير)، التهديدات **الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد01، العدد02، 2017.

49-بوستي (توفيق)، **الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد06، العدد01، 2021.

50-ـــــــــــــ، **مدرسة كوبنهاجن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، 2018.

51-بوسعدية (وهيبة) وحمود (صبرينة)، **الأمن الثقافي دراسة في المفهوم والمهددات**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد04،العدد11، 2017.

52-بوسنان (سفيان)، **الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة**، مجلة العلوم السياسية، العدد55، 2018.

53-بوعمامة (زهير)، **السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي**، مجلة المفكر، العدد05، 2010.

54-بوغالم (إلياس) ومزاني راضية (ياسينة)، **البرامج الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في الجزائر: دفعة نحو دبلوماسية إقتصادية**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد17، العدد01، 2022.

55-ـــــــــــــــــــــــــــ، **الديناميات الاقتصادية والسياسية لعملية برشلونة**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد06، العدد02، 2022.

56-بوكرو (منال)، **مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد03، 2018.

57-بوكعومة(مهدي)، **العلاقات الأورو-متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد05، العدد01، 2018.

58-بوكليخة (عائشة)، **الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجا**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد02، 2017.

59-بومليك (نوال) وتيغزه (زهرة)، **الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد02، 2021.

60-تريمة (صورية)، **التعاون الأورو-متوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد07، 2014

61-تمغارت (إسمهان)، **الشراكة الجزائرية-الأوروبية: الخلفيات، الأهداف والنتائج**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد08، 2017.

62-ـــــــــــــ، **تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد09، 2013.

63-تهامي أحمد عبد (الحي)، **ظاهرة التبعية: أصولها-أبعادها-مآلاتها**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد55، العدد02، 2018.

64-حارث قحطان (عبد الله) ومرعي مثنى (فائق)، **التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره على العلاقات الدولية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد01، العدد01، 2014.

65-حجاج (مراد)، الع**لاقات الجزائرية الأوروبية من إتفاقيات التعاون المشروط إلى إتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد16، 2020.

66-حداد (أسماء)، **الحروب الهجينة: الأزمة الأكرانية نموذجا**، مجلة مدارات سياسية، المجلد01، العدد03، 2017.

67-ـــــــــــــ، **روسيا والتداعيات الجيو سياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا**، مجلة المعيار، المجلد09، العدد04، 2018.

68-حذفاني (سمية)، تأثير **جيو سياسية النزاع على الغاز في معدلات التوازنات الإستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد06، العدد01، 2021.

69-حرفوش (سهام)، **التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاونMEDA دراسة تحليلية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد07، العدد01، 2021.

70-ـــــــــــــ، آليات **التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 19، العدد01، 2019.

71-حروري (سهام)، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**، مجلة المفكر، العدد 5، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010.

72-حروش(لمياء)، **السياسة الجزائرية المتوسطية: تركيا نموذجا**، إسطنبول، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2021.

73-ـــــــــــــ، **الشراكة الأورو-متوسطية السياقات والمسارات**، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019.

74-حطاب (فؤاد)،" **أبعاد المشروطية القانونية في إطار سياسة الأوروبية للجوار**"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد04، العدد09، 2016.

75-حطاب (عبد المالك) وبلخثير (نجية)، **تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة السياسة العالمية، العدد01، 2022.

76-حكمات (عبد الرحمن)، **إستراتيجية الصين الشرق الأوسطية من سور الصين العظيم إلى الإنفتاح الاقتصادي**، مجلة سياسات عربية، العدد34، 2018.

77-حمزاوي (سهى)، نقل **التكنولوجيا إلى الدول النامية بين حتمية التبعية ومنطق الخصوصية التاريخية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد21، خنشلة، 2016.

78-حمشي (محمد) وربيعي (سامية)، **ستون سنة من العلاقات الصينية-الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد02، العدد 01، 2013.

79-حمشي (محمد)، مدخل **إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد06، 2018.

80-خراز (حليمة) وبلباي (إكرام)، **تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليميا ودوليا**، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد06، 2021.

81-خضيرات عمر (ياسين)، **مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي(2010-2015)**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد14، العدد01، 2017.

82-خطير(نعيمة)، بوقعادة (توفيق) ، **النموذج الأوروبي لدمقرطة المنطقة المغاربية: التصور وآليات التنفيذ**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد02، 2019.

83-خلوفي (سفيان) شريط (كمال)، **الشراكة الأورو-متوسطية وإشكالية تفاوت النمو في المجال المتوسطي**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد22، العدد02، 2020.

84-خليفي (عبد النور)، **الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: المنجزات والعوائق1995-2008**، مجلة دراسات، العدد15، 2010.

85-خليل مروة محمد (مصطفى)، **القدرة التفسيرية للنظرية الليبيرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية، 2021.

86-دالع(وهيبة)، **مكافحة الإرهاب في ظل تعدد الاستراتيجيات(2011-2020)**، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد35، العدد01، 2020.

87-دحة (سليم)، **الهجرة والبعد الاقتصادي للأمن غرب أوروبا**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، 2020.

88-دخالة (مسعود)، واقع **الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات وآليات مكافحتها**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد05، 2014.

89-دربان (أحمد)، **مستقبل الشراكة الأورو-مغاربية والسيناريوهات المحتملة**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد09، 2013.

90-دهقاني (أيوب)، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية: دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد03، العدد06، 2018.

91-ديب (لبيبة) وعماد الدين (داود)، **الشراكة الأورو-مغاربية كوسيلة لمحاربة الهجرة غير الشرعية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد01، العدد01، 2019.

92-رداف (طارق)، **المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجزة**، مجلة شؤون عربية، العدد163، 2015.

93-رشاد سوزي (محمد)، **الانعكاسات السياسية والأمنية للهجرة والجهود الدولية لمواجهتها**، مجلة المنهل، المجلد17، العدد04، 2016.

94-رضواني (فيصل)، أسعيد (مصطفى)، **في نقد التصور التقليدي للأمن**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد06، العدد01، 2019.

95-رمضاني (إبتسام) وبوروبي (عبد اللطيف)، **التنافس الاستراتيجي الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، 2018.

96-رملي (فهيم) وبوناب (خولة)، **الإتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد03، 2018.

97-رولامي(عبد الحميد)، **تحولات سوق الغاز الأوروبي بعد حرب روسيا-أوكرانيا ومكانة الغاز الجزائري إتجاه المنافسين**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد19، العدد31، 2023.

98-زاوي (رابح)، **التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد05، العدد01، 2018.

99-زغيب (شهرزاد)، **الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد32، 2009.

100-زكري (لامية)، **الشراكة الأور ومتوسطية-جوانبها، أهدافها، وآلياتها**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018.

101-زكري (مريم)، **الإتحاد من أجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية**، مجلة أكاديميا، العدد06، 2017.

102-سايل (سعيد)، **العلاقات الأوروبية-المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي2011-2015**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد25، 2016.

103-سحنون نور (الإيمان)، **أثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 06، العدد 02، 2018.

105-سعداوي (عمر)، **البناءات الإبستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد2، 2015 .

104-سعدي (محمد)،" **الإتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: إختبار ما بعد الربيع العربي**"، مجلة سياسات عربية، العدد36، 2019.

105-سيد أحمد (كبير)، **الربيع العربي رؤية جديدة لدمقرطة الشرق الأوسط**، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد01، 2022.

106-شادي عبد الوهاب (منصور)، **ارتداد العقوبات: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاديات الأوروبية في الأمد القصير**، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1494، 2022.

107-شوادرة(رضا)، **التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد02، 2018.

108-شاطري (كاهنة)، **السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: الدوافع، الآليات والتحديات**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، 2021.

109-شباح (فتاح) و بوصوردي (صليحة)، **المتغير الثقافي ودوره في المحافظة على الهوية الوطنية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10، العدد02، 2021.

110-شكاكطة (عبد الكريم)، **سياسات التعاون الأوروبي الجنوب المتوسطي في مجال الطاقة: واقع وإنعكاسات**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد06، 2015.

111-شكراني (الحسين)، **البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورو-متوسطية " فميب"**، مجلة بحوث إقتصادية وعربية، العدد22، 2014.

112-شوقي (أسماء) وبن عيسى (صفاي)، **مواجهة الهجرة تهديد أمني مغربي-أوروبي: تعاون متعدد الأطراف متعدد المستويات**، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد05، 2020.

113-صايج(مصطفى)، **التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد06، 2016.

114-صبحي محمد (أمين)، **مستقبل إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية بين العوائق القانونية والأفق الاقتصادية**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد11، مارس 2020.

115-طاهر (أميرة) وبونيف سامي (محمد)، **ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورو-مغاربية، الحركيات والتداعيات-دراسة في تأثير التحولات السياسية ما بعد 2011م**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد07، العدد02، 2020.

116-طاية (أنيس)، **التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد11، العدد01، 2022.

117-طبوش (سفيان)، **الهجرة كمحدد لأمن منطقة المتوسط: التحدي والإستجابة في ظل تعقد الظاهرة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد02، 2019.

118-طويل (نسيمة)، **التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد3، 2018.

119-ـــــــــــــ، **سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط**، مجلة المفكر، العدد 08، 2012.

120-ـــــــــــــ، **الأزمة الاقتصادية العالمية: قراءة في الأسباب والتداعيات السياسية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد03، 2017.

121-عارف احميدي حسين بني (حمد) وأمين عواد المشاقبة (مهنا)، **الدولة الفاشلة (سوريا نموذجا)**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد45، العدد01، 2018.

122-عبد الحاكم (عطوات)، **السياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، 2019.

123-عبد الكريم(هشام) وعبد العزيز(خيرة)، **أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، 2014.

124-عبد الملا (ماهر)، **التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز**، مجلة العلوم القانونية، العدد02، 2011.

125-عدالة (جعفر)، **تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد2، ديسمبر 2014.

126-عديسة (شهرة)، **دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية-الجزائرية**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد09، 2016.

127-عديلة محمد (الطاهر)، **الجدل الليبيرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، 2016.

128-عزيزة بن (سمينة)، **الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد09، 2011.

129-عصام عبد (الشافي)،" **المشروطية السياسية والحكم الرشيد**"، مجلة المعهد المصري، المجلد2، العدد5، 2017.

130-عصماني (ليلى) وبن حداد (هشام)، **مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي**، مجلة حوليات، المجلد09، العدد01، 2017.

131-علالي (حكيمة)، **الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن في المتوسط، العدد02، 2012.

132-علاوي محمد (محسن)، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010.

133-عميري (عبد الوهاب)، **التنافس الأمريكي-الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد05، العدد02، 2022.

134-عياد سمير (محمد)، **الإتحاد من أجل المتوسط**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد05، العدد01، 2014.

135-ـــــــــــــــ، **الحوار الأوروبي العربي: المفهوم، المراحل والتقييم**، مجلة أكاديميا، العدد03، 2015.

136-ـــــــــــــــ، **السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد06، العدد02، 2015.

137-عيادي (إسلام)، **الموقف الصيني من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد03، 2017.

138-عيمور (فيروز)، **الأوراسية في مواجهة المد الأطلسي: قراءة في الأزمة الأوكرانية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10، العدد01، 2021.

139-غربي (محمد) وساعو (حورية)، **جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مجلة المعيار، المجلد12، العدد01، 2021.

140-غريب (حكيم)، **البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب(الأطر والتحديات)**، مجلة البدر، المجلد10، العدد09، 2018.

144-فادي عبد الغني (الأحمر)، **المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني-الهندي**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد04، العدد01، 2020.

142-فاضل (أمال)، **برنامج آفاق العلمي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد15، 2020.

143-فريجة (أحمد) وفريجة (لدمية)، **الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية**، مجلة المفكر، المجلد10، العدد01، 2015.

144-قادة بن عبد الله (عائشة) وعياد محمد (سمير)، **المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار المتجددة**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد07، العدد02، 2021.

145-قادة بن عبد الله (عائشة) ومسعودي (أمينة)، **الأبعاد الاقتصادية في الاتفاقيات الأورو-مغاربية**، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد02، العدد01، 2015.

146-قاسي (فوزية)، **أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 09/11: إسهامات مدرسة كوبنهاجن**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد01، 2019.

147-ـــــــــــ، **الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة: قراءة في السياسة العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاجن**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد03، 2011.

148-قريب (بلال)، **التعاون الأمني الجزائري الروسي في مجال التسلح والطاقة الواقع والآفاق**، مجلة المفكر، المجلد16، العدد01، 2021.

149-قسيم (إدريس)، "**الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد22، 2019.

150-قشيدة (سارة)، **تقييم البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد12، 2018.

151-قلواز (إبراهيم) وغربي (محمد)، **السياسات والآليات الأورو-متوسطية لبناء الإقليم المتوسطي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، 2018.

152-قلواز (إبراهيم) وغربي (محمد)، **مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي**، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد19، 2018.

153-قلواز (إبراهيم)، **مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة**، مجلة الحوار المتمدن، العدد5251، 2016.

154-كامش (الطيب)، **الشراكة الأورو-متوسطية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد04، العدد01، 2018.

155-كبابي (صليحة)،و جريدي(زهرة) ، **مقاربة الإتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الإفريقي**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد32، العدد01، 2021.

156-كتاب (زهية)، **مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو-مغاربية**، مجلة صوت القانون، المجلد05، العدد01، 2018.

157-كشوط عبد (الرفيق)، **فلسفة الأمن والدفاع في سياسة الجوار**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد07، العدد02، 2016.

158-كلاع (شريفة)، **الأمن السبرياني وتحديات الجوسسة والاختراقات للدول عبر الفضاء السبرياني**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد15، العدد01، 2022.

159-ـــــــــــــ، **العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري**، مجلة مدارات سياسية، المجلد01، العدد01، 2017.

160-لرقط (فريدة)، **تنافسية الاقتصاد الجزائري في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد16، 2016.

161-لعمراني (آسيا)، **جنوب المتوسط في مدركات الأمن الأوروبي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد12، العدد02، 2021.

162-لعور (راضية)، **مسار العلاقات الأورو-مغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي**، مجلة المفكر، العدد15، 2017.

163-لقراب (رفيقة) وبروبة (فتيحة)، **التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية للجزائر في الفترة (2015-2018)**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد03، العدد06، 2020.

164-ماهر (إسماعيل) إبراهيم وعبد الله سعد (عبد الله)، **دوافع التوجه النفطي الصيني نحو القارة الإفريقية**، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد22، العدد93، 2017.

165-محمد (الصافي)، **إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجا**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد01، العدد03، 2021.

166-محمدين صفاء (خليفة)، **الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين مبادرة الحزام والطريق أنموذجا(2013-2021)**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد03، 2022.

167-مختاري (إيمان)، **حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية**، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد03، العدد02، 2016.

168-مرابطي (ياسمينة) وعبد الأمير (السعد)، **إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد48، 2016.

169-مرزوق (ريمة)، **الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية**، مجلة دراسات حقوقية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

170-مرسي (مشري)، **أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات**، مجلة سياسات عربية، العدد15، 2015.

171-مروك (لزهر)، **العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات الأبعاد والتطورات الراهنة**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد06، العدد01، 2021.

172-مزارة (زهيرة)، **الحوار الثقافي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة سرمرند، المجلد11، العدد41، 2015.

173-مزاني راضية (ياسينة)، **الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي: الدوافع والانعكاسات**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد01، 2019.

174-مسعودي (مراد)، **السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات**، مجلة صوت القانون، المجلد08، عدد خاص، 2022.

175-مقدم (عبد الرحيم)، **السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد03، العدد02، 2018.

176-ملاح (السعيد)، **التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية**، مجلة السياسة العالمية، العدد01، 2017.

177-ملواح (مريم) وزبيري (رابح)، **تقييم واقع العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا للفترة(2010-2020)**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد08، العدد02، 2021.

178-منصوري (لعالية) ولعجال محمد لمين (أعجال)، **التنافس الأمريكي-الأوروبي(الواقع والآفاق)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد01، العدد10، 2018.

179- موريـــال (أسبرغ)، **الإتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة**، مجلة سياسات عربية، العدد26، 2017.

180-مولاي (عبد الناصر)، **الأبعاد السياسية للشراكة الأور-ومغاربية**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد03، العدد 01، 2017.

181-نسيب (نجيب)، **الحرب السيبريانية من منظور القانون الدولي الإنساني**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد16، العدد04، 2021.

182-نموشي (نسرين)، **تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية**، مجلة الواحات والدراسات،المجلد10، العدد1، 2017.

183-ـــــــــــــ، **عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والإندماج: التكامل المغاربي أنموذجا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد14، العدد14، 2017.

184-نورا عبه (جي)، **أهمية ومكانة النفط في الاقتصاد الأوروبي**، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2022.

185-هداجي (حمزة) ومرضى (مصطفى)، **الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسيات الأوروبية**، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد02، العدد02، 2018.

186-هرمز نور(الدين) وسطايحي (هيثم)، **مشكلة الطاقة في الحوار العربي-الأوروبي 1975-1995**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد25، العدد06، 2003.

187-هشام مصطفى محمد سالم (الجمل)، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة جامعة الأزهر، الجزء 04، العدد 31، 2017.

188-والي (نادية)، **الشراكة الأورو-جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد2، 2013.

189-وصفي محمد (عقيل)، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد42، العدد01، 2015.

190-ولد بومعزة (صونيا) وحباش(خولة)، **استراتيجيات التنافس الأوروبي-الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر وليبيا)**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد01، العدد07، 2019.

191-ولد بومعزة (صونيا)، دراسة **تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري(2005-2014)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد15، فيفري 2018.

192-يحياوي(هادية)، **ألمانيا وأزمة اللجوء السوري-أمننة البعد الهوياتي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد02، 2020.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة:

1- الملتقيات العلمية:

1-عبد الحق بن جديد، **استراتيجية الجزائر لضمان أمنها الطاقوي في ظل التحديات الراهنة**، الملتقى الدولي حول: الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2016.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-أطروحات الدكتوراه:

1-بلجيلالي (أيمن)، "**السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات سياسية ومتوسطية، 2020-2021).

2-بلخثير (نجية)، "**البعد الأمني لسياسة الجوار الأوروبية تجاه المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017-2018).

3-بن حداد (هشام)، "**السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد بن أحمد وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019).

4-بن حسين (سليمة)، "**العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار(2004-2017)**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2019-2020).

5-بن صايم (بونوار)، "**المشكلة الأمنية في المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2015-2016).

6-بن منصور(ليليا)، "**الشراكة الأورو-متوسطية ودورها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب(الجزار، تونس، المغرب)**"، أطروحة دكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم إقتصادية، 2011-2012).

7-بوكليخة (عائشة)، "**الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط: دراسة حالة ليبيا**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2019-2020).

8-حمدوش (رياض)، "**تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11سبتمبر 2001**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2012/2011).

9-رحموني فاتح (النور)، "**تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة 1، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2015-2016).

10-شريط (عابد)، "**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية-حالة دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، 2003-2004).

11-عديلة محمد (الطاهر)، "**تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2014-2015)

12-عميروش (فتحي)، " **إتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال، 2014-2015)

13-غقال (إلياس)، "**تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2000-2014)**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2016-2017).

14-غنام (فايزة)،"**(التعاون)؟ الأمني الأورو-المغاربي: دراسة حالة حوار 5+5(2011-2011)**"، أطروحة **دكتوراه**، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية والأمن والتعاون ،2011-2012).

15-قريب (بلال)، "**أثر السياسة الأمنية الإيرانية على الشرق الأوسط: دراسة حالة لبنان2000-2017**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2018-2019).

16-قشي (عشور)، "**مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات إقليمية، 2015-2016).

17-قط (سمير)، "**البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2016-2017).

18-كامش (طيب)، "**الأطر القانونية المؤسسة للشراكة الأورو-متوسطية-الشراكة الأورو-جزائرية نموذجا**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة وهران02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2020-2021).

19-كتاب (زهية)،" **الشراكة الأورو-مغاربية-أبعادها-رهاناتها**، أطروحة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم:2018/2019).

20-لعسل (نور الدين)، "**السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بين مبدأ المشروطية ومنطق المصلحة القومية: دراسة حالة العلاقة مع الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2019-2020).

2/رسائل الماجستير:

1-بطاطاش(نذير)، "**التعاون الأوروبي-الإفريقي بين الشراكة والتبعية**"، رسالة ماجستير، (المركز الجامعي أكلي محند ولحاج، البويرة، قسم العلوم السياسية، تخصص قانون التعاون الدولي، 2010-2011).

2-بلقاسمي (رقية)، "**التكامل الإقليمي المغاربي التحديات والآفاق المستقبلية**"، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2010-2011).

3-بن زعتات محمد (الصديق)، "**أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة**"، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، 2012-2013).

4-بن عزوز (محمد)، "**السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**"، رسالة ماجستير، (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، 2014-2015).

5-بوسكين (سليم)، "**تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**"، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية ،2014-2015).

6-تبينة (راوية)، "**تأثير الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية على مسار التنمية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، (تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015).

7-حكيمي (توفيق)، "**الحوار النيوواقعي-النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، 2007-2008).

8-حموته (فاطمة)، "**البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**،" رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2010-2011).

9-سالم (حمزة)، "**العلاقات الأوروبية الأمريكية بين المتوسطية والشرق-أوسطية: تبادل أدوار وتقاسم المصالح**"، **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في الأمن والتعاون،2012-2013).

10-صور (لطفي)،" **التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة بحر المتوسط**"، رسالة ماجستير، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية2011-2012).

11-عبد الجليل علي (عباس)، "**دور الشراكة الأورو-متوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر**-"، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص حوكمة وتنمية ، 2016-2017).

12-عواد لما (صبحي)، "**العلاقات العربية الأوروبية في سياق المتوسطية-دراسة حالة الأردن**"، رسالة ماجستير، (جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، د.س.ن).

13-كمال محمد عبد القادر (عثمان)، "**مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي من عام 1968-1987(دراسة تاريخية)**"، رسالة ماجستير، (غزة-فلسطين، كلية الآداب، قسم التاريخ 2005-2006).

14-لبدي (حنان)، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

15-يحياوي (سهام)، "**أمننة الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورو-مغاربي)**"، رسالة ماجستير، (مولود معمري تيزي وزو، تخصص دراسات متوسطية،2014-2015).

رابعا: التقارير.

1-تقرير مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والإجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في عام 2014، بروكسل في 3.25 .2015.

2-كريستوفرس. تشيفيس وبينجامين فيشمان، ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقرير مؤسسةrand، 2015.

3-المغرب والإتحاد الأوروبي: المغرب ودول الإتحاد الأوروبي، التقرير الإستراتيجي المغربي التاسع 2006-2010، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، جامعة محمد الخامس أكدال، 2010.

4-كاتارزينا سيدة وأليكساندرا شمييليوسكا وفيرجينيا ديكونزو وعبد الكريم زانو، تقرير حول المساعدات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوروبي إلى السلطات المحلية والإقليمية في الدول المتوسطية الشريكة، المفوضية الأوروبية، 2022.

خامسا/المراجع الإلكترونية باللغة العربية:

1-علوي عبد القادر السقاف، التعاون، موسوعة الأخلاق، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/FiToj تاريخ الاطلاع: 12-04-2023.

2-سياسة الجوار الأوروبية، سياسة الجوار الأوروبية هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة. نقلا عن الموقع : https://www.cairn.info/revue-politique-europeenne-2007-2.htm، تاريخ الاطلاع:22-03-2021.

3-الإتحاد من أجل المتوسط، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/JTlOS _تاريخ الاطلاع: 14-01-2022.

4-معاهدة الإتحاد الأوروبي، ترجمة إلى اللغة العربية، مركز البحوث والدراسات متعدد الإختصاصات، نقلا عن الموقع https://www.mdrscenter.com :تاريخ الإطلاع: 2022/09/05.

5-أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، مكتب الدراسات الإتحاد الأوروبي، 2010، نقلا عن الموقعhttps://cutt.us/f9JYp تاريخ الاطلاع:02-01-2022.

6-النشرة الإخبارية لبرنامج ميداباست 3، الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 2011، نقلا عن: https://www.ons.dz/IMG/pdf/03_Newsletter_MIII-Ar.pdf : تاريخ الاطلاع:25-07-2022.

7-الآلية الأوروبية للجوار2014-2020، شراكة معززة وعلاقات في تطور، قسم المعونات الأوروبية للتنمية، بروكسل، نقلا عن: http;//ec.europa.eu/Europe id تاريخ الاطلاع: 11-08-2022.

8- أنيس العرقوبي، روسيا والبحر الأبيض المتوسط، فك العزلة وإستعادة المجد، نقلا عن الموقع: https://www.noonpost.com/content/42511 ، تاريخ الاطلاع: 2022/08/17.

9- باسم راشد، جوار الجوار: "الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة سبتمبر 2017، نقلا عن الموقع https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/600/%D8 تاريخ الاطلاع: 2022/07/20.

10- فلاح خلف الربيعي، مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العام الثالث، نقلا عن الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163170 .تاريخ الاطلاع:05-04-2022.

11- راضي سمير جسام، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/68TMl تاريخ الاطلاع:18-05-2022.

12- حمد كريم جبار، الشراكة الأوربية المتوسطية .... الدوافع والآثار، مجلة المركز الديمقراطي العربي، أكتوبر 2016، نقلا عن الموقع:

https://democraticac.de/?p=38693 ، تاريخ الإطلاع: 2022/11/04.

13- ناظم عبد الواحد الجاسور، الإتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على الأمة العربية، المجلة السياسية والدولية، نقلا عن الموقع:

https://iasj.net/iasj/download/c011d7f304cd1d66 تاريخ الاطلاع:11-03-2022.

14- أوليفيير كونسولو، منتدى المجتمع المدني-الجوار الجنوبي- الدورة الثالثة، ماي 2016، بروكسل. نقلا عن الموقع:

file:///C:/Users/2020/Downloads/ar_report_cs_forum_n_south_2016.pdf

تاريخ الاطلاع:20-06-2022.

15- وحيد أنعام غلام، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، نقلا عن الموقع:

https://cutt.us/nAqrR

تاريخ الاطلاع:06-03-2022.

16-مي مجدي، تقرير إيطالي: الغاز الجزائري خلاص أوروبا من هيمنة روسيا وأمريكا، تقارير وحدة وأبحاث الطاقة، نشر بتاريخ: 30-01-2023، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/R7L0B تاريخ الاطلاع: 08-04-2023.

17--هاشم نوار جليل، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مركز دراسات الوحدة العربي، 2020، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/2mgZb ، تاريخ الاطلاع:01-01-2023.

18-سليماني (سهام)، دور الجوار الإقليمي في تفعيل التكامل الجهوي لدول المغرب العربي على ضوء تجربتي الإتحاد الأوروبي والآسيان، مجلة المنهل، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/8Gk5D ، تاريخ الاطلاع: 28-07-2023.

19- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر شريك موثوق للإتحاد الأوروبي نشر بتاريخ: 13-03-2023، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/Wqtri تاريخ الاطلاع: 04-04-2023.

20-الأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي-أوروبا في العالم: إعتماد النص التوافقي النهائي، بتاريخ17 مارس2021، نقلا عن الموقع: https://cutt.us/QJ2X4 تاريخ الإطلاع: 29-03-2023.

21-العربية، دول عربية تزود أوروبا بالنفط والغاز الطبيعي...وهذه حصتها من الصادرات، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/ZWKBE تاريخ الاطلاع: 10-04-2023.

22-تقارير وحدة وأبحاث الطاقة: الجزائر....ماذا تعرف عن أبرز خطوط أنابيب تصدير الغاز؟(تحديث)، نشر بتاريخ: 25-08-2021، نقلا عن الموقع:https://cutt.us/70WEw تاريخ الاطلاع:08-07-2022.

2: باللغة الأجنبية:

1-Books:

1-Bichara Khader, **LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN**. Egypt: The Economic Research Forum.1995.

2-Philippe Perchoc, **La Politique européenne de voisinage Analyse Approfondie**, Service de recherche du parlement européen, 2015.

2-Articles:

1-Abdelhamid Merad-Boudia, **Le partenariat euro-méditerranéen : un espace de demande effective à promouvoir**, **cairn.INFO**, N°03,2001.

2-Abdenour Benattar, **Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration, L'Année du Maghreb**, 2013.

3-Andreas Marchetti, **The European Neighborhood Policy: Foreign Policy at EU's Periphery**.**ZEI Discussion Paper** C158, 2006.

4-Aomar Baghzouz," **Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : une vision d'Algérie**, **Outre-terre**, N°23-2009.

5-Anwar Mohammad Faraj Mahmoud and Jalil Omar ali. , **Constructivism theory and its explanation of the interactions and. Issues of the Middle East. Tikrit Journal for political Sciences** N°19. 2020.

6-Awkward Attempt, **of Integration, Revue en ligne de géographie politique et de géopolitique**, N°02,2007.

7-Mohamed Saidani, Abdenacer bouteldja, **Le Partenariat interentreprises en Algérie réalités et perspectives, Revue Economie, Management**, N° :06,2007.

8-Ayadi Rym and Salim Gadi, **The Euro-Mediterranean Partnership and Development Assistance: Past** Trends and Future Scenarios, **MEDPRI Technical Report,** No.32/April2013.

9- Abdelhamid Merad-Boudia, **Le partenariat euro-méditerranéen : un espace de demande effective à promouvoi**r, **cairn.INFO**, N°03,2001.Économiques et de Gestion ,N° 09.2009.

11-Chantal L'avalée, **La PLITIQUE EUROPÉENNE DE VOISINAGE À L'ÉPREUVE DE LA GUERRE EN UKRAINE**, **Presses de Sciences Po | « Les Champs de Mars** », N° 29,2017.

12-Daniela Huber, Susi Dennison, **Algeria Three Years after the Arab Spring**, **Mediterranean Paper Series**, German, 2014.

13-Fabrizio Tassinari, **Security and integration in the EU Neighborhood: The Case for Regionalism**, **Caps Working Document**, N°226.July2005.

14-J.L. FUGUET, B. GUILHON, N. ROUX, **Les Pays Méditerranéens face à la politique européenne de voisinage (PEV**) T. **BALZACQ, Culture& Conflits**, N °66, 2007.

15-Jean-François Courtilière, **pourquoi s'intéresser au 5+5?,L'Harmattan**, paris, 2012.

16-Jean-Robert Henry, **Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine, L'Année du Maghreb**, N 09 ,2013.

17-João Paulo Cerdeira Bento, **Le partenariat euro-méditerranéen un projet a dimensions multiples : nota economica**, N°97.

18-lilia Ben Mansour, **La politique européenne de voisinage : Une garantie pour l'UE, un besoin pour le Maghreb ? Singularité de l'Algérie**, **Revue sciences Humaines**, N34, 2010.

19-Mansouria Mokhefi, **Maghreb : révolutions inachevées ? Politique étrangère**, Vol. Printemps, N°.1 .2012.

20-Marise Cremona, **The European Neighborhood Policy: Legal and Institutional Issues**, CDDRL, **Working papers** N°.25, November2004.

21-Miguel Angel Romeo Nuñez, **5+5 INITIATIVE. MEDITERRANEAN SECURITY: SHARED SECURIT**, **Framework Document**, 6 Jaune 2012.

22-Moritz Schneider, **Europeanization beyond the EU: The Dynamics of Europeanization in the Southern Mediterranean Partner States**, **L'europe en Formation**, N°356, 2010

23-Sven Biscop, **The European Security Strategy and the Neighbourhood Policy : A New Starting Point for a Euro-Mediterranean Security Partnership**?, Paper presented at EUSA Ninth Biennial International Conference, Austin, Texas**, oyal Institute for International Relations**, Brussels, 31 March – 2 April 2005.

24-Waheeda Rana, **Theory of Complexes Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts**, **International Journal of Business and Social Science**, N02, 2015.

25- Yahouni Oussama, Berzigua Senoussi Amina, **Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne : Mise en œuvre et Perspectives : Association Agreement between Alegria and the Européen Union : Implementation and Prospects**, **THE ALGERIAN JOURNAL OF POLITICAL SCIENCES AND INTERNATIONAL RELATIONS** N°15.2020.

3-Theses

1-Samer Haydar ,**Le Partenariat Euromed Contribution a l'étude du soft power de l'Union européenne** ; **école doctorale de droit ;droit public** ; université de bordeaux , France ,2016.

4-Web sites.

The European Neighbourhood Instrument: http://www.enpicbcmed.eu/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument

02- Instrument européen de voisinage – IEV, https://www.touteleurope.eu/l-europe-et-moi/instrument-europeen-de-voisinage-iev/

03-The Conflicting Aims of the European Neighborhood Policy and its Secondary Effects Jaume Castan Pinos, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/08865655.2014.915703

04-European Neighbourhood and Partnership Instrument (2007 – 2013): https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=LEGISSUM:r17101&from=IT

05-Européen Neighbourhood PolicyThe European Neighbourhood Policy (ENP) is the foreign policy Framework aiming at bringing the EU and its Eastern and Southern neighbours closer, to their mutual benefit and interest. https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en.

06- Elsa TULMETS, LES « NOUVEAUX » ETATS MEMBRES ET LA POLITIQUE EUROPEENNE DE VOISINAGE, Centre Thucydide – Analyse et recherche en relations internationales, Annuaire Français de Relations Internationales, 2009.

07- Julien Jeandesboz, La genèse de la Politique européenne de voisinage, 2007, https://cutt.us/dUWtr .

08-Stéphanie Darbot-Trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite : The Euro-Méditerranéen Partnership: an https://journals.openedition.org/espacepolitique/844#article-844 . file:///C:/Users/2020/Downloads/MED_115_0115.pdf

09- L'initiative 5+5: Date de consultation;11/11/2022, disponible sur le lien: https://www.defense.gouv.fr/dgris/enjeux-regionaux/linitiative-55

10- L'initiative 5+5: Date de consultation;11/11/2022, disponible sur le lien: https://www.defense.gouv.fr/dgris/enjeux-regionaux/linitiative-55

11-Le Dialogue 5 + 5 adopte le projet de plan d'action de la Stratégie sur l'eau en Méditerranée occidentale, sur le lien suivant: https://cutt.us/zDIOC

12- Khadija Mohsen-Finan, L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud: disponible sur le lien https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/EuropeVisions_3_fr.pdf

13- communication de la commission politique européenne de voisinage document d'orientation, Bruxelles, 12.5.2004. https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2004:0373:FIN:FR:PDF

14- Support for Partnership, Reform and Inclusive Growth in favour of the southern Neighborhood for 2013 (SPRING 2013). https://cutt.us/oX7AF

15- Meziane Rabih, L'Algérie s'est montrée assez réservée, 19 août 2007, Disponible via le lien: https://cutt.us/2GEEt

16- Commission Européenne Travailler ensemble La Politique européenne de voisinage Direction générale des relations extérieures Brussels. avable on : https://2u.pw/f9X0u

17- commission européenne, Programmation de l'Instrument européen de voisinage (IEV) (2014-2020), Cadre unique,d'appui,UE-Algérie(2018-2020. https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/cadre_unique_dappui_2018-2020.pdf

18- Commission European, European Neighbourhood Policy and En largement Négociations (DG NEAR), 15 February 2022 https://cutt.us/MV5aj

19-Commission Européen, JOINT STAFF WORKING DOCUMENT, Renewed Partnership with the Southern Neighbourhood Economic and Investment Plan for the Southern Neighbours, Renewed partnership with the Southern Neighbourhood A new Agenda for the Méditerranéen, juin 2021. https://cutt.us/odSbN

20-commission européenne ‹l'Europe dans le monde l'instrument de voisinage ‹de coopération au développement et de coopération internationale09juin2021. https://cutt.us/s0Ut2

21- commission européenne ،la commission européenne se félicite de l'approbation du nouvel instrument NDICI-l'Europe dans le monde ،doté d'une enveloppe de 79.5 milliards d'euros.pour soutenir l'action extérieure de L'UE, 19-03-2021,Bruxelles. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip_21_1267

22-Stéphanie Darbot -Trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite, l'espacepolitique,2007 . https://cutt.us/6B6nS

الفهرس

فهرس الدراسة:

العنـــوان:	الصفحة:
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ – س
الـفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراســـــة	14
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للدراسة	15
المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الأورو–جزائرية.	15
المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالسياسة الأوروبية للجوار.	23
المبحث الثانـــي: التفسير النظري للعلاقات الأورو–جزائرية.	28
المطلب الأول: العلاقات الأورو–جزائرية وفق تفسيرات الاتجاه الليبيرالي.	28
المطلب الثاني: العلاقات الأورو–جزائرية وفق مقاربة التبعية.	33
المطلب الثالث: العلاقات الأورو–جزائرية وفق نظرية مركب الأمني الإقليمي.	39
المبحث الثالث: المقاربة الأوروبية تجاه دول الجوار.	46
المطلب الأول: جيو–إستراتيجية المصالح الأوروبية في دول الجوار.	46
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الأوروبية.	60
المطلب الثالث: آليات المقاربة الأوروبية تجاه دول الجوار.	67
المبحث الرابع: سياسة الجوار الأوروبية كإطار جديد في علاقات الإتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين.	79
المطلب الأول: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية	79
المطلب الثاني: أهداف سياسة الجوار الأوروبية.	87
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية.	97
خلاصة الفصل الأول	107

الفصل الثاني: سياسة الجوار المتجددة: دوافع الظهور وعوائق التنفيذ	108
المبحث الأول: مبادرات الشراكة وأوجه التعاون الأوروبي مع دول الجوار.	109
المطلب الأول: الحوار الأوروبي-العربي.	109
المطلب الثاني: الشراكة الأورو-متوسطية (مسار برشلونة ومنتدى 5+5).	114
المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط.	131
المبحث الثاني: دوافع مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.	138
المطلب الأول: الدوافع السياسية.	138
المطلب الثاني: الدوافع الأمنية.	145
المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية.	151
المبحث الثالث: مضمون سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.	155
المطلب الأول: الملف السياسي في سياسة الجوار المتجددة	155
المطلب الثاني: الملف الأمني في سياسة الجوار المتجددة	162
المطلب الثالث: الملف الاقتصادي والاجتماعي في سياسة الجوار المتجددة.	167
المبحث الرابع: آليات تجسيد سياسة الجوار المتجددة وعوائقها.	172
المطلب الأول: الآليات المؤسسية لسياسة الجوار المتجددة.	172
المطلب الثاني: الآليات المالية لسياسة الجوار الأوروبية المتجددة.	180
المطلب الثالث: عوائق وتحديات مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.	185
خلاصة الفصل الثاني	191
الفصل الثالث: تطور العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية	192
المبحث الأول: العلاقات الأورو-جزائرية من التعاون إلى الشراكة.	193
المطلب الأول: مكانة الجزائر ضمن التصور الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي في المتوسط.	193
المطلب الثاني: السياق التاريخي للعلاقات الأورو-جزائرية (1976-1992).	201
المطلب الثالث: العلاقات الأورو-جزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.	206
المبحث الثاني: مسار إنضمام الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية.	217
المطلب الأول: مرحلة التحفظ والصمت (2004-2007).	217
المطلب الثاني: مرحلة الرفض التام لسياسة الجوار الأوروبية(2007-2011).	220

المطلب الثالث: أثر الربيع العربي سنة 2011 ومبررات قبول الجزائر الانضمام لسياسة الجوار الأوروبي.	224
المبحث الثالث: تطور العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية	230
المطلب الأول: العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار المجددة 2014-2017: الدعم الفردي للجزائر.	230
المطلب الثاني: واقع العلاقات الأورو-جزائرية: نحو تفعيل خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية المجددة للفترة: 2018-2020.	238
المطلب الثالث: مشاريع التعاون الأوروبية-الجزائرية في إطار ما بعد المراجعة(2021-2023).	242
المبحث الرابع: تقييم العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.	253
المطلب الأول: سلبيات وإيجابيات التعاون الأورو-جزائري في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية	253
المطلب الثاني: التحديات التي تعترض العلاقات الأورو-جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.	263
المطلب الثالث: آفاق العلاقات الأورو-جزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.	274
خلاص الفصل الثالث	280
خاتمة	281
قائمة المصادر والمراجع	282
فهرس الجداول والأشكال والخرائط	283
فهرس المحتويات	284

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الأورو–جزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبي**(2012–2023)** باعتبارها إطارا جديدا لتعزيز العلاقات بين الطرفين تماشيا والظروف التي شهدتها المنطقة العربية خاصة الضفة الجنوبية للمتوسط من ناحية والتي أفرزت مصادر تهديدات أمنية خطيرة جدا استدعت ضرورة مراجعة هذه السياسة من أجل ضمان الامن والاستقرار للدول المتوسطية من ناحية أخرى عملية التوسع التي شهدها الاتحاد الأوروبي.

إن انضمام الجزائر لسياسة الجوار الاوروبية جاء بعد تحفظ وتردد كبيرين على اعتبار أن الجزائر لم تقطف بعد ثمار الشراكة الأورو–متوسطية، إلا أن الظروف التي طرأت على الساحة العربية فرضت على الجزائر ضرورة الدخول في هذه السياسة في سنة **2012**، بهدف التعاون مع الدول الاوروبية من أجل التصدي لكل التداعيات التي عرفتها المنطقة العربية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن العلاقات الأورو–جزائرية في ظل هذه السياسة حكمها منطق المصلحة الوطنية الأوروبية مثلها مثل المبادرات التعاونية التي سبقت هذه السياسة والتي لا طالما سعى اليها الاتحاد الاوروبي خاصة في (المجال الأمني والطاقوي)، وبالتالي فإن الأهداف التي قامت عليها مراجعة سياسة الجوار هي أهداف تخضع لرؤية أوروبية فقط، وليست لرؤية مشتركة، وعليه فالعلاقات الأورو–جزائرية في ظل هذه السياسة لا تخضع لمبدأ التكافؤ في الأهداف بين الطرفين وهذا ما سيؤثر حتما على الرؤية الاستشرافية للعلاقات بين الطرفين خاصة في ظل التحديات التي تعرفها هذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي–الجزائر– العلاقات الأور–جزائرية– مراجعة سياسة الجوار الأوروبي.

Abstract

This study intends to examine the Euro-Algerian relations in light of the review of the European neighborhood policy (2012-2023) as a new framework for enhancing relations between the two parties in line with the conditions witnessed by the Arab region, especially the southern bank of the Mediterranean on the one hand, which produced very serious security menaces sources that necessitated the necessity of reviewing these Politics in order to ensure security and stability for the Mediterranean countries, on the other hand the expansion process witnessed by the European Union.

Algeria's joining to the European neighborhood policy came after a great reservation and hesitation, given that Algeria has not yet harvested the fruits of the European-Mediterranean partnership, but the circumstances that occurred on the Arab arena imposed on Algeria the necessity of entering into this policy in 2012, with the aim of cooperating with European countries from In order to confront all the repercussions that the Arab region has known.

Via this survey, we wrapped up that the Euro-Algerian relations under this policy are ruling the logic of the European national interest, just as the cooperative initiatives that preceded this policy and that the European Union is not sought, especially in the (security and code field), and therefore the targets on which a review is based Neighborhood policy is goals that are subject to a European vision only, and not a common vision, and accordingly, the European-Algerian relations in light of this policy are not subject to the principle of parity in the goals between the two parties, and this will inevitably affect the forward-looking vision of the relations between the two parties, especially in light of the challenges that this relationship knows.

Keywords: European Union; Algeria; Euro Relations Algeria; Review of the European Neighborhood Policy.